

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

University of Mohamed Boudiaf- M'sila

جامعة محمد بوضياف- المسيلة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

تخصص: علوم اقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية
في الجزائر خلال الفترة (1990- 2016)

إشراف الأستاذ الدكتور:

رابح بلعباس

إعداد الطالب:

لطفي بوناب

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زهير عماري	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا
رابح بلعباس	أستاذ	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
فتيحة بنابي	أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	عضوا
إسماعيل قشام	أستاذ محاضر أ	جامعة الجلفة	عضوا
محسن حمريط	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	عضوا
سليم عمراوي	أستاذ محاضر أ	جامعة أم البواقي	عضوا

السنة الجامعية 2019 - 2020



﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا و لا تحمل علينا إصرا
كما حملته على الذين من قبلنا ربنا و لا تحملنا ما لا طاقة لنا
به و اعف عنا و اعف لنا و ارحمنا أنت مولانا فانصرنا على
القوم الكافرين﴾

صدق الله العظيم .

إهداء



أهدي هذا العمل المتواضع إلى :
نور حياتيأمي العزيزة

و

نبراس سبيلي....أبي العزيز



وإلى كل من دعمني، وأخص بالذكر:

زوجتي الغالية، ونبض قلبي ابنتي رحمة الله
وإبني أحمد عبد الله.
إلى سندي في حياتي إخوتي الأعزاء



شكر وتقدير



الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث.
وفاء لوعدنا بإنجاز هذا المجهود العلمي المتواضع نتقدم
من خلال هذه الأسطر بالشكر والعرفان الجميل إلى الأستاذ
المشرف الأستاذ الدكتور رابح بلعباس على وقته الثمين
واهتمامه الجاد ونصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة ما جعل
هذا البحث عملاً متناسقاً وواقعاً ملموساً.

وإلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم للعمل وعلى
نصائحهم القيمة وإلى كل من قدم لنا المساعدة والعون
من قريب أو بعيد.



الفهرس العام

الإهداء

الصفحة

شكر وتقدير

I.....الفهرس العام

V.....فهرس الأشكال والجداول

أ.....المقدمة

1.....الفصل الأول: السياسة المالية

02.....مقدمة الفصل

02.....المبحث الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

03.....المطلب الأول: مفهوم الدولة

03.....المطلب الثاني: تطور دور الدولة

07.....المطلب الثالث: ماهية السياسة الاقتصادية

10.....المبحث الثاني: السياسة المالية وتطورها

10.....المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

11.....المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

19.....المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

28.....المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

29.....المطلب الأول: النفقات العامة

34.....المطلب الثاني: الإيرادات العامة

42.....المطلب الثالث: ماهية الموازنة العامة

46.....المطلب الرابع: آلية عمل أدوات السياسة المالية

54.....خلاصة الفصل

55.....الفصل الثاني: السياسة النقدية

56.....مقدمة الفصل

56.....المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها

57.....المطلب الأول: نظرة عامة حول النقود

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وتطورها.....	61.
المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية.....	66.
المطلب الأول: الأهداف العملية الداخلية والخارجية.....	66.
المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة.....	68.
المطلب الثالث: الأهداف النهائية.....	69.
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.....	72.
المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية.....	72.
المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية.....	80.
المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية.....	83.
المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية.....	84.
المبحث الرابع: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.....	87.
المطلب الأول: المزج بين السياسة المالية والنقدية.....	87.
المطلب الثاني: الملائمة بين السياسة المالية والنقدية.....	90.
خلاصة الفصل.....	95.

الفصل الثالث: الدورات الاقتصادية.....	96. ← 131
مقدمة الفصل.....	97.
المبحث الأول: ماهية الدورات الاقتصادية.....	98.
المطلب الأول: تعريف الدورات الاقتصادية.....	98.
المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية.....	100.
المطلب الثالث: خصائص الدورات الاقتصادية.....	102.
المبحث الثاني: أنواع الدورات الاقتصادية.....	103.
المطلب الأول: دورة كيتشن.....	103.
المطلب الثاني: دورة جوغلار و ليسكير.....	104.
المطلب الثالث: دورة كوندراييف.....	109.
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية.....	111.
المطلب الأول: النظريات المناخية.....	112.
المطلب الثاني: النظريات النقدية.....	113.
المطلب الثالث: نظريات نقص الإستهلاك.....	120.

المطلب الرابع: نظريات المضاعف المعجل.....	123
المبحث الرابع: الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.....	129
المطلب الأول: أزمة الركود الاقتصادي في النظام الرأسمالي.....	129
المطلب الثاني: أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.....	130
خلاصة الفصل.....	131

الفصل الرابع: واقع السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري..... 132 ← 185

مقدمة الفصل.....	133
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية.....	133
المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.....	134
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة.....	136
المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد مسار الإصلاح الاقتصادي.....	147
المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية.....	150
المطلب الأول: النفقات العامة في التشريع الجزائري.....	150
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في التشريع الجزائري.....	159
المطلب الثالث: الموازنة العامة في التشريع الجزائري.....	165
المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر.....	172
المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990.....	173
المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية بعد 1990.....	174
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر.....	179
خلاصة الفصل.....	184

الفصل الخامس: فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية.. 186 ← 220

مقدمة الفصل.....	187
المبحث الأول: الدورات الاقتصادية في الجزائر وسياسات الحد منها.....	187
المطلب الأول: الدورات الاقتصادية في الجزائر.....	187
المطلب الثاني: مظاهر الدورات الاقتصادية في واقع الاقتصاد الجزائري.....	191
المطلب الثالث: سياسات الحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر.....	195
المبحث الثاني: التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية في الجزائر.....	196
المطلب الأول: السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990 - 2016).....	197

المطلب الثاني: السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990 - 2016).....	199
المبحث الثالث: التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM.....	202
المطلب الأول: : الإطار النظري للدراسة القياسية.....	202
المطلب الثاني: تطبيق النموذج القياسي.....	208
خلاصة الفصل.....	219
الخاتمة.....	222
قائمة المراجع.....	228
الملخص	

فهرس الأشكال

الصفحة	البيان	رقم الشكل
17	منحنى الطلب الكلي	(1 - 1)
17	منحنى العرض الكلي	(1 - 2)
31	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة	(1 - 3)
47	الفجوة التضخمية	(1 - 4)
48	السياسة المالية الانكماشية	(1 - 5)
49	الفجوة الانكماشية	(1 - 6)
50	السياسة المالية التوسعية	(1 - 7)
92	منحنى فليبس	(2 - 1)
101	مراحل دورة الأعمال	(3 - 1)
127	دورات هيكس التجارية	(3 - 2)
155	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(4 - 1)
170	تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (1990 - 2016)	(4 - 2)
188	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 1)
190	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 2)
192	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 3)
193	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 4)
194	تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل تغير النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 5)
200	التقلبات الدورية للسياسة النقدية مع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	(5 - 6)

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
(4 - 1)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	154
(4 - 2)	تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990 - 2016)	162
(4 - 3)	وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1990 - 2016)	169
(4 - 4)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	175
(4 - 5)	تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	177
(4 - 6)	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2015)	180
(4 - 7)	تطور معدل الاحتياطي الإجباري خلال الفترة (1994 - 2015)	181
(4 - 8)	تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	184
(5 - 1)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990 - 2016)	188
(5 - 2)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)	190
(5 - 3)	تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام والبطالة خلال الفترة (1990 - 2016)	193
(5 - 4)	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	209
(5 - 5)	تحديد درجات التأخير	210
(5 - 6)	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LM2	211
(5 - 7)	اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LG	212
(5 - 8)	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	213
(5 - 9)	تقدير نموذج VECM	214
(5 - 10)	اختبار Wald	215
(5 - 11)	تحليل التباين	215
(5 - 12)	نتائج حساب بعض المقاييس الاحصائية حسب منهج دورات النمو	216

المقدمة

مقدمة:

مما لا شك فيه أن السلطات الاقتصادية تستطيع أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية مباشرة، وقد يمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي وذلك من خلال استخدامها لأهم أدواتها والمتمثلة في السياسة المالية والسياسة النقدية.

وكباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي مر الاقتصاد الجزائري بمرحلة انتقالية، فمنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من التبعية للإيرادات النفطية وتنمية موارد دخل بديلة، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة، غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموزني.

عودة أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة إلى الارتفاع أعطى دفعا جديدا للسياستين المالية والنقدية، فقامت بالتوسع في استخدام أدواتهما بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي، حيث ساهمت هذه الزيادة في الأسعار بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ونسب البطالة وارتفاع النمو الاقتصادي.

من جهة أخرى تعتبر ظاهرة الدورات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي منذ القدم، ومظاهرها غدت أكثر تعقيدا منذ ظهور الثروة الصناعية. وفي بداية تسعينات القرن الماضي توصلت العديد من الدراسات إلى أن تزايد حدة الدورات الاقتصادية تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى الاستقرار الاقتصادي. والجزائر كغيرها من الدول تسعى بشكل جاد لإيجاد حلول عملية لظاهرة الدورات الاقتصادية، إذ تعتبر هذه الظاهرة من المسائل التي تقع في بؤر اهتمام صانعي القرار، حيث أنه إذا ما تمكنوا من فهم وإدراك العوامل المسببة للدورات الاقتصادية استطاعوا في الوقت نفسه أن يستوعبوا الوسائل الكفيلة للحد من آثارها.

إن تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه التقلبات الاقتصادية عرضه بصورة مباشرة للصدمات الخارجية ونقص فعالية استخدام السياستين المالية والنقدية. والجدير بالذكر بأن هناك جدلا حول استخدام السياسة المالية المضادة للتغلب على الدورات الاقتصادية، وأن لمضاعف السياسة المالية تأثيرا أقل بكثير مما هو مشار إليه في النماذج الاقتصادية الكينزية. كما أن القرارات المتعلقة بالسياسة المالية ناتجة عن تقدير صانعي القرار السياسي، وأن السياسة المالية في معظم الدول النامية تكون في نفس اتجاه الدورات الاقتصادية، وهو ما تم اثباته في عدد كبير في الدراسات التطبيقية، وهذا ما يجعل هذه الدول أكثر

عرضة للتقلبات الاقتصادية، خصوصا في ظل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية، مما يؤثر على فعالية السياسة النقدية.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في الجزائر في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها البلاد، ومعرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها خلال الفترة (1990 - 2016).

التساؤل الرئيسي:

على اعتبار أن السياسة المالية والسياسة النقدية تعتبر من أهم المحاور الأساسية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأحد أهم أدواتها في التأثير على الوضع الاقتصادي العام تأتي إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

ما مدى مساهمة السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2016) ؟

التساؤلات الفرعية:

إن التطرق إلى مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في النظم الرأسمالية - خاصة تلك التي عرفت تحولا نحو اقتصاد السوق - في التغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية والقضاء على الإختلالات هو جوهر الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى مساهمة السياسة المالية والنقدية في تعزيز النمو الاقتصادي؟
- ✓ ما مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في الحد من ظاهرة التضخم؟
- ✓ ما مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في الحد من ظاهرة البطالة؟
- ✓ ما مدى اعتماد الجزائر على السياسة المالية مقارنة بالسياسة النقدية في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية؟
- ✓ هل استطاعت السلطة المالية في الجزائر أن تتغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية والنقدية ؟.

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

تتمثل الفرضية الرئيسية للموضوع فيما يلي:

ساهمت السياسة المالية والنقدية في الحد من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية، وذلك اعتمادا على التنسيق بين الأدوات التقليدية لكلا السياستين بالإضافة إلى تحسن بعض الظروف الخارجية التي صبت في صالح الاقتصاد الجزائري.

إن اختبار صحة الفرضية الأساسية يتجلى من خلال البرهان على مدى صحة الفرضيات الجزئية التالية:

- ✓ لم يساعد الارتفاع المستمر لحجم النفقات العامة في الجزائر في المحافظة على معدلات نمو اقتصادي على الأقل مقبولة لفترة طويلة.
- ✓ استطاعت السلطات المالية والنقدية معالجة أسباب التضخم في الجزائر من خلال التأثير على حجم القروض في الاقتصاد، حيث انخفضت معدلات التضخم نتيجة للإجراءات المتخذة كتحرير الأسعار ورفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية.
- ✓ رغم كل المجهودات التي تقوم بها الدولة في إطار مخططها الحد من ظاهرة البطالة غير أنها تبقى غير كافية أمام التصاعد المحتوم للبطالة.
- ✓ سيادة السياسة المالية على السياسة النقدية في الجزائر، مما كان له الأثر السلبي في فاعلية السياسة النقدية في الحد من آثار الدورات الاقتصادية.
- ✓ تمكنت السلطة المالية في الجزائر من علاج بعض الإختلالات الاقتصادية، حيث انخفض معدل التضخم وتراجع حجم الدين العام وسجل ميزان المدفوعات فائضا والراجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات من جهة وإلى ارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وبالتالي استطاعت السياسة المالية والنقدية أن تتغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

يكتسب البحث أهمية بالغة يستمدّها من أهمية الموضوع ذاته، حيث يكتسي موضوع السياسات الاقتصادية والدورات الاقتصادية أهمية بالغة في وسط الباحثين والأكاديميين في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وإذا ما تكلمنا على حالة الجزائر فهذا يعزز من أهمية هذه المواضيع نظرا لما تم تطبيقه كسياسات انفاقية وضريبية ونقدية في العقدين الأخيرين وما حققته هذه السياسات من أهداف وإضافات في القيمة المضافة للاقتصاد وتحقيق زيادات في معدل النمو الاقتصادي، وتأثيرها بصورة مباشرة وغير مباشرة على الدورات الاقتصادية. أي أن أهمية الموضوع تتمحور أساسا حول الدور الذي تلعبه أدوات السياسة المالية والنقدية في توجيه وتعديل مسار النشاط الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ✓ التطرق إلى دور الدولة في الحياة الاقتصادية ودورها في الإمساك بزمام مؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى.

✓ دراسة تقلبات السياستين المالية والنقدية في الجزائر، ومعرفة ما إذا كانت متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها.

✓ محاولة تقييم أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

✓ كما يستهدف هذا البحث بيان فعالية أدوات السياسة المالية والنقدية في الجزائر وقدرته على تخطي الأزمات الاقتصادية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية وبرامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي، بعبارة أخرى يسعى هذا البحث إلى كشف التدخل الأمثل للدولة من أجل الحد من آثار الدورات الاقتصادية وصولاً إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

أدوات ومنهج الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تقتضي إتباع مناهج بحث مختلفة، لذا سيتم الاعتماد في هذا البحث على المنهج التاريخي لدراسة وتحليل أهم وجهات نظر المدارس المختلفة سواء في إطار دراسة تطور السياسة المالية والنقدية وتاريخ الدورات الاقتصادية أو من خلال دراسة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري. إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض السياسات المالية والنقدية المتبعة من طرف السلطة المالية والهادفة إلى تحليل البيانات والإحصاءات التي تتوافر عن مشكلة الدراسة.

ومن خلال الدراسة التحليلية القياسية سنقوم بدراسة مدى تأثير الدورات الاقتصادية في الجزائر بالسياسات المالية والنقدية، كما سنحاول إيجاد أي السياستين أفضل من حيث سرعة وفترة ظهور آثارهما على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM، حيث سنبدأ بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام كل من اختبار Augmented Dickey-Fuller Test (ADF) واختبار Phillips-Perron Test (PP)، ثم سنقوم باختبار Johansen Cointegration Test لتحديد إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الإنفاق الحكومي والكتلة النقدية وبين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم سنقوم بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model، قبل أن نقوم بتمثيل دوال الإستجابة وحساب مكونات التباين على المدى الطويل.

سنبنى هذه الدراسة القياسية على سلسلة البيانات السنوية في الفترة 1990-2016 حيث سنعتمد على سلسلة من البيانات السنوية للناتج الداخلي الخام الحقيقي للجزائر مقدر بالأسعار الثابتة بالدولار الأمريكي التي حصلنا عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)، وسلسلتين سنويتين من حجم الإنفاق الحكومي وحجم الكتلة النقدية في نفس الفترة.

الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية السياستين المالية والنقدية وضرورة التنسيق بين أدواتهما في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم، وتأثير هذه السياسات بشكل مباشر وغير مباشر على الدورات الاقتصادية ومعدلات التضخم والبطالة، فقد جلب هذا الموضوع اهتمام الكثيرين خاصة مع حلول الألفية الجديدة، فكثير الدراسات التي أنجزت والتي كان محور اهتمامها هو فعالية السياستين المالية والنقدية في دعم الاستقرار الاقتصادي وذلك في إطار المساهمة في الجدل الدائر حول أولوية السياسة الاقتصادية ما بين دعم استقرار الدورة الاقتصادية أو تعزيز النمو على المدى الطويل، ومن أبرز تلك الدراسات:

✓ دراسة Miraj-ul-Haq و Muhammad Usman (2016) بعنوان "The growth effectiveness of fiscal and monetary policies"، تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن الدلائل التجريبية عن فعالية السياسات المالية والنقدية على النمو الاقتصادي وذلك باستخدام منهج جوهانسون للتكامل المشترك وتصحيح الخطأ VECM والذي يستند إلى سلاسل زمنية خلال الفترة من 1972 إلى 2015، وأظهرت نتائج الدراسة أن كل من السياستين المالية والنقدية تؤثر بشكل إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد على المدى الطويل وكذا على وجود تكامل مشترك بين السياسة المالية والسياسة النقدية والنمو الاقتصادي في باكستان.

✓ دراسة عبد الحميد لخدومي (2015) بعنوان "مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة تلمسان، تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة قدرة السياسة النقدية من خلال المعلومات المتاحة في الاستجابة لبرامج السياسة المالية التي تتميز بتوسع الانفاق الحكومي في الاقتصاديات البترولية خلال الفترة (2000-2012) باستخدام اختبارات التكامل المتزامن واستعمال نموذج (VAR)، توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين الانفاق الحكومي والعوائد النفطية وهذا ما يؤكد وقوع الجزائر في فخ الاتجاهات الدورية للسياسة المالية.

✓ دراسة Munshi Naser Ibne Afzal و Labonnya Sadia Chowdhury (2015) بعنوان "The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh"، اهتمت هذه الدراسة في بحث تأثير السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في بنغلادش باستخدام تحليل السلاسل الزمنية على البيانات السنوية للفترة 1980-2012. أظهرت نتائج الدراسة أن السياسة المالية والنقدية فعالة في محاكاة النمو الاقتصادي في بنغلادش وأن لها علاقة طويلة الأمد مع تأثير مترابط على النمو الاقتصادي.

✓ دراسة Koech Elias و Mutuku Cyrus (2014) بعنوان Monetary and fiscal policy shocks and economic growth in Kenya ، بحثت هذه الدراسة عن الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في تغيير الناتج الحقيقي في كينيا باستخدام نموذج أشعة الارتباط الذاتي، وقد أظهر تحليل التباين أن السياسة المالية لها تأثير إيجابي كبير على نمو الناتج الحقيقي في كينيا، في حين أن صدمات السياسة النقدية غير مهمة تماما، وعلى العكس تؤدي صدمات السياسة المالية إلى تغير كبير في الناتج الحقيقي لفترة ثمانية أرباع سنوية.

✓ دراسة محمد بلوافي (2013) بعنوان أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة تلمسان، تهدف هذه الأطروحة إلى إبراز دور السياسات المالية والنقدية في الجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970 - 2011) باستخدام نموذج سانت لويس، توصلت هذه الدراسة إلى أن أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر وأقوى من أثر السياسة النقدية، وأن قدرة السياسة المالية على التنبؤ بالتغيرات في النشاط الاقتصادي تفوق قدرة السياسة النقدية.

✓ دراسة Besnik Fetel (2013) بعنوان The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis ، دراسة هذه الورقة تقييم فعالية السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال الأزمات المالية في البلدان الناشئة والنامية، وذلك بتطبيق تقنيات مختلفة مثل OLS بأخطاء قياسية قوية وتقدير GMM (Generalised Method of Moment) بتحليل 83 أزمة مالية في 66 دولة نامية. توصلت هذه الدراسة إلى ترافق التوسع في السياسة المالية مع انخفاض تكاليف الإنتاج في الأزمات المالية في حين لم يظهر أثر واضح للتوسع النقدي، وعليه فإن التنسيق بين زيادة التوسع المالي التقديري مع حيادية السياسة النقدية من شأنه أن يخفف من تكاليف الإنتاج خلال الأزمات المالية في الدول النامية.

✓ دراسة Aigheyisi Oziengbe Scott (2011) بعنوان Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria ، بحثت هذه الدراسة عن الفعالية النسبية للسياسات المالية والنقدية في نيجيريا خلال الفترة من 1981 إلى 2009 باستخدام بيانات ربع سنوية مستخدمة نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. توصلت الدراسة إلى أن إجراءات السياسة المالية تؤثر تأثيرا إيجابيا على الأنشطة الاقتصادية خلال نفس الربع السنوي، بينما تأثير السياسة النقدية يتأخر إلى الربع القادم، ومع ذلك توصلت الدراسة إلى أن التأثير الإيجابي للسياسة النقدية على النشاط الاقتصادي أكثر أهمية من السياسة المالية.

ملخص النتائج التي توصلت إليها كل هذه الدراسات هي أن السياسات المالية والنقدية تؤثر بشكل مباشر وإيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، ولكن على المدى الطويل في كل من كينيا، بنغلادش، باكستان، نيجيريا والدول النامية والناشئة مع اختلاف في تفضيل كل دراسة لسياسة معينة على حساب الأخرى بالنظر إلى تأخر تأثير كل منها على النشاط والنمو الاقتصادي ويرجع ذلك إلى اختلاف المحيط الاقتصادي من بلد إلى آخر. وإن ما يميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات هو اهتمامها بتأثير السياسة المالية والسياسة النقدية على الدورات الاقتصادية في الجزائر فقط بدأ من تحول النظام الاقتصادي السائد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، ومعرفة سرعة ظهور آثار كل من السياستين المالية والنقدية على التغيرات في النشاط الاقتصادي.

خطة الدراسة:

يرى الباحث أن أفضل طريقة للإجابة على الإشكالية المطروحة تكمن في تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة تضم نتائج الدراسة ومجموعة من المقترحات. خصص الفصل الأول والثاني والثالث للجانب النظري للدراسة، أما الفصل الرابع والخامس فخصص للجانب التطبيقي للدراسة. ✓ من خلال الفصل الأول تتناول أولاً عرض مدخل للسياسة المالية في الفكر الاقتصادي ابتداءً بالتأكيد على دور الدولة في النشاط الاقتصادي وبضبط مفهوم وأهداف السياسة المالية في الأدبيات الاقتصادية وعرض موجز لتطورها عبر الفكر الاقتصادي، مع التركيز على أدوات السياسة المالية وآلية عملها. ✓ في الفصل الثاني كذلك التطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة بالسياسة النقدية وأهميتها في الاقتصاد، ومن المتحكم في تسييرها وما هي أهم أدواتها، ومعرفة آلية عمل أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد. وأخيراً إبراز كيفية تفاعل السياسة المالية مع السياسة النقدية من خلال دراسة الجدل الفكري حول السياستين النقدية والمالية وفعالية كل منهما، والتركيز على أهمية وشروط التنسيق بين السياستين، بالإضافة إلى الآثار السلبية لعدم وجود تنسيق بين السياستين المالية والنقدية، وذلك قصد الإحاطة قدر الإمكان بكافة جوانب الموضوع.

✓ خصص الفصل الثالث لدراسة الدورات الاقتصادية في جانبها النظري من خلال التعرف على مراحلها وخصائصها وأهم أنواعها ثم دراسة النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية وأسباب حدوثها في النظم الرأسمالية.

✓ أما الفصل الرابع فخصص للدراسة التطبيقية، هدفه الأساسي هو إسقاط الدراسة النظرية على حالة الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)، ويتم ذلك من خلال تعرفنا على الوضع الاقتصادي العام في الجزائر خلال فترة الدراسة والإصلاحات المطبقة والمدعمة من المؤسسات المالية الدولية، كما تعرفنا

على السياسة المالية والنقدية المطبقة في هذه الفترة وذلك بدراسة وتمثيل كل المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري المرتبطة بأدوات السياستين المالية والنقدية.

✓ الفصل الخامس والأخير والذي خصص للدراسة القياسية، في البداية حاولنا دراسة الدورات الاقتصادية في الجزائر وهل تعاني الجزائر فعلا من الدورات الاقتصادية وكيفية الحد منها. ثم قمنا بدراسة التقلبات الدورية للسياسة المالية ثم للسياسة النقدية في الجزائر، وفي الأخير درسنا فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ .VECM

الفصل الأول

السياسة المالية

مقدمة الفصل:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق أهداف الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ولقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة للتطور السياسي لمفهوم الدولة، وانتقلت من الطور الحيادي إلى الطور التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، كما أن السياسة المالية تتأثر بعدة عوامل منها ما هو سياسي وآخر إداري، إضافة إلى طبيعة النظام الاقتصادي السائد.

وتعنى السياسة المالية بالمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي والإنفاقي والإيرادي فضلا عن العجز والدين العام في ميزانية الدولة، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، هذا إضافة إلى مسؤوليتها اتجاه إصلاح سوء توزيع الدخل والثروة.

ولتحقيق هذه الأهداف، تستخدم السياسة المالية أدواتها المتمثلة في الإيرادات العامة، الإنفاق العام والموازنة العامة. فمن خلال زيادة وإنقاص حجم النفقات العامة، وكذا التغيير في حجم الضرائب يمكن التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، ومن ثم يمكن للدولة التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى متغيرات الاقتصاد ككل حسب الأهداف المسطرة.

وضمن هذا المنظور يأتي هذا الفصل الذي سنتناول في خلاله ثلاثة مباحث هي:

- دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية؛

- السياسة المالية وتطورها؛

- أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

المبحث الأول: دور الدولة في النشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية

من المعلوم أن الدولة لعبت ولا زالت تلعب دورا أساسيا في خدمة المجتمع وفي عمل الاقتصاد وتطويره، وهذا الدور تزايد واتسع في كافة الدول سواء فيما يتصل بتوفير الخدمات الاجتماعية أو في النشاطات الاقتصادية من خلال التأثير عليها أو تحديدها والقيام بها، حيث أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد مر بتطورات عديدة منذ بداية القرن السادس عشر وحتى الوقت الراهن، وقد كان هذا التطور تجسيدا فعليا للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة.

وبالاعتبار السياسة الاقتصادية تعبر عن مجموع قرارات الدولة المتعلقة بتوجيه النشاط العام فهي تعتبر من أهم مظاهر تدخل الدولة.

المطلب الأول: مفهوم الدولة

الدولة مصطلح سياسي يعبر عن مدلول ذو معنى واسع، وللتعرف على طبيعة الدولة بدقة يجب التمييز والتفرقة بين المجتمع والدولة والحكومة.

أ- **المجتمع:** هو مجموعة من الأفراد تعيش على إقليم معين، تقوم بينها علاقات متبادلة تدور حول العمل على أساس التعاون وتقسيم العمل، فالمجتمع إذن لا يتمثل في مجموعة الأفراد فقط وإنما كذلك في مجموع العلاقات التي تقوم بينهم والتي تحدد موقف كل منهم اتجاه الآخر.

ب- **الدولة:** هي شكل من أشكال التنظيم، فهي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها.¹

كما يمكن القول أن الدولة هي مؤسسات السلطة التي تحتكر حق استخدام القهر القانوني، وتتدخل الدولة بوسائل السلطة وحق السيادة بما تسنه من قوانين تنظم سلوك الأفراد والجماعات، وبما تضعه من مؤسسات تنفيذية لضمان احترام هذه القوانين.²

ج- **الحكومة:** هي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين محدد تاريخيا في فترة معينة، ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية.³ مما سبق يتضح أن الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحول المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، كما أن وجود الدولة كسلطة منظمة تؤدي دورا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية يتطلب سيطرتها على بعض الموارد البشرية والمادية في المجتمع للقيام بالخدمات العامة.

المطلب الثاني: تطور دور الدولة

لقد مر موضوع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعدة مراحل مختلفة، حيث كان دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي يزداد من فترة لأخرى وذلك بما تملكه من إمكانيات مالية ومؤسسية بالإضافة إلى نداءات بعض الاقتصاديين بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبمرور الوقت أصبح هذا التدخل ضرورة حتمية من أجل حماية النشاط الاقتصادي والدخل القومي، وأنه في غياب هذا الدور تتعرض اقتصاديات الدول إلى مشاكل عديدة مثل التضخم والانكماش وعدم الاستقرار.⁴ مما تقدم يبدو من الملائم تتبع دور الدولة في النشاط الاقتصادي على النحو التالي:

¹ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي "الاقتصاد المالي"، الجزء الرابع، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص36.

² - محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة "دراسة تحليلية مقارنة"، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2006، ص39.

³ - محمد دويدار، مرجع سابق، ص40.

⁴ - حازم البيلاوي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998، ص98.

1. الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي:

لقد كان موضوع دور الدولة في الاقتصاد نقطة جدل دائم بين الاقتصاديين، فعند مطلع القرن الخامس عشر ظهر فكر التجاريين وذلك بعد أزمة ارتفاع الأسعار في الدول الأوروبية بسبب زيادة تدفق المعادن الثمينة إلى اقتصاديات تلك الدول، مما جعل هذه الأخيرة تعطي أهمية بالغة لتوازن موازين مدفوعاتها، ولذلك كان اهتمام التجاريين هو تحقيق فائض في الإنتاج بهدف التصدير، الأمر الذي جعلهم ينادون بأهمية النشاط التصديري، كما نادوا بمبدأ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث ساد الظن بأن كل فرد أجدر بتحقيق مصلحته، وأن المصلحة العامة ليست إلا مجموع مصالح الأفراد، الأمر الذي قلص دور الدولة إلى مجرد اتخاذ الإجراءات التي تكفل حماية مصالح الأفراد داخليا وخارجيا.¹

ومع مطلع القرن السابع عشر ظهرت النزاعات التجارية الأمر الذي جعل هؤلاء التجاريين ينادون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، غير أنه خلال هذه الفترة ساد مفهوم الدولة الحارسة في ظل سيادة أفكار النظريات الكلاسيكية التي كانت تبنى على أساس ترك الحرية الاقتصادية للأفراد دون تدخل الدولة، في ظل ما يسمى بالمذهب الحر هو المسير والمحرك للنشاط الاقتصادي. وقد ترتب عن ذلك أن وظيفة الدولة هي القيام فقط بأعمال الأمن والحماية والعدالة والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط دون تدخل في الآلية التي يعمل بها.² ولقد قامت أفكار الكلاسيك على أن هناك قوى ذاتية قوية تمنع حدوث فترات الركود الطويلة في الاقتصاد، وعليه فإن الاقتصاد في ظل نظام السوق لديه الآلية الذاتية لإعادة توازنه، هذا وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة إلى أن حدثت مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز الدول في إعادة توازنها بطريقة آلية.

2. الدولة المتدخلة ودورها في النشاط الاقتصادي:

إن الاقتصاد العالمي خلال مرحلة الكساد العظيم (1929 - 1932) عانى أزمة بطالة حادة مما قوض ركائز الاعتقاد بالنظرة الكلاسيكية التي كانت تبشر بالتصحيح الذاتي في آلية السوق، ففي بعض الدول بلغت معدلات البطالة أكثر من 25%، بينما انخفض الناتج القومي بمقدار الثلث.³ ليتضح بعدها مع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ضرورة التخلي عن مفهوم الدولة الحارسة، وانتشر مفهوم بدلا منه هو الدولة المتدخلة، في نفس الوقت الذي برزت فيه النظرية الكينزية التي

¹ - محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص11.

² - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005، ص35.

³ - عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، "دراسة ظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2001، ص25.

قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بإقامة بعض المشاريع العامة التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود، ويتم ذلك من خلال الإنفاق باعتباره المضخة التي تنشط الدورة الدموية للنشاط الاقتصادي.¹

ففي الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت الحكومة بواسطة زيادة الإنفاق العام لكي تخلق دفعة قوية من الإنفاق الفردي وبالتالي زيادة الفائض والمخزون من السلع الراكدة، بينما قامت انجلترا بتخفيض سعر صرف عملتها لكي تزيد من الطلب الخارجي على صادراتها وتقلل من الواردات إليها، وبذلك تخفض من تيار التدفق النقدي الخارجي وترفع من حجم التدفقات النقدية الداخلة، إلى غير ذلك من الحلول المتبعة.²

وفي ظل فشل مذهب ترك الحرية الكاملة للأفراد للقيام بالنشاط الاقتصادي، وكذا رؤية أنه من المصلحة العامة القيام ببعض المشروعات والتي يتعذر على الأفراد القيام بها، فقد ترتب عن ذلك:³

- أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دورا متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة وإقامة المرافق العامة.
- أن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال محله المالية الوظيفية والذي يقرر بتحديد الإنفاق العام المطلوب أولا، ولا يمانع أن يتحدد إنفاق عام أكبر من الإيرادات العامة.

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي والتوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل لإنهاء حالة الكساد أو معالجة التضخم أو إعادة توزيع الدخل.

ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد ازداد بصورة كبيرة للغاية، وبالتالي أصبحت مالية الدولة ذات وزن كبير.

3. الدولة المنتجة ودورها في النشاط الاقتصادي:

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإحلالها محل قوى السوق، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزاعات نحو التأمين وغيرها، بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الأمر الذي دعم انتشار أسلوب التخطيط المركزي، ولم يتوقف دور الدولة في كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة، حتى أصبح نموذج الدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 35، 36.

² - محمد غفر، أحمد فريد، مرجع سابق، ص 18.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 36.

تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفاء تقريبا لدور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج. وقد ترتب عن ذلك عدة نتائج لعل أهمها:¹

✓ أن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير.

✓ هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم، وهو هدف إحداث التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

ويفهم من ذلك أن الدولة أصبحت تمارس دورا في النشاط الاقتصادي كاد أن يصل إلى نسبة 100% وهو ما أدى إلى الانتقال إلى المرحلة الموالية، حيث عند نهاية السبعينات شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة ساعدت على تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة، وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، وذلك إثر المشاكل التي تعرضت لها اقتصاديات الدول التي اتخذت مبدأ الاقتصاد الاشتراكي مثل التضخم والبطالة والمديونية الخارجية وغيرها. وقد اعتمد المعارضون لفكرة الاقتصاد الاشتراكي على الواقع الذي آلت إليه تلك الدول، وظهور فعالية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص فيما سمي بالخصخصة التي انتشرت منذ عام 1979 عندما طبقتها إنجلترا ثم بدأ الأخذ بها في الكثير من الدول.²

إن كانت سيطرة الدولة على الموارد الاقتصادية هو أمر هام وضروري لحسن استخدام الموارد وتتميتها وتوفير العدالة والاستقرار، فذلك لا يعني أن تقوم الدولة بإدارة العلاقات الاقتصادية والتدخل بشكل مباشر، إنما المقصود بذلك هو قيامها بتنظيم إدارة الموارد الاقتصادية في اتجاه عام منسق مع أهداف الدولة، وأن تكون للدولة القدرة على منع أي انحراف من شأنه أن يهدد مصالح المجتمع.³ غير أن هناك مجالات يفترض على الدولة أن تضطلع بها من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية منها:

✓ توفير السلع العامة التي لا يمكن أن ينتجها القطاع الخاص لضعف مردوديتها المالية مثلا؛

✓ تصحيح حجم الإنتاج فيما يسمى بأشباه السلع العامة، والتي قد تكون متوفرة في السوق ولكن بنسب غير مثلى، كنتيجة لوجود ما يسمى بالوفرات والآثار الجانبية المصاحبة، الأمر الذي يوجب تدخل الدولة لتصحيح الكمية المعروضة بالسوق عن طريق فرض الضرائب أو تقديم الدعم.

ومنه أصبح للدولة دور هام في إدارة الاقتصاد الكلي على النحو الذي يكفل استقرار السعر والتوازن الخارجي والعمالة الكاملة والعدالة في التوزيع، ومنع الاحتكارات الخاصة بالإضافة إلى

¹ - نفس المرجع السابق، ص 37.

² - عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص ص 239، 240.

³ - حازم البيلالوي، مرجع سابق، ص 202.

وظائف الدولة التقليدية في الأمن والدفاع والقضاء، حتى في ظل الاقتصاد الحر، وهذا يتطلب من الدولة التدخل المدروس في الحياة الاقتصادية بحيث يخدم أهدافها التنموية.

المطلب الثالث: ماهية السياسة الاقتصادية

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة، حيث تعبر عن مجموع القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في الاتجاه المرغوب فيه. فنتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل، ووضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، أو اعتماد جباية تفضيلية لدعم الصادرات وغيرها.

1. مفهوم وأهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية واع منسجم وهادف يتم القيام به في المجال الاقتصادي أي يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال. ويمكن تعريفها على أنها: مجموع توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية (نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية... إلخ).¹

يتضح من التعريفين السابقين أن السياسة الاقتصادية تتمثل في قيام الدولة بإجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. ولهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الغايات. كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى التوسع في الإنتاج بهدف تحقيق فائض يستخدم للتصدير، وهنا يجب على السياسة الاقتصادية السعي إلى تكييف الهياكل الاقتصادية مع متطلبات التوسع وذلك لتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات معينة، قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه نحو الصناعات التصديرية، وفي هذا المجال يفضل استعمال أدوات السياسة المالية إما عن طريق سياسة الإعفاءات والتميز الضريبي بحيث يتم تشجيع مجال عن مجال آخر أو بزيادة الإنفاق العام والإعانات والدعم الإنتاجي.²

كما تهدف السياسة الاقتصادية إلى التقليل من البطالة ومنه الاستفادة من الطاقات المعطلة. وأخيرا زيادة الإنتاج ورفع معدل النمو، كما أن السياسة الاقتصادية تسعى لتحقيق نوع من الاستقرار في مستوى الأسعار وهو مطلب ضروري، لأن ارتفاع الأسعار له آثار سلبية على توزيع الدخل والتجارة الخارجية والعمالة.³

¹ - رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996، ص325.

² - محمد غفر، أحمد فريد، مرجع سابق، ص337، 338.

³ - رضا العدل، مرجع سابق، ص338.

يتضح مما سبق أن الدولة تسعى من خلال سياستها الاقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، تتمثل في إشباع حاجات أفراد المجتمع من مختلف السلع والخدمات، وتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف في المجتمع حتى يمكن معالجة مشكلة البطالة، هذا بالإضافة إلى تحقيق استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار بهدف المحافظة على مستوى المعيشة، إلى جانب ما سبق تسعى الحكومات إلى تحسين وضع ميزان مدفوعاتها والعمل على تقليل حجم الواردات.

2. مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهراً خاصاً من مظاهر السياسة العامة وتتضمن:

- أ - **تحديد الأهداف:** قبل تحديد هدف أي سياسة لابد من التعرف على المشكلة المراد رسم السياسة لحلها، وحتى تحدد المشكلة بدقة لابد من التعرف على الظروف المحيطة بها، فلمواجهة مشكلة التضخم مثلاً يجب تحديد نوع التضخم ثم دراسته وتحليله لغرض معرفة الأسباب وعندئذ تكون قد حددت المشكلة، وبعد ذلك يمكن تحديد الهدف من وراء محاربة هذا التضخم.¹
- ب - **وضع تدرج بين الأهداف:** ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة، فخفض معدل الربح مثلاً يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى إحداث أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار، بما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.
- ج - **تحليل الارتباطات بين الأهداف:** عند وضع التدرج بين الأهداف لابد من وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات، مثل رفع معدل الربح بكبح كتلة الأجور، أخذاً بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الإنتاجية.
- د - **اختيار الوسائل:** التي لابد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية بدلالة الغايات المجسدة في الأهداف. وترتبط الوسيلة في العادة بالهدف المراد. وتتكون هذه الوسائل على العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي:²

- ✓ السياسة النقدية؛
- ✓ سياسة الصرف؛
- ✓ السياسة الجبائية؛
- ✓ السياسة الميزانية؛
- ✓ سياسة المداخيل؛

¹ - عبد الخالق جودة ، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1993، ص157.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005، ص ص29، 31.

✓ السياسة الاجتماعية.

3. أدوات السياسة الاقتصادية:

يمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى المجموعات التالية:

- أدوات السياسة النقدية؛

- أدوات السياسة المالية؛

- نشاط الأعمال العام؛

- التدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص.

للإشارة فإن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاثة للتدخل، بحيث تحتل الجانبين الآخرين السياسة المالية والسياسة النقدية، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة على المتغيرات الأساسية للاقتصاد القومي مثل الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، الصادرات، الصرف الأجنبي والأجور.¹

يتضح مما سبق، أن السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة المالية والسياسة النقدية بالإضافة إلى السياسة التجارية التي هي جزء منها وتختص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.

أ - **السياسة المالية والسياسة النقدية:** من حيث تأثير كل من السياسة النقدية والمالية على الاقتصاد نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقدون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية ولهذا تراهم يهتمون بالسياسة المالية، وحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل. في حين أن الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً، ولكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازميتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلاً وسياسة نقدية انكماشية أو العكس.

ب - **السياسة التجارية:** تتمثل السياسة التجارية في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها الخارجية قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقاً.

¹ - رضا العدل، مرجع سابق، ص 341.

وهناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها: تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية وأخيرا الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني. وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف فهي تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة مثل: الرقابة على الصرف، اتفاقيات التجارة والدفع، الإعانات، نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، الرسوم الجمركية.¹

المبحث الثاني: السياسة المالية وتطورها

وتمثل السياسة المالية دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام وما ينتج عنها من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وكذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة كتحقيق العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي. كما توجد عدة عوامل تؤثر على السياسة المالية التي يجب مراعاتها عند صياغة ملامح السياسة المالية، وهذا ما سنلقي عليه الضوء في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني بيت المال أو الخزانة. وعلى ذلك فإن المصطلح كان يجب أن يكون مرادفاً لمصطلح المالية العامة، لكي يضم الإيراد الحكومي والنفقات وسياسة الدين، لكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.² وتشمل السياسة المالية برنامج تخطيطه الدولة وتنفذه مستخدمة فيه مصادر إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع، والسياسة المالية بالمفهوم المتقدم تستخدم كافة أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة للدول وأهمها:³

✓ العمالة الكاملة؛

✓ العدالة في توزيع الدخل؛

¹ - عبد الخالق جودة ، مرجع سابق، ص 149، 157.
² - محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 8.
³ - عاطف وليم إندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 118.

✓ الاستقرار الاقتصادي؛

✓ توازن ميزان المدفوعات؛

✓ النمو الاقتصادي، والذي يعد الهدف النهائي لأي سياسة، فالتحول لاقتصاد السوق يستهدف النمو من خلال حشد الموارد وتحسين كفاءة استخدامها واستغلال الطاقات العاطلة.

ويزخر الفكر المالي بعدة تعريفات للسياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها: "تلك السياسة التي تستند إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف تتعلق بالكميات الاقتصادية الكلية".¹

وهناك تعريف آخر للسياسة المالية حيث أنه: "استخدام تغيرات رصيد الميزانية وتغيير معدلات الاقتطاعات الإجبارية والتحويلات المالية العامة"، وبذلك فإن السياسة المالية تعتبر أداة رئيسية في يد السلطات العامة للوصول إلى أهدافها المتمثلة في الأربع مؤشرات (المربع السحري لدول OCDE)، والمتمثلة في: معدل التضخم، البطالة، نمو الناتج المحلي الإجمالي، ورصيد الميزان التجاري.²

من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي برنامج تخطيطه وتتفذه الدولة عن عمد، وهي أدواتها لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وتحقيقا لأهداف المجتمع. بمعنى أن السياسة المالية هي أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية وبرامجها الإنفاقية، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، أي هي في كل الأحوال عبارة عن أدوات وأهداف وزمن تتم فيه.³

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته وأهدافه ووسائله، تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات، وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه قد انعكس على مفهوم النظام المالي فنقله من مفهوم السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر

¹ - أحمد النعيمي، السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 12، الجزائر، 2005، ص 137.

2 - Claude Jessua , Christian Labrousse, **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F ,Paris, 2001, pp 77-78.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص 41.

من العصور¹، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، وحينما ظهرت الدولة كسلطة منظمة ولكن دورها كان محدودا تحت تأثير الإيديولوجيات السائدة آنذاك فكان دور السياسة المالية هو الآخر محدودا.

وظل الأمر كذلك حتى طرأت تغيرات متعددة اقتصادية واجتماعية حول دور الدولة وضرورة تدخلها في كافة مجالات الحياة، ومن هنا ظهر دور السياسة المالية مؤثرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ولقد مر الفكر المالي في تطوره بحثا عن المقصود بالسياسة المالية بثلاث مراحل، الأولى منها تتعلق بالعصور القديمة (قبل الكلاسيك)، والثانية تتصل بأفكار الاقتصاديين التقليديين عن المالية المحايدة، أما المرحلة الثالثة فتتعلق بالفكر الحديث عن السياسة المالية المتدخلة (التخطيط المالي). وذلك على النحو التالي:

1. السياسة المالية في المجتمعات القديمة: (التجارين والطبيين)

أهم ما ميز السياسة المالية في العصور القديمة هو غياب السلطات المنظمة للمجتمع وغياب أي تأثير لها، وتميزت تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل منظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة وتأثيرها على النشاط الاقتصادي.

ونظرا لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن "أرسطو" وأستاذه "أفلاطون" قد أهتموا في المقام الأول بضرورة تدخل الدولة لتحقيق العدالة بين المواطنين في التوزيع والأسعار ومنع الاستغلال والاحتكار، أما فيما يتعلق بتخصيص الإنفاق العام فقد اتفق كل من الفيلسوفين على أهمية الإنفاق على التعليم والتدريب إلا أن أفلاطون أعطى أهمية كبرى للإنفاق على الحروب والأمن وشؤون الحكم وهو ما لا نجد له مثل لدى أرسطو، بينما يرى أفلاطون أن التوزيع العادل للنتاج يكون بالتساوي فإن أرسطو يرى استفادة الأفراد من الإنفاق العام لا بد أن تكون متناسبة مع ما ساهم به في تحقيق الموارد العامة. هذا فضلا على الإعانات حيث يرى أرسطو عملية تقديم الإعانات تكون على أساس اختياري بدافع الحب والصدقة ودون تدخل الدولة، وفي هذا الإطار فقد كان أفلاطون أكثر تحديدا وواقعية عندما اعتبر الإعانات التحويلية أحد بنود الإنفاق العام، ولعل ذلك يرجع إلى الفكرة التي دافع أفلاطون عنها بشدة وسيطرة على كافة أفكاره وهي أهمية وأفضلية الإنتاج الجماعي والاستهلاك الجماعي دون تخصيص.

وقد أقر "توماس الأكويني" (1225-1274) بضرورة تدخل الحكومة بصورة مباشرة لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع المصالح العامة، ورفض "توماس" قيام الحكومة

¹ - حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 177.

بإعادة توزيع الملكية الخاصة بين الناس كما يرفض اعتبار الملكية الخاصة مطلقة بل تخضع لما تراه الحكومة أو ما تفرضه من نظم وقيود على استخدام الملكية، كما ركز على حق السلطات العامة في وضع حدود دنيا وعليا للأسعار. لكن أفكاره كانت متعارضة مع أفكار "أورسم" (ORASM) والذي أقر بأنه لا يجوز لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام، كما أضاف أنه إن كان للدولة دورا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهي نفس الصفات التي أشار إليها آدم سميث فيما بعد. وهو بهذا الشكل أول من وضع معايير فرض الضرائب في العالم الغربي.¹

ومع الاتجاه إلى تعظيم دور الدولة في إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية (عصر التجاريين) اتجهت أنظار المفكرين إلى دور الضرائب في النشاط الاقتصادي، إذ أوضح "توماس مين" (Thomas Mun) في كتابه *England treasure by foreing trade* والذي نشر سنة 1630، خطورة الضرائب نظرا لإمكانية تسببها في عدم الاستقرار الاقتصادي، إلا أنه كان يعتبرها ضرورية، ولعله قد تنبأ ببعض ما جاءت به إحدى نظريات الأجور بقوله أن الضرائب غير المباشرة ليست منافية لرفاهية الناس كما يعتقد الكثيرون، لأنه كلما ارتفعت أثمان المواد الغذائية التي يستهلكها الفقراء نتيجة لفرض الرسوم فإن الأجور تميل إلى الارتفاع بنفس النسبة.

كما ركز توماس مين على ضرورة اعتماد الدولة على التصدير والحد من الواردات لتحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة المحتكر للتجارة الخارجية.²

أما "ويليام بيتي" (William Petty) وهو من الرواد الإنجليز، فيرى أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي، بل على العكس فهي يمكن أن تؤدي إلى ازدهاره، وذلك إذا كانت تتفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع. وعرض بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، ومن هذه الأفكار سرعة تداول النقود وفكرة تقسيم العمل والريع وأهمية السلع الرأسمالية ونظرية القيمة المستندة إلى العمل. وأيد فرض الرسوم على الواردات لجعلها أغلى من المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على المواد الخام المستوردة بهدف خفض تكاليف الإنتاج المحلي وزيادة فرص الصادرات والأرباح.³ كما نادى ويليام بيتي بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده واقتصار دور الدولة على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة، العدل، الدفاع) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للعاطلين، وتعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة.

¹ - نفس المرجع السابق ، ص ص 181، 191.

² - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص ص 509، 510.

³ - مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008، ص 93.

أما في إطار مذهب الطبيعيين الفرنسيين "الفيزوقرات" (PHISOCRATES) فقد هجروا العقائد التجارية، والتي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصادي حراً حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة وتوجهه نحو التوازن الطبيعي¹. أكد "فرانسوا كيناي" (Francois Quesnay) والذي يعتبر مؤسس مدرسة الطبيعيين وقائدها على وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في النشاط الاقتصادي وضرورة اقتصار الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد المنتجة، لأن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار وبالتالي الإضرار بالنشاط التجاري والثروة، وبالتالي يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى، حتى لا يؤثر سلباً على دورة النشاط الاقتصادي، ولم يضيف الطبيعيين أي إسهامات أخرى في مجال السياسة المالية².

وبالتالي يتضح أن دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة، الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.

2. السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون (الكلاسيك) جانباً لا بأس به من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية، التي تحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ويجب أن يقتصر دورها على الدفاع والحفاظ على الأمن والعدالة بالدرجة الأولى، فهي كما شبهها آدم سميث رجل الحراسة الليلي³.

ويرتبط الفكر الكلاسيكي بأفكار بعض الاقتصاديين أمثال "آدم سميث" و"جون ستيوارت ميل" و"ريكاردو"، حيث أجمع هؤلاء الاقتصاديين أن جهاز الثمن قادر بمفرده على توجيه الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى، ويتحقق التوازن التلقائي بين الطلب الكلي والعرض الكلي دون الحاجة إلى تدخل الدولة. ويعتمد الفكر الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

✓ الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة؛

✓ سيادة ظروف المنافسة الكاملة؛

✓ عمل جهاز الأثمان تلقائياً.

ونتيجة لتوافر الافتراضات السابقة فإن توازن الاقتصاد القومي يتحقق دائماً عند مستوى التوظيف الكامل، وقد اعتمد الفكر الكلاسيكي في ذلك على ما يسمى بقانون "ساي للأسواق" والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، ومعنى ذلك القانون أن زيادة الإنتاج لن تؤدي فقط

¹ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 513، 515.

² - جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1997، ص 81.

³ - نفسه، ص 116.

إلى زيادة العرض بل ستؤدي أيضا إلى زيادة الطلب في نفس الوقت وبنفس النسبة، وتفسير ذلك هو أن النقود وفقا لمفهوم الكلاسيك تطلب فقط لأغراض المعاملات ومن ثم فإن الناتج الكلي سوف يباع دائما في الأسواق ولن توجد بطالة إجبارية وسيتجه الاقتصاد القومي دائما نحو التوظيف الكامل.¹ كما أن الاقتصاديين الكلاسيك أمثال "دافيد ريكاردو"، "جون ستوارت ميل" و "ألفرد مارشال" يؤمنون بأن ميل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما، ولكي نضمن هذه النتيجة، فلا بد من الحيلولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأن تدخل الدولة سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، وكل تدخل من قبل الدولة يعتبر إخلال للتوازن الطبيعي للقوى التلقائية وتحويل لجزء من موارد المجتمع عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، ومن ثم يخلص الفكر الكلاسيكي إلى اقتصار وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع والعدالة، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.²

ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة قواعد مالية أهمها:

✓ حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياديا بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من الأشكال؛³

✓ وجوب ضغط الميزانية بحيث تمثل النفقات العامة بنسبة ضئيلة من الدخل القومي؛
✓ ضرورة توازن الميزانية سنويا، أي تحقيق المساواة بين جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير دقيق للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم، والدخل دون اللجوء إلى القروض أو الإصدار النقدي.⁴

وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات بين الحين والآخر، وعندما زادت حدة هذه

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 174، 175.

² - عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الراشد، الإسكندرية، ص 323.

³ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 130، 131.

⁴ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 549.

الأزمات بصفة خاصة مع ظهور أزمة الكساد العظيم (1929 - 1933)، وخلق هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً. وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة يؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها، لتظهر الحاجة إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية وكان ذلك بداية ظهور الفكر الكينزي.¹

3. السياسة المالية في الفكر الكينزي:

لقد كان "كينز" من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي. ولما كانت السياسة المالية ذات صلة وثيقة دائماً بالنظرية الاقتصادية، فإنها قد تأثرت كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من كينز، تلك النظرية التي هاجم فيها كينز كثيراً أفكار الاقتصاديين القدامى والتي ظهر فيها أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل.² ولقد أشار كينز في نظريته إلى موازنة الدولة إذ تعبر عن النشاط الاقتصادي الحكومي والتي تمثل قطاعاً حيوياً له أهميته الكبرى، وأدلى بأهمية الدور التي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكيف أن السياسة المالية تعمل على تكييف مستويات الدخل القومي والعمالة، وبالتالي أوضح أن العبرة ليست بتوازن موازنة الحكومة بل العبرة بتوازن موازنة الاقتصاد القومي ولو أدى هذا إلى عدم توازن موازنة الدولة في المدى القصير على الأقل.

وهكذا أخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، ويكون بذلك قد قضى على مبدأ حيادية السياسة المالية.³

وبافتراض كينز أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المرغوب.

فقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني، كما اعتقد أن العجز في الطلب الكلي هو سبب حالة الكساد التي سادت العالم بداية الثلاثينات ومنه فإن زيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي لزيادة حجم العمالة والتوظيف، ثم الاقتراب من مستوى التوظيف الكامل.

وفيما يلي نشير إلى شكل منحنى الطلب الكلي ومنحنى العرض الكلي وفقاً للمفهوم الكينزي:

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 176.

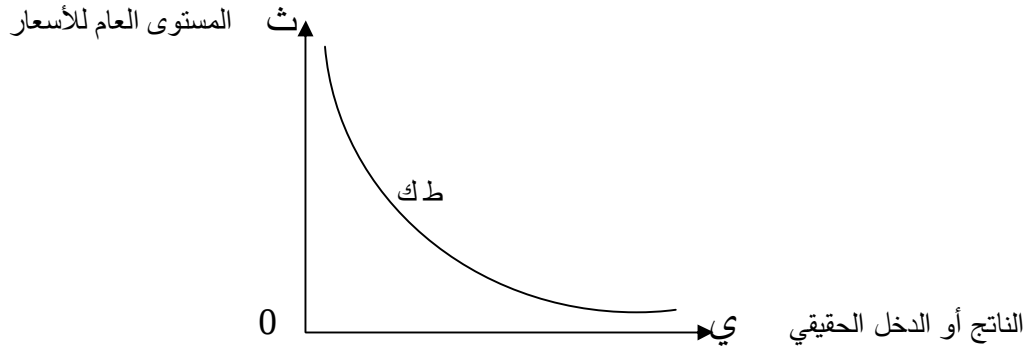
² - Levine Chars, Rubin Jrene, **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, London, 1980, p13.

³ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 550.

أ - منحنى الطلب الكلي:

يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار والنواتج أو الدخل الحقيقي كما يوضح الشكل التالي:

الشكل رقم (1 - 1): منحنى الطلب الكلي



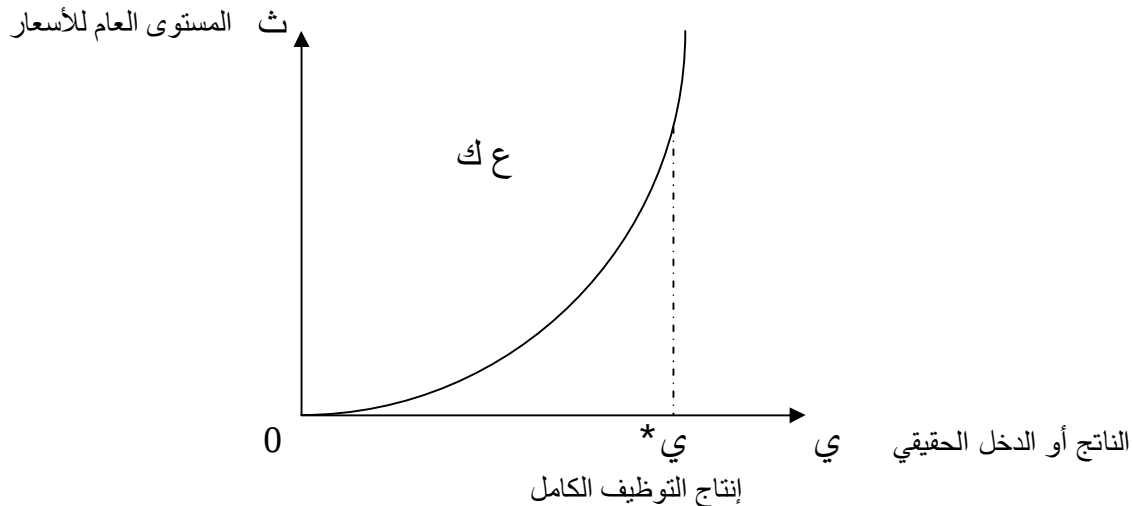
المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص177.

يوضح الشكل السابق العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، إذ أنه كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

ب - منحنى العرض الكلي:

يوضح العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي كما يبين الشكل التالي:

الشكل رقم (2 - 1): منحنى العرض الكلي



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص178.

من الشكل المبين أعلاه، يتبين لنا أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل.

وحسب كينز دائما الدخل الوطني التوازني يتحقق عند تقاطع كل من منحني الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن هذا المستوى التوازني قد يتحقق عند مستوى يزيد أو يقل عن مستوى التوظيف الكامل¹. وبالتالي يرى كينز أهمية وضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة المالية بشقيها الأساسيين وهما الإنفاق الحكومي والضرائب.

ومنه كانت النظرية الكينزية نقطة تحول في الفكر الاقتصادي والسياسة المالية، حيث بدأ التحليل الكينزي بنقد التحليل التقليدي ورفض قانون ساي للأسواق، وخلص التحليل الكينزي إلى أن مستوى التشغيل والإنتاج إنما يتوقفان على الطلب الكلي الفعال، وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عند المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية. كما انتقد فكرة أن توازن التشغيل الكامل تحدث تلقائياً كما ذهب إلى النظرية التقليدية، وإنما قد يتحقق التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل، وبالتالي خُص التحليل الكينزي إلى أن الانحراف عن التشغيل الكامل هو الوضع المعتاد في النظام الاقتصادي، بمعنى أن هناك قدراً من البطالة الإجبارية تظهر في سوق العمل.

ونتيجة لكل هذا تخلت السياسة المالية عن قواعدها التقليدية (سلفة الذكر) واتخذت مفهوماً وظيفياً وأصبحت ذات معنى أوسع من السابق، فهي تعني وفقاً للفكر الكينزي مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، وأصبحت الدولة هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سلامة وقوة الاقتصاد الوطني ككل، كما أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية ومسؤولة عن تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية عن طريق التأثير على الطلب الفعال في الاقتصاد، وتتمتع السياسة المالية في هذا الشأن بالقدرة على التأثير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي. ففي أوقات الكساد حيث يقل الطلب عن المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وبالتالي فإن السياسة المالية بشقيها الإيرادات والنفقات تعمل على زيادة الطلب عن طريق تيار الإنفاق العام مع اللجوء إلى العجز المنظم في الميزانية واستخدام الضرائب استخداماً يشجع الطلب الخاص على الاستهلاك والاستثمار بما يضمن زيادة التشغيل والإنتاج مما يؤدي إلى الخروج من حالة الكساد أو تخفيف حدتها.

أما في فترات التضخم، حيث يزيد الطلب زيادة تفوق قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات عند مستوى التشغيل الكامل، فيتعرض الاقتصاد إلى ارتفاع الأسعار، وعليه فإن السياسة المالية تعمل في هذه الحالة على خفض و تقييد الطلب عن طريق ترشيد الإنفاق العام وزيادة

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 178.

الضرائب مع تكوين فائض في الميزانية لامتناس القوة الشرائية الزائدة وحجزها عن التداول، وهكذا يمكن ضبط ووقف التضخم أو على الأقل التقليل من حدته إلى الحد الذي لا يشكل خطراً.¹ وعليه أصبحت السياسة المالية تستخدم لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة في النشاط الاقتصادي، فتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب سوف يؤديان إلى تغيير ملموس في الطلب الكلي، وبالتالي مستوى الناتج والتشغيل، وذلك على الرغم من وجود أثر المزامنة.*

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة. فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وفي تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها. كما لا يمكن إغفال أن هناك عدة عوامل تؤثر على السياسة المالية بغض النظر بالإيجاب أو بالسلب والتي يجب مراعاتها عند صياغة السياسة المالية.

1. أهداف السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دوراً إيجابياً في بناء وتعجيل التنمية الاقتصادية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات، كما تعمل على تكييف كافة العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع. ولهذا نحاول التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وغيرها على النحو التالي:

1.1. دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن المقصود بالاستقرار الاقتصادي هو تحقيق التوازن عند مستوى العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية المتاحة غير المصحوبة بارتفاع المستوى العام للأسعار.²

ويظهر دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي يتعرض لها جليا وقت الكساد أو وقت الراج نظراً لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار وكذا مستوى الدخل الوطني. فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل القومي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف، وفي حالة الوصول إلى ذلك

¹ - Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, **Macro Economics**, Mccraw, Hill International Booklom, 1984, p87.

* - في حالة زيادة G أو خفض T على سبيل المثال سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي سوف تؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري الخاص، وبالتالي الحد من الأثر الإيجابي لتغير في أدوات السياسة المالية، وهو ما يمكن التغلب عليه من خلال تمويل الزيادة في الإنفاق أو تخفيض في الضرائب من خلال الإصدار النقدي الجديد.

² - فوزي عطوي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص311.

المستوى المرغوب من الدخل القومي الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.¹

ويمكن إرجاع أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع إلى نوعين من الأسباب:

✓ ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني؛

✓ وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتحكم بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع، مع انخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعمل السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط بل وأيضاً من الناحية التطبيقية.²

الحالة الأولى: ظهور عجز أو فائض في الطلب الكلي:

أ - ظهور عجز في الطلب الكلي أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (البطالة): وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، وهنا يكون لزاماً على الدولة أن تتدخل لمنع زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية وذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، وبالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة. فتستطيع الدولة من خلال التوسع في النفقات أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشاريع العامة الاستثمارية، أو من خلال توسع الدولة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعف الاستثمار.³ أي زيادة مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار وتزيد العمالة.

كما تستخدم الدولة الإيرادات العامة في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن من زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات.

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 182، 183.

² - مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي "نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 405، 407.

³ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 392، 394.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.¹

ولابد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

ب- زيادة مستوى الطلب الكلي (التضخم) أي السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض: في هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، حيث أنه في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب أو باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع. وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الأول هو زيادة الضرائب والثاني هو تخفيض الإنفاق العام والذي يعتبر صعب المنال.²

الحالة الثانية: تتمتع القوة الاحتكارية بدرجة كبيرة في تحديد الأسعار:

ظهرت هذه المشكلة في الدول المتقدمة في أواخر الستينات بسبب نفوذ نقابات العمال ورجال الأعمال أين أخذت الأجور اتجاهها التوسعي، الأمر الذي أدى إلى زيادة التضخم والبطالة جنباً إلى جنب، وهو ما أطلق عليها في الأدب الاقتصادي بمشكلة الكساد التضخمي.

أما في الدول النامية فيكون تأثير النقابات ضعيفاً، كما أن سياسة الأجور تتبع سياسات الدولة في الغالب، غير أن هذه الدول تتبنى برامج تنمية طويلة الأجل فتواجه بعض الاختناقات مما يؤدي إلى عرقلة الإنتاج في الوقت الذي يزيد فيه الطلب لعوامل متعددة كزيادة عدد السكان وزيادة الإنفاق الحكومي أو غيرها. في ظل هذه الظروف فإن استخدام السياسة المالية للتحكم في ظروف الطلب لا يمكن أن يحقق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار.³

2.1. دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض المختلفة بهدف تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية لأفراد المجتمع. أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في التضحية ببعض الحاجات في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد.⁴

¹ - محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص335.

² - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص394، 395.

³ - محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص345.

⁴ - رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة، 1989، ص158.

وتهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة والاستخدامات الخاصة وذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي لتمويل برامج الإنفاق الحكومي المخصص لإنتاج السلع والخدمات العامة مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد¹. ومن المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد، ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد كالمبالغة في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح، وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها، كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

كما أن هناك عدة إجراءات للسياسة المالية تساعد على تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين:

أ - بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:²

✓ الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محدودة؛

✓ الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛

✓ إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛

✓ تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛

✓ الإنفاق الحكومي على برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ب - بالنسبة للمستهلكين: قد يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، وتتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع قد تكون بتكلفة إنتاجها أو أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

وأخيرا نخلص إلى أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.³

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 182.

² - محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص 301، 303.

³ - نفس المرجع، ص 305، 308.

3.1. دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بإعادة توزيع الدخل إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت بين فئات المجتمع، ومن هنا تستهدف السياسة المالية تقليل التفاوت.¹ ويعتبر توزيع الدخل من أهم أهداف السياسة المالية، بل لعله يفوقها جميعاً لما في العمل من تقريب طبقات المجتمع وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين لتحقيق العدالة الاجتماعية²، وبشكل عام إن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنتظم في مجموعات ثلاثة هي:³

أ - **تكيف نمط ملكية الموارد:** وذلك بفرض الدولة لضرائب تصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام أو تحسين الخدمات الصحية.

ب - **تعديل نمط أثمان الموارد أو المنتجات:** فقد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط أثمان المواد أو المنتجات بقصد تكيف توزيع الدخل الشخصية، وذلك بأن تحدد حداً أدنى للأجور، أو بأن ترفع أثمان السلع الترفيهية، أو بأن تدعم أسعار السلع الضرورية لمحدودي الدخل، كل هذه السياسات من شأنها أن تعمل على تضيق الهوة بين الدخل (الأغنياء والفقراء).

ج - **التكيف المباشر لحجم الدخل:** قد تقوم الدول بتعديل الدخل الشخصية وذلك عن طريق الضرائب على الدخل الشخصية أو بخلق قوى شرائية من جهة وبالإعفاء العام من جهة أخرى.

وواضح أن الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية تعمل على الحد من الدخل المرتفعة، كما أن المدفوعات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات شبه مجانية (أو مجانية) لأصحاب الدخل المتدنية لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن سياسة الإنفاق العام تؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة كما تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة.

4.1. دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تهدف السياسة المالية أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، بمعنى محاولة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن. وبالتالي فإن الدولة مطالبة بأن تسخر في هذا السبيل كل إمكانياتها لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف⁴. وتلعب السياسة المالية دوراً هاماً في

¹ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 184.

² - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 35.

³ - نفسه، ص 406، 407.

⁴ - محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 183.

تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها، إضافة إلى عوامل أخرى كضعف الادخار الخاص، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة، كل هذه العوامل من شأنها أن تشكل عبئا على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص. ومن أجل كسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف والنهوض بالتنمية يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية.

ومنه فإن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما:

✓ تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛

✓ قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.¹

2. العوامل المؤثرة في السياسة المالية:

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسة والاقتصادية لإيرادات ونفقات الموازنة العامة، لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك²، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

1.2. تأثير العوامل السياسية:

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية، حيث نجد أن الطبقة الحاكمة في أي وقت وفي أي بلد تمثل عنصرا هاما للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات كيفية بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، والمقصود هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل

¹ - محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، ص58.

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2007، ص160.

النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية والحروب والتي عادة ما تترك خلفها آثار مالية، مثل عبئ القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية والتي هي الأخرى تؤدي إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الآخر على التحصيل الضريبي أي على السياسة المالية.¹

نجد في الوقت الحاضر ملامح التدخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب، كما أن تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة. كما يمكن القول أن إمكانية عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون أكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي.

2.2. تأثير العوامل الإدارية:

من أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة، حيث أن الجهاز الإداري الكفؤ يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها، كما أن تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية تأثير مزدوج فهناك أثر البنيات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك على النحو التالي:²

أ - تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية: هناك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى.

ب - تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية: للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تتعبد بها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانیه من صعوبات مالية جمة.

¹ عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "التوزيع العادل للدخل، التوزيع العادي للدخل وضبط النظام"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1993، ص143.

² نفس المرجع السابق، ص173.

وفي الأخير يمكن القول أن الجهاز الذي يساعد السياسة المالية على أداء مهامها هو ذلك الجهاز الإداري الذي يتوفر على الإمكانيات البشرية والفنية المقتصد في نفقاته البسيط في تكوينه السريع في مهامه.

3.2. تأثير النظام الاقتصادي:

ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله، لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي، فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يميل إلى تجاهلها، لذلك فإننا سنحاول أن نقف في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية على التوالي:

أ - **السياسة المالية في النظام الرأسمالي:** كان النظام الرأسمالي في بدأ نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها وإيراداتها قليلة ومتواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة، والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة¹. ونتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية وتطور دور الدولة بسرعة وأصبح تدخلها أكبر أدى إلى تزايد النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد رأسمالية اجتماعية، وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الآخر إلى الزيادة المتلازمة للعائد الضريبي الذي يعد أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في المجال الاقتصادي والاجتماعي في ظل الرأسمالية.

مما سبق يمكن القول أن التغير في النظام الضريبي وتعدد وظائف الضريبة سببه تطور النظام الرأسمالي، وبصفة عامة نخلص إلى أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد الوطني.²

ب - **السياسة المالية في النظام الاشتراكي:** إن المجتمعات الاشتراكية التي تتخذ من الملكية العامة لأدوات الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط المركزي الشامل أسلوبا لإدارة الاقتصاد الوطني، وفي نظرهم كلما كانت السياسة المالية أكثر تدخلية كلما كانت إيجابية وأكثر أهمية، وذلك لأن العامل الفعال في ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك البلاد هو الاستثمار العام وليس الاستثمار الخاص.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 185.

² - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 603، 605.

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية في هذه الدول لها خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهي:

✓ المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليست الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج بيد الدولة؛

✓ كبر حجم النفقات الاستثمارية للدولة وذلك للحصول على إيرادات؛

✓ القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية.

في الواقع إن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجياً في الوقت الحالي حيث بدأ الاتجاه تدريجياً إلى الاعتراف بالملكية الفردية باعتبارها جزءاً من آلية النظام الاقتصادي.¹

4.2. أثر درجة النمو الاقتصادي:

تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على النحو التالي:

أ- **السياسة المالية في الدول المتقدمة:** نتيجة لخصائص اقتصاديات الدول المتقدمة والمتمثلة خصوصاً في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي، اكتمال جهازها الإنتاجي وارتفاع مستويات الادخار فإن السياسة المالية فيها تهدف إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو زيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة. فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة صار لزاماً على الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تجبیه من ضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى.

وقد تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافياً لحدوث تضخم نقدي.²

وبصفة عامة فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص ومحاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية الهامة وذات المنفعة العامة.

¹ - عبد الواحد السيد عطية، مرجع سابق، ص 199.

² - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 24.

ب - السياسة المالية في الدول النامية: تتميز اقتصاديات الدول النامية بعدة مميزات أهمها:

- ✓ تدني مستوى دخل الفرد وبالتالي ضعف نسبة الادخار (انخفاض الميل الحدي للادخار)؛
- ✓ عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي.
- ✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة، وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما.

كما تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة نتيجة ضعف الموارد المالية الضريبية بسبب سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام، إضافة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية.¹ ومنه فإن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، وهذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي.² ونتيجة لصعوبة تطبيق أدوات السياسة المالية في هذه الدول لعدة اعتبارات فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي فيها لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، وإنما يتطلب اتخاذ سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لتمكين من تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية وآلية عملها

تستخدم السياسة المالية أدواتها والمتمثلة في الإيرادات العامة، الإنفاق العام والموازنة العامة. فمن خلال زيادة وإنقاص حجم النفقات العامة، وكذا التغيير في حجم الضرائب يمكن التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، ومن ثم يمكن للدولة التأثير على النشاط الاقتصادي وعلى متغيرات الاقتصاد ككل حسب الأهداف المسطرة. أما بالنسبة للموازنة العامة فلم يعد ينظر إليها على أنها موازنة مالية بحتة وأنها محايدة لا تأثير لها على الأوضاع الاقتصادية، بل أصبحت جزء هام من

¹ - محمد صقر وآخرون، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2005، ص 114.

² - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 26، 27.

الاقتصاد الوطني وأنها تتأثر به وتؤثر فيه، وأصبح الاتجاه الحديث هو استخدام الموازنة العامة كوسيلة لخدمة الاقتصاد الوطني ولعلاج مشكلاته (كساد، تضخم، بطالة... إلخ)، والمساعدة على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال استحداث فائض أو عجز في الموازنة العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات العامة على الإيرادات، وهو ما يعني أن تحدد الدولة أولاً الحاجات العامة الواجب إشباعها، الأمر الذي يتطلب منها إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها. وازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، أي أنها أصبحت أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية والسياسة الاقتصادية.

1. تعريف النفقة العامة:

تناول كتاب المالية العامة مجموعة من المفاهيم لتحديد ماهية النفقة العامة والتي يمكن إدراجها على النحو التالي:¹

- ✓ النفقة العامة مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام؛
- ✓ النفقة العامة مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة؛
- ✓ النفقة العامة هي مبالغ نقدية أقرت من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛
- وفي هذا الصدد يمكن تقديم تعريف موحد للنفقة العامة، بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

2. تقسيمات النفقات العامة

واكب تدخل الدولة المتزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تنوع النفقات العامة نتيجة تنوع أوجه الإنفاق العام وصوره، حيث أنه مع اتساع نشاط الدولة ازدادت أهمية تقسيم النفقات العامة نظراً لتنوع وتزايد النفقات العامة واختلاف آثارها، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى تقسيم هذه النفقات إلى أقسام متميزة، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي:²

- ✓ تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها: فتنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية؛

¹ - مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، عمان، ط1، 2008، ص50.
² - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص282.

- ✓ تقسيم النفقات العامة حسب طبيعتها: على هذا الأساس تنقسم إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية؛
- ✓ تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: فتتقسم إلى نفقات إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وعسكرية.

1.2. تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها:

تنقسم النفقات حسب دوريتها (انتظامها وتكرارها السنوي) إلى قسمين هما:

- أ - **النفقات العادية:** هي النفقات التي تتصف بالدورية، أي تتكرر سنوياً في موازنة الدولة وإن اختلف مقدارها من سنة إلى أخرى، وتشمل رواتب الموظفين، نفقات اللوازم والأجهزة والمهام التي تلزم لتشغيل الجهاز الحكومي، وما تدفعه الدولة سنوياً من إعانات ومساعدات.
- ب - **النفقات الغير عادية:** هي النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية ومنظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها. مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحرب. وإن كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض والإصدار النقدي، وهنا مكن الخطر.¹

2.2. تقسيم النفقات حسب طبيعتها:

تنقسم النفقات العامة حسب طبيعتها ومن حيث آثارها الاقتصادية على الدخل الوطني إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات حقيقية وتحويلية.

- أ - **النفقات الحقيقية:** هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع أو أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاج إليها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية والرأسمالية.
- ب - **النفقات التحويلية:** هي الاعتمادات التي تدفعها الدولة دون الحصول على مقابل للنفقات (لا خدمات ولا سلع ولا رؤوس أموال). بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل، ومن أمثلتها: الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية التي تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، مساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي أن الدولة تهدف منها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.²

3.2. تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها:

تستهدف نفقات الدولة تحقيق أغراض متنوعة إدارية، اقتصادية، اجتماعية، مالية وعسكرية.

¹ - سوزي علي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008، ص44.

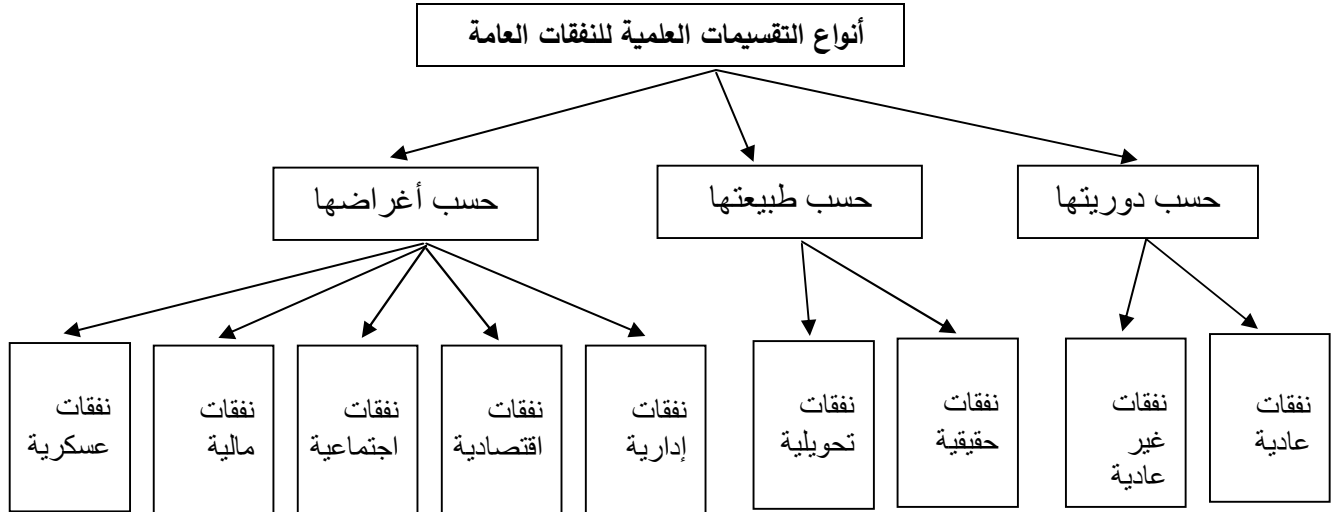
² - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص283.

واستنادا إلى ذلك فإنه يمكن تقسيم النفقات العامة حسب هذه الأغراض إلى:

- أ - **النفقات الإدارية:** ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري. وتشمل: الرواتب، الأجور، المكافآت ونفقات التدريب والتأهيل، إضافة إلى المبالغ التي تخصص للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية.¹
- ب - **النفقات الاقتصادية:** تشمل نفقات توفير السلع والخدمات وخفض أسعارها، ونفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير.
- ج - **النفقات الاجتماعية:** تشمل المبالغ التي تنفقها الدولة على توفير الخدمات التعليمية، الصحية، الترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تمنح كإعانات إلى بعض الأفراد أو الفئات في المجتمع، كإعانة ذوي الدخل المنخفض وإعانة البطالة.
- د - **النفقات المالية:** تشمل على المبالغ التي تخصص لدفع قيم السندات المستحقة ومبالغ أقساط الدين العام وفوائده في الداخل والخارج.

و - **النفقات لأغراض أمنية:** تمثل النفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداء الخارجي، و جميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية والأمن الداخلي.²

ويمكن توضيح مختلف أنواع التقسيمات التي تعرضنا لها في الشكل التالي:
الشكل رقم (3 - 1): أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008، ص281.

3. الإنفاق العام الرشيد:

لقد حاول بعض التقليديين وضع معيار محدد يمكن على أساسه تحديد حجم الإنفاق العام، مضمونه أنه يمكن للدولة أن تتوسع في الإنفاق إلى الحد الذي لا تتجاوز فيه الأضرار الحدية المترتبة

¹ - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص36.

² - مصطفى الفار، مرجع سابق، ص54.

على فرض الضرائب المستخدمة لتمويل المنافع الحدية المترتبة على أداء الخدمات العامة. ومن الواضح أن وضع هذا المعيار موضع التطبيق ليس بالأمر اليسير. لذا فإن البعض يفضل اعتبار حجم الإنفاق العام معطاة من المعطيات، وتركيز البحث حول كيفية ترشيد هذا الإنفاق بقدر الإمكان، فتزايد النفقات العامة قد يكون مفيداً، وقد لا يكون، والأمر متوقف على وجهة الإنفاق وكيفيته، وفي هذا الصدد وضعت مجموعة من الضوابط التي ينبغي الاهتمام بها، هي:¹

أ - ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تعظيم النفع العام: يتطلب هذا عدم تخصيصها لتحقيق المصلحة الخاصة ببعض الأفراد أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ. إضافة إلى توزيع النفقات على أساس نظرة إجمالية وشاملة لاحتياجات مختلف المرافق العامة بحيث تحدد أولويات واضحة للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات التي يقدمها كل مرفق منها.

ب - تجنب التبذير: يعني وجوب تجنب كل تبذير وإسراف من جانب القائمين بالإنفاق العام على نحو يكفل عدم ضياع الأموال العامة على وجوه إنفاق غير مجدية، ومن صورته:

- انعدام الاتصال والتنسيق في العمل بين أجهزة الدول، كما هو الحال بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات؛

- ارتفاع عدد العمال في الجهاز الحكومية عن القدر اللازم لأداء المهام؛

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي.

ج - إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: وتتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع: التكاليف الاستثمارية، الدراسات التسويقية، خطة التمويل المقترحة، ربحية المشروع، الآثار على البيئة وتفاعله مع المجتمع، فرص العمل التي يخلقها وأثارها على الادخار، إعادة توزيع الدخل.

د - المصادقة المسبقة من قبل السلطة التشريعية: أي إنفاق عام يجب أن يكون مسبقاً بترخيص من السلطة التشريعية ضماناً لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، وهذا الترخيص يساعد على ترشيد الإنفاق لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم لمشروع الميزانية قد يطلبون من الحكومة إلغاء بعض النفقات أو تغييرها.

4. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

أصبحت النفقات العامة في الوقت الحاضر أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في إحداث الآثار المرغوبة على جميع الأصعدة الاجتماعية، اقتصادية أو حتى سياسية. ولا شك أن معرفة هذه الآثار ستقودنا إلى تحقيق الأهداف المطلوب تحقيقها من قبل السياسة المالية والابتعاد عن الآثار غير المرغوبة.

¹ - مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص73.

غير أن هذه الآثار قد تكون مباشرة كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي سنتطرق بإيجاز لهذه الآثار:

1.4. آثار النفقات على الناتج القومي:

تؤدي بعض النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر كالنفقات الاستثمارية (معدات الإنتاج، وسائل المواصلات كالطرق والسكك الحديدية...)، الإعانات الاقتصادية التي تدفعها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، فتؤدي النفقات الاستثمارية إلى زيادة رأس المال الوطني، وزيادة المقدرة الإنتاجية للبلاد، وبالتالي زيادة حجم الدخل الوطني في المدى الطويل. أما الإعانات الاقتصادية فمن شأنها أن تؤدي إلى الصمود أمام المنافسة الأجنبية وزيادة كمية إنتاج السلع المعانة وإلى تحسين الميزان التجاري¹. أما النفقات الاجتماعية التي تنفق على تحسين ظروف الموظفين والعمال وعلى تدريبهم، فإنها تسهم بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاج من خلال زيادة كفاءتهم ومقدرتهم على العمل والإنتاج. هذا بالإضافة إلى النفقات التي تمنح بشكل إعانات للعجزة والشيخوخ والفقراء، فإنها تؤدي بصورة غير مباشرة إلى زيادة الإنتاج لأنها تصرف على استهلاك المواد والسلع، وبالتالي زيادة الطلب عليها ومنه زيادة الإنتاج².

2.4. آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، ومن أمثلة ذلك النفقات التي تصرف لشراء سلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة. فالدولة تنفق لشراء الآلات والأجهزة المكتبية للقيام بأعمالها، كما تشتري الأدوية ولوازم التعليم والسيارات وغيرها، فالدولة تعتبر مستهلكا مباشرا في هذه الحالات عندما تشتري حاجياتها من السوق المحلية. وتؤدي النفقات العامة إلى زيادة الاستهلاك بطريقة غير مباشرة من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة أجور أو معاشات يخصص نسبة كبيرة منها على شراء السلع الاستهلاكية³.

3.4. أثر النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي:

تستطيع الدولة أن تستخدم السياسة المالية لأجل إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد، ولتحقيق ذلك لابد من وجود تعاون بين الضرائب والنفقات العامة، فالضرائب التصاعدية تساعد في اقتطاع أجزاء من ذوي الدخل الكبيرة وبواسطة النفقات العامة يمكن تحويلها إلى أصحاب الدخل المنخفضة في شكل إعانات نقدية أو خدمات. فإعانات العجزة والشيخوخة والبطالة هي نقل لقوة شرائية من ذوي الدخل الكبيرة إلى ذوي الدخل المنخفضة.

¹ - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 328، 329.

² - سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 75.

³ - عبد الله خبابية، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، 2009، ص 98، 99.

4.4. أثر النفقات العامة على مستوى الأسعار:

من المعلوم أن الأسعار في اقتصاديات السوق لا تتحدد بفعل قوى العرض والطلب فقط بل تتم بفعل تدخل الدولة. وفي ظل الاقتصاد الحديث أصبح تدخل الدولة أمراً مألوفاً لا بل ضرورياً، فالتدخل التلقائي يحدث بهدف تحطيم الاحتكارات وحماية المستهلكين، في حين أن التدخل الإيرادي يحصل إما نتيجة لمطالبة المنتجين بالحصول على إعانات تمكنهم من زيادة الإنتاج وتخفيض التكلفة أو لمواجهة المنافسة. وإما لمطالبة المستهلكين بالتدخل لخفض أسعار السلع الضرورية.¹

5.4. أثر النفقات العامة على التوظيف:

تستخدم الدولة النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية لمواجهة حالة الكساد، ولمحاربة مشكلة البطالة. فلأجل زيادة فرص العمل تقوم الدولة بزيادة إنفاقها، حيث قد تقوم الدولة باللجوء إلى القروض لأجل تنفيذ برنامج استثماري يوفر فرص العمل للعاطلين. ويترتب عن هذا الإنفاق توزيع الدخل على الأفراد وزيادة الاستهلاك والاستثمار بتحويل جزء من الدخل المتحصلة من المشروعات العامة إلى الاستهلاك والاستثمار.²

وأخيراً نخلص إلى أن السياسة الإنفاقية تعتبر وسيلة من الوسائل الرئيسية والهامة للسياسة المالية والتي تهدف لتحقيق التوازن الاقتصادي أو الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

يتطلب قيام الدولة بوظيفتها حصولها على تمويل لإنفاقها العام، أي أن تحصل على الموارد اللازمة وبصورة نقدية لتغطية نفقاتها العامة. وهذه الموارد المالية هي التي يطلق عليها بالإيرادات العامة للدولة، وإذا كانت الإيرادات العامة تنحصر أهدافها في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، فإن الإيرادات العامة في الوقت الحاضر ترمي بالإضافة إلى ذلك إلى تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية، بعبارة أخرى أصبحت مع النفقات العامة أدوات للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق أهدافها. وسيتم معالجة موضوع الإيرادات العامة من خلال التطرق إلى أهم مصادر الإيرادات العامة وأثارها الاقتصادية في النقاط التالية:

✓ إيرادات أملاك الدولة؛

✓ الإيرادات السيادية؛

✓ الإيرادات من القروض العامة؛

¹ - عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2008، ص 183.

² - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 334، 335.

✓ الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة.

1. إيرادات أملاك الدولة:

تحتل إيرادات الدولة من أملاكها ومشروعاتها الاقتصادية أهمية خاصة بين مصادر الإيرادات العامة الأخرى وبشكل خاص في البلدان الاشتراكية، ويعد ذلك منطقيا نظرا لسعي الدولة الاشتراكية إلى تملك وسائل الإنتاج.¹

وعلى العموم فإن الدولة تملك أموالا منقولة كالسلع التي تتبعها والخدمات التي تقدمها وأموالا غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وآبار النفط وغيرها، إيرادات هذه الأموال تساعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها. ومن الناحية القانونية تنقسم أملاك الدولة (الدومين)^{*} إلى نوعين: أموال ذات ملكية عامة وأموال ذات ملكية خاصة.

1.1. أملاك الدولة العامة:

تخضع هذه الأموال لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام كالطرق، الجسور، الحدائق العامة، الموانئ، المطارات وغيرها. ولا يجوز بيع أو تملك أملاك الدولة العامة، ولا تعطي في معظم الأحيان إيرادات ولكن يحدث أحيانا أن تقوم الدولة بفرض رسوم على الانتفاع بهذه الأموال كالرسوم على زيارة المتاحف والحدائق العامة وغيرها بهدف الرغبة في تغطية قسم من نفقات إنشائها وتشغيلها وصيانتها، إلا أن القاعدة العامة في معظم بلدان العالم هي مجانية الانتفاع بأملاك الدولة العامة.

2.1. أملاك الدولة الخاصة:

هي الأموال التي تخضع لأحكام القانون الخاص، حيث تتصرف بها الدولة كما يتصرف الأفراد في أملاكهم، كآبار البترول، الأراضي الزراعية، الغابات ومختلف مشاريع الاستثمار الصناعية والتجارية والزراعية والمالية التي تقوم بها الدولة.² وتديرها الدولة وتستثمر فيها بالبيع والتأجير، وهي تغل في معظم الأحيان إيرادات.

2. الإيرادات السيادية للدولة

هي مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وتذهب إلى الخزينة لما لها من صفة سيادية، وتشمل الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات. وأهم هذه الإيرادات: الرسوم، الغرامات الجزافية والضرائب.

¹ - عادل فليح العلي، مالية الدولة، مرجع سابق، ص199.

^{*} - يطلق كتاب المالية العامة كلمة الدومين على أملاك الدولة، وهي بالأصل كلمة أجنبية شاع استعمالها لديهم.

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص132.

1.2. الرسوم:

الرسم هو مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة أو إحدى مؤسساتها العمومية بصفة جبرية من بعض الأفراد في مقابل ما تقدمه لهم من خدمة أو منفعة خاصة، كما هو الأمر بالنسبة إلى رسوم البريد، والرسوم القضائية ورسوم التعليم وما إليها.¹

أ- **خصائص الرسم:** واستنادا إلى تعريف الرسم، يتضح لنا أن الرسم يتميز بخصائص هامة تقوم بتحديدده، وهي على النحو التالي:

الرسم مبلغ من المال: اشترطت الصورة النقدية للرسم لتتلاءم مع التطورات الحديثة لمالية الدولة من حيث إيراداتها ونفقاتها، وعليه أصبح من غير المقبول اتخاذ الرسم الصورة العينية.

الصفة الجبرية للرسم: يدفع الرسم جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب الخدمة، ولا يظهر هذا العنصر إلا عند طلب الخدمة، ومن ثم إذا طلب الشخص الخدمة فهو ملزم بدفع قيمة الرسم.²

الرسم مقابل خدمة خاصة: يعتبر عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم.

ب- معدل الرسم: كون الرسم يدفع مقابل خدمة مقدمة من السلطات العامة إلى الأفراد الذين يستفيدون منها، لذلك يجب أن يحدد معدل الرسم وفق المعايير التالية:³

✓ إن الحد الأقصى لإيرادات الرسوم يجب أن يغطي نفقات المؤسسات القائمة بالخدمة المؤداة، لأن ما زاد على هذا الحد يصبح ضريبة مستترة؛

✓ في تحديد معدل الرسم ينظر إلى الجهة المستفيدة من الخدمة، إذا كانت المنفعة الشخصية أكبر من المنفعة العامة يجب أن يكون معدل الرسم مرتفعا والعكس صحيح؛

✓ معدل الرسم عام وثابت: يجب أن يكون الرسم ثابتا لسائر الأفراد، وذلك حتى لا يساء استعماله، غير أن هناك بعض الاستثناءات بالنسبة لبعض الأشخاص غير القادرين على الدفع، فإما أن يخفف الرسم أو يتم الإعفاء الكامل منه.

2.2. الغرامات الجزافية:

الغرامات هي عقوبات مالية تفرضها الدولة على المخالفين للقوانين والأنظمة المطبقة في البلاد، والهدف الأساسي من فرض الغرامات هو ردع الأشخاص عن ارتكاب المخالفات (وليس الحصول

¹ - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص121.

² - محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة- الإيرادات العامة- الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، صص161، 162.

³ - عبد الله خبابية، مرجع سابق، ص217.

على الإيرادات) وهو هدف اجتماعي. ومثال ذلك: غرامات مخالفة السيارات لنظام المرور، غرامات مخالفة الإقامة والجنسية، غرامات مخالفة نظام الجمارك وغيرها من الأنظمة. وحصيلة الغرامات غير ثابتة ويصعب التنبؤ بها وذلك بسبب ارتباطها بالمخالفات القانونية وجودا وعدما، وكلما قلت حصيلة الغرامات وقلت المخالفات القانونية فإن ذلك يدل على النجاح في فرض وتطبيق نظام الغرامات. ولا تعتبر الدولة الغرامات من المصادر الهامة للإيرادات العامة وذلك بسبب قلة حصيلة هذا المصدر وعدم انتظام إيراداته.¹

3.2. الضرائب:

لقد أخذت الضريبة باحتلال دور بارز في توجيه النشاطات الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة حيث تعتبر من أهم مصادر موارد الدولة، فالضريبة في عصرنا الحديث لا يمكن أن تستقطع دون أن تثير انعكاسات أو نتائج على الاستهلاك والادخار والإنتاج والاستثمار، بعبارة أخرى أصبحت للضريبة مفهوم عصري يقوم على اعتبارها إحدى الوسائل المالية التي تمكن الدولة من التدخل في النشاطات الاقتصادية والإنتاجية، وتوجيهها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.²

ونظرا لاتساع موضوع الضرائب سنكتفي بدراسة الجوانب الجوهرية فقط وذلك على النحو التالي:

1.3.2. تعريف الضريبة: في ظل غياب تعريف تشريعي فإنه يمكن حصر مجمل هذه التعاريف في:

✓ الضريبة هي مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي ودون مقابل محدد نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية.³

✓ تعرف كذلك بأنها اقتطاع مالي، ذو سلطة، نهائي، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية (الدولة وجماعاتها المحلية) أو لمصالح الهيئات العمومية الإقليمية.⁴

إذا فالضريبة هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.

2.3.2. التنظيم الفني للضريبة: يقصد بالتنظيم الفني للضريبة تحديد الأوضاع والإجراءات الفنية المتعلقة بفرض الضريبة، حيث يثير تنظيم الضريبة عدة مشاكل.

فالمشرع يجب أن يختار أولا المادة الخاضعة للضريبة، فإذا وصل إلى ذلك تثار أمامه مشكلة سعر الضريبة، فإذا تم له ذلك تطلب منه تصفيتها ثم تحديد كيفية تحصيلها.

¹ - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 354، 355.

² - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 145.

³ - Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Hachette lirre, 6 ème édition, Paris, 1998, P12.

⁴ - Raymond Muzellec, **Finances publiques**, édition dollez, 8 ème édition, Paris, 1993, p432.

أ- **وعاء الضريبة:** يقصد بوعاء الضريبة الموضوع الذي تفرض عليه الضريبة أو المادة التي تفرض عليها الضريبة، ووعاء الضريبة في العصر الحديث هو الثروة، ومن ثم يعرفه البعض بأنه الثروة التي تخضع للضريبة والتي تقاس الضريبة بها.¹

وتثير دراسة الوعاء الضريبي مسألة مهمة يجب التعرض لها وهي الفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، حيث أن:

الضرائب المباشرة: هي الضريبة التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها إلى الخزينة العامة، أي هي الضريبة التي تفرض على عناصر تتمتع نسبياً بالدوام والاستقرار (رأس المال، العمل)، ومن أمثلة الضرائب المباشرة: ضريبة الدخل، ضريبة كسب العمل، ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

الضرائب الغير مباشرة: هي الضرائب التي يستطيع دافعها نقل عبئها إلى شخص آخر، أي يقتصر دور دافعها على دور محصل الضريبة. ومنه فإن الضريبة غير المباشرة تقع معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها بشكل غير مباشر من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، مثل الضرائب على الواردات، الرسوم الجمركية، ضريبة الاستهلاك والإنتاج، النقل، حقوق التسجيل، الطابع وغيرها.²

ب- **معدل الضريبة:** بعد أن تم تحديد وعاء الضريبة لابد من تحديد مقدار الضريبة، وهو سعر الضريبة الذي يمكن تعريفه بأنه نسبة الضريبة إلى وعائها، أو المبلغ المحدد الذي تفرضه التشريعات الضريبية على المادة الخاضعة للضريبة، وتكون هذه النسبة ثابتة أو قد تتغير.³

ج- **تصفية الضريبة:** والمقصود هنا هو حساب قيمتها المستحقة للخزينة، فبعد تحديد الوعاء الضريبي، وبعد أن تتحقق كافة شروط فرض الضريبة على المكلف بها، وتتمثل هذه الشروط في تحقق الواقعة المنشأة للضريبة وتحديد مقدارها وقيمتها، والنظر فيها إذا كان هذه المادة تخضع لأي إعفاء أو خصومات بناء على ما يقرره المشرع في هذا الإطار. ثم بعد إتمام كافة المراحل السابقة يتم تحديد معدل الضريبة على ما تبقى من المادة الخاضعة للضريبة. وهنا فقط يتم تصفية الضريبة، وتصبح واجبة التحصيل. ويكون من حق المكلف بالضريبة الطعن بالطرق التي يحددها القانون في قرار التصفية، ويمنح صاحب الطعن حق تأجيل دفع الضريبة لغاية الفصل في الطعن.⁴

د- **تحصيل الضريبة:** وهي المرحلة الأخيرة، حيث يدخل العائد الضريبي خزانة الدولة وفقاً للأصول والقواعد المقررة قانونياً، حيث يترك للدوائر المالية أمر اتخاذ التدابير والإجراءات القانونية لجمع

¹ - عادل فليح العلي، مالية الدولة، مرجع سابق، ص 240، 241.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 205.

³ - عادل فليح العلي، مالية الدولة، مرجع سابق، ص 267.

⁴ - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 304.

إيرادات الضرائب، فالتشريع الضريبي يحدد عادة بالإضافة إلى وعاء الضريبة ومعدلها المدة التي يجب أن تدفع خلالها هذه الضريبة والامتيازات التي تتمتع بها الدولة تأميناً لجباية الأموال العامة.

3. الإيرادات من القروض العامة:

قد تحتاج الدولة لتغطية نفقاتها المتزايدة بعد أن تكون قد استنفذت كافة إيراداتها العادية، فتلجأ إلى الاقتراض لتستكمل إيراداتها العادية المتحصل عليها من أملاك الدولة والرسوم والضرائب. وتعتبر القروض العامة موارد غير عادية لا تتصف بالدورية والانتظام، تلجأ إليه الدولة بصورة استثنائية بحثة من أجل تغطية نفقات غير عادية.

وتلجأ الدولة عادة إلى القروض العامة في حالتين أساسيتين:

- عند استنفاد الطاقة الضريبية الوطنية (وصول الضرائب إلى المستوى الأمثل)؛
 - عندما يتبع فرض المزيد من الضرائب ردة فعل شديدة واستياء عام من جانب المكلفين بها.
- لهذا سنقوم بتعريف القروض العامة والتطرق لخصائصها المختلفة.

1.3. تعريف القروض العامة:

تعرف بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من الغير مع التعهد بردها إليه مرة أخرى عند حلول ميعاد استحقاقها وبدفع فوائد مدة القرض وفقاً لشروطه.¹

كما يمكن تعريفها أيضاً: على أنها استدانة أحد أشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية...) أموالاً من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها.²

ومن خلال هذه التعاريف يتضح على الفور الفارق بين القرض والضريبة: فالقرض واجب الرد ومنتج للفائدة، وأما الضريبة فلا، والقرض اختياري ومخصص لغرض معين يحدده القانون الذي أصدرهن بينما الضريبة جبرية ولا تخصص عادة لغرض معين.³

2.3. خصائص القروض العامة:

- أ - **القرض العام مبلغ من المال:** وهو الأكثر شيوعاً، حيث تدخل إيرادات القرض إلى الخزنة العامة على شكل مبالغ نقدية متفق عليها، وقد يكون نقداً وطنياً كما قد يكون نقداً أجنبياً.
- ب - **القرض العام يدفع بصورة اختيارية:** أي يتم بإرادة حرة، حيث يدفع المقرض مبلغ القرض بصورة اختيارية وفق شروط وأحكام العقد التي تم التوصل إليها بالتفاوض.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 347، 349.

² - محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003، ص 77.

³ - المرسى السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام "النفقات والقروض العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، ط1، 2000، ص 206.

ج - **القرض العام يدفع للدولة:** إن القرض العام ينحصر بأشخاص القانون العام فقط سواء أكان هذا الشخص هو السلطة المركزية أم وحدات الإدارة المحلية والبلديات والمؤسسات والهيئات التي تتمتع بشخصية اعتبارية وباستقلال مالي ومادي.

د - **القرض العام يتم بموجب عقد:** تحصل الدولة على القروض العامة بموجب عقد بين الطرفين، وتتعهد برد مبلغ القرض مضاف إليه فوائد سنوية مترتبة بموجب أحكام العقد طوال فترة القرض.

و - **القرض العام يسند إلى صك تشريعي:** تقوم الحكومة بعقد القروض وإصدار إسناد الدين العام استناداً إلى إذن من قبل السلطة التشريعية، ويتضمن موافقة ممثلي الشعب على الاستدانة بالمصادقة على مبادئه الأساسية فقط (مبلغه، مدته، معدل فائدته)، ويترك للحكومة أمر تنظيم القرض فنياً.¹

4. الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة:

باعتبار الضرائب المورد الرئيسي والأهم لخزينة الدولة فإنه سنقتصر على عرض الآثار الاقتصادية المترتبة على فرض الضرائب، وفي حقيقة الأمر إن آثار الضرائب على نمط الاستهلاك والإنتاج والادخار وغيرها من السلوكيات الاقتصادية يتحدد بأمرين:

أولهما مقدار مبلغ الضريبة المستحقة، وثانيهما الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب. وبناءً على ذلك فالضرائب تؤدي إلى العديد من الآثار على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، والتي من بينها ما يلي:

1.4. الآثار على التشغيل والدخل والإنتاج:

إن الضرائب يمكن أن تؤثر وبشكل مباشر على التشغيل والدخل والإنتاج، ويظهر ذلك جلياً في عدة جوانب:²

✓ إن الضرائب يمكن أن تؤثر على التشغيل والدخل والإنتاج من خلال تأثير الضرائب على تخصيص الموارد، حيث أن الموارد تتجه في استخدامها نحو المجالات التي تفرض عليها ضرائب أقل، أو أنها تكون معفية من الضرائب، ويزيد إنتاج هذه المجالات والدخل الذي يتولد فيها، وهو ما يعني أن الضرائب يمكن أن تستخدم كأداة لتحفيز عملية التوسع في النشاطات الإنتاجية المرغوبة.

✓ إن الضرائب يمكن أن تؤثر سلباً على النشاطات الاقتصادية بتأثيرها على التشغيل وما يتحقق نتيجة لها من إنتاج ودخل، وخاصة في حالة الضرائب التصاعدية على الأرباح، حيث تقلل الدافع للتوسع في النشاطات الاقتصادية ومنها الإنتاجية، ومن خلال ذلك يقل التشغيل والإنتاج والدخل.

¹ - خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 236، 238.

² - فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، ط1، 2008، ص 215، 216.

✓ إن الضرائب وبتأثيرها على الاستهلاك، والذي يتحقق من خلاله انخفاض الاستهلاك، تؤدي إلى انخفاض الطلب، وهو ما يؤدي على انخفاض الحافز على القيام بالإنتاج والتوسع فيه، وما ينتج عنه من تقليص الاستخدام وانخفاض الإنتاج والدخل الذي يتولد نتيجة له.

2.4. الآثار على الاستهلاك والادخار والاستثمار:

إن أثر الضرائب على الاستهلاك يرتبط بتأثيرها على الادخار والاستثمار، لأن الضرائب التي تؤدي إلى خفض الاستهلاك ينجم عنها زيادة الادخار، والذي تزداد بزيادته القدرة على الاستثمار. ولذلك ينبغي العمل في إطار فرض الضرائب على الاستهلاك مراعاة ما يلي:¹

✓ أن يتم فرضها على السلع الاستهلاكية الضرورية بسعر أقل، وأن يتم فرضها على السلع الكمالية بسعر أعلى حتى لا تؤثر سلباً على مستوى المعيشة، خاصة وأن الضرائب التي تحد من استهلاك السلع الكمالية ترفع الميل للادخار، الشيء الذي يقود إلى زيادة الاستثمار.

✓ أن لا يتم فرض الضرائب على الاستهلاك بالشكل الذي يحد منه ويخفض مستواه، وبما يقود إلى انخفاض الطلب بدرجة مهمة، وما ينتج عن ذلك من انخفاض الحافز على إنتاج هذه السلع.

✓ أن لا يتم فرض الضرائب على الاستهلاك بالشكل الذي يرفع مستواه، وبما يقود إلى انخفاض الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على الاستثمار بسبب عدم توفر القدر الكافي من المدخرات.

3.4. أثر الضرائب على المستوى العام للأسعار:

إن الضرائب تؤثر على المستوى العام للأسعار من خلال ما يتم اقتطاعه من دخول الأفراد، وسحب جزء من المعروض النقدي الكلي في الاقتصاد عن طريقها. فيقل الطلب على سلع وخدمات معينة من جانب الأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار هذه السلع، بشرط أن لا تدخل الدولة حيلة الضرائب في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلاً، أو تكوين احتياطي معين. فإن تيار الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار وخاصة في فترات التضخم، أما في فترات الانكماش أين تلجأ الدولة على تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة منها في تشجيع الإنفاق، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال.

4.4. أثر الضريبة في توزيع الدخل:

قد ينتج عن الضريبة أن يعاد توزيع الدخل والثروة بشكل غير عادل، لصالح الطبقات الغنية على حساب الفئات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة باعتبارها أشد عبئاً على الفئات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثر على الطبقات الغنية ومستوى الادخار.²

¹ - نفس المرجع السابق، ص 218.

² - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 324، 325.

المطلب الثالث: ماهية الموازنة العامة

لقد ارتبط مفهوم الموازنة العامة للدولة بتطور ومضمون المالية العامة، والذي ارتبط بدوره بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وبصفة عامة فإن الأصول التاريخية للموازنة العامة للدولة ترجع إلى عرف تاريخي يتطلب ضرورة الموافقة المسبقة للشعب على كيفية جباية إيرادات الدولة، وكيفية إنفاق ما تم تحصيله من إيرادات على أوجه ومجالات وبرامج إنفاقية محددة.

وفي هذا الإطار سنحاول التعرف على مفهوم الموازنة العامة ومعرفة أهم خصائصها.

1. تعريف الموازنة العامة:

تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدم لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا ويقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان، ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية للحكومة وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.¹

وتلجأ الدولة في العصر الحديث إلى وضع برنامج مالي مرتبط بفترة من الزمن للإنفاق على تحقيق أهداف معينة، وتتضمن هذه البرامج موارد الدولة في تلك الفترة المقبلة إضافة إلى نفقاتها، ولا يرتبط وضع البرامج المالية بفلسفة معينة، وعلى هذا الأساس عرفت الموازنة العامة على أنها عبارة عن تقدير للإيرادات العامة والنفقات العامة في الفترة المقبلة.²

فالموازنة العامة للدولة هي خطة مالية تتعلق بالمستقبل (سواء لسنة أو لعدة سنوات قادمة) يتم من خلالها تقدير تكلفة أنشطة وفعاليات الحكومة (النفقات والإيرادات) خلال فترة زمنية مع بيان مصادر التمويل على أن يتم إصدارها في شكل مشروع قانون، ويتم اعتمادها من السلطة التنفيذية وإقرارها من قبل السلطة التشريعية، وبعد إنجازها يعد الحساب الختامي لها. وتعكس الموازنة العامة للدولة الخطوط العريضة للسياسة المالية والاقتصادية التي تنوي الدولة إتباعها لتحقيق أهداف هذه السياسة العامة.³

وعلى هذا فإن الموازنة العامة للدولة تمثل برنامجا ماليا يتضمن السياسات المالية والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها، أي هي توقع وإجازة لنفقات الدولة وإيراداتها لفترة قادمة (عادة سنة).

2. الطبيعة القانونية والمالية للموازنة العامة:

الميزانية عمل تقوم به السلطة التنفيذية ومن ثم فهو عمل إداري له محتوى مالي يتم اعتماده بالقانون الذي تصدره السلطة والذي يعرف بقانون ربط الميزانية.

¹ - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، 2004، ص101.

² - علي زغود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص69.

³ - طارق نوير، نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، الإدارة المالية، ندوة وورش عمل الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص4.

1.2. المضمون المالي للموازنة العامة:

من حيث المحتوى تمثل الموازنة العامة عمل تقديري يتعلق بفترة مستقبلية تنتج عنه تقديرات كمية للنفقات والإيرادات العامة، وبالتالي يتضح أنها وسيلة الحكومة لتحقيق برنامج العمل الذي تتولى تنفيذه، وبالتالي هي البرنامج المالي للخطّة، ولذلك فهي تعتبر في الأساس وثيقة مالية أو جدول محاسبي يبين المحتوى المالي للموازنة، والذي يشمل تقديرات النفقات العامة مع تقسيمها إلى أنواع مختلفة هذا من جهة والهيئات التي تتولى هذا الإنفاق من جهة أخرى، كما يتضمن تقديرات الإيراد العام مع توضيح مصادره المختلفة، لهذا أصبحت الموازنة العامة الإطار الذي يوضح اختيار الحكومة لأهدافها مع وسائل الوصول إليها.

2.2. الطبيعة القانونية للموازنة العامة:

هذا الجدول المحاسبي التقديري، يكتسب صفته القانونية من القانون الذي يجيزه ويجعله ملزماً. فمن ناحية الشكل تمر الموازنة العامة بجميع المراحل التي يمر بها القانون، فبصدورها من السلطة التشريعية في شكل قانون فهذا يكفي كل الكفاية لاعتبارها قانونية.¹

إن الموازنة قد تكون عمل إداري في بعض جوانبها وقانون في جوانب أخرى، فموازنة النفقات ما هي إلا عمل إداري تقوم به السلطة التنفيذية، أما موازنة الإيرادات العامة فقد تكون قانوناً كما قد تكون عمل إداري. فالضرائب والرسوم التي تحصلها الحكومة تحتاج إلى إذن مسبق من السلطة التشريعية لجبايتها فهنا تكون الموازنة قانوناً، أما بعض الموارد الأخرى (بيع ممتلكات الدولة مثلاً) فتقدير الثمن يعد عملاً إدارياً غير أن هذا الأخير له أهمية بالغة لهذا يعرض على السلطة التشريعية لاعتماده.²

3. أهمية الموازنة العامة:

تحتل الموازنة العامة بأهمية كبيرة ومتزايدة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية في كافة الدول، تظهر من حيث:

1.3. الأهمية السياسية للموازنة العامة:

للموازنة العامة أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لاعتماد الموازنة العامة من شأنه زيادة الثقة بمالية الدولة بالنظر إلى ما يؤدي إليه إخضاع هذه الميزانية للرقابة الدقيقة والعلنية من إبعادها عن تحكم السلطة التنفيذية، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الاعتماد التي تطلبها أو رفضها مشروع الميزانية الذي يقدم إليها.³

¹ - زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994، ص 253.

² - محمد دويدار، مرجع سابق، ص 512.

³ - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 260.

ومنه يمكن القول أن الموازنة العامة لم تعد مجرد وثيقة محاسبية لنفقات الدولة وإيراداتها، بل أصبحت تمثل اعتماد من طرف ممثلي الشعب، حيث تمثل موافقة ممثلي الشعب على بنود الموازنة العامة بمثابة موافقة على خطة عمل الحكومة وعلى سياساتها المالية والاقتصادية بصفة عامة.

2.3. الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة:

للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك عن طرق استخدام السياسات الإنفاقية والإيرادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة لتعمل على زيادة الطلب عن طريق زيادة النفقات وتخفيض الضرائب لرفع القوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخاص بالإضافة إلى الطلب الحكومي وبذلك يخرج الاقتصاد من أزيمته ويدخل مرحلة الانتعاش الاقتصادي.

أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام مما يؤدي إلى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

3.3. الأهمية الاجتماعية للموازنة:

إن الأهمية الاجتماعية للموازنة العامة تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي من خلال إعادة توزيع الدخل القومي، مع ضمان وصول بعض الخدمات العامة دون مقابل للفئة عديمة الدخل أو ذات الدخل المحدود معتمدة في ذلك على الضرائب في المقام الأول ثم تأتي مدفوعاتها (الإعانات) إلى الأفراد في المقام الثاني، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في تقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء وإيصال الكهرباء وغيرها من الخدمات.¹

4. القواعد العلمية لموازنة الدولة:

عرفت المالية العامة التقليدية طائفة من القواعد التي تحكم تحضير الموازنة وتقديمها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتتلخص في أربعة قواعد هي: قاعدة سنوية الموازنة، قاعدة وحدة الموازنة، قاعدة شمولية الموازنة وقاعدة توازن الموازنة. والغرض من إتباع هذه القواعد هو تسهيل معرفة المركز المالي للدولة ووضوحه من خلال فحص الموازنة وتيسير الرقابة عليها.

1.4. قاعدة سنوية الموازنة:

تقضي هذه القاعدة على أن يتم العمل بموازنة الدولة خلال فترة زمنية محددة هي السنة، وبأن تكون موافقة المجلس التشريعي عليها سنوية. وقد جعلت مدة الموازنة سنة كاملة لأنه لو وضعت الموازنة لسنتين أو لثلاثة سنوات فعلا لكان من المتعذر التنبؤ بما ستكون عليه المصروفات والإيرادات طوال

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007، صص 171، 172.

هذه المدة وخاصة حين تكثر تقلبات الأسعار، ومن جهة أخرى لو كانت هذه المدة أقل من سنة (سنة أشهر مثلاً) لكانت الإيرادات تختلف في كل موازنة عنها في الموازنة السابقة تبعاً لاختلاف المواسم وتباين المحاصيل الزراعية، وبما أن المصروفات تتسم عادة بالثبات فإنه يتعذر بذلك توازن الموازنة في الفترات التي تقل فيها الإيرادات، هذا بالإضافة إلى أن إعداد الموازنة واعتمادها يتطلبان بذل مجهود شاق تشترك فيه السلطات التنفيذية والتشريعية ومنه يستحسن ألا تتكرر هذه الأعمال أكثر من مرة في السنة. كذلك تشترط موافقة المجلس التشريعي على مشروع الموازنة في كل سنة حتى يتسنى لممثلي الشعب الإطلاع على الخطة التي سوف تنتهجها الحكومة في السنة التالية قبل تنفيذها.¹

ولكن هناك حالات استثنائية لهذه القاعدة، حيث تضطر بعض الدول إلى إعداد موازنتها في فترة تزيد أو تقل عن السنة نتيجة لظروف غير عادية كحالات الحرب أو الأزمات الاقتصادية أو عند تعديل بدايات ونهايات السنوات المالية أو حتى في حالة تأخر المصادقة على الموازنة.²

2.4. قاعدة وحدة الموازنة:

تعني بأن تدرج جميع الإيرادات العامة التي يتوقع جبايتها وجميع النفقات العامة التي يتوقع صرفها خلال السنة القادمة في موازنة واحدة.³ والغرض من ذلك هو عرض الموازنة في أبسط صورة حتى يتسنى لمن يريد الإطلاع على المركز المالي للدولة أن يعرف بمجرد النظر إلى الموازنة إن كانت متوازنة أو فيها عجز أو فائض، فيتيسر للمجلس التشريعي فرض رقابته على أعمال السلطة التنفيذية، ورغم التسليم بأهمية قاعدة وحدة الموازنة إلا أنه من المشاهد وجود عدة استثناءات على هذه القاعدة، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:⁴

✓ الموازنات المستقلة: وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العامة، وتعود إلى مؤسسات مستقلة أي ميزانيات المصالح التي تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة؛

✓ الموازنات الغير عادية: هي موازنات تتضمن نفقات وإيرادات استثنائية لمشاريع إنمائية عامة؛

✓ الموازنات الملحقة: وتتمثل في ميزانيات بعض الهيئات القائمة بنشاط صناعي أو تجاري والتي يستدعي حسن سيرها تخصيص ميزانيات مستقلة تشمل إيرادات الهيئة وتلحق بميزانية الدولة.

3.4. قاعدة شمولية الموازنة:

وفقاً لهذه القاعدة يتعين إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات الدولة دون إنقاص أي جزء منها، ودون إجراء أي مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات.⁵ ويعني الالتزام بقاعدة شمولية أو عمومية الموازنة

¹ - عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص 339، 340.

² - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 119.

³ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 177.

⁴ - زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 260.

⁵ - سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص 138.

العامّة الأخذ بالميزانية الإجمالية حيث تظهر كافة تقديرات نفقات المرافق وكافة تقديرات إيراداته، وبعبارة أخرى فإن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع أوجه النشاط للحكومة مما كان صغيراً أو كبيراً ويبرر هذا الالتزام لاعتبارات سياسية ومالية.¹

4.4. قاعدة توازن الموازنة العامة:

شهدت هذه القاعدة تطوراً في الفكر والواقع الماليين نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث كان توازن الموازنة لا يعدو إلا أن يكون مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الإنفاقية ووسائل تدبير الأموال اللازمة لهذا الإنفاق دون مراعاة لأي من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، هذا في الفكر الكلاسيكي. أما في المالية الحديثة حيث ظهرت المالية الوظيفية أين أصبح توازن الموازنة يقوم على أساس التوازن المالي والاقتصادي بدل توازن النفقات والإيرادات.²

المطلب الرابع: آلية عمل أدوات السياسة المالية

يمكن توضيح آلية عمل أدوات السياسة المالية عندما تستعمل لمعالجة الاختلالات الكلية في الاقتصاد، أي عندما تستخدم لمعالجة فجوة ركودية أو فجوة تضخمية ظهرت في الاقتصاد. وفي نفس الوقت الالتزام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية كتحقيق العمالة الكاملة، ضمان استقرار المستوى العام للأسعار ورفع مستوى المعيشة. وذلك من خلال تغيير مستويات الإنفاق العام والضرائب وكذا التحكم في حجم الدين العام، وذلك تماشياً مع الحالة الاقتصادية السائدة. ونتيجة لذلك يجب التعرف أولاً على حالات الاختلال المختلفة التي يعاني منها الاقتصاد، ثم التعرف على كيفية التعامل معها ومعالجتها باستخدام أدوات السياسة المالية.

1. علاج حالات الاختلال الكلي في الاقتصاد

تسعى كافة المجتمعات على أن يكون الدخل التوازني عند مستوى التوظيف الكامل، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف إلا إذا كانت فرص الاستثمار تعادل قيمة المدخرات عند مستوى التوظيف الكامل للموارد المتاحة، أي أن الدخل التوازني هو نفسه مستوى التوظيف الكامل. ولكن قد يبتعد الاقتصاد عن وضع التوازن ويحدث الاختلال الكلي في الاقتصاد في شكل فجوات تضخمية أو فجوات انكماشية، وسيتم معالجة كل حالة على حدى.

¹ - محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 173.

² - نفس المرجع، ص 182.

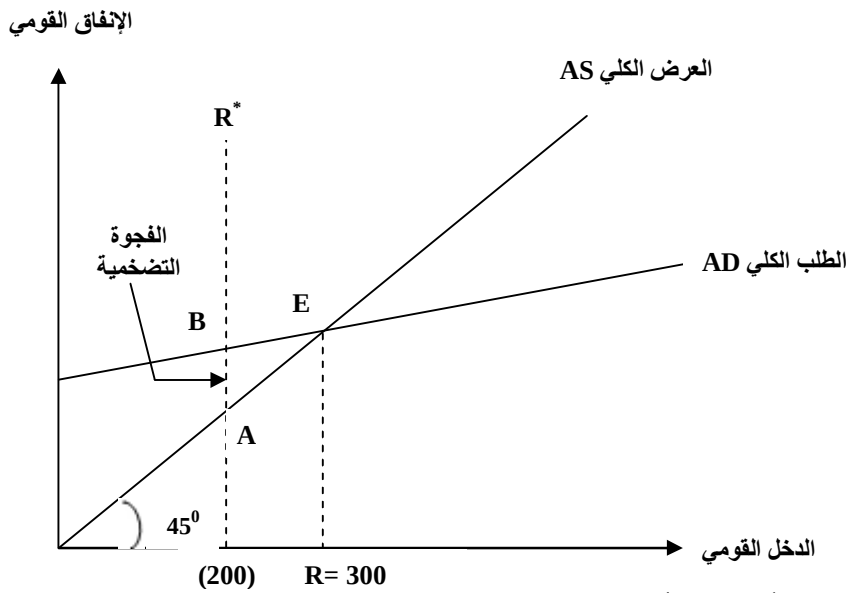
1.1. الفجوة التضخمية:

تعرف الفجوة التضخمية عندما يفوق الإنفاق القومي (استهلاكي + استثماري + حكومي + صافي التعامل مع العالم الخارجي) إجمالي الإنتاج القومي عند مستوى الاستخدام الكامل، وبالطبع فإنه يعني زيادة إجمالي الطلب على السلع والخدمات المختلفة عن إجمالي الناتج الذي يمكن أن يحققه الاقتصاد في حالة التوازن، مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات أسعار هذه السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة بين إجمالي الإنفاق وإجمالي الإنتاج.¹

ومنه يقال أن هناك فجوة تضخمية عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة.²

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل القومي عند مستوى التوظيف الكامل R^* هو 200 وحدة نقدية، ويتحقق المستوى التوازني للدخل R (بتقاطع منحنى العرض الكلي AS مع منحنى الطلب الكلي AD) على يمين خط التوظيف الكامل، مثلاً عند مستوى 300 وحدة نقدية أي أعلى من مستوى الدخل عند التوظيف الكامل R^* . كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (4 - 1): الفجوة التضخمية



المصدر: هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، ط1، 2000، ص104.

في هذه الحالة فإن الأفراد والمشروعات سيحاولون شراء المزيد من السلع والخدمات تفوق ما يمكن إنتاجه باستخدام الكامل للموارد، والنتيجة وجود فائض في الطلب الكلي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي فإنه يؤدي إلى ظهور التضخم وينشأ ما يسمى بالفجوة التضخمية.

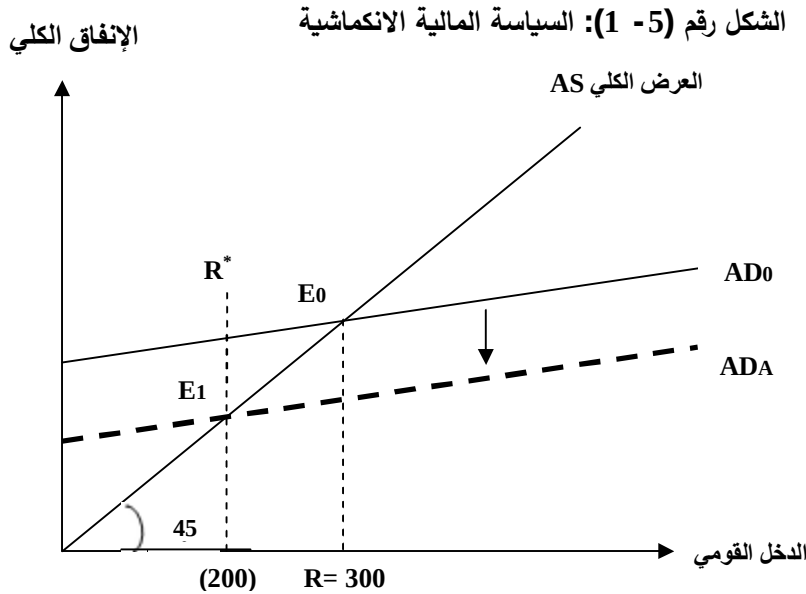
¹ - حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006، ص179.

² - هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، ط1، 2000، ص104.

والمسافة بين منحنى الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) والنقطة على منحنى العرض الكلي (خط 45°) عند مستوى التوظيف الكامل - أي المسافة [BA] - تمثل فائض الطلب الكلي أي الفجوة التضخمية، كما يمكننا التعبير عنها بالفرق بين الدخل عند مستوى التوظيف R^* (200) والدخل التوازني R (300) وحدة نقدية.¹

2.1. السياسة المالية الانكماشية (علاج الفجوة التضخمية):

لإزالة الفجوة التضخمية فإن الحكومة يجب أن تستخدم سياسة مالية انكماشية تهدف من ورائها إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار. وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما ينعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار، أو رفع معدلات الضرائب مما ينعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية، وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي. ويمكن استخراج مزيج من الحالتين، أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى.² والشكل التالي يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة المالية الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية.



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص306.

نلاحظ أنه بعد استخدام أدوات السياسة المالية ينتقل منحنى الطلب الكلي إلى الأسفل، ويتحقق التوازن عند النقطة E1 أي عند مستوى دخل التوظيف الكامل (200 وحدة نقدية). وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.

¹ حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2005، ص190.

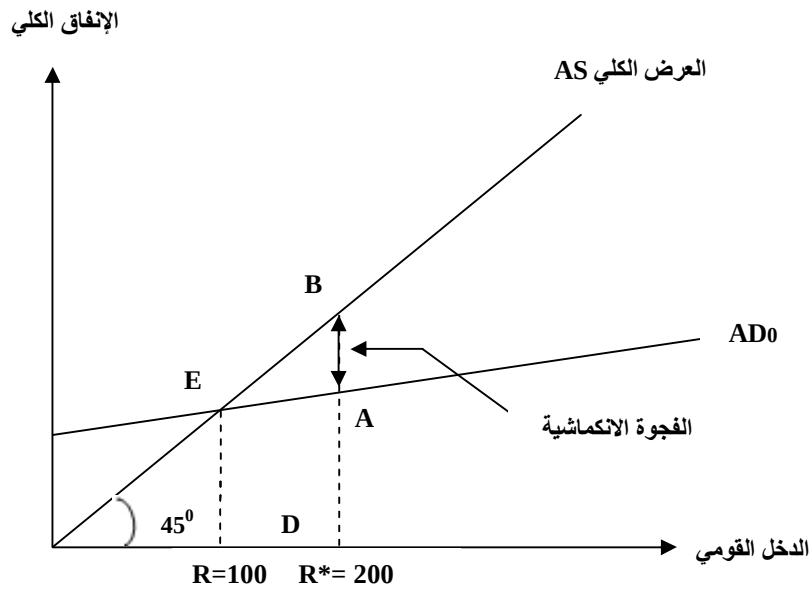
² نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص305.

3.1. الفجوة الانكماشية (الركودية):

تعتبر حالة الانكماش عن حالة معاكسة تماماً، إذ تتمثل بقصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي، أي هي الحالة التي يقل فيها إجمالي الإنفاق القومي عن إجمالي الإنتاج القومي، أو هو بعبارة مبسطة كمية قليلة من النقود تطارد كمية كبيرة من السلع فيؤدي ذلك إلى انخفاض في الأسعار وتفشي البطالة بمعدلات تتزايد كلما اتسعت الفجوة الانكماشية.¹

فإذا كان مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد لا يكفي لتحقيق مستوى التوظيف الكامل، فإن التوازن سوف يتحقق عند مستوى أقل من دخل العمالة الكاملة ($R^*=200$)، أي سوف يقع على يسار خط التوظيف الكامل R^* . وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (6 - 1): الفجوة الانكماشية



المصدر: حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2005، ص192.

في هذه الحالة يتحقق توازن الاقتصاد مع وجود بطالة، وتمثل المسافة [AB] الفجوة الانكماشية.²

4.1. السياسة المالية التوسعية (علاج الفجوة الانكماشية):

في حالة الفجوة الانكماشية وعندما تتحدد المشكلة في قصور الطلب الكلي، أي أن هناك حاجة لخلق قوة شرائية جديدة بهدف تحفيز الطلب الفعلي تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب وقبول عجز في الموازنة، بما يؤدي إلى تحفيز وتشجيع الإنفاق القومي حتى يقترب مستواه من مستوى الإنتاج القومي فتختفي تدريجياً الفجوة الانكماشية.³

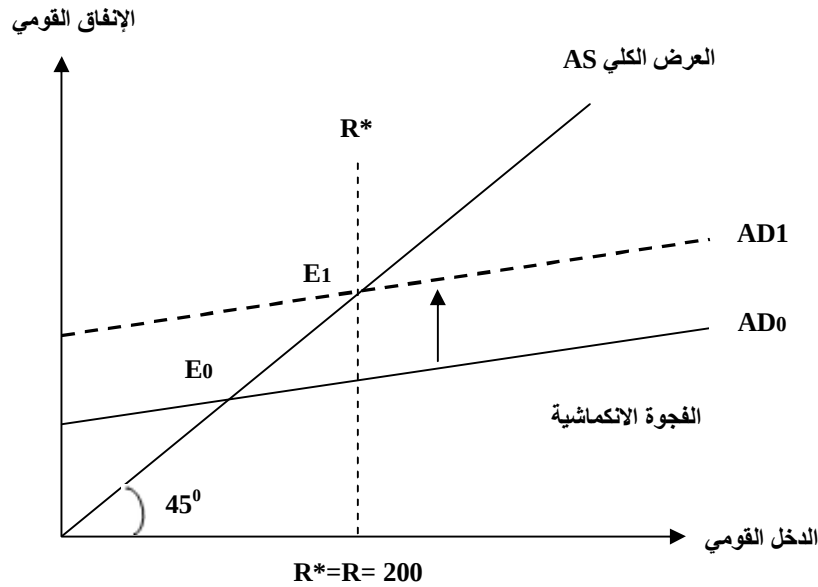
¹ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار حامد للنشر، عمان، ط1، 2003، ص72.

² - حسام داود وآخرون، مرجع سابق، ص192.

³ - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، مرجع سابق، ص73.

كما يمكن للدولة أن تجمع بين زيادة الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة الطلب وعلاج البطالة، وبين تخفيض الضرائب التي تؤدي إلى زيادة الميل للاستثمار وتزايد القوة الشرائية، وذلك من أجل زيادة حجم الطلب الكلي وعلاج الفجوة الانكماشية¹. ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم (7 - 1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2005، ص192.

من خلال الشكل أعلاه فإن اعتماد السياسة المالية التوسعية تؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى الأعلى (AD_1)، لينتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند النقطة E_1 ، وبالتالي يتحقق التوازن في الاقتصاد عند مستوى دخل التوازن الكلي $R^* = 200$.

وفي الأخير نلخص إلى أن مضمون السياسة المالية التوسعية يتجلى في حالات الركود الاقتصادي، أي عندما يعمل الاقتصاد بأقل من طاقته الإنتاجية الكاملة فتلجأ الدولة إلى تحرير الاقتصاد بواسطة التوسع في الإنفاق العام وإحداث عجز في الموازنة العامة حتى يصل الاقتصاد على مستوى التشغيل الكامل. أما في حالة التضخم فتلجأ الدولة لاستخدام السياسة المالية الانكماشية. لكن الغالب هو ميل الدولة لاعتماد السياسة المالية التوسعية بدل تقييد الاقتصاد وذلك راجع لعدة أسباب تتموية سياسية واجتماعية².

2. كيفية استخدام سياسة العجز والفائض في الميزانية لتحقيق التوازن الاقتصادي

لتوضيح كيفية استخدام الموازنة العامة كوسيلة لتحقيق التوازن الاقتصادي نفترض أن الحكومة تمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي من خلال شرائه للسندات الحكومية ويقوم بالدفع عن طريق خلق نقود جديدة. ونفترض أيضاً أنه في حالة تحقيق فائض في الميزانية فإن

¹ - نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، مرجع سابق، ص304.

² - حسام داود وآخرون، مرجع سابق، ص192.

الحكومة تقوم بتسديد جزء من قيمة السندات المتركمة لدى البنك المركزي والذي إذا لم يتم بإنفاق ما يحصل عليه من نقود فإن الفائض في الميزانية لن يقابله زيادة في إنفاق قطاعات أخرى مما يؤدي إلى نقص صافي في الطلب أو الإنفاق الكلي.

1.2. في ظل مبدأ الميزانية غير المتوازنة:

يمكن إزالة الفجوات التضخمية والانكماشية من خلال تغييرات إما في مستوى الإنفاق الحكومي أو معدلات الضرائب في ظل إتباع سياسة الميزانية غير المتوازنة¹. حيث أنه في فترات الكساد يتم السماح بوجود عجز في الموازنة العامة، وذلك لمعالجة مشكلات الاقتصاد الوطني وإنعاشه. ويتم إتباع سياسة مالية توسعية بتخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى القروض (التمويل العجز الحاصل في الموازنة)، فتخفيض الضرائب يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الطلب العام وبالتالي دفع الشركات إلى زيادة الإنتاج، كما أن زيادة النفقات العامة تؤدي إلى زيادة فرص العمل وتوفير قوة شرائية لدى العاملين تزيد من الطلب. ولا خوف من تراكم العجز في الموازنة سنة بعد أخرى، إذ عندما ينتعش الاقتصاد فإن الإيرادات العامة تزيد عن النفقات العامة، وتمكن الدولة من تغطية العجز في موازنات السنوات السابقة. وهكذا فإن توازن الاقتصاد يتحقق عن طريق العجز في الموازنة العامة وأن العجز قد يستخدم كوسيلة للإنماء الاقتصادي وحل الأزمات الاقتصادية الطارئة². وبنفس المنطق يمكن علاج الفجوات التضخمية من خلال تحقيق فائض في الميزانية أي بتخفيض مستوى الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب (سياسة مالية انكماشية).

2.2. في ظل مبدأ الميزانية المتوازنة:

إذا افترضنا أن الإنفاق الحكومي يمول بالكامل عن طريق الضرائب ومن ثم تحافظ الحكومة على مبدأ توازن الميزانية. والسؤال هل يظل مستوى الدخل أو الناتج ثابتاً طالما أن الإنفاق الحكومي يمثل تيار إضافة والضرائب تمثل تسربات من تيار الدخل؟. الإجابة بالنفي حيث أن الدخل سيزداد بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي³. ويمكن توضيح ذلك من خلال مضاعف الميزانية المتوازنة الذي يساوي الواحد الصحيح.

حيث أن التغير في الدخل = (مضاعف الإنفاق × التغير في الإنفاق) + (مضاعف الضرائب × التغير في حصيللة الضرائب).

$$\Delta Y = 1/(1-a) (\Delta G) + (-a/(1-a)) (\Delta t)$$

وبما أن: $\Delta G = \Delta t$ في ظل الميزانية المتوازنة فإن:

¹ - أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1995، ص 124، 126.

² - محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 389، 390.

³ - محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 177، 178.

$$\Delta Y = \{(1/1-a) + (-a/1-a)\} \Delta G \Rightarrow \Delta Y = (1-a/1-a) \Delta G \Rightarrow \Delta Y = \Delta G$$

ومنه فإن مضاعف الميزانية المتوازنة يساوي الواحد الصحيح.

ومعنى ذلك أنه يمكن علاج الفجوات الانكماشية من خلال زيادة الإنفاق والذي يمول بالكامل من الضرائب حيث يزيد الدخل بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق وبالعكس يمكن علاج الفجوات التضخمية¹.

ولتوضيح ذلك يمكن إدراج المثال العددي التالي:

مثال:

لتكن دالة الاستهلاك هي: $C = 20 + 2/3 y_d$ / y_d : الدخل المتاح.

وأن مستوى الدخل المقابل للعمالة الكاملة $Y^* = 300$

مقدار الاستثمار $I = 40$ الإنفاق الحكومي $G = 60$ حصيلة الضرائب $t = 60$

فإن المستوى التوازني للدخل في هذه الحالة:

$$Y = C + I + G \Rightarrow Y = 20 + 2/3 y_d + 40 + 60 \quad \backslash \quad y_d = (Y - t) = (Y - 60)$$

$$Y = 20 + 2/3(Y - 60) + 40 + 60 \Rightarrow Y - 2/3Y = 80 \Rightarrow 1/3Y = 80 \Rightarrow Y = 240$$

ومنه فإن مستوى الدخل التوازني في هذه الحالة 240، وبما أن مستوى الدخل الفعلي أقل من مستوى

دخل العمالة الكاملة فهذا يعني وجود فجوة انكماشية وقدرها المسافة [AB] حسب الشكل (6 - 1).

ولحساب قيمة الفجوة الانكماشية نحسب الطلب الكلي المقابل لدخل العمالة الكاملة (المسافة

[AD]) والفرق بينه وبين الخط الاسترشادي يحدد مقدار الفجوة (المسافة [AB]) للطلب الكلي عند

دخل العمالة الكاملة، وهذا حسب الشكل (6 - 1).

المسافة [AD] = الطلب الكلي عند الدخل (300) = $60 + 40 + (60 - 300) 2/3 + 20 =$

$$280 = 60 + 40 + 160 + 20 =$$

$$20 = 280 - 300 = [AB] = [AD] - [BD] = \text{مقدار الفجوة}$$

أما عن كيفية التخلص من الفجوة الانكماشية فيوجد ثلاثة طرق لإزالتها هي:

الطريقة الأولى: زيادة الإنفاق الحكومي مع ثبات الضرائب.

بحيث يصبح مستوى الدخل التوازني عند مستوى 300 ويترتب عن ذلك انتقال دالة الطلب الكلي إلى

الأعلى بمقدار [AB] حيث: $G + 40 + (60 - 300) 2/3 + 20 = 300$

$$80 = G \leq 220 - 300 = G \leq$$

¹ - محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص 367.

أي أن زيادة الإنفاق الحكومي من 60 إلى 80 بمقدار 20، وفي ظل مضاعف الإنفاق الحكومي الذي يساوي $a = 1 - 2/3 = 1/3$ ، حيث زيادة الإنفاق G بمقدار 20 تؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 60 وهو الحد المطلوب للوصول إلى العمالة الكاملة، ويكون مقدار العجز في الميزانية مساويا لـ $80 - 60 = 20$.

الطريقة الثانية: تخفيض الضرائب مع ثبات الإنفاق الحكومي.

بما أن مضاعف الضرائب أقل من مضاعف الإنفاق الحكومي فذلك يستلزم تخفيض أكبر في الضرائب للوصول إلى التشغيل الكامل، حيث أن: $300 = 20 + 2/3(t - 300) + 40 + 60$
 $30 = t \leq 20 = t \cdot 2/3 \leq$

وبما أن مضاعف الضرائب $a = 1 - 2/3 = 1/3$ ، $-2 = -2/3$.

فترتب عن تخفيض الضرائب من 60 إلى 30 زيادة مستوى الدخل بمقدار 60، وهو الحد المطلوب للوصول إلى دخل العمالة الكاملة، ومقدار العجز في هذه الحالة $30 - 60 = -30$.
 أي مقدار العجز في هذه الحالة (30) أكبر منه في حالة زيادة الإنفاق الحكومي (20).
الطريقة الثالثة: زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب بنفس المقدار.

هذا إذا كانت الحكومة ترغب في إزالة الفجوة الانكماشية والمحافظة على توازن ميزانيتها في نفس الوقت، وقد يبدو للوهلة الأولى أن ذلك لن يؤثر على مستوى الدخل وهذا غير صحيح، حيث يزيد مستوى الدخل بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي لأن مضاعف الميزانية المتوازنة = 1.

وبالعودة إلى المثال العددي السابق: $300 = 20 + 2/3(t - 300) + 40 + G$.

وبما أن $G = t$ بحيث يكون مستوى الدخل 300.

$$300 = 20 + 2/3(t - 300) + 40 + G \leq 300 = G + 40 + 2/3(t - 300) + 20 \Rightarrow G = 120 = t$$

أي يجب زيادة G بمقدار 60 وزيادة t بمقدار 60، والسبب في ذلك أن زيادة G بمقدار 60 يؤدي إلى زيادة الدخل بمقدار 180، وأن زيادة t بمقدار 60 يؤدي إلى تخفيض مستوى الدخل بمقدار 120 (بسبب المضاعف)، ومن ثم فإن الأثر الصافي على مستوى الدخل هو زيادته بمقدار 60 وهو الحد اللازم لكي يصل إلى مستوى العمالة الكاملة، ويلاحظ أن إتباع هذه الوسيلة لن يترتب عليه تمويل بالعجز أو زيادة الدين الحكومي.¹

وبصفة عامة فإن هذه الحالات الثلاثة تعتبر الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتحقيق الازدهار.

¹ - محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 178، 182.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم شرحه وتقديمه في هذا الفصل، نرى أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مر بعدة مراحل والتي انعكست على السياسة المالية حيث عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا. ففي النظام الاشتراكي تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في حين تتجه في النظام الرأسمالي إلى تحقيق الاستقرار لأن تدخل الدول في هذا النظام أقل، غير أنه يمكن القول أن السياسة المالية في كلا النظامين وجهان لعملة واحدة وهي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومنه نجد أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية أين أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.

وبعد أن استعرضنا أدوات السياسة المالية والمتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية إضافة إلى الموازنة العامة، اتضح جليا أن أهمية السياسة المالية تظهر من خلال ميكانيكية أدواتها في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك نجد أن الأدوات المالية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فظلا على قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.

وبعد استعراضنا فيما سبق موضوع السياسة المالية وأدواتها من الناحية النظرية نحاول التعرف على السياسة النقدية وأدواتها وكيفية التنسيق الأمثل بينها وبين أدوات السياسة المالية.

الفصل الثاني

السياسة النقدية

مقدمة الفصل:

بعد أن استعرضنا السياسة المالية وأدواتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية والسياسة الضريبية إضافة إلى الموازنة العامة في الفصل الأول، اتضح جليا أن أهمية السياسة المالية تظهر من خلال ميكانيكية أدواتها في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ولذلك نجد أن الأدوات المالية يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فظلا على قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال.

غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني لوحدها، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى وخاصة السياسة النقدية، والتي يعتبر مجال تأثيرها سوق النقد وأدواتها الرئيسية هي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة. وباعتبار أن السياسة النقدية مدعمة للسياسة المالية فهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباطا وثيقا مما يستلزم وجود توافق وتنسيق بين الإجراءات والتدابير المتخذة من الجانبين.

وضمن هذا المنظور يأتي هذا الفصل الذي سنتناول في خلاله أربعة مباحث هي:

- ماهية السياسة النقدية وتطورها؛
- أهداف السياسة النقدية ؛
- أدوات السياسة النقدية؛
- علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية وتطورها

إن مصطلح السياسة النقدية ظهر مع بداية القرن التاسع عشر، ثم تطور منذ ذلك الحين مع تطور المراحل المختلفة للنقود، انطلاقا من المفهوم الحيادي للنقود إلى مرحلة تعظيم دور النقود والسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي.

ولدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها. وفي هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء نظرة عامة حول النقود ثم نقوم بتعريف السياسة النقدية والتعرف على مراحل تطورها.

المطلب الأول: نظرة عامة حول النقود

انطلاقاً من تعريف النقود وأهم الوظائف المنوطة بها يمكن التوصل إلى الغاية من إصدارها والخطر من الإفراط في ذلك، لأننا اليوم لا يمكننا تصور اقتصاد يعمل بدون نقود والتي يعبر عنها بالزيت الذي يشحم المحرك حتى لا تتآكل أجزائه مهما كانت صلابته.

1. تطور وأشكال النقود:

لقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بعدة مراحل، فلقد بدأت بمرحلة اقتصاد المقايضة حيث كان في ظله يتم تبادل سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى بصورة مباشرة دون استخدام وسيط نقدي الشيء الذي كان منتشراً في المجتمعات البدائية. ولما كانت احتياجات الأفراد ليست ثابتة ورغباتهم جامدة وأن أساليب الإنتاج لم تبقى بدائية إذ تغيرت الرغبات وتطورت أساليب وفنون الإنتاج وانتقل الإنسان إلى مرحلة الإنتاج المتخصص أين زادت كمية الإنتاج وتنوعت المقايضة وازداد حجم المبادلات، الشيء الذي أدى إلى ظهور عيوب أو صعوبات المقايضة من بينها¹: صعوبة التوافق المزدوج بين رغبات المتبادلين، صعوبة تحديد نسبة التبادل وكذلك صعوبة تجزئة وتخزين السلع.

بدأ الإنسان يبحث للتغلب على عيوب نظام المقايضة، وكانت أول خطوة للتغلب عليها أن اهتدى إلى استخدام سلعة معينة تلعب دور النقد، فكل مجتمع كان يتخذ سلعة من السلع الشائعة والمستهلكة كنقد². وحتى النقود السلعية هي الأخرى لم تتمكن من القضاء على صعوبات المقايضة كعدم القابلية للتخزين وعدم إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة، وهناك أسباب عديدة جعلت مرحلة النقود السلعية تفشل في توسيع المبادلات.

وبدت الحاجة إذاً إلى نوع آخر من السلع تحل محل النقود وتتوفر فيه مميزات النقود وهذا ما أدى إلى استعمال النقود المعدنية التي بدأت باستعمال معادن عديدة مثل النحاس والبرونز، إلا أن هذا لم يلبث كثيراً حتى تم الاهتمام إلى المعادن النفيسة كالذهب والفضة لاستخدامها كنقود في التبادل وهذا نظراً لما تتمتع به من مميزات هامة، وقد تم احتكار إصدارها من طرف الدولة ولم يترك للأفراد اختيار نقودهم، وبتولي الدولة صك النقود بدأت تتمتع بالإجبار مما جعلها تحظى بالقبول العام.

تطورت النقود من شكل النقود المعدنية إلى النقود الورقية ثم إلى النقود الكتابية إذ أن استعمال الورق النقدي كأداة لسداد الديون لم يكن حادثاً منفصلاً عن مرحلة النقود المعدنية، فقد كان الصرافون الرومان يصدرون إيصالات تمثل النقد المعدني المودع لديهم وكان يتم تداولها من شخص لآخر، كانت تعبر عن ملكية الذهب والفضة لحامل الوثيقة. ومع انتشار وتداول شهادات الإيداع الورقية

¹ - إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011، ص3.

² - ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود والمصارف، مصر دار الحقوق، 1986، ص25.

وقابلية تظهير هذه الشهادات بدأ التخلي عن حمل الذهب مما أدى إلى زيادة ثقة مؤسسات الإيداع حتى أصبحت تصدر شهادات ليست اسمية وإنما أضيف لها عبارة لحاملها، زاد استخدامها حتى بدأت هذه الشهادات تنوب عن النقود المعدنية النفيسة لذلك سمية بالنقود النائبة (monnaie representative). حيث كانت فيها قيمة التغطية المعدنية للنقود الورقية النائبة 100%.

مع تطور الأحداث وضغطها انتشر استخدام هذه الأوراق وانفصل إصدارها عن إيداع النقود لدى البنك وأصبح الإصدار متعلقا بعلاقات القروض التي يمنحها البنك. حتى جاء القرن التاسع عشر الذي أصبحت تصدر النقود الورقية التي سمية البنكنوت (bank note)، التي تتمتع بالقبول اختياريًا من طرف الأفراد¹. استمر هذا حوالي نصف قرن ثم أصبحت تتمتع بالقبول الإجمالي وملزمين قانونيًا بقبولها في كل معاملاتهم ولتسديد ديونهم، وما يميزها أنها كانت قابلة للتحويل إلى المعادن النفيسة، ولكن مع قيام الحرب العالمية الأولى بدأت دول العالم تتخلى عن التحويل وتفرض السعر الإجمالي للنقود الورقية والذي نتج عنه عدم القابلية للتحويل وأصبحت نقود نهائية.

بعد أن تطورت النقود الورقية وقبلت البنوك ودائع الأفراد من تلك النقود قدمت تعهدًا بالدفع في شكل قيود كتابية في سجلات البنك تبين التزام البنك بدفع جزء من هذه النقود للمودع أو لأمره عند الطلب، ويتم تداول هذه النقود عن طريق الشيكات التي تعتبر مجرد وسيلة لتداول النقود الكتابية بذلك وصلت النقود إلى مجرد قيد في دفاتر البنك. يتم تحويل المبلغ من حساب إلى حساب آخر. تزايدت أهمية الودائع الجارية كأداة لتسوية الديون في كثير من البلدان حتى صارت نقود الودائع (النقود الكتابية) أهم وسائل الدفع في النظم المصرفية المتقدمة.

وفي طريق التحديث والتطور استحدثت النقود الإلكترونية أين تستخدم الوسائل الإلكترونية لتحويل أي مبالغ من جهة إلى أخرى الذي يتم وفق نظام إلكتروني عرف باسم نظام تحويل الأموال الإلكترونية. واتخذت هذه الأخيرة عدة أشكال كبطاقات الائتمان، بطاقات التعبدية أو تسوية المعاملات عبر الانترنت نظرا لما لها من كفاءة عالية سواء من السرعة الفائقة في تحويل الأموال أو تكلفة تحويلها بدلا من الشيك².

2. تعريف ووظائف النقود:

تمكن النقود كل الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين من توسيع مجال قراراتهم، ومن إشباع حاجاتهم الاستهلاكية، كما توفر النقود بواسطة أشكالها ووظائفها المختلفة لهم مرونة استخداماتها المتعددة ومن ضمان بعض الحريات.

¹ - محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الزقازيق، مصر، ص ص 18-20.

² - Frederik Mishkin et Christian Bordes, *Monnaie, banque et marchés financière*, 8^{em} édition, nouveau horizons, 2008, pp 72- 74.

1.2. تعريف النقود:

تعرف النقود على أنها وسيلة الدفع الوحيدة تامة السيولة وهي الأكثر استعمالاً من بين كل وسائل الدفع بل أن كل هذه الوسائل تتحول في النهاية إلى نقود، سواء بواسطة الخصم قبل تاريخ الاستحقاق أو بواسطة تسديد هذه الأوراق عند حلول هذا التاريخ.¹ كما عرفها إرفنج فيشر أنها كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات، أي هي وحدة الحساب التي تعبر عن الأسعار والديون.² من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن النقود هي كل ما يحظى بالقبول العام في الدفع مقابل السلع وتسديد الديون والإبراء من جميع الالتزامات المالية ويمكنها الاحتفاظ بالقيمة الشرائية. وتلعب النقود دوراً أساسياً في حياة المجتمعات حيث أنه من خلال تعريفها يمكن استخلاص أهم الوظائف التي تشغلها.

1.3. وظائف النقود:

أصبحت النقود اليوم المبادل التجاري الأسرع والأسهل إذ عوضت المقايضة، كما أنها أصبحت الوحدة الحسابية المعبرة عن أسعار مختلف المواد والخدمات، وتلعب دور وسيلة تخزين جزء من الثروة دون الخوف من فسادها أو تغير قيمتها.

أ - **النقود وسيلة تبادل:** تنتقل النقود بين الأفراد من خلال استلام الموظفين لأجورهم في شكل نقود يستخدمونها كقوة شرائية، يتخلّى بموجب هذه الوظيفة للنقود الموظفون كمرحلة أولى على قوة عملهم وتضحيتهم بوقتهم مقابل الأجور. ويتخلّى المنتجون عن سلعهم مقابل الحصول على نقود كمرحلة ثانية، يستخدمها بدورهم لشراء المواد الأولية والسلع كمرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية. "هنا يتم استخدام النقود في مجال التداول، أي في السوق".³

ويتوقف هذا الدور على وجوب قبول جميع الأفراد بها، ويعبر عنه بالثقة التي تتمتع بها عندهم، فتشكل بذلك أداة سلطة فردية واجتماعية. وقد نتج عن استخدام النقود كوسيط للتبادل مزايا كسهولة التبادل وازدياد حرية الأفراد في اكتساب القوة الشرائية وزيادة حجم التبادل.

ب - **النقود مخزن (مستودع) للقيمة:** بمعنى أنه يمكن للوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بالنقود فهي تمثل مستودع جيد نظراً لقدرة حائزها في الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات، أي مخزن للقوة الشرائية في وقت ما على شكل سائل من أجل إنفاقها في وقت لاحق وبهذا فإن أهمية النقود ظهرت كوسيلة للادخار أو اختزان القوة الشرائية أو استئدياعها من أجل استخدامها في الأجل دون أن تفقد من

¹ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 37.

² - محمد الشريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، 2003، ص 3.

³ - محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد النقدي - الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص 155.

قيمتها أي شيء، وهذا يبين أن النقود تحمل في ذاتها قوة شرائية مستودعة فيها وتكون حاضرة عند استخدامها في أية لحظة، ولكن هذا لا يعني أن النقود في عصرنا الحاضر هي الأصل الوحيد الذي تختزن فيه الثروة أو يتم الاعتماد عليه في الادخار.¹

ج- النقود مقياس للقيمة: يقصد بهذه الوظيفة أن النقود وحدة الحساب المستخدمة في تحديد قيمة كل سلعة أو خدمة بالنسبة لغيرها من السلع والخدمات، فالنقود تحدد أسعار السلع والخدمات. فإذا كان في نظام قاعدة الذهب، الذهب هو مقياس للقيم تقيس قيمتها الاستبدالية بالذهب عندما كان للذهب قيمة ذاتية يمكن استبدالها به حيث كان النقد المعياري المتمثل في المعدن نفسه. وفي ظل النظام النقدي يتم تحديد أسعار السلع والخدمات بالوسيط الذي يتم التبادل به فإنه من الطبيعي أن يعبر هذا الوسيط عن القيم النسبية للسلع والخدمات ووجود مقياس مشترك تنسب إليه قيم الأشياء فهو يسهل عملية تحديد السلع والخدمات الموجودة التي يجب أن تتمتع بالثبات النسبي حتى تبقى مقبولة كمعيار لتحديد قيم السلع والخدمات.²

د- النقود أداة للمدفوعات الآجلة: إن استخدام النقود كوسيط للتبادل وكمقياس للقيم فإنه من الضروري أيضا أن تسدد بها المدفوعات الآجلة أو المستقبلية، وهنا يعني أن النقد أداة لتسديد كافة الالتزامات النقدية الناجمة عن المعاملات المالية خاصة في المجتمعات الحديثة كالمعاشات والأجور والمرتببات... إلخ، وتترتب عنها بعض العقود التي تتضمن مدفوعات تسدد في المستقبل بوحدة نقدية، كما أنها تساهم في تسهيل عمليات الاقتراض وتحدد ما يتعين على المقترض دفعه في المستقبل للمقرض، ولنجاح قيام النقود بوظيفتها هذه يتطلب تحقيق استقرار نسبي للقوة الشرائية في قيمة النقد. ومن أهم الخصائص والشروط التي يجب توفرها في النقد ما يلي:

- للنقود قوة شرائية كامنة فيها: تستمد هذه القوة من القبول العام الذي تلاقيه من جميع أفراد المجتمع سواء اختياريا أو إجباريا.

- أن تكون أداة إجبارية: أي أن البائع أو الدائن لا يستطيع رفض ثمن الشراء أو التسديد.
- النقود هي السيولة الكاملة: تتميز سيولتها بالسيولة والملائمة في التحويل وبدون خسارة.
- أن تكون النقود نادرة: أي ندرة نسبية حتى لا يتأثر سعرها بالانخفاض والارتفاع من لحظة لأخرى نتيجة تغير عرضها.

¹ - محمد الشريف المان، مرجع سابق، ص30.

² - زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص28.

- أن تكون أداة عامة غير محددة وليست مخصصة: وهذا ما يميز النقد عن غيره من الأوراق التي تكون مخصصة لغرض معين وبالتالي فهي ليست عامة ونهائية وبالتالي تتمتع بخاصية عدم التخصيص.

- أن النقود هي أداة نسبية في فضاء إقليمي محدد: لأن لكل دولة نقودها، ولكن مع ظاهرة العولمة المالية أصبحت بعض العملات عالمية التداول كالدولار، وأن تكون وحدات متماثلة ومتجانسة. وأن تكون تتمتع بخاصية الأثر الآني بمعنى أن الالتزام يؤدي والدين يطفأ في ذات اللحظة التي يتم فيها الدفع والتسديد.¹

كما يمكن إضافة بعض الخصائص الأخرى المستمدة من صعوبات المقايضة كقابلية للتجزئة أو القسمة، سهولة الحمل والنقل والتخزين كذلك الصلابة وصعوبة الكسر.

المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية وتطورها

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها. ولدراسة السياسة النقدية لابد من تعريفها والتعرف على المراحل التي مرت بها خلال تطورها عبر العصور والأحداث الاقتصادية.

1. تعريف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، ففي حالات الكساد تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية توسعية بغرض زيادة العرض النقدي، وفي فترات التضخم والرواج تقوم الدولة بإتباع سياسة نقدية انكماشية بغرض تخفيض العرض النقدي.²

وتعرف أيضا بأنها الإستراتيجية المثلى أو الدليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل الشراكة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد وأسعار صرف العملة الوطنية) وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين والتنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية

¹ - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 7.

² - عبد القادر بابا، السياسات النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي "الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي"، الأوراسي، 2003، ص 1.

لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات ومرونة أداء الجهاز الإنتاجي، وكذلك المحافظة على المدخرات المحلية وموارد الدولة من العملات الأجنبية.¹ كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المالية.² وبتعبير آخر فالسياسة النقدية تمثل الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسارات الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات، سعر الفائدة، أسعار صرف العملة الوطنية...)، وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة.³ في حين هناك من فضل عدم تعريفها باعتبارها فناً صعباً بحيث أن تعريف وإدارة السياسة النقدية في عالم يتميز بعالمية الاقتصاد وشمولية الأسواق والتطور السريع في المبتكرات المالية، هو فن صعب بالإضافة إلى أن الوقائع الفعلية للسياسة النقدية هي التي تثير الجدل والنقاش، ذلك أن الأدوات المستعملة في تنفيذ هذه السياسة أصبحت قليلة في محيط مالي يتسم بالتححرر من القيود التنظيمية والتغير السريع وحتى بالنسبة للأدوات المتبقية أصبحت فعاليتها أقل تأكيداً.⁴ كما تعرف السياسة النقدية بأنها قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصاناً وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية (أدوات السياسة النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.⁵ مما تقدم يمكن القول أن السياسة النقدية هي تلك السياسة المرتبطة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تتحكم في عرض النقود وبالتالي في حجم القوة الشرائية لبلد ما، وعليه فإن السياسة النقدية هي مجموعة القوانين التي تضعها السلطات النقدية بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، لكي تستطيع أن تقوم بوظائفها الاقتصادية بطريقة تساعد على تحقيق أهداف السياسة النقدية. تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين اثنين الأول يسمى بالمعنى الضيق والذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة، والثاني يسمى بالمعنى

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي للبيورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص39.

² - عوف محمود الكوافري، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997، ص145.

³ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، مرجع سابق، ص39.

⁴ - André Icard, les effets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutation, in cahiers économiques N° 04, banque de France, 1992, p 27.

⁵ - صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص104.

الواسع والذي يعني أنها تشمل على جميع التنظيمات النقدية والمصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار توفير واستعمال النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين العمومي.

وفي الأخير فإن السياسة النقدية هي إجراءات وقواعد تتخذها الدولة من خلال البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتفادي الأزمات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

2. تطور السياسة النقدية:

يعتبر مصطلح السياسة النقدية حديثاً نسبياً فقد ظهر في القرن التاسع عشر، إلا أن الذين كتبوا عن السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكان هذا التطور يعود إلى تطور الفكر الاقتصادي وأن الأحداث الاقتصادية هي المحرك في ذلك، وقد كان التضخم الذي انتشر في إسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر سبباً في ظهور أبحاث عن السياسة النقدية، كما أن المشاكل المالية التي ظهرت في بريطانيا والتضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن السابع عشر من الدوافع الأخرى لبحث دور السياسة النقدية في تلك البلاد، أما في القرن التاسع عشر فإن التضخم والمشاكل النقدية الأخرى من العوامل الهامة التي أدت إلى ظهور الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية، وفي القرن العشرين أصبحت دراسة السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية للدولة¹، وبصورة عامة يمكن تلخيص مراحل تطور دراسة السياسة النقدية في ما يلي:

أ - المرحلة الأولى:

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية، وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال "جون باتيست ساي" وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود، والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل².

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم

¹ - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 286.

² - ماجدة فايق جندى، السياسات النقدية في الكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982، ص 142.

اثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، وأصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

ب - المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني "جون ماينرد كينز" الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة 1929، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من تلك الأزمة في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دورا أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولا ثم السياسة النقدية، عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاءم السوق مع الصدمات وعالج داء الاحتكار بداء التضخم مما أدى إلى عجز أدوات الكينزية عن علاج الاختلالات.¹

ج - المرحلة الثالثة:

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة "ملتون فريد مان"، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، والدعوة إلى أن التحكم في عرض النقود هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساو لمعدل النمو في الناتج القومي وتكون هذه الزيادة مستقلة عن الدورة التجارية، ويزداد عرض النقود بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء. عندما أنتخبت "تاتشر" رئيسة بريطانيا سنة 1979 "وريغان" لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 تنازلت الكينزية عن عرش الفكر إلى الموجة النقدية الثالثة وكانت الفترة الممتدة من 1979 إلى 1982 قمة عصر النقديين، ثم تحدث بعدها الاقتصاديون عن نكسة النقديين، حيث بدأت تتراكم مشكلات التطبيق من كساد وبطالة، على الرغم أن التضخم قد انخفض كثيرا بعد تطبيق السياسة النقدية لنمو عرض النقود.²

¹ - يوسف كمال، السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996، ص10.

² - John.N. Smithin, **Macro economics after Thatcher and Regan**. Billing & Sons, 1990, pp 8-13.

د - المرحلة الرابعة:

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نقائص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لإعادة فكر الثلاثينات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تجريد السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.¹

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعا عما يدعي عليهم النقديين ومازالوا يقدمون امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية، ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية. بينما النقديين صبوا هجوهم على السياسة المالية نظرا لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتا طويلا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يغني عن ضرورة استخدام الأخرى، فكلاهما أصل ولا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.²

¹ - عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 1989، ص4.
² - نفسه، ص5.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقد من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

وترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة، فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، حيث أن الهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.¹

وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، ففي الدول المتقدمة تركز أهداف هذه السياسات في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة.²

أما هدف السياسة النقدية في الدول النامية فيعترضه الكثير من الغموض والضبابية، ليس من ناحية التحديد ولكن من جانب إمكانية التحقيق، فنجد أن الدول النامية تعول على السياسة النقدية لتحقيق أكثر من هدف، ولو أنها تركز في مجملها في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها.³ لا شك أن لجوء السلطة إلى سياسة معينة لا يكون إلا من أجل الحصول على آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة وعليه فإن للسياسة النقدية عدة أهداف يمكن تحديدها وفق التقسيم التالي:

المطلب الأول: الأهداف العملية الداخلية والخارجية

إن النقود كوسيلة تداول تدفع النشاط الاقتصادي نحو التطور، غير أن اكتنازها من شأنه عرقلة هذا النشاط، ومن ناحية أخرى فإن زيادتها عن الحد المطلوب تؤدي إلى ظهور عدة نتائج سلبية.

1. الأهداف الداخلية:⁴

تحقق الدولة بواسطة النقود مجموعة من الأهداف الداخلية تتمثل في:

1.1. رفع القدرة الشرائية:

تلجأ الدولة بواسطة نفقاتها الاستثنائية وحفاظاً على توازن الموازنة العامة إلى توفير المواد الأساسية كالخبز والحليب والأدوية، بالإضافة إلى أنها توفر إلى لمواطنيها الخدمات الأساسية كالنقل والخدمات

¹ - بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص113.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص57.

³ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص113.

⁴ - Robert Mossé, *politique monétaire*, Edition Payot, Paris, 1972, p 180.

الصحية عن طريق جهازها الإنتاجي العمومي. عملية طبع النقود في هذه الحالة التعويضية لقطاعها العام لا تحدث تضخم ما دامت هي المتحكم في أسعار المواد التي توفرها. وعليه فإن كمية النقود الإضافية تعمل على تحفيز الطلب في أقرب الآجال، وهذا يعني أن كمية النقود الإضافية أحدثت تنشيط للاستهلاك لدى الطبقة المتوسطة مما يشجع النشاط الإنتاجي وهذا بدوره يعمل على فتح مناصب شغل نتيجة الاستثمارات الجديدة المطلوبة.

2.1. رفع الأجور:

تمول الدولة في البداية عملية رفع الأجور عن طريق عقود التشغيل للبطالين، ثم في مرحلة تليها عند ارتفاع أسعار السلع والخدمات، يقابله ارتفاع في الإنتاج من السلع والخدمات (من طرف المنتجين والمقاولين) فيتحرك معه الطلب على العمل. ولعله السبب الذي جعل الكثير من المفكرين يعتبرون النقود بمثابة الزيت، وبدون اللزوجة التي توفرها لا يمكن تشغيل المحرك الأحسن صنعا.

2. الأهداف الخارجية:

بالإضافة إلى الأهداف الداخلية، تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف الخارجية هي:

1.2. سعر الصرف:

يتدخل البنك المركزي بواسطة أسعار الفائدة إذا كان الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى الاحتفاظ بالعملة مع دخول رؤوس الأموال، فإن الانخفاض في سعر الفائدة يؤدي إلى تبديل العملة مع خروج رؤوس الأموال.

يقوم البنك المركزي بشراء العملة مقابل عملات أجنبية أو العكس من أجل الحصول على معدل صرف ثابت بهدف إحداث توازن في سوق الصرف.

2.2. توازن ميزان المدفوعات:

يختل توازن ميزان المدفوعات عند ارتفاع حجم الواردات مقارنة بحجم الصادرات، فتتدخل السياسة النقدية عن طريق أسعار الفائدة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، ففي حالة العجز ترفع أسعار الفائدة، لتشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية.

أما في حالة حدوث فائض فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض في سعر الفائدة حتى يستعيد ميزان المدفوعات توازنه.¹

¹ - إكن لونيس، مرجع سابق، ص ص 41- 43.

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة

قد تلجأ الدولة إلى عملية الإصدار النقدي من أجل إحداث توازن في الموازنة العامة (مواجهة العجز) أو مواجهة زيادة الأجور المطالب بها من حين لآخر.

لكن المشكلة التي تتطلب البحث فيها هي كون هذه الزيادة في الأجور قد أدت إلى حدوث تضخم. أم أنها مجرد رفع في القدرة الشرائية؟ أمام حالة حدوث ارتفاع في الأسعار، علما بأن التضخم يعرف بالارتفاع العام في الأسعار، فهل التبذير الحاصل في الإنفاق الحكومي أو ارتفاع تكاليف الإنتاج أو عدم التحكم الجيد في تكاليف الإنتاج هو السبب الخفي والأساسي منها ؟ أم هل الارتفاع الكبير في أجور طبقة معينة هو سبب في التضخم؟ أسئلة عديدة سنحاول الإجابة عنها من خلال هذا المطلب.

أكد أن الإنفاق الحكومي غير الرشيد الذي يصاحبه الإسراف في المال العام والتبذير تؤثر مباشرة على الأسعار بالارتفاع.

أما الإنفاق الحكومي المتزايد على المشاريع غير المنتجة للسلع القابلة للاقتناء، يجعلنا نسلط الضوء عن إمكانية دوران هذه النقود، أي: منتج ← سوق ← مستهلك ← تاجر ← منتج، وهكذا يكون دورانها. كما أن إنفاق الدول في مشاريع غير المنتجة كبناء جسور وشراء أسلحة والمبالغة في التوظيف ضمن الأسلاك غير المنتجة للسلع الاستهلاكية والخدمات كأسلاك الشرطة والجيش، نتيجتها هي دوران كمية من النقود في السوق دون مقابل من السلع (الكمية المعروضة من الإنتاج أقل من الطلب على الإنتاج) تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

فالتوازن لا يتحقق إلا في ظل الإنتاج الذي يقابل النقود المتداولة في الأسواق، وكل محاولة من الدولة لتدارك هذا العجز الموازني بصرفها لأجور إضافية بغية تنشيط الطلب الكلي من شأنه رفع من الضرائب المفروضة على المؤسسات الإنتاجية لتغطيته مما يتسبب في تراجع الاستثمار الذي تتبعه بطلاة مستقبلية.

وتجدر الإشارة أنه عند ارتفاع الأسعار يقابله ارتفاع الإنتاج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة في التشغيل و العكس صحيح.

كما نلاحظ من جهة أخرى أنه عند ارتفاع الطلب ونقص العرض يحدث تضخم بفعل ارتفاع الأسعار. يمكن القول أن المشكل يكمن في الإنتاج وليس في الاستهلاك وبذلك يعتبر قليل من التضخم (ارتفاع طفيف في الأسعار) مشجع للإنتاج. وهناك عدة آراء نذكر منها:

أولاً: "فيليبس 1958 Philips" يرى أن العلاقة بين نسبة ارتفاع الأجور والبطالة علاقة عكسية وأن عدد العمال يزيد بزيادة الأجور وينخفض بانخفاضه.

ثاني: أما "رولف 1925 Ruelf" فيرى العكس (أي إذا انخفضت الأجور يمتص عدد العمال) نظرية كلاسيكية هي نظرية بسيطة.

ثالثا: "كينز Keynes" يرى أن زيادة كتلة الأجور لا أثر مباشر لها على طلب العائلات وبالتالي على الإنتاج والتشغيل وهي نظرة كلية.

لكن فيليبس لم يتطرق من خلال طرحه إلى الأثر والسبب الذي يخلفه التغير في الأجور، فمثلا في حالات النمو الاقتصادي تحتاج الاستثمارات الجديدة إلى عمال وأخصائيين يدعمونها لأجل ذلك فهي تزيد الأجور من أجل استقطابهم، خاصة المتخصصين منهم وذو الكفاءات في مجالات الصناعات الغذائية والحديدية وغيرها، والتي تحتاج إلى تقنيات كبيرة ومهارات عالية، فالمبالغة في رفع الأجور واضح في هذه المرحلة.¹

المطلب الثالث: الأهداف النهائية

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، ابتداء من استقرار الوحدة النقدية وصولا إلى التوازن الاقتصادي مع معالجة مظاهر التضخم والانكماش.

1. المحافظة على استقرار الوحدة النقدية:

في حالة الإبقاء على نسبة صحيحة بين وسائل الدفع المختلفة وتدفقات السلع والخدمات المختلفة المعروضة في الأسواق فإن الارتفاع في كتلة الأجور قد يستخدم كقناع الهدف منه إخفاء عوامل أخرى حقيقية للتضخم لا تتسبب في ارتفاع الأسعار.

إن تناول موضوع استقرار الوحدة النقدية مرتبط بضبط جيد لوسائل الدفع للسياسة النقدية والتي هي في حد ذاتها مرتبطة بسياسة البنك المركزي الذي يتولى إدارة كمية النقود في الاقتصاد.

إذا كانت كمية النقود موجهة لقطاعات غير منتجة فهذا لا يؤدي حتما إلى زيادة العرض كبناء الطرق والسدود، أما إذا كان الإصدار النقدي يهدف إلى تشجيع الاستهلاك، ففي هذه الحالة ترتفع الأسعار لأنها لم تدخل في إنتاج المواد التي يطلب استهلاكها في السوق.

2. الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي:

بما أن السياسة النقدية تتمثل في ذلك الفرع من السياسة الاقتصادية، الذي يهدف إلى تحقيقها من خلال الأهداف النهائية، فإن فترات التضخم والانكماش تتطلب معالجة هي الأخرى.

¹ - رشيد ونادي، الإندماج الاقتصادي للسياسة المالية (دراسة حالة الجزائر 2000 - 2011) - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014، ص 144 - 146.

1.2. معالجة التضخم:

عندما نكون أمام حالة الطلب الكلي الذي يتجاوز فيه العرض الكلي الذي يترجم بزيادة كبيرة في تداول كمية النقود دون ان يصاحبها ارتفاع يقابلها في السلع المختلفة، ويؤدي ذلك إلى الارتفاع العام في الأسعار.

فحسب "بول سامولون" يعرف التضخم على أنه " فترة ارتفاع عام للأسعار الخاصة بالسلع وبعوامل الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الخبز والسيارات وقصات الحلاقة وارتفاع الأجور والإيجارات وغيرها¹. لم يعد اليوم التضخم مفاجئ كما في الماضي حيث أصبح بإمكان الحكومات التنبؤ به والوقاية من هزاته رغم أن الحفاظ على مستوى معين من الأجور كفيل بإحداث استقرار ظرفي رغم توسع فجوة ارتفاع في أسعار السلع المعروضة في السوق.

ويلقون اللوم في ارتفاع الأسعار في الأسواق على سلوك المستهلك الذي يميل إلى زيادة استهلاكه للكهرباء مثلاً في فترات الصيف، وزيادة استهلاك الغاز في الشتاء، ويرى العديد من المفكرين أن ارتفاع الأسعار يلزمها ارتفاع في الناتج الوطني الحقيقي وليس الاسمي، فهو بمثابة محرك للتنمية وهذا ما يشجع المنتج على التوسع في الإنتاج والتوظيف بشرط أن يجد لمنتجاته منفذ أو مستهلك يقبل بالأسعار المعروضة.²

إن أصحاب الدخول المرتفع لا تستطيع وحدها امتصاص جميع السلع المعروضة رغم زيادة معدل التبذير في مناطق وأوقات كثيرة. عملياً نستطيع تحفيز الاستهلاك عن طريق رفع الأجور الذي يشجع الإنتاج وبالتالي ارتفاع في دخل الدولة (ضرائب على الاستهلاك، ضرائب على الأجور وغيرها). فهل ارتفاع الأجور يؤدي إلى التضخم؟ أم أنه قدرة إضافية للاستهلاك وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي؟.

فقط عندما يكون سلوك المستهلك نحو عدم صرف المبالغ الإضافية، أي الميل نحو الاكتناز يؤدي إلى ارتفاع الأسعار P عندما تكون كمية النقود M أكبر من كمية السلع المعروضة في السوق Q .

$$Q < M$$

وبالتالي ترتفع الأسعار فيحدث تضخم.

أو أن التأثير يقع على الكمية المعروضة $M = P \times Q$

¹ - بول، أ، سامويلسون، علم الاقتصاد، الجزء الثالث، الأسعار والنقود، ترجمة مصطفى موفق، د.م.ج، الجزائر، 1993، ص 12.

² - رشيد ونادي، مرجع سابق، ص 147.

2.2. معالجة الانكماش:

يرى العديد من الاقتصاديين اليوم أن كل اختلاف في التوازن الاقتصادي يرجع إلى نقص في القدرة الشرائية، وتأخذ شكلين إما عدم كفاية العرض أو ارتفاعه. ويعرف "بول سامولون" الانكماش على أنه "على أنه فترة متميزة بانخفاض أغلب الأسعار والتكاليف". ففي حالة الانكماش تقوم السلطة النقدية بحسب كمية من النقود المتداولة في السوق الكفيلة بتخفيض مستوى الأسعار والأجور، فيؤدي ذلك الإجراء إلى انخفاض في الطلب فيتراجع الإنتاج وينخفض مستوى البطالة فيصبح من الممكن إعادة التوازن بتوسيع القدرة الشرائية.¹

3.2. ضرورة توسيع القدرة الشرائية:

أ- إذا زاد الإنتاج فإنه يجب زيادة الكتلة النقدية M أو تخفيض الأسعار P $MV = PQ \times P$ حيث V هي سرعة تداول النقود.

ب- إذا زاد الإنتاج فإنه يجب زيادة الدخل القومي (R) أو تخفيض الأسعار P $R = PQ \times P$ إعادة التوازن تكون إما بتخفيض P أو برفع R (الدخل القومي)، لأنه عادة ما يتجه الإنتاج نحو الارتفاع فيكون السبب الأول في إختلال التوازن في السوق بين العرض والطلب. إذ ليس بالضرورة أن تقابل الزيادة في الإنتاج زيادة في الطلب كما أن تركز الدخل المرتفعة عند فئة من المجتمع تمكنه من الإدخار أو الإستثمار على حساب الطبقة الفقيرة مما ينتج عنه ارتفاع في الإنتاج مع ثبات الدخل، ويؤدي ذلك إلى اختلال في التوازن.

هذا ما ركز عليه "ساي J.B. SAY" في مؤلفه الاقتصاد السياسي بقانون المنافذ، فهو يرى أن كل إنتاج إضافي يتطلب قدرة شرائية إضافية تعادله.

لتطبيق ذلك على أرض الواقع نتصور أن كل زيادة في الإنتاج يقابلها زيادة في الدخل لا يفسر بإصدار نقدي دون تخفيض في الأسعار، شريطة تداول هذه النقود الإضافية أي عند وصولها إلى يد المنتج يجب عليه تبديلها بشراء مادة أخرى حتى لا تتوقف النقود في شكل اكتتاز.

كما يستبعد في أغلب الأحيان تخفيض الأسعار لأن المنتجين لا يشاطرون هذه الفكرة ويعملون على بقاء الأسعار عند مستواها وهذا يرجع إلى عدة عوامل أهمها: تكاليف الإنتاج، خاصة المواد الأولية الداخلة في عملية الإنتاج والأجور التي لا يمكن تخفيضها.²

إذن يكمن الحل في رفع القدرة الشرائية برفع الدخل لتشجيع الاستهلاك $MV = PQ$ يعني ذلك أنه كل ارتفاع في كمية النقود يجب أن يوجه إلى فئات متوسطة وفقيرة تستهلكها (تقابل الزيادة في

¹ - بول، أ، سامويلسون، مرجع سابق، ص12.

² - Say Jean-Baptiste, *Traité d'économie politique*, ouvrage présenté par Mohammed Tahar Bouhouche, T1, T2 Enag, éditions Alger, 1990. p 167

الإنتاج) وكل مبلغ يقع في يد تكتنزه سواء مستهلك أو منتج يعني أن سرعة تداوله تساوي الصفر ومن شأنه إحداث حالة من اللاتوازن .

بصفة عامة فإنه يمكن تلخيص أهداف السياسة النقدية فيما يلي:¹

✓ تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام للأسعار الذي يؤثر على العملة الوطنية؛

✓ محاولة تحقيق تنمية اقتصادية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية (المصحوبة بالعمالة الكاملة)، مما ينعكس على زيادة حجم كل من الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات والمساهمة في تطوير المؤسسات المالية والمصرفية؛

✓ المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة وإحكام الرقابة على الائتمان؛

✓ زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل الوطني والتي تؤدي إلى تحقيق النمو؛

✓ تعبئة المدخرات والموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية (نوعية)، إضافة إلى استخدام السلطات النقدية لنفوذها في الرقابة المباشرة على الائتمان من خلال أسلوب الإقناع الأدبي كما نتناول في الأخير تقييمًا لكل هذه الأدوات.²

المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وهي أدوات مصممة للتأثير على الحجم الكلي للنقود والائتمان وليست مصممة لمجالات النقود والائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد وهذه الأدوات هي: معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي القانوني، وسنتناول باختصار كل أداة على حدة على النحو الآتي:

¹ - عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص2.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص79.

1. سياسة معدل إعادة الخصم:

1.1. تعريف معدل إعادة الخصم:

ويقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة. وهو عبارة عن الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية وأذونات الخزينة في المدة القصيرة.

ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية، والتي بدورها توفر السيولة للعميل في شكل قروض أو خصم للأوراق التجارية، أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية لهذه الأوراق مخصومة منها فائدة أو معدل الخصم.

أما في حالة عجز البنوك التجارية عن توفير السيولة لعملائها فإنها تكون مضطرة للجوء إلى البنك المركزي إما بالاقتراض المباشر أو من خلال خصم الأوراق التجارية التي بمحفظتها، فيعرض البنك سعر الفائدة الذي يراه مناسباً على هذه البنوك والذي تحمله بدورها لعملائها.¹

2.1. تأثير معدل إعادة الخصم:

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم، ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي:

أ - عندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم: في هذه الحالة البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإذخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 147، 148.

كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.¹

ب - عند تخفيض معدل الخصم: هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة، وتكون كما يلي:

- زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها.
- انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
- زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.
- زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

3.1. فعالية معدل إعادة الخصم:

كان ينظر إلى أسلوب تعديل معدل إعادة الخصم على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تؤخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث التي قام بها الباحثون في إنجلترا والولايات المتحدة، وأن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من مجموع تكاليف الإنتاج خاصة القروض القصيرة الأجل، كما أن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بسبب تغير معدل إعادة الخصم تكون في مجال محدود، وكل هذا يقلل من فعالية هذه السياسة في السيطرة على الائتمان ومن ثم على العرض النقدي.²

إن سياسة معدل إعادة الخصم أصبحت محدودة التأثير بسبب:

- يعود التحكم في كمية النقود إلى البنوك التجارية، ويتدخل البنك المركزي لاحقا لأنه ملزم بانتظار البنوك للتقدم إليه لتحريك ما يمتلكه عن طريق سياسة معدل إعادة الخصم.
- النظام غير متناسق لأنه يسمح بإدخال النقود ولكنه لا يسمح باسترجاعها .
- تباطؤ عمل هذه السياسة يمنع التحرك لمتابعة أكثر للمعدل.

قد لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم لدى البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية يرتفع عندما ترفع البنوك التجارية معدل الخصم، وينخفض عندما تقلل هذه البنوك معدل الخصم، وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل إعادة الخصم إنما جاء ليكون على وفاق أو

¹ - محمد خليل برعي، عبد الهادي سويفي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1984، ص 118.
² - محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1972، ص ص 80 - 81.

على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق، وفي كندا يتغير معدل إعادة الخصم كل أسبوع ليتبع تغير أسعار الفائدة على أدونات الخزنة التي تصدرها الحكومة ومن مظاهر التناقض أن معدل إعادة الخصم يكون أعلى بنسبة ربع في المائة من سعر الفائدة على هذه الأدون.¹

ليس بمجرد رفع معدل إعادة الخصم سوف تحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي لأنه قد يقدم رجال الأعمال على خصم أوراقهم لدى البنوك التجارية حتى ولو كان المعدل مرتفعاً، وبالتالي تبقى البنوك أيضاً تقوم بهذه العملية لدى البنك المركزي طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتفاؤل كبير وتسود بينهم توقعات للحصول على أرباح كبيرة فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، كما يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم بانخفاض أرباحهم، وفي هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى ولو كانت أسعار الفائدة منخفضة.

ومما تقدم فإن فعالية سياسة معدل الخصم تتوقف على عدة عوامل منها:²

- مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص وهذا يتطلب معاملات كبيرة بالأوراق التجارية.

- مدى لجوء البنوك التجارية إلى البنك المركزي في كل مرة بمعنى عدم وجود موارد إضافية تعتمد عليها البنوك التجارية.

- مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة.

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنه يبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الارتفاع أو الانخفاض فإن البنوك تأخذ بعين الاعتبار، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية فيما يتعلق بسياسة الائتمان.

2. سياسة السوق المفتوحة:

1.2. تعريف سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بدخول سوق الأوراق المالية بائعاً أو مشترياً للأسهم والسندات وخاصة السندات الحكومية، وذلك للتقليل من السيولة في الاقتصاد في حالة قيامه ببيع الأوراق المالية وزيادتها في حالة قيامه بشرائها.

كما تستخدم هذه السياسة للتأثير في كمية العرض النقدي ومن ثم سعر الفائدة حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح. تأخذ كمية

¹ - يوسف النبي حسن، عبد الحميد هاشم، الاقتصاديات المعاصرة، مكتبة عين شمس، مصر، 1977، ص 198.
² - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، 2004، ص 394.

النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق في الزيادة أيضا، وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة.

ويحدث العكس في حالة قيام البنك المركزي ببيع أوراق الحكومة.¹

2.2. تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة. فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية ترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية. كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود. أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.²

3.2. فعالية سياسة السوق المفتوحة:

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:

- إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراء تعود إلى البنك المركزي.
- يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.
- إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد.

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 125، 126.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 90.

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية، ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال.

كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أي سياسة انكماشية.¹

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمر مستحيل في بعض البلدان. وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

3. سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني:

3.1. تعريف سياسة معدل الاحتياطي النقدي القانوني

إن تدخل البنك المركزي بسياسة الاحتياطي النقدي الإلزامي يقضي بضرورة قيام البنوك التجارية بتجميد نسبة معينة من الودائع لديه، وهذا يختلف عن الرصيد النقدي السائل الذي تبقى البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، لذلك يعتبر هذا الاحتياطي بمثابة خط دفاع أول للبنك والمتعاملين.

يستعمل البنك المركزي هذه السياسة لإحداث التوازن النقدي، فيعمد إلى رفع معدل الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف إلى الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها، وبالعكس يعمد إلى خفض نسبة الاحتياطي إذا أراد التوسع في عملية الائتمان لزيادة خلق نقود الودائع وبالتالي زيادة عرض النقود.²

2.3. تأثير سياسة الاحتياطي الإجباري:

إن مقدرة البنك التجارية الإقراضية تعتمد على ما يمتلكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا

¹ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص363.

² - عبد القادر بابا، مرجع سابق، ص3.

تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية والتجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحيانا يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان.¹

فمثلا إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي بمقدار 20% فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بهذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزي، فلنفرض أن حجم الودائع يساوي إلى 1000 دج فيجب أن يودع لدى البنك المركزي 200 دج كاحتياطي نقدي، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين (1000-200) = 800 دج. فهذا المبلغ معد للإقراض. ويمكن للبنوك التجارية خلق ودائع إئتمانية من هذه الوديعة الأصلية بمقدار أربعة أضعاف الوديعة الأصلية لأن المضاعف هو مقلوب الاحتياطي $1/20 = 0.2/1 = 5$ ، وبالتالي فالائتمان المصرفي يتضاعف ليصبح 4000 دج من الوديعة الأصلية 1000 دج. ليكون إجمالي الائتمان المخلوق $5000 = 1000 + 4000$ دج، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي.

ولمحااربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% وهذا سترتب عنه انخفاض المقدرة الإقراضية ونقص الودائع الائتمانية، فحسب المثال السابق إذا كانت الوديعة تساوي 1000 دج كوديعة أصلية، فإن البنوك ستكون ملزمة بإيداع 25% من قيمة الوديعة كاحتياطي لدى البنك المركزي، وبالتالي سيرتفع الاحتياطي النقدي من 200 دج إلى 250 دج وأما الجزء المتبقي للإقراض فسينخفض من 800 دج إلى 750 دج وهكذا نلاحظ انخفاضا لمقدرة البنوك على خلق الائتمان المصرفي.

وعلى هذا الأساس تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الانفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا، فحسب المثال السابق هذا يجعل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ترتفع من 4 أضعاف إلى 9 أضعاف الوديعة الأصلية، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي وعدم وجود

¹ - محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الأفريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1984، ص ص 411-413.

احتياطات أخرى، وبالتالي ينخفض الاحتياطي النقدي من 200 دج في الحالة الأولى و250 دج في الحالة الثانية إلى 100 دج في هذه الحالة وهو ما يرفع من المبلغ المخصص للإقراض ليصبح 900 دج بدلا من 800 دج في الحالة الأولى و750 دج في الحالة الثانية.

وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأن نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي.¹

3.3. فعالية أداة الاحتياطي الإجباري:

عند تقييمنا لفعالية ونجاح أداة الاحتياطي الإجباري نستخلص ما يلي:

- تعتبر هذه الأداة من السياسات الناجحة في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمارات وخفض حجم الودائع. أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض، وسبب ذلك يعود إلى أن قدرة البنوك على خلق الائتمان واستعدادها لزيادة حجم القروض وتقديمها قد لا يقابله طلب على هذه القروض من الأفراد والمؤسسات نظرا لانتشار حالة الكساد، ولذلك يجب أن يصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.²

- تعتبر هذه الأداة غير مرنة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والصغيرة على حد سواء، كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات، غير أن هذا الانتقاد يمكن الرد عليه طالما أن الهدف من رفع هذه النسبة هو تقييد حجم الائتمان ولجوء بعض البنوك إلى خفض أصولها يصب في تحقيق الهدف المسطر من السياسة النقدية.

- إن التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لها تأثير على وضع البنوك وقابليتها لمنح القروض واستثمار أموالها لأنه يجعل البنوك مرتبكة نتيجة لعدم التأكد من وجهة هذه التغيرات ودرجتها، ولذلك يرى "فريدمان" أنه يجب جعل الاحتياطي النقدي ثباتا دائما عند مستوى معين، ولكن يقترح البعض الآخر استعمال نسب متغيرة باستمرار لأنها توفر الاحتياطات النقدية الفائضة لدى البنوك التجارية التي تقيها آثار تغير نسبة الاحتياطي القانوني، إلا أننا نميل إلى تثبيت هذه النسبة حتى تكون البنوك التجارية على علم بها منذ البداية لأخذ احتياطاتها وحذرها من بداية النشاط وحتى تكون البنوك والبنك المركزي متعاونة على تنفيذ وإنجاح السياسة النقدية المرغوبة والمسطرة.

¹ - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 55.

² - علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، 1998، ص 195.

- رغم ما يقال على أداة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أو الإجمالي من قلة المرونة وضعف فعاليتها إلا أنها تنتم بأكثر فعالية وأقل كلفة من سياسة إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات للسياسة النقدية وخاصة في البلدان النامية نظرا لعدم توافر أسواق مالية ونقدية واسعة.¹

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية

تستخدم هذه الأدوات للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أن هذه الأدوات تهدف إلى التأثير في الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وليس على حجم الائتمان الكلي، وذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة، وحجبه عن المجالات التي لا تخدم الاقتصاد الوطني. وهذه الأدوات كثيرة منها:

1. سياسة تأطير الائتمان:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية وفق نسبة محددة خلال العام، وفي حالة الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، غير أن استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.²

ففي ظروف التضخم مثلا تقدم الدولة على وضع سياسة تأطير القرض، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في إحداث التضخم، كما يقيد الائتمان نحو البعض الآخر الذي يكون سببا في إحداث التضخم، ويمكن أن تكون هذه السياسة متعلقة بمعيار أجل القروض، فقد تقيد بعض القروض سواء قروض قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل.

أما عندما ينتشر التضخم بحدّة فإن الدولة تقدم على صياغة سياسة تأطير قرض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية، يشمل كذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

¹ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص 369.

² - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 80، 82.

- وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن التخفيف من حدة نظام تأطير القروض عن طريق:
- تحديد العتبات التي تطبق عند تجاوزها الاحتياطات الإضافية، و تحتسب هذه العتبات أو السقوف بعد الأخذ بعين الاعتبار إلى جانب القروض الممنوحة خلال سنة معينة الزيادة التي تحدث على الموارد المستقرة.
 - الاستثناء من نظام الاحتياطات الإضافية لبعض القروض التي تكون معفية أيضا من الاحتياطات العادية، والاستثناء من الاحتياطات الإضافية لقروض خاضعة للاحتياطات العادية.¹
- وبشكل عام لم يحقق نظام تأطير القروض في البلدان التي طبقت الضبط المطلوب للقروض (القروض للاقتصاد الوطني، القروض للخرينة) وهذا يعود لما يلي:
- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.
 - رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
 - معالجة انتقائية، أي لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.
 - لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى إلى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

2. السياسة الانتقائية للقرض:

- للقيام بسياسة تأطير القرض يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الموزعة من طرف البنوك وهي:
- تسديد خزانة الدولة لجزء من الفوائد: من أجل تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير أو بالسكن أو الزراعة أو الصناعة أو المهن الحرفية، والجزء الذي تأخذه الخزانة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض وكلفة الموارد التي تمول القرض وقد يأخذ شكل الإعانة المباشرة من طرف الدولة.
 - إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: عندما يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض مثل قروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.
 - فرض أسعار تفضيلية لإعادة الخصم: والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر، وذلك عن طريق خفض أو رفع سعر إعادة الخصم، فمثلا رفع

¹ - فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي- توزيع المداخل النقد والائتمان، دار الحداثة، بيروت، 1987، ص421.

سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات، كما قد يخفض سعر إعادة الخصم لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.¹

- **سياسة التمييز في أسعار الفائدة:** لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي وعلاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج معين، كما هو الحال في القطاع الفلاحي في الجزائر الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة وأسعار الفائدة على القروض المقدمة للحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض المقدمة لتمويل عمليات التصدير.

- **تغيير الهامش الحدي على قروض الأوراق المالية:** يستعمل البنك المركزي تحديد المبلغ أو الهامش الذي على المشتري أن يدفعه للبنوك التجارية عندما يريد شراء الأوراق المالية، ويعرف المبلغ الحدي على الشراء بأنه الفرق بين سعر شراء أوراق مالية بقيمة سوقية مقدارها 20 ألف دينار تتطلب قرضا بقيمة 8 آلاف دينار للحصول على تلك الأوراق، فإن المبلغ الحدي أو الهامش الحدي يساوي 12 ألف دينار أي 60% من قيمة الورقية، أما قيمة القرض الذي يجب أن يحصل عليه المشتري تساوي 40% من قيمة الأوراق، وبهذا يستطيع البنك المركزي في أوقات التضخم أن يرفع الهامش الحدي إلى 70%. ويؤدي ذلك إلى انخفاض منح قيمة القروض ليصبح 30% وفي حالة الانكماش يكون العكس.²

- **النسبة الدنيا للسيولة:** قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

- **الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:** الهدف من هذا الإجراء هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صور ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجؤون عادة إلى الاقتراض، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.³ ويمكن القول بشكل عام أن هذه الأدوات الكيفية تستعمل لتجنب التأثير الشامل الذي تخلفه الأدوات الكمية، وبالتالي فهي تقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة،

¹ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 129.

² - إكن لونيس، مرجع سابق، ص 58-59.

³ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص 80، 82.

ومنحها لقطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني، ولهذا تبدو فعاليتها في التأثير على توزيع القروض بين الأنشطة المختلفة، كما أن هذه الأدوات مكملة لأدوات الرقابة الكمية ولكن هذه الأدوات لا تتمتع بنجاح كبير، وإنما تتوقف على طالبي القروض أو المستفيدين من القروض عندما يقومون باستعمال هذه القروض في الهدف المتفق عليه مع البنك، وإلا فالنتيجة لا تكون مرضية لزيادة فعالية أدوات الرقابة الكيفية.

المطلب الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات المذكورة سابقا (الكمية والكيفية) والتي تؤثر في حجم الائتمان أدوات للتدخل المباشر، وخاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو رغبة منه في زيادة فعاليتها. عندئذ يتبع البنك المركزي سياسة النصح والإرشاد، وتقديم المشورة إلى البنوك التجارية والتي تمثل جزءا من سياسته في توجيهه الائتمان، ومن أهم هذه الأدوات المباشرة المستخدمة ما يلي:

- توجيه نصائح وإرشادات مباشرة إلى البنوك والمؤسسات المالية بصفة عامة، تفصل فيها أنواع القروض المفضلة لدى البنك المركزي وتوضع سقوبا ائتمانية متعلقة بكل قطاع اقتصادي، كما أن البنوك ملزمة بتقديم تقارير دورية عن القروض الممنوحة لهذه القطاعات، وتتم دراستها من قبل البنك المركزي، وعلى هذا الأساس يمكن أن يقوم بتقديم إنذارات للبنوك التي لم تطبق التوجيهات، وقد يصل الأمر إلى حد اتخاذ عقوبات ضدها.

- يسعى راسمو السياسة النقدية إلى التأثير على البنوك والمؤسسات المصرفية من خلال سياسة الإقناع الأدبي، أو كما تسمى أيضا بسياسة المصارحة، وتتمتع البنوك المركزية العريقة والرائدة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف والمجلات، والخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات إلى الاتجاه المطلوب اتباعه لتنفيذ سياسة نقدية معينة، وتفضيل سياسات محددة دون غيرها.¹ كما يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولتها نشاطها الإقراضي، كما تقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 160.

- يقوم البنك المركزي بعملية التفتيش المباشر على عمليات البنوك بشكل دوري لمعرفة مدى تطبيق البنوك التعليمات والأوامر الموجهة إليها من طرف البنك المركزي، كما يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك وسيولتها، وحجم الودائع والقروض بها.¹

- يستعمل البنك المركزي لتسيير شؤون النقد التشاور مع البنوك التجارية وخاصة عند صياغة السياسة القرضية أو الائتمانية للجهاز المصرفي، وذلك بالتشاور مع مسؤولي البنوك وحضورهم اجتماعات البنك المركزي التي يعتقدونها دوريا أو كلما دعت الحاجة للاجتماع.

وعلى العموم فإن أسلوب الرقابة المباشرة على الائتمان يكون مفيدا لعلاج التضخم أكثر من حالات الكساد لأن إلزام البنوك بالحد من التوسع في منح القروض يكون ممكنا أكثر من إلزامها بالزيادة في منح القروض.

كما أن أسلوب الإقناع الأدبي قد يكون ذا فائدة محدودة للدول النامية، وبالتالي فالبنك المركزي يستخدم الوسائل الأخرى مثل التعليمات والأوامر الإلزامية التي يمكن من خلالها أن تحدد معالم الطريق الذي يجب أن تسير فيه البنوك التجارية.

المطلب الرابع: تقييم أدوات السياسة النقدية

سنقوم في هذا المطلب بتقييم أدوات أو وسائل الرقابة الكمية والنوعية والمباشرة للتحكم في الائتمان ومنه السيطرة على عرض النقود.

1. تقييم الأدوات الكمية للسياسة النقدية:

تمت دراسة أدوات السياسة الكمية، والتي تسمى أيضا بالأدوات العامة وهي أداة معدل إعادة الخصم، السوق المفتوحة وتغيير الاحتياطي الإلزامي، وناقشنا كيفية التحكم في عرض النقود والائتمان لكل أداة ولكن بقي تقييم هذه الأدوات ومعرفة أيها أكثر كفاءة من الأخرى بشكل منفرد وعندما تكون مجتمعة.

يرى "فريد مان" أنه ليس من الضروري استعمال الأدوات الثلاث عندما تستطيع أداة واحدة أن تؤدي وظيفتها كاملة، كما أنه ناشد تحسين أداء البنوك المركزية في السيطرة على عرض النقود والتركيز على نمو النقود حتى نتجنب آثار عمليات الخصم والتغيير في نسبة الاحتياطي النقدي، إلا أن المسؤولين في البنوك المركزية يقولون بأن عملية الخصم ضرورية لتزويد البنوك بأرصدة احتياطية للتكيف وتزويد النظام المصرفي ككل بسيولة في حالة الطوارئ.

1- علي حافظ منصور، مرجع سابق، ص 201.

إلا أن استعمال أدوات السياسة النقدية يتطلب أحيانا الجمع بين أداتين أو أكثر للتحكم في عرض النقود والائتمان، وخاصة التنسيق بين عمليات السوق المفتوحة وسياسة معدل إعادة الخصم. عندما يرغب البنك المركزي في تخفيض الائتمان من أجل محاربة التضخم من خلال رفع أسعار الفائدة، يقوم ببيع أوراقه المالية فتقابلها البنوك التجارية مشتريتها لها وهو ما يخفض احتياطياتها فتضطر البنوك التجارية إلى إعادة خصم أوراقها لدى البنك المركزي، ويستطيع هذا الأخير أن يقوم برفع معدل إعادة الخصم، وذلك حتى يضمن نجاح سياسته فترتفع أسعار الفائدة على القروض وعلى السندات، وهذا ما يدفع المودعين إلى الاكتتاب في السندات، ويؤدي هذا إلى انخفاض سيولة البنوك، وبالتالي انخفاض ائتمان البنوك. وأحيانا تعمل بعض البنوك على تجنب انخفاض احتياطياتها أي تجنب زيادة مديونيتها للبنك المركزي، ولكن بفعل ضغط الحاجة الذي تكون فيها هذه البنوك لإيجاد مبالغ لتسديد ديونها نحو البنك المركزي تقوم باستخدام احتياطيات ثانوية، وهذا بدوره سيخفض الائتمان ومن ثم ترتفع أسعار الفائدة.

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يستطيع أن يقوم بالجمع بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، فيدخل مشتريا للأوراق المالية وهذا ما يجعل احتياطيات البنوك التجارية في حالة جيدة، ولكن قد لا يكون هذا الإجراء كافيا لأن البنوك التجارية قد تستخدم مبالغ من هذه الاحتياطيات لتسديد ديونها إلى البنك المركزي، أو قد تقوم بشراء أصول أخرى أكثر إيرادا وقد لا تتخفيض أسعار الفائدة بل ترتفع، وفي هذه الحالة يلجأ البنك المركزي إلى تدعيم ذلك بأداة أخرى وهي تخفيض معدل إعادة الخصم، وهو يؤيد طرح التنسيق بين أدوات السياسة النقدية وخاصة بين أداتي السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، نظرا لكفاءة عملهما مع بعضهما بدلا من عمل كل أداة واحدة بمعزل عن عمل الأخرى.¹

أما أداة الاحتياطي القانوني فلا تستخدم كأداة عامة للسياسة النقدية بكثرة مثل استخدام أداتي عمليات السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم، لأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني يربك الخطط المستقبلية للبنوك، كما أنه لا يفرق بين البنوك، وإن أي تغيير في نسبة الاحتياطي القانوني يحدث تأثيرات مهمة على احتياطيات البنوك مما يجعل البنك المركزي يضطر إلى استعمال أداة أخرى لمكافحة عمل أداة الاحتياطي مثل عمليات السوق المفتوحة للتخفيف من أثر تغيير الاحتياطي على الودائع وإقراض البنوك، وهذا يكون صحيحا في الدول المتقدمة لأنها تملك أسواقا نقدية ومالية متطورة، أما في الدول الآخذة في النمو فإنها لا تمتلك مثل هذه الأسواق وإن وجدت فهي غير متطورة، ولكن يمكنها التحكم في الائتمان عن طريق أداة الاحتياطي الإجباري.

¹ - Thomas , F Cargill , Money , The Financial System monetary policy ,Great Britain ,1994, pp 298, 299

2. تقييم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية:

إن من أهم التبريرات لاستعمال الأدوات الكيفية هي تجنب التأثيرات غير المرغوب فيها التي تتولد على استعمال الأدوات الكمية، وخاصة أن تأثيراتها تكون شاملة ولا تفرق بين القطاعات والأنشطة المختلفة، كما تستخدم الأدوات الكيفية للسياسة النقدية للرقابة على الائتمان الصادر من البنوك بغرض مساعدة الأدوات الكمية لزيادة التأثير على الائتمان وتوجيهه إلى مجالات الإنتاج التي تريد الدولة تشجيعها، أو الحد من التوسع فيها.

إن استعمال الأدوات الكيفية في الدول المتقدمة يختلف عنه في الدول الآخذة في النمو، ففي الأولى قد ترفع الطلب على الاستهلاك نتيجة وفرة الإنتاج، ولهذا فهي تعتمد مثلاً لتحريك الطلب الاستهلاكي فتشجع القروض الاستهلاكية. في حين تستخدم الدول المتخلفة أدوات كيفية للحد من توجيه القروض لزيادة الاستهلاك وتسعى لتوجيه القروض نحو زيادة الإنتاج، وهذا قد لا يجعل هذه الأدوات ذات فعالية إلا إذا استعملت القروض الموجهة إلى المجالات المحددة لها من طالبي القروض، وإلا فإن أدوات هذه الرقابة لن تتجح في تحقيق المطلوب منها.

فمن إيجابيات سياسية تأطير القرض أنها تسمح بمراقبة المصدر الأساسي لخلق النقود وبالتالي الكتلة النقدية، ولكن هذا المبدأ يعاب عليه أنه لا يسمح إلا بمراقبة مصدر واحد من مصادر عرض النقود وهو مصدر قروض للاقتصاد وهو إحدى مقابلات الكتلة النقدية ويهمل الأجزاء الأخرى (كالقروض للخرينة، الذمم على الخارج)، ثم إن هذه الأداة خاصة فقط بمراقبة العرض النقدي ولا تهتم بالطلب على النقود، كما أن أدوات الرقابة الكيفية قد تكون مفيدة أكثر في الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه، لأنه في البداية تكون المشاريع ذات الأولوية معروفة، وبالتالي توجه إليها القروض، وتكون هذه الأدوات في الدول التي تتبع النظام الرأسمالي الحر عديمة الفعالية نتيجة لاستخدام القروض المحصل عليها في مجالات قد تكون غير مرغوب في تشجيعها من طرف الدولة. أما في الدول النامية فتكتسي هذه الأدوات أهمية كبيرة نتيجة لندرة رأس مال، وبالتالي استعمال الأموال فيما يخدم المشاريع ذات الأولوية كقطاع التصدير والفلاحة والسكن، مع تجنب تمويل قطاعات المضاربة والاستهلاك والقطاعات غير المنتجة، ومن ثم فإن هذه الأدوات تكون مدعمة لتوجيه الائتمان إلى المشاريع التنموية ذات الأولوية في الدولة.¹

3. تقييم الأدوات الأخرى:

يبدأ البنك المركزي حسب هذه الأدوات بإقناع البنوك والمؤسسات المالية بإتباع سياسة متسقة مع ما يهدف إليه من أغراض لما يمتلكه من قوة أدبية على باقي البنوك، وإذا لم تستجيب فيقوم بإصدار

¹ - إكن لونيس، مرجع سابق، ص ص 63-65

الأوامر والتعليمات الإجبارية على البنوك، ثم تقديم توجيهات ونصائح إلى البنوك والمؤسسات المالية وهذه التوجيهات والتعليمات تعتمد على مكانة البنك المركزي بين البنوك الأخرى وقدرته على التأثير في الائتمان الصادر إلى البنوك التجارية، كما يتدخل في هذه السياسة محافظ البنك المركزي محاولاً إقناع البنوك التجارية بكفاءة هذه الأداة، وتتوسع التشريعات المتعلقة بالبنك المركزي في البلدان النامية في منح سلطات الرقابة المباشرة على الائتمان نظراً لعدم فاعلية أدوات الرقابة الكيفية.

المبحث الرابع: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية

تحتل السياسة المالية والنقدية مكانة هامة ضمن السياسة الاقتصادية، وباعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات المالية والسلطات النقدية.

المطلب الأول: المزج بين السياسة المالية والنقدية

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية؟ هذا السؤال أحدث نقاشاً طويلاً بين أنصار السياسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان (Milton Fridman) وأنصار السياسة المالية بزعامة والتر هيلر (Walter Heller)، ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة وأداة علاجية للأخرى؟¹

1. الجدل الفكري حول السياسة المالية والنقدية:

يرجع الجدل الفكري المالي والنقدي إلى منتصف الخمسينات من القرن الماضي حيث أعلن مجموعة من الاقتصاديين بقيادة ميلتون فريدمان إيمانهم العميق بقدرية السياسة النقدية وحدها على تحقيق التشغيل الكامل وعلاج الأزمات والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، كما حاولوا تجريد السياسة المالية الكلية من أية قدرة على التأثير على التوازن العام والخروج من الأزمات.

¹ - نفس المرجع السابق، ص 107.

واضطّر المليون إلى التصدي لإدعاءات أنصار السياسة النقدية، ودافعوا عن قدرة السياسة المالية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والتشغيل وعلاج الأزمات، كما نادوا بضرورة مساندة السياسة النقدية للسياسة المالية.¹

وكان هذا الجدل موضوع مناظرة بين دعاة السياسة المالية بزعامة walter Heller ودعاة السياسة النقدية بزعامة Milton Fridman حول أي سياسة يجب إتباعها لتوجيه الاقتصاد الأمريكي حيث ساق كل منهما جملة من الحجج أهمها:²

1.1. حجج دعاة السياسة المالية:

حسب والتر هيلر فإن أنصار السياسة النقدية لم يوفقوا في تحديد المتغير النقدي الملائم الذي يعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، هل يتعلق الأمر بالكتلة النقدية بمفهومها الضيق M_1 ، أم بمفهومها الواسع والذي ينص على أنها تشمل إضافة على M_1 إلى ودائع الادخار والودائع لأجل عند البنوك أي M_2 .

وقد لاحظ غموض بعض أفكار النقديين خاصة فيما يتعلق بعلاقة الكتلة النقدية بالدخل، حيث يعتبرون أحيانا أن هناك علاقة ضيقة بين الكتلة النقدية والدخل، غير أنهم يصرحون في حالات أخرى بأن الطلب على النقود يتأثر بتغيرات الدخل.

- حسب النقديون فإن أسعار الفائدة تتحدد على مستوى السوق وبالتالي لا تملك الدولة السلطة في ضبط هذه الأسعار؛

- رغم أهمية السياسة الضريبية في الإنعاش الاقتصادي، غير أن أنصار السياسة النقدية لا يعترفون بتأثيرات هذه الأداة، وخير دليل النتيجة المتحصل عليها في رفع نسبة التشغيل في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1964 نتيجة للتخفيضات الضريبية.

2.1. حجج دعاة السياسة النقدية:

رد فريدمان على والتر وأصحابه بجملة من الحجج هي:

- لم يتجاهل النقديون دور القدرات الإنتاجية وإرادة الشعوب في رفاهية المجتمعات، إلا أن النقود تبقى العامل المسيطر والأهم باعتبارها هي التي تقيم هذه العوامل؛

- يبالغ دعاة السياسة المالية باستعمالهم للسياسة الضريبية، وحسب فريدمان إن معدل التغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تأثير هام على كل من الدخل والأسعار في المدى الطويل، كما أن الدولة في

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 195.

² - عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية "دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص 50، 52.

حالة تغطية عجز الموازنة تلجأ إلى الاقتراض من السوق النقدية وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على القيم المقترضة ومنه ارتفاع أسعار الفائدة؛

- زيادة النفقات تؤدي إلى بعض التأثيرات التي تكون إيجابية في السداسي الذي يتم فيه الإنفاق، وسلبية في السداسي الموالي له، بينما الضريبة عديمة الفعالية عند فصلها عن النفقات العامة. مما سبق يتضح أن جوهر الخلاف ينصب حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث نجد أن المليون ينادون بتدخل الدولة، أما النقديون يركزون على آليات السوق ويعتبرونها كفيلة لوحدها بإحداث التوازن الاقتصادي دون تدخل الدولة. غير أن المليون قد عدلوا من موقفهم اتجاه السياسة النقدية، وذلك بإعطاء دور أكبر لتغيرات عرض النقود في الوقت الذي اعترف فيه النقديون بأن سرعة التداول وإن كانت مستقرة بشكل عام في المدى الطويل فإنها تخضع لتغيرات حادة في المدى القصير، كما اعترفوا أيضاً بصعوبة الاتفاق على المقصود بعرض النقود.

2. فعالية السياسة المالية والنقدية:

يدور الجدل حول فاعلية السياسة المالية والنقدية أساساً حول آليات انتقال أثر تلك السياسات على الاقتصاد الكلي. حيث يرفض دعاة السياسة النقدية صيغة نموذج (IS-LM) التي يفترض فيها دعاة السياسة المالية تأثير عرض النقود على الدخل من خلال سعر الفائدة والإنفاق الاستثماري، وما يترتب على ذلك من إعطاء للنقود دوراً ثانوياً في النشاط الاقتصادي، في حين يرى دعاة السياسة النقدية أن التعديلات التي تحدث جراء تغيير عرض النقود تكون على نطاق أوسع من الإنفاق على الأصول المالية والعينية وكذلك الخدمات وهو ما لا يستوعبه جوهر نموذج (IS-LM)، هذا فضلاً عن افتقاده للديناميكية وعدم ملاءمته للاقتصاديات المفتوحة.

وفي هذا الإطار يطرح دعاة السياسة النقدية وجهة نظر أخرى تنص على أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الإنفاق على الأصول العينية والمالية والخدمات وتتضمن الزيادة في النفقات كل من الاستثمار والاستهلاك وبالتالي الطلب الكلي مباشرة، كما ينفون الأثر السلبي لزيادة المعروض النقدي على سعر الفائدة وخاصة في حالة توقع أفراد المجتمع حدوث مزيد من التضخم.¹

وقد أنتهى الجدل الخاص بشأن فعالية السياسة النقدية باعتراف أنصار السياسة المالية بفعالية السياسة النقدية وأهميتها التي تكاد تعادل أهمية السياسة المالية، بعد أن أثبتت الدراسات التطبيقية تأثير النقود بطرق شتى على الاقتصاد.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 106، 107.

كما اعترف دعاة السياسة النقدية بفاعلية السياسة المالية وخاصة إذا كانت مصحوبة بتغيرات في عرض النقود، وبهذا الشكل تقاربت وجهات النظر بين الجانبين حول فاعلية السياستين بصورة كبيرة وانحصرت الخلافات في أضيق الحدود.¹

ولقد عاصر ذلك ظهور فريق ثالث رافض للتحيز بل يؤيد المزج بين السياستين بالصورة التي تحقق أهداف السياسة الاقتصادية بأقل تكلفة ممكنة.²

حيث قام الاقتصادي الكندي (Roberta Mundell) بتقديم نموذج مفيد في هذا المجال تم على أساسه وضع أسس وقواعد السياسات المختلفة موضعاً أن الأدوات المختلفة ينبغي استخدامها لبلوغ الأهداف التي يكون لها التأثير المباشر عليها، أي أن كل أداة من أدوات تحقيق الاستقرار ينبغي استخدامها لتحقيق الهدف الذي تؤثر عليه تأثيراً مباشراً، مع ملاحظة أن السياسة المالية تمارس تأثيراً مباشراً على التوازن الداخلي وتأثيراً غير مباشر على توازن ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الطلب الكلي على الواردات، في حين أن السياسة النقدية لها الأولوية في تحقيق التوازن الخارجي.

على الرغم من تلك النظرة المتكافئة لأهمية دور كل من السياستين في علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقوموا بالمساواة المطلقة بين عدد الأدوات المستخدمة في كل نوع، كما لم يروا ضرورة لاستخدام كافة أدوات كل سياسة، بل آمنوا بوجود ترك تحديد ذلك لظروف كل حالة، إذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعاً للفلسفة الاقتصادية السائدة، وكذا نوعية الأزمات الاقتصادية التي تواجهها الدول المعنية بتطبيق السياسة.³

المطلب الثاني: الملائمة بين السياسة المالية والنقدية

إن استعمال كلى السياستين يتطلب مهارة في التنسيق والملاءمة، بغية التأثير على النشاط الاقتصادي ككل، سواء كان يعاني من الضغوط التضخمية أو الضغوط الانكماشية، لهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية التنسيق وشروطه مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق.

1. أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:

نظراً للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها السياستين المالية والنقدية فإن التنسيق بينهما وبين أهدافهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين.⁴

¹ - حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 350، 352.

² - S. Mitra, Money and Banking theory "analysis and policy", Random house, 1989, P 515.

³ - Ibid, PP 606, 607.

⁴ - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 160.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، ولإعادة التوازن والتخفيض من حدة الضغوط التضخمية تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

✓ يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه البنوك التجارية، مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك. أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح سندات حكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، وبالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.

✓ كما تقوم السلطة المالية وفي نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، إضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتخفيض من حجم الإعانات. من خلال هذه للإجراءات يتضح أن كلى السياستين تسعيان إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار وخلق توازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، لهذا يستوجب التنسيق والملائمة بين السياستين.

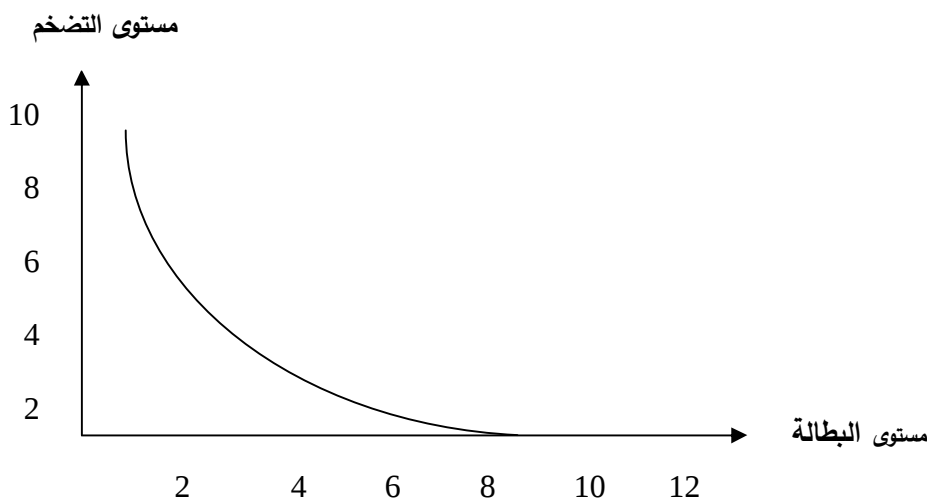
أما في حالة اقتصاد يعاني من البطالة والركود الاقتصادي فإن كل من السياسة المالية والسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي:

✓ تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان وبالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي، كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية والكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً). ✓ في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

ومنه فإن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية والنقدية هو هدف مشترك والمتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي وبالتالي زيادة حجم الإنتاج والتشغيل والدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق وفي الحالتين (تضخم، ركود) يتضح جليا ضرورة التنسيق والملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه.¹ غير أنه عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق ومن ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم فإن هذا الإجراء ينجم عنه بطالة في الأيدي العاملة. أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها للتخلص من الركود الاقتصادي فالنتيجة هي الزيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي المفاضلة بين البطالة والتضخم وهذا ما يوضحه منحى فليبس.

الشكل رقم (1- 2): منحى فليبس



المصدر: زراري نور الدين، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994 - 2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2007، ص50. يبين المنحنى العلاقة العكسية بين مستوى البطالة ومستوى أو معدل التضخم، فإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن تقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلا. أما إذا أرادت الحكومة أن ترفع مستوى الاستخدام والتقليل من معدل البطالة، فمثلا إذا أرادت تخفيض البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار (التضخم) قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضلة بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، الانتقال الذي يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال وتحسين أدائهم الإنتاجي.²

¹ - محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1995، ص 321، 324.

² - نور الدين زراري، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994 - 2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2007، ص 50، 51.

2. شروط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية:

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك تحقيق أهداف كل من السياستين النقدية والمالية، ولتحقيق التنسيق بينهما يشترط:

أ - **وضوح السياستين النقدية والمالية:** من الأهمية أن تكون كلا السياستين واضحة وموضوعة بدقة، ويأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياستين النقدية والمالية يشترط فعاليتهما ليكونا معا برنامجا قويا.

ب - **المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:** يتطلب التنسيق مشاركة كاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في صياغة وتنفيذ السياسة والرقابة على تأثيراتها، والاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تتجج.

إن تضارب السياسة النقدية والسياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى، كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة والانضباط المالي.¹

3. الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق بين السياسات:

إن عدم وجود استقرار مالي واستمرار العجز يؤدي إلى ارتفاع مستمر في أسعار الفائدة، بينما إذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحا وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

ولتوضيح العلاقة بين السياسة المالية والنقدية فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة ومصادر تمويله، حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاث مصادر هي:

- الدين العام المحلي: عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة وطويلة الأجل، ويتوقف حجم هذا التمويل على سعر الفائدة في السوق المحلي وقدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي والبنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات؛
- الاقتراض الخارجي: عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة وطويلة الأجل بالعملة الأجنبية، ويتوقف هذا النوع من التمويل على عدة متغيرات أهمها: الجدارة الائتمانية والثقة في الدولة المصدرة، سعر الفائدة، آجال الاستحقاق والضمانات المتوفرة؛
- زيادة المعروض النقدي: عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

ومنه تعتمد السلطة المالية في تمويل العجز على مصادر تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا يوضح تداخل وضرورة التنسيق بين السياستين لأنه دون وجود تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية فإن ثلاث بدائل تكون متاحة، وهي:

أ - هيمنة السلطة النقدية: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة وإمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية والأجنبية.

وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية والخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقتضيه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، والذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة والاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة.

ب - هيمنة السياسة المالية: حيث تقوم وزارة المالية بتحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل عن طريق سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أي عجز في صورة زيادة اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية.

ج - استقلال كل سلطة بنفسها: حيث نجد أن السلطات النقدية والمالية تعملان بطريقة مستقلة، وينتج عن ذلك قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية وحجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق السندات المحلية والأجنبية. حيث تشهد أسواق السندات المحلية ارتفاع معدلات الفائدة لأعلى مستوياتها في هذه الحالة.¹

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من البدائل الثلاثة، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل من تكاليف فقط بل سوف يحسن من سوق رأس المال المحلي، حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

¹-Daniel Cohen, *Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination*, European Economic Rivew, n°33, 1989, PP 303,309.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم شرحه وتقديمه في هذا الفصل وبعد تعرضنا لنظرة عامة حول النقود وتطورها تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو أنه قيام البنك المركزي بتغيير كمية النقود في المجتمع زيادة ونقصانا وذلك بتأثيره على حجم الائتمان وأسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار وبالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف منها استقرار مستوى الأسعار، تحقيق معدل نمو عال وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى جانب التشغيل الكامل، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات التي تؤثر على بعض المتغيرات والمؤشرات في إطار استراتيجية شاملة ينفذها البنك المركزي.

يتحكم البنك المركزي بإعتباره المسؤول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية في العرض النقدي من خلال إستخدامه مجموعة من الأدوات ومن ثمة تحقيق الأهداف المسطرة، تتوزع هذه الأدوات إلى أدوات كمية تتمثل في معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة ومعدل الاحتياطي النقدي القانوني، وأدوات كيفية تتمثل في سياسة تأطير الائتمان والسياسة الانتقائية للقرض، وفي حالة عدم تحقيق البنك المركزي للأهداف المسطرة يستخدم أدوات أخرى.

ضف إلى ذلك أنه وبتعرضنا لعلاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية، أتضح أنه توجد علاقة متبادلة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية. فالسياسة المالية لها تأثير مباشر على الدخل ثم الطلب الكلي بينما السياسة النقدية لها تأثير غير مباشر على الطلب الكلي، كما أن السياسة المالية أكثر فعالية في مواجهة الركود الاقتصادي على عكس السياسة النقدية التي تكون لها فعالية أكثر في مواجهة الضغوط التضخمية. وإن كان التنسيق والتكامل بين السياستين يعتبر أمراً ضرورياً ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي وتهدف كلاهما إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وجدير بالملاحظة أن مصطلح الدورات الاقتصادية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها تعكس حالة من الصعود والنزول في الاقتصاديات مستفيدة أو متأثرة بظروف خارجية كأسعار المحروقات أو داخلية كسياسة توجيهية للاقتصاد بهدف تحقيق جملة من الأهداف كتحسين مستوى المعيشة والتشغيل.

وهو ما يدفعنا إلى التساؤل عن المقصود بالدورات الاقتصادية. وهذا ما سنتعرض له في الفصل الموالي.

الفصل الثالث

الدورات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

بعد استعراضنا للسياستين المالية والنقدية والتعرف على أدواتهما وضرورة التنسيق بينهما أصبح من اللازم دراسة نظريات الدورات الاقتصادية وأنواعها وإبراز تفاعلها عبر الزمن قصد معرفة مدة الأزمات وإمكانية التنبؤ الاقتصادي بها.

حيث يشير التاريخ الاقتصادي بأن تطور النشاط الاقتصادي لم يكن على وتيرة واحدة إذ ينتقل من الازدهار إلى الانكماش عبر ما يسمى بالدورة الاقتصادية، والتي تعد ظاهرة ملازمة لهذا النشاط ومنذ القدم إذ ورد في سورة يوسف عن اقتصاد مصر من أن مدتها سبع سنوات من اليسر الاقتصادي يعقبها سبع سنوات من العسر الاقتصادي، إذ قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه الكريم (وقال الملك أني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وآخر يابسات يأيها المأأفتوني في رءياي أن كنتم للرءيا تعبرون)¹، وجاء التفسير لهذه الرؤيا من قبل يوسف عليه السلام بعدما احضره للملك (قال تزرعون سبع سنين دأبأ فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلاً مما تأكلون* ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمت لهن إلا قليلاً مما تحصنون* ثم يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون)²، وقد جاءت كلمة عجاف لترادف كلمة أزمة في اللغة العربية إذ تعني الضيق والشدة والقحط الاقتصادي³، إذ يتضح من النصوص الواردة بأن الاقتصاد المصري كان يعاني من آثار الدورة الاقتصادية بمراحلها المتعددة.

ومن متابعة تطور النظام الرأسمالي نصل إلى حقيقة تتمثل في أن تطوره ونموه لم يكن بشكل خط مستقيم بل في شكل حركة شبيهة بالتموجات، وتعد أحد السمات الأساسية التي توسم هذا النظام، وأن مدة الدورة الاقتصادية تطول أو تقصر بحسب نوع الدورة.

وعلى هذا الأساس يأتي هذا الفصل الذي سنتناول في خلاله أربعة مباحث هي:

- ماهية الدورات الاقتصادية؛
- أنواع الدورات الاقتصادية؛
- النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية؛
- الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

¹ - سورة يوسف، الآية 43 .

² - سورة يوسف، الآيات 47، 48، 49.

³ - محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان للنشر، حلب، 2006، ص19.

المبحث الأول: ماهية الدورات الاقتصادية

رغم ظهور العديد من الكتابات القديمة حول موضوع الدورات الاقتصادية غير أن الاهتمام بهذا الموضوع لم يبرز إلا بعد مجيء الفكر الكينزي الذي جعل من موضوع الدورات الاقتصادية قضية رئيسية لصناع القرار والباحثين في السياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف الدورات الاقتصادية

أبرز كل من "بورنز" و "مينشل" سنة 1946 كيف أن الاقتصاديات الرأسمالية تتميز بتقلبات عديدة في جملة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث ميزا الدورات الاقتصادية عن التقلبات في النشاط الاقتصادي الكلي التي كانت قبل بروز الشكل الحالي للاقتصاديات الرأسمالية التي تركز في نشاطها على مؤسسات الأعمال وعن التقلبات الأخرى التي كانت في العصور الأولى، حيث عرفا الدورات الاقتصادية على أنها: "نوع من التقلب الملاحظ في النشاط الاقتصادي الكلي للدول التي ينتظم فيها سير الاقتصاد عن طريق مؤسسات الأعمال، حيث الدورة تتكون من التوسع الاقتصادي الذي يحدث في نفس الفترة تقريبا بالنسبة للعديد من الأنشطة الاقتصادية، والذي يتبع بركود عام مماثل، تقلص وانتعاش آخر يدمج في إطار مرحلة التوسع للدورة الموالية، حيث أن هذا التسلسل في التغيرات يكون متكررا وليس دوريا، ومن ناحية المدة فإن الدورات الاقتصادية تمتد من سنة إلى حوالي اثني عشر سنة، حيث أنها لا تكون مقسمة إلى دورات قصيرة تتميز بنفس الخصائص مع سعة تقارب خاصة بها".¹

وما زال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدوري في حركته عبر الزمن وأن الدورة الاقتصادية تتحرك في جميع مفاصله حيث ينتقل من الانتعاش إلى الركود ثم ينهض من جديد من الركود إلى الانتعاش. وقد اكتسبت الدورة الاقتصادية سمات جديدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إذ تم استبعاد حالات انخفاض الإنتاج الحادة وكذلك تخفيف حدة الأزمة. وبصورة عامة فإن الدورات الاقتصادية هي سمة مميزة لاقتصاديات السوق المتقدمة وفي مختلف مراحل تطورها وقد ازدادت تأثير هذه الدورات منذ بداية نشوء الأسواق المالية في القرن السابع عشر، ففي السنوات 1634 - 1637 ظهرت أولى التقلبات في الأسواق الهولندية، إذ كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدما وذلك بسبب حمى المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، وبعد العام 1760 مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة توالى عليه. وتعد الأزمة العالمية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي

¹ - R- Gordon Nbeer ,The American Business Cycle, New York ,1986, P3.

من أصعب وأطول الدورات في تاريخ الاقتصاد الرأسمالي في العالم¹. في حين إن أزمة السبعينات أسوء الأزمات منذ الأزمة الكبرى (1929 - 1932) إذ إنها تزامنت بإفراط كبير في الإنتاج مصحوبة بموجة ركود عارمة ومقترنة بمعدلات مرتفعة للتضخم وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإتباع سياسة انكماشية وهذا أدى إلى ركود وبطئ في الإنتاج دون أن يحصل لجم للضغوط التضخمية، وتحول النمو الذي أعقب أزمة 1973 إلى توسع تضخمي بفعل احتكارات الشركات الأمريكية في زيادة مخزون الوقود والخامات وكذلك تجريد نظام النقد الدولي من التزامات معاهدة (بريتون وودز) وقيام أغلب دول العالم بتعويم سعر الصرف وفك الارتباط بالدولار حيث أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية وأسعار الذهب².

وتعرف الدورات الاقتصادية بأنها تقلبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، ويمكن قياس هذه التقلبات من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي³، وتكون الدورات على شكل تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة في مستوى الإنتاج والتوظيف والمستوى العام للأسعار، والمفهوم الكلاسيكي لها يتمثل في تذبذبات في مستوى النشاط الاقتصادية حول الاتجاه العام⁴. وأن مؤشرات الدورة تتمثل في القمم والانخفاضات في النشاط الاقتصادي الكلي معبرا عنه بالتحركات التي تحصل في مجالات التشغيل والإنتاج والمبيعات.

وعرفها آخرون بأنها تأرجح في مجموع الناتج القومي والدخل والعمالة والذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشرة سنوات والتي تتصف بتوسع معظم قطاعات الاقتصاد أو انكماشها⁵. فالدورة الاقتصادية تعني التقلبات الدورية التي تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي منتقلة من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش ثم تعيد مرة ثانية إلى الرواج والازدهار. وذكر "بول جونسون" أن الدورة الاقتصادية تمثل التأرجح شبه المنتظم أو التقلبات المتواترة في معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، ويكون هذا التأرجح أدنى أو أعلى بدرجة كبيرة من الاتجاه العام طويل الأجل في معدل نمو الإنتاجية الكلية لأغلب الفعاليات الاقتصادية الكلية (الناتج القومي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي، معدلات البطالة، المستوى العام للأسعار)⁶.

وهناك اختلاف بين الأزمات الاقتصادية والدورات الاقتصادية إذ تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ يطرأ على التوازن الاقتصادي في بلد أو عدة بلدان وهي تطلق بصفة خاصة على

¹ - معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص135.

² - فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت، 1990، ص403-405.

³ - جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، ص197.

⁴ - حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص241.

⁵ - بول سامويلسون، مايكل ج.ماندل، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص585.

⁶ - paul M,Johnson, Glossary of political economy term, auburn university united states, 2000, p81.

الاضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، ويستعمل الاقتصاديون الغربيون اصطلاح الدورة (Cycle) بدلا عن كلمة (Crise) التي تدل على الأزمة بينما نلاحظ هنالك فرق بين التعبيرين، فالأزمة تدل على الاختلاف أو الاضطراب في حين إن الدورة تدل على الانتظام في التعاقب التي تخضع له الظواهر الطبيعية.

وأخيرا فقد عرفها النقديون بأنها تقلبات عامة حول اتجاه معدلات تغير الناتج الكلي، والتوظيف، ومعدل التضخم، وهذه التقلبات العامة يجب أن تتميز عن التغيرات التي تحدث في تكوين الناتج، وهيكل القوى العاملة، والتغيرات في نمط الأسعار النسبية.¹

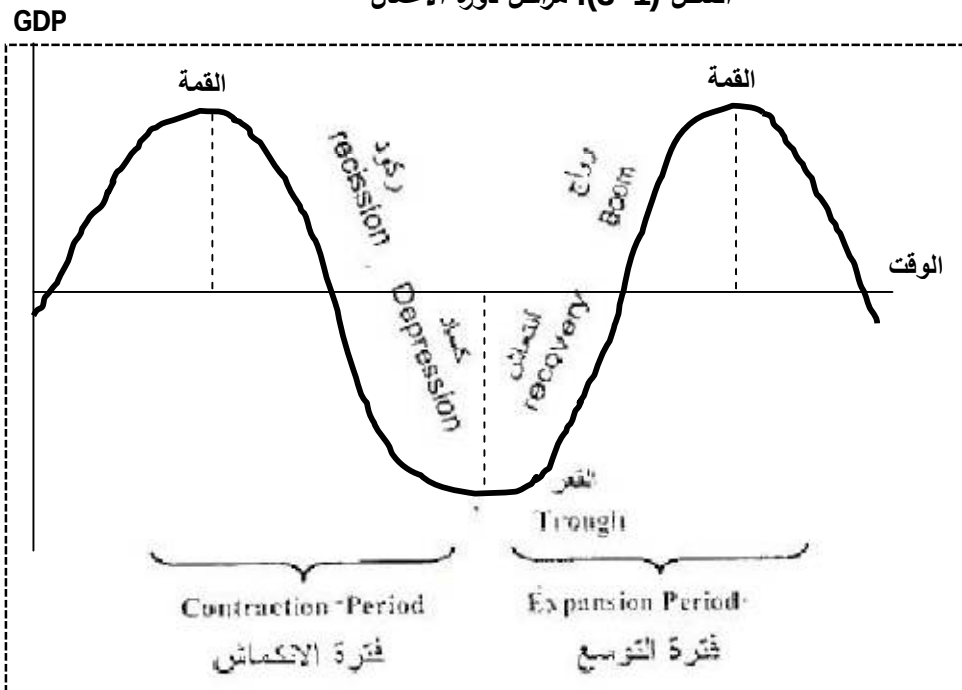
المطلب الثاني: مراحل الدورة الاقتصادية

تعتمد طريقة تحديد بداية ونهاية الدورات الاقتصادية على جانبين رئيسيين: الأول وهو العمل على توضيح نقاط الذروة والقاع في شكل مجموعة معطاة من المتغيرات الاقتصادية، والثاني توضيح ما إذا كانت نقاط التحول هذه (نقاط القمة والقاع) مرتبطة على طول السلسلة المعينة. حيث أنه إذا كان هنالك ترابط إيجابي فيما بينها فإن ذلك يعني تحقق شكل معين لدورة اقتصادية ذات تاريخ بداية ونهاية معين تسمى بالدورة المرجعية، والتي انطلاقا منها يحدد التاريخ المرجعي الذي على أساسه يتم اختبار السلوك الدوري لأي سلسلة أخرى موالية يتم ملاحظتها ودراستها، وبالتالي فإن مدة وتوقيت وسعة أي دورة ما يتم مقارنتها مع الدورة المرجعية.

ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على إن لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession).² ويوضح الشكل (1-3) هذه المراحل.

¹ - باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص520.
² - David N. Hyman , **Economics** , Fourth Edition , McGraw-Hill , (New York) , 1997, P496.

الشكل (3-1): مراحل دورة الأعمال



Source: MG.Vaish, *Macro-economic Theory*, Copy Right, MC_ vaish, New Delhi, 1981, P513.

1. مرحلة الانتعاش:

تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظيف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك¹. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

2. مرحلة الرواج:

ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي وفي حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظيف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش وبالرغم أن كلمة أزمة (تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى) لكن الاقتصاديين أطلقوها على التغيرات في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة².

3. مرحلة الركود:

هي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل إضافة إلى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة

¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 218.

² - عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1986، ص 396.

الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية، وغالبا ما تتخفف مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الأعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانخفاض أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، كما ينخفض الطلب على القروض.¹

4. مرحلة الكساد:

وتتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع وهي النقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي.²

وعلى العموم يمر النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية الواحدة باتجاهين رئيسيين هما: التوسع والتقلص، بحيث أن نقطة الذروة في الدورة الاقتصادية تحدد نهاية مرحلة التوسع وبداية مرحلة التقلص، في حين أن نقطة القاع تحدد نهاية مرحلة التقلص وبداية مرحلة التوسع. فاتجاه توسع النشاط الاقتصادي يتكون من مرحلة تسمى بالتعافي أو الانتعاش والتي يقصد بها المرحلة التي تلي مباشرة الخروج من التقلص والبدء في مرحلة التوسع، ومرحلة الازدهار والرواج التي يقصد بها المستويات الأعلى من التوسع الاقتصادي والتي يتم فيها الاقتراب من حالة التشغيل الكامل. في حين أن اتجاه تقلص النشاط الاقتصادي يتكون من مرحلة الركود والتي يقصد بها التقلص المعتدل في النشاط الاقتصادي لفترة لا تتجاوز السنة وتلي مباشرة الخروج من التوسع والبدء في مرحلة التقلص، ومرحلة الكساد التي يقصد بها التقلص الحاد في النشاط الاقتصادي لفترة تتجاوز السنة.

المطلب الثالث: خصائص الدورات الاقتصادية

يتفق الإقتصاديون في مختلف الدراسات والأبحاث على أن الدورات الاقتصادية تشترك في جملة من الخصائص والحقائق تبرز أهمها في:³

- تغيرات حجم الناتج تكون على مستوى كل القطاعات وتكون في اتجاه واحد بحكم ارتفاع درجة ارتباطها، مع وجود استثناء في القطاع الزراعي الذي تكون عملية الإنتاج فيه غير دورية بالضرورة.
- الاستثمار والإستهلاك والمخزونات والواردات دورية بشكل قوي، حيث أن استهلاك السلع المعمرة أكثر تقلبا من استهلاك السلع غير المعمرة والخدمات، في حين أن الاستثمار في التجهيزات يكون دوريا مع وجود فترة تأخر، والاستثمار في المباني السكنية يتميز بالدورية والتقلب الكبير.

¹ - بول سامويلسون، مرجع سابق، ص 587.

² - سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985، ص 200.

³ - Altug Sumru, **Business cycles, fact- fallacy and fantasy**, world scientific publishing, Singapore, 2010, pp 16- 18.

- _ الانفاق العام يميل لأن يكون دوريا، في حين أن صافي الصادرات يميل لأن يكون ذو اتجاه معاكس باعتبار أن الواردات هي أكثر دورية مقارنة بالصادرات.
- تقلبات حجم العمالة تتماشى مع تقلبات حجم الناتج وعدد ساعات العمل، حيث أن العمالة الإجمالية وعدد ساعات العمل يتغيران دوريا بشكل قوي، كما نجد أن تطور العمالة يتأخر عن الدورة الاقتصادية بحوالي ربع السنة.
- _ الأجور الحقيقية والانتاجية يتغيران بشكل دوري بدرجة أقل، مقابل درجة تقلب كبيرة فيما يخص الأرباح.
- _ معدلات الفائدة الإسمية تميل لأن تكون دورية، لأن منحنى المقبوضات على السندات يميل لأن يكون منحدرًا إلى الأعلى في حالة التوسع الاقتصادي لأن التوقعات تشير إلى ارتفاع العوائد مستقبلاً، ومنحدرًا إلى الأسفل في حالة التقلص الاقتصادي لأن التوقعات تشير عكس ذلك.
- _ عرض النقود وسرعة تداولها يكون اتجاهها دوريا، في حين أن معدل التضخم يكون دوريا ويتأخر عن الدورة الاقتصادية.

المبحث الثاني: أنواع الدورات الاقتصادية

وصف "فريدريك أنغلز" المسيرة التي تحكم تطور الاقتصاد الرأسمالي بحسب مراحل الدورة الاقتصادية، حيث أن الجمود قد يخيم على الاقتصاد سنين طويلة فتتعطل القوى المنتجة وتبدد كميات كبير من المنتجات بسبب الكساد وانخفاض الأسعار وعدم القدرة على التصريف، ثم تنشط حركة الإنتاج وتبادل السلع شيئاً فشيئاً وتتسارع تدريجياً، ثم تتحول إلى قفزات تشمل الصناعة، التجارة، التسليف والمضاربة، وتبدأ بعدها بالتباطؤ والإنحدار إلى هاوية لا قرار لها.

ومن أجل تحليل الدورات الاقتصادية لا بد من دراسة أنواعها وإبراز تفاعل الدورات الاقتصادية عبر الزمن قصد معرفة مدة الأزمات وإمكانية التنبؤ الاقتصادي بها.

المطلب الأول: دورة كيتشن

وتسمى أيضا دورات المخزون وتعتبر أقصر الدورات تستمر لمدة أربعين (40) شهرا فقط أي حوالي ثلاثة سنوات، وقد أكد (Kitchen) أن حصة الاختراعات التكنولوجية في الاستثمار تتناسب عكسيا مع

حصة الإنتاج فيه، حيث أن الاستثمارات الجديدة سوف تخصص لزيادة الإنتاج أو لزيادة إدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في خططهم الإنتاجية¹.

المطلب الثاني: دورة جوغلار و ليسكير

وتسمى دورات الاستثمار الثابت مدتها من 9 إلى 10 سنوات، وينقسم المنظرين إلى مجموعتين رئيسيتين:

- من جهة المحللين كجوغلار يرجعون أصل الأزمات والدورات الاقتصادية إلى الجانب النقدي سواء بالإفراط أو العكس بعدم كفاية القروض.
 - من جهة ثانية، الذين هم كليسكر (J-Lescure) يفضلون المعايير الحقيقية كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وينظر إلى تشكل الأزمات من الجانب الحقيقي.
- رغم أنه بالرغم من الاختلافات في التحليل إلا أن هؤلاء الكتاب يعتبرون الدورات الاقتصادية ظاهرة ملازمة لبنية وعمل الرأسمالية.

1. التقلب الدوري عند جوغلار (إفراط القروض):

تتراوح دورات جوغلار من 8 إلى 10 سنوات، وقد أرجع الطلب على إنتاج السلع المعمرة إلى مجموعة عوامل هي²:

- أسعار الفائدة في السوق.
- أرباح المشروعات الاستثمارية.
- التوقعات الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين.
- تكنولوجيا الإنتاج وتخزين السلع المعمرة.

وفي دراسة إحصائية معتمدة على السلاسل الزمنية لكل من الأسعار والإنتاج للمدة الواقعة بين القرن التاسع عشر ومنتصف القرن العشرين في أربع دول (انجلترا، ألمانيا، فرنسا، الولايات المتحدة) اتضح بأن الإنتاج والأسعار يكونان في ارتفاع متزامن، وخلال تلك المدة (1820 - 1930) هناك ثلاثة عشر دورة وفقا لمعيار الإنتاج الصناعي³، وثمانية دورات بعد الحرب العالمية الثانية، وأن النظرية الأكثر ارتباطا بدورات جوغلار هي لاشك التي عرضها هاوتري (Hawtrey) عام 1927، إن تفسير هاوتري للدورات الاقتصادية يتفق مع ما ذهب إليه جوغلار في أن الأنظمة النقدية (نظام المعدنيين ونظام

¹ - صلاح الدين طالبي، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها- حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص55.

² - جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005، ص16.

³ - دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص103.

المعدن الواحد) تسبب في وجود حواجز نقدية أمام التوسع وزوالها فيما بعد مع صدور إلغاء عيار الذهب. وأدرج هاوتري الحقبة من (1815 - 1914) بأنها متسمة بنظام المعدنين، حتى 1872 في بريطانيا، 1876 في فرنسا، ثم بنظام المعدن الواحد. وفي هذين النظامين تكون الأوراق المالية قابلة للاستبدال بالذهب أو الفضة، وهما في نظر هاوتري العنصر الرئيسي الذي يأخذ في الخاصية الدورية للزمات، حيث يبين أن هنالك ثلاث مراحل هي (الازدهار، الحاجر النقدي، الركود).

ويسمح الابتكار وفقا لـ"شومبيتر" بتفسير الكثير من الحركات الدورية، وخاصة دورات جوغلار وكوندراييف، وذلك لأن مراحل حمل وامتصاص الابتكارات بالنظام الاقتصادي لا تصبح كلها متساوية بالنسبة لتلك المباشرة في كل مرحلة. وقد اتسمت الدورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية بأنها مطابقة بطريقة ما لدورات جوغلار بالرغم من الاختلافات في طبيعة كل منهما، حيث تشمل كل واحدة منها على فترة ازدهار النشاط الاقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية، تأتي من بعدها فترة ركود (انكماش) عامة ثم توسع يصبح مرحلة ازدهار لدورة جديدة. إذ أن امتداد واتساع كل ركود يقاس ما بين قمة الدورة (نقطة العودة العليا) وأسفل الدورة (نقطة العودة الدنيا) كما يظهر من خلال مؤشرات الناتج الإجمالي الحقيقي والإنتاج الصناعي.

بالإضافة أنه يمكن أن تشمل مرحلة التوسع أو لا تشمل على رواج (تلك الفترة التي يتزايد فيها الطلب الكلي بأسرع من النمو الأمثل ويؤدي بالاقتصاد إلى قدرات إنتاجية فائقة).¹

وتتركز فرضية جوغلار حول دراسة بنية أو تركيبة المحفظة المالية للبنوك، بين حجم المتحصلات أو المخزون المعدني للنقد أي السيولة والخصومات (القروض)، معلوماته وتحليله تحوي إشارات لتحديد مراحل الازدهار والركود وإدراك قرب أو بعد الأزمة. حيث أن تشكل الأزمة يحدث في فترة الانتعاش المتميزة بالثقة بدون النظر إلى المستقبل والتي تؤدي إلى إفراط في منح القروض من طرف البنوك، وأيضا في الطلب على القروض بالنسبة للأعوان الاقتصاديين، في الحقيقة خلال هذه الفترة يؤدي النمو القوي واستمرار الطلب إلى ارتفاع الأسعار والأجور والذي يتسارع بفعل المضاربة، حيث سلوك التجار والصناعيين لم يكن مبدئيا محفزا من تلبية الحاجات الحقيقية ولم يكن مبنيا على توقعات باستمرار بل وحتى الزيادة الكبيرة في ارتفاع الأسعار. هذا التسابق نحو الربح جعلهم يجرون وراء القروض، حيث أن إنفاقهم لم يكن منتظما حسب دخولهم. هذا الرخاء والانتعاش (صعود أسعار البورصة، انتعاش الأعمال، التراكم السريع لرأس المال الصناعي والتجاري...) تسبب في سوء تقدير

¹ - نفس المرجع السابق ، ص116.

المخاطر وارتفاع التمويل الخارجي للأعوان الاقتصاديين. والأزمة التي نتجت كانت بمثابة إقرار أو عقاب للطلاب المصطنع الناشئ عن الإفراط في القروض والمضاربة.¹

لاحظ جوغلار أيضا أن التطور المبالغ في القروض والتناقص في المخزون النقدي للبنوك كانت تتميز به فترات الانتعاش، وبالتماثل فإن انخفاض القروض وغزارة المتحصلات كانت تتميز به فترات الركود، إذن فمن اللازم تمييز فترات الانتعاش عبر معرفة حجم القروض في دولة ما وأن هذه المرحلة ستنتهي عندما تكشف تركيبة محافظ البنوك عن الوقوع في الأزمة أي الإفراط في القروض وزيادة المضاربة.

إن التوجه نحو الأزمة يشرح كالآتي:

لكي يحصل الأعوان سنداتهم التي يأتي تاريخ استحقاقها يتجهون للتوسل مجددا لدى البنوك، ولكن هذه الأخيرة ولأنها عرفت إختلالات في محافظها وبالتالي هشاشتها اتجاه المخاطر وفقدان الثقة للمقترضين، تعقلن كل عرض إضافي للقروض، وفي مواجهة هذا الوضع يضطر الأعوان لتلبية احتياجاتهم المتزايدة من القروض إلى التخلص ولو بخسارة من البضاعة المكدسة ومن أوراقهم المالية (إنه الرعب الذي يصيب الرأي العام)، إلا أن الأصول ليست سائلة إلا إذا كان هناك عدد كاف من المشترين، الأمر الذي يؤدي إلى خطر كبير في انهيار أسعار الأصول وأسعار البورصة، وإلى انخفاض عام للفعالية الحدية لرأس المال وتوقف في الاستثمار.

خلال مرحلة الركود تؤدي عملية إسترجاع القروض إلى امتصاص للقدرة الإنتاجية الفائضة وتخفض الأسعار إلى الحد الذي يسمح بعودة الطلب محسنا بذلك ميزانيات الشركات، جوغلار ألح على ضرورة القيادة أو المرافقة حتى نهاية فترة التصفية، حيث عملية إعادة الثقة تبدو صعبة.

في تحليل جوغلار تلعب الأزمة ثم مرحلة الركود دور المنظم بتقنية تطهير النظام، هذه التقنية تعمل أيضا كعقاب إزاء الشركات سيئة التسيير أو التي لها مخاطر كبيرة (إفراط التدين)، بالموازاة إعادة تركيب المحفظة المالية خلال التصفية تعمل كمنظم للنظام المالي، غير أنه إذا تم الانتعاش من جديد تتلاشى لدى الأعوان الاقتصاديين والأفراد ذكرى الكارثة ولا يأخذون الدروس من الماضي ويعيدون نفس الأخطاء.

مجموع هذه التحاليل الملاحظة بدقة والمدونة تدل على أن تحليل جوغلار يسجل كمساهمة أولى فيما يخص البرهان على دورية الأزمات والتعاقب المنتظم لفترات الانتعاش والركود كتجسيد للديناميكية الاقتصادية، وأنه أيضا يبين أثر العلاقات والتركيبية المالية على النظام الاقتصادي، لأن النقود التي يمتلكها الأعوان الاقتصاديون ليست حيادية، بل هي نتاج تطبيقات بنكية أي أن خلق والقضاء على

¹ - Philippe Gilles, *crises et cycles économiques*, Edition Armand Coline, paris, 1996, p 47.

النقود والديون هو أحد عناصر خلق الموارد ومراقبة على الأصول بتقييم مخاطر المقرضين (الذي يترجم بتطورات معدلات الفائدة، اختلاف مدة فترات القروض ومستويات الضمانات)، وبالنسبة للمقرضين (مقارنة بين الفعالية الحدية للاستثمار الإضافي والتكلفة الحدية للتمويل الخارجي) وهذه المعايير تؤثر مباشرة على الأسعار المطلقة والنسبية للأصول، وإذن على وتيرة الاستثمار. غير أن الأجر والأرباح (المحددة بالاستثمار) تثبت الأسعار المطلقة والنسبية للإنتاج، أثر جوغلار يظهر في بعض النظريات ما بعد الكينزية والتي نوهت إلى بنية الديون وإفراط التدين.¹

2. الأزمات العامة والدورية لفائض الإنتاج لدى ليسكير:

طريقة ليسكير قريبة من طريقة جوغلار، حيث شبه ليسكير الأزمة بالمرض (هدر الطاقة) الذي ينشأ من تبديد رأس المال التقني (نقص استعمال سلع الإنتاج) ورأس المال البشري (البطالة) وفائض الإنتاج، إضافة إلى أن الأزمة تعتبر تحويل مفاجئ في توزيع الدخل يمكن أن يؤثر على المناخ السياسي.

الاختلاف بين جوغلار وليسكير يتعلق بطريقة الملاحظة فبينما بالنسبة للأول الفحص الإحصائي الوحيد لميزانيات البنوك يساعد على إدراك قرب أو بعد الأزمة، أما ليسكير فمتحفظ جدا فيما يخص الإحصاء (طريقة مجردة تؤدي إلى تشويه النتائج الإجمالية) حيث أوصى باستعمال الطريقة المركبة التاريخية والتي وحدها تسمح بملاحظة حقيقة حركات الأعمال والتوقع الاقتصادي.

هذا اللجوء إلى التاريخ سمح له أن يبين ثابت ومميزات كل دورة كلاسيكية ووضعه في نطاق زمني أكثر إتساعا، أي الفترة القصيرة للإنتعاش في المراحل الطويلة للركود والفترة القصيرة للركود في المراحل الطويلة للإنتعاش.

كما لا يمكن إغفال الاختلاف الملاحظ بين جوغلار وليسكير المتعلق بمفاهيمهما للديناميكية الاقتصادية الكلية، منطلقا في تحليله في المجال الحقيقي فليسكير يعود إلى مخططات إعادة الإنتاج الموسع لماركس، حيث أولا أدوات النسيج في بداية القرن التاسع عشر ثم السكة الحديدية ثم الطاقة الكهربائية واستعمالاتها المتعددة في الصناعة، كالسيارات والطيران.²

بالنسبة لليسكير فإن نمو الصناعة يؤدي مباشر إلى ارتفاع الإنتاج والإستهلاك، وترتفع الأسعار خاصة أسعار الصناعات القاعدية، نفس الشيء بالنسبة للنقود، فمع الأزمة لا تستعمل المدخرات في الاستثمارات الصناعية بل تتجه نحو الأماكن المضمونة ذات المدخول الثابت (رؤوس أموال الدولة). أيضا الصناعات الثقيلة تتأثر أولا قاذفة بالإقتصاد إلى الركود بزيادة البطالة وتفاقم أزمة العقار.

¹ - صلاح الدين طالبي، مرجع سابق، 56.

² - Philippe Gilles, *op.cit*, PP 50- 51.

ليسكير قدم نموذج الذي يشرح ديناميكية الأزمات والدورات الاقتصادية اعتماداً على الأرباح التي تنتج عن تطورات أسعار البيع وتكاليف الإنتاج.

في بداية مرحلة النمو (المرحلة الأولى): مكونات التكاليف هي مستقرة، أولاً لأن قدرات الإنتاج المتوفرة تسمح بالإستجابة للطلب ثم لأن الموارد الأولية ناتجة عن جزء كبير من المخزونات غير المستعملة والمكونة خلال مرحلة الركود السابقة، وأيضاً أسعار عوامل الإنتاج ثابتة، في نفس الوقت يرتفع سعر البيع بسرعة بسبب الحاجات الشديدة غير المشبعة خلال مرحلة الركود السابقة، فترة الانتعاش تتميز إذن بنمو قوي للأرباح.

المرحلة الثانية: في مواجهة الارتفاع القوي للأسعار فئة المقرضين، العقاريين والأجراء ليسوا إلا ضحايا للخداع النقدي (في فترة الانتعاش يحدث انخفاض في القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار البيع بدون شعور الأعوان نتيجة لغياب المعلومات وبدون إدراك)، ويعاودون المفاوضة على العقود السابقة من أجل رفع الإيجار وسعر الفائدة والأجور (باستخدام الضرائب). وحيث ارتفاع الإستهلاك المدعوم بالإستهلاك الإنتاجي القوي للمواد الأولية والضرورة لإستثمارات جديدة لمواجهة الطلب، في نفس الوقت اشتداد المنافسة والإشباع المتعلق بالطلب الفعال يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على رفع سعر البيع. المرحلة الثانية تتميز إذن بتدني الأرباح التي هي محرك النظام وتحدث الأزمة نتيجة للتكلفة المرتفعة والمرونة غير المناسبة للطلب.

الأزمة تقذف بالإقتصاد إلى **المرحلة الثالثة:** مع استقرار نسبي للتكاليف الناتج عن جمود في انخفاض عناصر التكلفة، الأجور، أيضاً عمليات الإقتراض المبرمة سلفاً والتي في فترة الإنكماش لديها وزن حقيقي كبير، حيث ارتفاع مخاطر عدم الدفع وارتفاع الإفلاسات الذي يغذي بدوره الركود، هذا اللولب الإنكماش (انخفاض أسعار المبيعات) والمغذى بانقباض الطلب الفعال، اتجاه الإدخار يكون نحو الأماكن ذات الدخل الثابت أو بالأحرى نحو المجال الحقيقي وعقلمت القروض من البنوك. الأزمة والمرحلة الثالثة هما الإشارة لمراجعة تكاليف الإنتاج، تخفيض رأس المال، الإفلاسات والتي ينتج منها إشتداد التركيز الرأسمالي يظهر في مرحلة الركود (المرحلة الرابعة) حيث التكاليف تنخفض بقوة بسبب انخفاض الطلب على السلع ووسائل الإنتاج وارتفاع البطالة التي تؤدي إلى انخفاض الأجور.¹

وينخفض هذا التركيز وذلك بتطهير النظام وإعادة ولادة روح المؤسسة. في مرحلة الركود الربح مع أنه سالب يبدأ في الزيادة من جديد، ممهداً لعودة أسعار البيع للإنتعاش (ينشأ إذن من التكلفة المتناقصة

¹ - صلاح الدين طالبي، مرجع سابق، 60.

والمرونة المناسبة للطلب)، يأتي الوقت حيث يعود التناقص بين تكاليف المؤسسة وأسعار البيع، رؤوس الأموال غزيرة وتنتج الإدخارات من جديد نحو الصناعة، هنا يحدث الإنتعاش.

الأزمة ومرحلة الركود ينظر إليهما ليسكير كأمراض واقتراح علاج والذي يمكن أن يكون وقائياً (تهدئة ارتفاع الأسعار لتمديد الإنتعاش) من أجل تعجيل الإنخفاض للوصول إلى الإنتعاش: كالطلبات والأشغال العمومية الكبرى والتي تسمح بإمتصاص البطالة، والسياسة الجمركية أي تبني نظام جمركي لبيروالي خلال فترة الإنتعاش ونظام حمائي خلال فترة الركود، واقتراح تخفيض قيمة النقود والذي يضعف الواردات ويقوي الصادرات.¹

المطلب الثالث: دورة كوندراتيف

كوندراتيف (Kondratieff) كان هو الأول الذي قام بدراسة محددة مدققة ومفصلة لأسباب وسير الدورات الاقتصادية لفترة طويلة، أعماله الأولى في الموضوع نشرت سنة 1922 بموسكو.

هدف إلى بناء نموذج تحليلي لشرح الدورات الاقتصادية الطويلة التي ميزت الرأسمالية منذ بداية تاريخها. وفي إطار أعمال ماركس حول الدورات الاقتصادية وضع كوندراتيف تفسير للدورات الطويلة كنتيجة لطبيعة الرأسمالية، وبحث عن محددات الديناميكية بتعريف قوانين التطور، حيث مال إلى البرهان بالمعالجة الإحصائية على وجود الدورات الكبيرة في سلاسل المتغيرات الاقتصادية الأكثر دلالة (الأسعار، الإنتاج، الأجور...). وكذلك من خلال البحث عن المحددات الاقتصادية البحتة للدورات الاقتصادية الطويلة المرتبطة بالنظام الرأسمالي (تراكم الإدخار)، والعوامل الخارجية (مثل الحروب، الإختراعات وإنتاج الذهب) والتي تنتج من أوضاع اقتصادية محددة.

وبما أن الاقتصاد الرأسمالي يتعرض لحدوث دورات اقتصادية تسمى دورات كوندراتيف، والذي أوضح بأن هنالك ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية تتراوح أعراضها ما بين الكساد الاقتصادي والركود هي :²

- دورة قصيرة الأجل ما بين عشرة إلى خمسة عشر عاماً ومن أعراضها الركود الاقتصادي.
- دوره متوسطة الأجل وهي تتراوح ما بين 25 إلى 30 عاماً وتسبب الركود الاقتصادي.
- دورة طويلة الأجل وتتراوح ما بين 60 - 70 عاماً وتسبب في حدوث الكساد الاقتصادي، إذ إن الطلب الفعال لا يستطيع مجابهة العرض كما حدث إبان الكساد العالمي الكبير في عام (1929-1933) والذي أصاب المؤسسات الاقتصادية وأسواق المال العالمية سواء في أوروبا أو في الولايات

¹ - Philippe Gilles, **op.cit**, P 54.

² - فؤاد مرسي، مرجع سابق، ص 456 .

المتحدة الأمريكية. وطبقا لكوندراتيف فقد بدأت أول دورة للإعمال عام 1789 والتي ارتبطت بموجة النسيج والآلات والسفن التجارية وامتدت نحو 60 عاما، فيما حصلت الثانية عام 1849 وامتدت إلى 47 سنة وارتبطت بموجة السكك الحديدية وإنتاج الصلب، فيما ابتدأت الموجة الثالثة في عام 1896 في قطاعات النفط والسيارات والكهرباء والكيمياء. فيما ارتبطت الدورة الرابعة ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي بزيادة سرعة التسلح وأهمية النفط ومعالجة المعلومات والآلات المبرمجة والطاقة الذرية.¹

• كما أن هنالك دورة اقتصادية تعد طويلة الأمد تسمى دورة كوزنت (Kuznets) ويبلغ طولها ما بين 15 و 25 سنة ترتبط بقطاع البناء تتخللها عدة دورات قصيرة الأمد تعود في سبب حدوثها إلى تقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي الكلي.²

ومنذ عام 1971 دخل النظام الاقتصادي العالمي (مراكزه وأطرافه) في أزمة عميقة طويلة المدى، وهي مختلفة عن الدورات السابقة إذ جاءت بعدها سنوات طويلة من الرواج والانتعاش لتدخل الرأسمالية في فترة ركود طويلة. إن فترات الانتعاش والركود هذه تمثل دورة كوندراتيف (Kondratieff Cycle) التي يمتد زمنها إلى أكثر من (50) عاما، تتخللها فترات انتعاش بسيطة في إطار تتراوح ما بين دورة كوندراتيف ودورة كتجن (Kitchen). ويخبرنا التاريخ الاقتصادي في وجود ثلاثة دورات في هذا الإطار وهي على النحو الآتي:³

الدورة الأولى: مثلت السنوات 1848 - 1873 الاتجاه السعودي الأول لدورة كوندراتيف فيما مثلت المرحلة اللاحقة وحتى عام 1886 الاتجاه النزولي الأول، وقد حدثت في هذه الدورة تحولات هامة في النظام الرأسمالي كان من بينها تطور توجهاته نحو التركيز في رأس المال والتركز في الإنتاج، وعندئذ دخلت الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية.

الدورة الثانية: وتتكون من فترة الاتجاه السعودي الثاني للسنوات 1896 - 1914 بفعل التوسع الرأسمالي عالميا وتبلور ظاهرة الامبريالية الذي عبر عنها مؤتمر برلين عام 1919، إذ شهدت هذه الفترة سيطرة دول أوروبا (بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال) على كامل القارة الأفريقية وجزء من آسيا، بحيث أصبحت المستعمرات ليست أرضا لأحد، فيما تلا ذلك الاتجاه النزولي الثاني والذي امتد 30 عاما وحتى عام 1945 ليدخل العالم حربين عالميتين في إطار التنافس الرأسمالي على قيادة المنظومة الرأسمالية والسبيل للخروج من الأزمة.

¹ - عامر عمران، كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 45.

² - عبد السلام ياسين الإدريسي، مرجع سابق، ص 397.

³ - سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1980، ص 151.

الدورة الثالثة: تبدأ هذه الدورة عند نهاية عقد الأربعينات وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية حاملة الرواج والانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة باعتبارها الرابع الوحيد منها، وهذا يمثل الاتجاه السعودي الثالث لدورة كوندرا تيف الذي امتدت حتى أواخر عقد الستينات.

فيما أفصحت السنوات الأولى لعقد السبعينات عن ظهور الأزمة الاقتصادية والتي تمثلت بالتزواج ما بين التضخم والركود، وقد مثل هذا الاتجاه النزولي الثالث لدورة كوندرا تيف والذي ظل ممتدا إلى الآن. أن تحليل الدورات الطويلة هذه لا يتم من خلال تفسير اقتصادي صرف، إذ أن إبعادها تتوزع ما بين سياسية واجتماعية واقتصادية وإيديولوجية، ورغم الاتجاه النزولي العام إلا أن هذه الدورات تحتضن فترات انتعاش قصيرة يتطلب أخذها بنظر الاعتبار، إلا إنها لا تلغي الاتجاه العام.

ويمكن أن نستنتج أن المظاهر الحديثة للدورات تتمثل في إنها أقل حدة وأقصر أمدا وهذا يرجع إلى المحاولات المستمرة من جانب الرأسمالية للتكيف مع الشروط التاريخية الجديدة ومتطلبات الثورة التقنية والعلمية، وإن من أهم سماتها هي انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدل نمو الصادرات وانخفاض العمالة وانتشار البطالة وحدث ظاهرة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض معدلات الربح في البلدان الصناعية المتقدمة وتفاقم أزمة النقد وحصول ارتفاع في معدلات أسعار الذهب. وقد تجمعت هذه المظاهر جميعا في أزمة التضخم الركودي التي شهدتها الدول الصناعية في سبعينيات القرن الماضي إذ واجهت معدلات بطالة مرتفعة وفي الوقت نفسه كانت تتبع سياسات مضادة للتضخم وهي ذات طبيعة انكماشية تضاعف من حدة البطالة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للدورات الاقتصادية

إن تميز الدورات الاقتصادية بالتعقيد وتعدد الاختلافات فيما بينها كان السبب الرئيسي في بروز الجدل بين الاقتصاديين حول الخصائص التي تميزها والأسباب التي تقف وراءها، حيث ساهم غياب الإحصائيات خصوصا قبل الحرب العالمية الأولى في تزايد عدم اليقين حول فعالية الدورات الاقتصادية.

إن للدورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرأسمالية وهذا ما أفرزته عبر التاريخ وخاصة أزمة الاقتصاد العالمي (1929 - 1932) وما رافق ذلك من زيادة كبيرة في مستوى البطالة وانخفاض مستوى الإنتاج وكساد التجارة الخارجية وعجز كبير في ميزان المدفوعات. وتعد أكبر أزمة

اقتصادية انهارت فيها البورصات وبدأت الدول الأخذ بسياسة الحماية الجمركية واحداث تخفيض للعملات واللجوء إلى اتفاقات الدفع والتجارة الثنائية.¹

هذا ما دعا العديد من الاقتصاديين لتقديم عدة نظريات وأطروحات توضح الأسباب الحقيقية للأزمة، إذ يعتقد البعض أن سبب الدورة الاقتصادية هو التوسع والانكماش في عرض النقد، أو لعوامل تتعلق بالتطور والتجديد والابتكارات الحديثة التي يشهدها العالم أو بسبب تفاؤل أو تشاؤم المستثمرين والإفراط في الاستثمار، وبناء على هذا تصنف العوامل المسببة للدورة الاقتصادية إلى عوامل خارجية تتعلق بالظروف المناخية والحروب وإلى عوامل داخلية تبحث عن أسباب الدورة في داخل النظام الاقتصادي وآليات دفعه من الرواج إلى الانتعاش، ويميل أغلب الاقتصاديين في محاولة المزج بين النوعين في التفسير، وتوصلوا إلى إن الاستثمار في الأجل القصير يسبب تقلبات الدخل لما تتطوي عليه موجات التفاؤل بين رجال الأعمال والاندفاع نحو التوسع الإنتاجي، حيث إنهم يؤكدون على أهمية التقلبات في الاستثمار أو السلع الرأسمالية والتي ترجع أسبابها إلى عوامل خارجية تتعلق بالتجديد والابتكار وإلى عوامل داخلية تتعلق في مضاعف الاستثمار الناتج عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي وما يثير ذلك إلى تفاؤل رجال الأعمال في محاولة التوسع الرأسمالي لذلك يعتبر الاستثمار في الأجل القصير سببا للتقلبات في الدخل وحدث الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.²

ويمكن تقسيم الاتجاهات النظرية التي تناولت الدورات الاقتصادية إلى:

المطلب الأول: النظريات المناخية

ترى هذه النظريات وعلى لسان منظريها جيفونز (Jevons) وهنري مور (Moor) أن سبب الانعطاف في النشاط الاقتصادي وتقلبه يعود إلى العوامل الطبيعية المتعلقة في حركة الكواكب والتي تعرف بنظرية البقع الشمسية³ (إذ أشار أنه عند ظهور البقع السوداء في قرص الشمس، فإن ذلك يأتي على الأرض بالمشكلات من خلال تأثير حرارة الشمس والرياح والأمطار والذي ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادي وخصوصا القطاع الزراعي الذي كان سائدا في حقبة ما قبل الصناعة) أو لعوامل أخرى تتمثل أساسا في الحروب أو الكوارث واكتشاف موارد طبيعية أو زيادة معدلات النمو السكاني، التطور العلمي والتكنولوجي الذي ينعكس على الأسعار الدورية للبترول والذهب أو على موجات الهجرة عبر الحدود وكذلك المدخلات الحديثة للموارد الإنتاجية أو لأسباب بيئية تتعلق بالمناخ، إذ أن قلة الأمطار وما

¹ - حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي المعاصر، من نهاية الحرب العالمي الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد 257، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000، ص 7.

² - صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة مطبوعات الكويت، الكويت، 1983، ص 457.

³ - Stephen L. Slavin , **Economics** , sixth edition , McGraw – Hill, (New York), 2002, P248.

يصاحب ذلك من جفاف ونقص في المحصول الزراعي وانخفاض عوائد المزارعين من الإنتاج الزراعي يؤدي إلى نقص في الطلب على السلع الصناعية بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار المواد الأولية من أصل نباتي أو حيواني وهذا يقلل من حافز المستثمرين والمنتجين على القيام بالاستثمارات ومواصلة الإنتاج¹. في عام 1928 رجح جون كيرمن (Johan Kerman) سبب الدورات الاقتصادية إلى الدورات الموسمية المرتبطة بمسببات المناخ من أمطار وعواصف وجفاف. ومنهم من يعزي الدورات الاقتصادية إلى حركة الفلك السنوية والشهرية وكان يعتمد في ذلك على العصور الجليدية التي كانت ذات صلة وثيقة بالتغيرات في درجة حرارة الأرض نتيجة للتغير في حركتها المدارية ومجالها المحوري.

وتخلص النظرية المناخية في تفسير الدورات الاقتصادية بأن تلك الدورات هي تقلبات داخلية تحدث بسبب التقلبات الخارجية التي أوجدتها الطبيعة مثل حالات الطقس والمناخ، وأن هذه الأزمة هي أزمة نقصان في إنتاج قيم استعمالية، وهي تفسر وبدرجة ناقصة وغير كافية مع تطور الإنتاج، وبعدم كفاية التبادل ونظام النقل، أما الأزمة الرأسمالية بالمقابل فهي أزمة فائض في إنتاج قيم تبادلية وهي تفسر لا بعدم كفاية الإنتاج أو طاقة الاستهلاك المادية بل بعدم كفاية الاستهلاك الدافع².

المطلب الثاني: النظريات النقدية

تنطلق هذه النظرية في تفسير الدورات الاقتصادية من عوامل نقدية بحتة إذ تعتقد بأن سبب الدورات الاقتصادية ناتجة عن التوسع والانكماش في المعروض النقدي والائتماني³ ومن هذه النظريات:

1. نظرية هايك وسلوك الجهاز السوقي:

إن فريديك هايك (Friedrich Hayek) بدأ في نظريته بين الأعوام 1929-1939 من نقطة التوسع الائتماني في قعر الدورة (أي عندما يكون الكساد في أشده) وأن السبب في هذا التوسع هو تراكم القروض التي تقود إلى انخفاض معدل الفائدة الطبيعي عن معدل الفائدة الحقيقي الذي ينعكس بالتوسع في الاستثمار وزيادة الطلب الكلي بما يفوق العرض الكلي⁴. وكذلك تفترض هذه النظرية أن النظام الاقتصادي متوازن عند مرحلة التوظيف الكامل وثبات عرض النقود وسرعة تداولها، وأن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة 100 % من الاحتياطات إلى الودائع وبالتالي فإن إجمالي الائتمان المخصص للاستثمار لا بد أن يكون مصدره ادخار المجتمع وبناء على ذلك فإن الموارد المخصصة للاستهلاك الجاري تستخدم في المراحل العليا للإنتاج في حين الموارد

¹ - خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، 1983، ص 456.

² - أرنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، الجزء الثاني، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ترجمة جورج طرابيشي، ص 6.

³ - بول سامويلسن، الاقتصاد، مرجع سابق، ص 590.

⁴ - Javier Andres & H. David Lopez, Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area, Madrid University, 2000, P33.

المخصصة للاستثمار تستخدم في المراحل الدنيا للإنتاج وعند وصول الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل فسوف يتم انتقال الموارد من المراحل العليا للإنتاج إلى المراحل السفلى، والتوسع في الإنتاج هنا ليست له آثار سلبية طالما تم بناء على رغبة المدخرين ولكن المشكلة تظهر عندما يحصل هنالك توهم لدى المستثمرين بأن سهولة الحصول على القروض يمكن أن تحقق أرباح عن طريق إطالة فترة الإنتاج أو تغيير هيكله ولكن مع شعور المستثمرين بأن حجم السلع الاستثمارية أكبر من اللازم وأن هنالك صعوبة في الحصول على الائتمان سوف ينخفض الإنتاج ويحدث الكساد، وبالإضافة إلى قيام البنوك التجارية بتعظيم إرباحها ومحاولة التخلص من الفائض الاحتياطي الموجود لديها وذلك عن طريق زيادة القروض الممنوحة للمستثمرين حيث تؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة السائدة في السوق عن سعر الفائدة الطبيعي مما يخلق حافز لدى المستثمرين على زيادة الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار، وهذا يعني أن هنالك علاقة دائرية بين الدخل والإنفاق وأن هنالك جوانب نقدية تصاحب التغيرات التي تحدث في حجم الدخل والتوظيف أي أن الإنفاق يولد الدخل وأن الدخل يولد إنفاقاً مساوياً له في القيمة ومن هنا يبرز دور نظرية كمية النقود والتي يتحدد الإنفاق الكلي بموجبها خلال أي فترة زمنية بحاصل ضرب كمية النقود في سرعة الدوران، وهذا يؤدي إلى أن الزيادة في حجم الإنفاق الكلي مصحوبة بزيادة مماثلة في كمية النقود أو سرعة الدوران¹.

ويصر الاقتصاديون النقديون بأن النقود هي السبب الرئيسي في تغير حجم الإنفاق الكلي وأن التحول عبر مراحل الدورة من الكساد إلى الرخاء أو بالعكس هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر بدوره في حجم الإنفاق النقدي عن طريق التغير في النقود الائتمانية وبالتالي التأثير على النشاط الاقتصادي. ويرى آخرون حسب فردريك هايك (Friedrich Hayek) أن الشركات لابد أن تواجه احتمالان، الاحتمال الأول يتمثل في المحافظة على سلع الاستهلاك وعدم الاستجابة لطلب السلع الرأسمالية، والاحتمال الثاني يتجسد في الاستجابة إلى إنتاج السلع الرأسمالية مقابل تخفيض إنتاج السلع الاستهلاكية، والنتيجة فإن الاحتمال الأول حسب ادعاء هايك هو الذي ترتفع فيه نسبة رأس المال المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، أما في حالة العرض الثابت فإن دخل المستهلك يعتبر ثابت ولا يحدث هنالك انخفاض في الطلب على سلع الاستهلاك ويتعرض المستهلك إلى مبدأ (الادخارات الإجبارية) والتي تكون فيما بعد مخزون للتوسع الأساسي في الائتمانات. هذا التوسع في الإنتاج يولد دخول عالية تنعكس في زيادة الطلب على سلع الاستهلاك مما تخلق حافز لدى المنتجين على الزيادة في الإنتاج من أجل تحقيق مزيد من الأرباح حتى وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وأن هذه الزيادة في الطلب تنعكس في ارتفاع الأسعار حسب قانون الطلب الأساسي وبالتالي تحصل هنالك مفارقة بين أرباح مصانع السلع

¹ - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989، ص 554.

الاستهلاكية بالمقارنة مع أرباح السلع الرأسمالية. ومن هذا المنطلق تظهر هنا منافسة بين هذه المصانع في سوق عوامل الإنتاج تؤدي بالنهاية إلى ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج و تصل الدورة إلى مرحلة القمة، يقود ذلك إلى تدهور صناعات السلع الرأسمالية فتؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار والأرباح ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود، ومن الجدير بالذكر أن هذه النظرية تحاول تفسير التغيرات الدورية غير الطبيعية في إنتاج السلع الرأسمالية مع ثبات الدخل الحقيقي والتوظيف الكامل، وأن وجود موارد معطلة أثناء الكساد تسمح بتوسع في إنتاج كل من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لكن انخفاض نسبة الدخل المخصص للاستهلاك عند زيادة الدخل في الأجل القصير تؤدي إلى إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة أقل من إنتاج السلع الرأسمالية.¹

2. نظرية هاوتري ودورات المخزون:

تعود هذه النظرية إلى الاقتصادي الانكليزي هاو تري (R.G. Hawtrey)، وتعزي سبب الدورة الاقتصادية إلى التغيرات في سعر الفائدة وانعكاساتها في تغير الكمية المرغوبة منها في المخزون، والسبب في ذلك أن قيام البنوك التجارية بالتوسع الائتماني يؤدي إلى خفض سعر الفائدة الشيء الذي يدفع المستثمرين نحو زيادة حجم المخزون والاقتراض وهذا ينعكس في الزيادة في الطلب الاستهلاكي والاستمرار بالتوسع مما يجعل أسعار الفائدة ترتفع من جديد وانخفاض المخزون من المبيعات ويبدأ الانكماش وينخفض الدخل²، بمعنى آخر إن سبب الدورة قلة الادخار وارتفاع معدل الفائدة، وهذا يعني أن الاقتصاديين النقديين يحاولون إثبات أن السبب الأساسي في تغير حجم الإنفاق الكلي يأتي من جانب النقود، وأن سبب التحول من الكساد إلى الرخاء أو العكس هو التغير في حجم النقود الذي يؤثر في حجم الإنفاق النقدي وبالتالي في مستوى النشاط الاقتصادي، غير أن النوع الأساسي في تغير حجم الإنفاق النقدي يعود إلى التغير في النقود الائتمانية والودائع المصرفية.

إن الملامح الرئيسية لتحليل الاقتصادي هاوتري للدورة الاقتصادية في الإطار النقدي تتركز بأن التغير في الائتمان المصرفي هو المسؤول الرئيسي عن التغيرات الدورية في الإنفاق الكلي النقدي. إذ في أوقات الكساد تلجأ البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة تجاوباً مع تراكم الاحتياطي النقدي لديها، وأن هذا الانخفاض في أسعار الفائدة يؤدي إلى إغراء رجال الأعمال على الاقتراض بهدف زيادة المخزون السلعي لديهم وبذلك يتضح أن أثر سعر الفائدة يقع على المخزون السلعي، لا على الاستثمارات طويلة الأجل، وبهذا يظهر أن هاوتري يختلف عن الاقتصاديين النقديين الآخرين من حيث

¹ - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 472.

² - المرجع نفسه، ص 474.

تركيزه على دور المخزون السلعي في خلق الدورات الاقتصادية، والمحاولة في تقليل من أهمية الاستثمارات طويلة الأجل في خلق ذات الدورة.

ويرى هاوتري أن التوسع في المخزون السلعي من جانب مؤسسات الأعمال يؤدي إلى بدء حركة توسع تراكمية في الإنتاج والدخل والإنفاق، وهي التي تقوى وتزداد بالمزيد من الاقتراض من البنوك، بيد أن هذا الانتعاش يصل إلى نهايته في وقت ما، عند ذلك تجد البنوك أنها على وشك استنفاد الاحتياطيات السائلة لديها، مما يدفعها إلى اتخاذ إجراءات من شأنها رفع أسعار الفائدة وتقييد حجم الائتمان، وأن ذلك كله يرغم رجال الأعمال على الحد من الطلب على المخزون السلعي، ومن هنا تبدأ حلقة تراكمية من انخفاض الإنتاج والدخل والإنفاق، وتستكمل الدورة مراحلها بالعودة ثانية إلى مرحلة الكساد.¹

3. نظرية فيبلن والدورات التجارية:

طبقا إلى فيبلن (Veblen) فإن الائتمان يلعب دورا خاصا في الأعمال المعاصرة. حيث أن اقتراض النقود يمكن أن يزيد من الإنتاج طالما أن عوائد رجال الأعمال تزيد على سعر الفائدة، وأن أفكاره بخصوص الائتمان قادت إلى نظرية في الدورة التجارية. إذ أن توسيع الائتمان يمكن رجال الأعمال المتنافسين من زيادة أسعار السلع الرأسمالية المستخدمة في الصناعة، ومع زيادة القيمة النقدية فإن هذه السلع تستخدم كضمانة لتوسيع الائتمان، وأن توسيع الاقتراض بضمان أسهم الشركات أو الممتلكات الحقيقية لها خاصية تراكمية، وذلك لأن الائتمان يتوسع بشكل أكبر من التنظيم الاحتكاري، لأن الزيادة المتوقعة في الأرباح والسمعة الجيدة يتم استغلالها أو رسمتها وترجمتها من خلال أسعار الأسهم.

ويعتقد فبلن أن توسيع الائتمان يستند إلى قاعدة غير ثابتة، وأنه في الأجل القريب أو البعيد سوف يظهر هنالك عدم توافق بين القيمة النقدية للضمانة والقيمة الرأسمالية للملكية المحسوبة بموجب العوائد المتوقعة، وعند ذلك تبدأ فترة التصفية وتظهر الأزمة الصناعية مقترنة بإلغاء الائتمان وارتفاع أسعار الخصم وانخفاض الأسعار وتقلص حجم الإنتاج، وسيطرت الدائنون على الممتلكات وبذلك تتركز الملكية والسيطرة بأيدي القلة، ويستنتج فيبلن بأن هنالك تناقض بين الصناعة (المنتجة للسلع) وبين رجال الأعمال المنتجون للأرباح.

وتجدر الإشارة بأن فيبلن كان من أبرز رواد ومفكري المدرسة المؤسسية، وأول كتاب له (نظرية الطبقة المترفة الخاملة) الذي نشر في عام 1899 والذي كان يدور حول الاستهلاك المظهري، والميل نحو تجنب العمل النافع، والمحافظة على القديم، وأن أسباب الدورات الاقتصادية عنده تتمثل في:²

¹ - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 554.

² - مدحت الفريشي، مرجع سابق، ص 227.

- توسع البنوك في التمويل (بغرض تعظيم مكاسبها) الشيء الذي ينعكس في توسع المشروعات في الاستثمار أكثر مما ينبغي (حالة إفراط في الاستثمار) أي يصبح إنتاج المشروعات أكثر مما هو مطلوب، فتؤدي إلى انخفاض الأرباح واهتزاز ثقة البنوك فتطالب بديونها ويبدأ الكساد.

- أثر التجديد المرتبط بالتقنيات المستحدثة، والعمل في أدوات إنتاجية أكثر تطوراً من قبل رجال الأعمال تؤدي إلى زيادة معدلات الأرباح، وخلال الرواج يمولون استثماراتهم من البنوك وتزداد ديونهم ولكن ثقة البنوك في مرحلة ما تتغير فتتوقف عن إعطاء مزيد من القروض بل وتطالب المشروعات برد ما عليها، وفي هذه المرحلة بالذات تكون المشروعات غير مستعدة لاعادة القروض وذلك لانخفاض أرباحها فتزداد عدم الثقة بها من جهة البنوك. وكلما ازداد تيار عدم الثقة اتجه الاقتصاد إلى حالة كساد شامل.

ويرى آخرون أن المستحدثات التقنية تشجع الاستثمار بسبب الأرباح الناتجة عنها (حيث تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج) إذ تدفعها حالة الرواج إلى الدخول في مشروعات جديدة بنفس تقنيات الإنتاج القديمة، مما يؤدي إلى خفض الأرباح وخاصة بالنسبة للأصول القديمة مما ينعكس بعدم قدرة المستثمرين على سداد ديون البنوك ويظهر الكساد من جديد وتبدأ دورة اقتصادية جديدة.

وعلى الرغم من الخلاف بين المدارس الفكرية الاقتصادية بشأن حصول الدورات الاقتصادية، والذي استمر حتى عام 1980، إلا أن هذه المدارس قد شكلت تقارب فيما بينها في ثلاث قضايا رئيسية هي¹:
أولاً: إنها نظرت إلى عدم الاستقرار في مستويات الإنتاج بأنه مجرد انحرافات مؤقتة عن قيمتها الاتجاهية، التي يحددها على المدى الطويل معدل النمو الاقتصادي، والذي يتحدد بدوره بالتطور التقني والتكنولوجي.

ثانياً: نظرت هذه المدارس إلى أن التقلبات الدورية في النشاط الاقتصادي أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاجتماعية لأنه غالباً يؤدي إلى تراجع مستويات الرفاه العام. لذلك لابد من استخدام أدوات السياسة الاقتصادية لمعالجة هذا الاختلال.

ثالثاً: اعتبرت المتغيرات النقدية من العناصر الهامة في تفسير الدورات الاقتصادية، إذ مثلت هذه الآراء محور الاتفاق بين كل من المدرسة الكينزية والنقدية والكلاسيكية الحديثة.

4. نظرية شومبيتر:

وتفسر هذه النظرية سبب الدورات الاقتصادية إلى عوامل ديناميكية تتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي، ويعد العالم الاقتصادي جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter) من أهم الاقتصاديين الذين

¹ - أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 347.

نادوا بذلك حيث يشير في تفسيره للدورة الاقتصادية من فكرة مفادها إن النظام الاقتصادي ينمو ويتحرك في صورة تقلبات دوريه ترجع أسبابها إلى عاملين:

- ظهور ابتكارات جديدة في مختلف مجالات الإنتاج والتي تعتبر السبب الأساسي لحدوث الدورات الاقتصادية في الاقتصاديات الصناعية الحديثة.

- توسع النشاط الائتماني لتمويل تلك الابتكارات. وقد أكد بأن ازدهار وركود النشاط الاقتصادي مرتبط أساسا بالابتكارات، فيكون مصدرا للازدهار من خلال إدخال الاختراع إلى المؤسسات الإنتاجية بشكل تجهيزات أو فنون إنتاجية جديدة.¹

إن الاقتصاد الرأسمالي يتطور تبعا لآليات الإبداع، ولكن هذا التطور ليس مستمرا أو على وتيرة واحدة كما يرى شومبيتر، وإنما هو عبارة عن دورات متلاحقة، وكما أكد ماركس من قبل فإن الدورة الاقتصادية ليست مسألة ثانوية أو عرضية في النظام الرأسمالي، وإنما هي الطريقة التي تنمو بها ومن خلالها. ويرى أن السبب في الحركة التمرجية في النظام يعود إلى أن الإبداعات غير موحدة التوزيع عبر الزمن، ولكنها تنزع إلى التركيز (الازدحام معا) في فترات معينة، وهذه حقيقة تاريخية بالنسبة إليه وقد فسرها باعتبار أن هناك قيودا اجتماعية يتوجب تحطيمها قبل تقديم الإبداع، بمعنى أن هناك مقاومة تواجه كل جديد يتعارض مع نمط الإنتاج التقليدي. وتسهل هزيمة هذه المقاومة كلما كان على رأس من يعارضها طرف أكثر إقداما من المعتاد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ازدهار الإبداعات محكوم بالزوال لأن كمية السلع الجديدة الناتجة عن الاختراعات تضع عبئا متزايدا على السوق مع مرور الزمن، إضافة إلى حجم الديون المسددة من المستحدثين لها آثار مثبطة إذ إنها تدني الربح المتوقع وتخفف من إدخال الإبداعات، وتعتبر هذه الآلية المسبب الأساسي للتموج حسب تعبير شومبيتر.

ويعتبر الاقتصادي النمساوي الشهير بأن رجل الأعمال المبتكر هو مركز ديناميكية النظام الرأسمالي والقوة الحاسمة في انتصار اقتصاديات الإنتاج من أجل تحقيق الربح في الأمد الطويل على النظم الاقتصادية المركزية والسبب في ذلك حسب رأيه يعود إلى أن سعي النظم لتحقيق الأرباح يؤدي دائما إلى بذل الجهود الابتكارية. التي تمهد الطريق لحقبات متتالية إسمها التدمير الخلاق، وكان يعني بذلك أن الأفكار والمنتجات وأساليب الإنتاج الأفضل الجديدة تحطم التقاليد والتكنولوجيات القديمة غير الكفاءة.²

5. مدرسة شيكاغو (التفسير الفريدماني):

إن العوامل الحقيقية وخاصة المتعلقة بالاستثمار تلعب دور أساسي في توليد الدورات حيث كان ذلك هو شعور أغلب الاقتصاديين بعد الكساد العظيم، في حين إن العوامل النقدية لم يكن لها ذلك النصيب من

¹ - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 55.

² - روبرت ب. كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1994، ص 243.

الاهتمام، وهذا ما خلق اتجاه معاكس لدى بعض الاقتصاديين وخاصة الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو والذي يتزعمهم العالم الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان من خلال دراسة تاريخ النقود في الولايات المتحدة حيث وجد هنالك علاقة معنوية قوية بين الرصيد النقدي والكساد خلال الفترة بين (1870-1960)¹. وتتخلص نظرية فريدمان في تفسير الدورة الاقتصادية على فكرة النقود وآلية انتقال آثارها، حيث يدعي النقديون أن التعديلات تحدث على نطاق واسع من الأصول وأن إطار نموذج (IS-LM) الضيق بحيث لا يستوعب جوهر التعديل حيث أن في معظم صيغ هذا النموذج افترض عرض النقود له تأثير على الدخل من خلال سعر الفائدة والاستثمار، ولكن دخول البنك المركزي السوق المالية وقيامه بزيادة عرض النقد من خلال مشترياته للسندات سوف يؤدي إلى آثار مضاعفة لأسعار الأوراق المالية تزيد وبذلك ينخفض العائد ويتغير تركيب محفظة الأوراق المالية لدى الجمهور، ففي هذه الحالة الناس يحوزون مزيد من النقود وكمية أقل من الأوراق المالية وبما أن الجمهور لا يرغب في حيازة هذه النقود الكثيرة فأنهم يتجهون إلى إعادة ترتيب محافظهم المالية حتى يخفضوا حيازتهم النقدية فقد يلجؤون إلى شراء أوراق مالية رائج، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها وبالتالي انخفاض عائدها. وهذا ما يدفع الناس إلى زيادة الطلب على الأصول الأخرى مثل الأسهم والأصول العينية وهذا ما يدفع إلى زيادة أسعارها أيضاً، لكن هذه الزيادة لها تأثيراتها الإضافية المتمثلة بارتفاع أسعار السلع والخدمات وتزداد الأرباح ويستمر النشاط الاقتصادي بالتوسع حتى يكتشف هؤلاء أنهم غالوا كثيراً في التوسع ولاسيما أن الطلب على النقود لن يرتفع بنسبة ارتفاع الأسعار لأن الأفراد يقيسون طلبهم بالأسعار الثابتة وللفترة الماضية وأن هذا الاعتماد في المغالاة سوف يؤدي إلى بيع بعض السندات، وما يقابل ذلك بانخفاض أسعارها وارتفاع أسعار الفائدة وتقل الرغبة في شراء السلع الرأسمالية ويبدأ النشاط الاقتصادي بمواجهة الانكماش حتى يصل إلى قعر الكساد لتبدأ دورة اقتصادية جديدة. ولابد من الإشارة إلى أن المدرسة النقدية قامت على الافتراضات الآتية:

- إن نظرية كمية النقود هي نظرية للطلب على النقود لا نظرية إنتاج أو دخل نقدي أو مستوى أسعار.
- لا تفترض ثبات سرعة دوران النقود.
- إن النقود هي من الأصول أو الموجودات وهي سلعة رأسمالية.
- الثروة هي شاملة لكل مصادر الدخل.
- إن الطلب على النقود يعتمد على الثروة والتدفقات المستقبلية للدخل.

وتعتبر هذه النظرية أن التضخم ظاهرة نقدية في كل زمان ومكان وأنه يحدث بسبب نقص كمية النقود على الإنتاج، وأن النمو النقدي يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة في البداية لكنه يؤدي إلى رفع

¹ - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 477.

الإنفاق وتحفيز التضخم في الآخر مما ينعكس في زيادة الطلب على القروض مما يرفع سعر الفائدة من جديد (علاقة غير مستقيمة بين معدل النمو النقدي وأسعار الفائدة)، وهي التي تفسر إصرار الفريدمانيين على أن أسعار الفائدة ليست بديل للسياسة النقدية¹.

ويتضح مما سبق إن الدورات الاقتصادية تتسم بكون حجم التقلبات في الإنتاج والعمالة وباختلاف الدورات الاقتصادية في طولها ومدتها.

تؤكد النظريات النقدية على عوامل جانب الطلب إذ تركز النظرية الكينزية على الصدمات الناجمة عن انتقال التدفقات التلقائية بينما تهتم النظرية النقدية على انتقال معدل نمو عرض النقد الذي يؤدي إلى تغيرات فجائية غير متوقعة في النشاط الاقتصادي، ويعتقد النقديون بأن منحى الطلب على النقود هو دالة مستقرة للدخل وسعر الفائدة، والثروة لا تعتبر مصدراً رئيسياً للتقلبات الاقتصادية، ويؤكدون على انتقالات عرض النقود لأنها حسب اعتقادهم ناتجة عن السياسات النقدية أو عوامل أخرى وأن السبب الحقيقي للدورات ناتجة عن صدمات عرض النقد التي تواجه الاقتصاد².

ويرى آخرون بأن السياسة الحكومية تؤدي إلى تفاقم آثار الدورة الاقتصادية، وخاصة بالنسبة لآثار السياسة النقدية، ولإثبات ذلك يلجأ النقديون إلى الربط بين التغيرات في نمو عرض النقد وبين تقلبات الدورة التجارية. ويشيرون إلى أن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد سريعاً يتبعها التوسع الاقتصادي والتضخم، وأن الفترات التي يكون فيها النمو في عرض النقد بطيئاً يتبعها فترة ركود اقتصادي، ولهذا يفضل النقديون السياسة النقدية الغير نشطة، وذلك لاعتقادهم بأن محاولات الحكومة لتحسين الأداء الاقتصادي من خلال استخدام السياسات المالية لتحقيق معدل تضخم منخفض ومعدل بطالة منخفض، غالباً ما يجعل الأمور أكثر سوءاً، والسبب في ذلك يعود إلى أن السياسة الاقتصادية الفعالة تعمل مع فاصل زمني طويل، وبسبب هذا الفاصل الزمني في التأثير على السياسات المالية والنقدية يؤكد النقديون بأن على صانعي السياسات أن يضعوا السياسة التي يريدونها وذلك بموجب القواعد التي لا تتغير من سنة إلى أخرى³.

المطلب الثالث: نظريات نقص الاستهلاك

ترجع هذه النظرية أسباب حدوث الدورات الاقتصادية إلى عدم كفاية الاستهلاك في امتصاص الإنتاج الآلي الكبير، أي عدم توافق الإنتاج والاستهلاك، ومن هذه النظريات:

¹ - أوسكار لانكه وآخرون، الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية، الجزء الثالث، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980، ص 440.

² - MG.Vaish, **Macro-economic Theory**, Copy Right, MC_ vaish, New Delhi, 1981, P376.

³ -Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. Estens , **income , Employment and Economic Growth**, Seventh Edition ,WWNorton & Co , New York, 1992, P721.

1. النظرية الماركسية:

يفسر ماركس سبب الدورات الاقتصادية بالتناقضات الرئيسية التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي. إذ يؤكد على أن السبب الرئيسي في حدوث الأزمة وجود تناقض في الإنتاج الرأسمالي الناتج من التناقض بين الطابع الاجتماعي للإنتاج والملكية الرأسمالية لوسائل الإنتاج، ولم تنف النظرية الماركسية وجود تناقض بين الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد الرأسمالي بل حاولت أن تضع هذا التناقض في موقعه المناسب في تفسير الدورة الاقتصادية. وتعد هذه النظرية من نظريات النقص في الاستهلاك إذ كان ماركس ذو إيمان راسخ بأن الرأسمالي يستطيع بحكم امتلاكه لوسائل الإنتاج أن يستغل العمال ويسلب جزء من إنتاجهم على شكل فائض القيمة مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعمال بحيث تصبح أقل من قدراتهم الإنتاجية فيشترون أقل مما ينتجون، وبما إن أعداد الرأسماليين قليلة قياساً بأعداد العمال في النشاط الاقتصادي فإن تراكم فائض القيمة يدفع الرأسمالي لاستخدامه في شراء المزيد من وسائل الإنتاج وهذا يمنحه الفرصة في الاستغناء عن عدد من العمال (بتعويضهم بالآلات الأكثر تطوراً) وتظهر البطالة بين صفوف العمال ويضطر بعض الرأسماليين الضعفاء منهم في السوق إلى مغادرة العملية الإنتاجية والانخراط في صفوف العمال، والنتيجة هي انخفاض عدد الرأسماليين وزيادة البطالة وضعف القدرة الشرائية ومن ثم حدوث الأزمة الاقتصادية.¹

2. الدورة الاقتصادية عند سيموندي:

يرى سيموندي (1760 - 1825) أن سبب الدورات الاقتصادية يرجع إلى عدم كفاية الاستهلاك إذ مع تطور الإنتاج الآلي الكبير تزداد البطالة وتتنخفض الأجور ونتيجة لذلك فإن استهلاك الطبقة العاملة يمتص قسماً متناقصاً من الناتج الكلي. وقد استند سيموندي إلى بعض أفكار آدم سميث الأساسية واستنتج أن على الإنتاج أن يتوافق مع الاستهلاك، وأن الإنتاج يتحدد بالدخل، ورأى أن الأزمة نتيجة الاختلال في هذا التناسب، أي نتيجة للإفراط في الإنتاج الذي يسبق الاستهلاك. وأن أساس الأزمة يكمن خارج الإنتاج، وخاصة عندما تتوضح في التناقض بين الإنتاج والاستهلاك، وأنه هو الهدف الوحيد لتراكم الإنتاج، لذلك يجب على الإنتاج أن يلاءم الاستهلاك.

أكد سيموندي أن تطور الرأسمالية يؤدي إلى إفلاس المنتج الصغير، وإلى تفاقم أوضاع العمال المأجورين. وقد جاء من بعده رودبروتوس ليثبت أن السبب الحقيقي في الأزمة هو ضعف الاستهلاك الناتج عن سوء توزيع الدخل وتناقص حصة الطبقة العاملة في الدخل القومي، وفي الواقع تعطي هذه النظرية تفسيراً ظاهرياً صحيحاً للأزمة ولكنها لم تبحث في أسباب تدني الأجور وسوء توزيع الدخل الذي يقود إلى نقص الاستهلاك الذي يؤدي إلى حدوث الأزمة الاقتصادية.

¹ - عبد السلام ياسين الإدريسي، مرجع سابق، ص 405.

يمكن أن نخلص أن سيموندي قد بين أن سبب الأزمات التي يمر بها النظام الرأسمالي تنشأ بسبب زيادة الإنتاج زيادة عامة تفوق حجم الطلب وقد أرجع تلك الحالة إلى عاملين:

- فائض الإنتاج وانتشار البطالة، حيث أن الآلات التي تنشأ من الاختراعات الحديثة تؤدي إلى زيادة كبيرة في الإنتاج من ناحية وإلى الاستغناء ولو مؤقتاً عن بعض العمال من ناحية أخرى، مما يؤدي إلى انتشار البطالة وانخفاض مستوى الأجور.

- إن المنافسة الكاملة إنما تقوم في المجتمع الرأسمالي على تقسيم المجتمع إلى رأسماليين وعمال، حيث أن العمال يرغمون على قبول أجور منخفضة لا تساعد على شراء الجزء الأكبر من المنتجات.¹

ويعرف الاقتصادي سيموندي أنه قد هاجم الفكر الكلاسيكي إذ يقول أن النظام الرأسمالي، غير المسيطر عليه لم يحقق النتائج التي توقعها آدم سميث وساي، بل حقق الفقر والبطالة. وأشار إلى احتمال توسع الإنتاج وظهور الأزمات عندما تكون الأجور عند مستوى الكفاف ويزداد عندها حجم رأس المال للاستثمار في الماكينات والمعدات. ومن خلال الائتمان المصرفي يزداد حجم الاستثمار والإنتاج الصناعي بينما يكون الطلب على الاستهلاك محدوداً ومن هنا يظهر فائض في الإنتاج وتحصل الأزمات.

3. النظرية الكينزية:

إن أزمة الكساد الكبير (1929 - 1932) التي أصابت الدول الرأسمالية والتي أدت إلى اهتزاز أركان النظرية الكلاسيكية وإلى انعدام الثقة في كل ما جاءت به، تولد شعور متنامي لحاجة ماسة لنظرية جديدة للاستخدام يمكنها أن تفسر أسباب البطالة، وفعلاً ظهرت هذه النظرية عام 1936 إذ نشر الاقتصاد الانكليزي جون ماينرد كينز (J.M. Keynes) كتابه المشهور (النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود)².

يفسر كينز الدورات الاقتصادية بعدم كفاية الطلب الفعال، ويؤكد أن سبب الأزمة يكمن في القوانين النفسية التي لا تتبدل ومنها قانون ميل الناس إلى التوفير، ويوضح كينز أن مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائماً عن نمو مجموع الدخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النفسية، ويطالب الدولة بالتدخل لحل قضية استخدام أكبر عدد ممكن من اليد العاملة، وهو يعتقد أن معالجة الأزمات الاقتصادية لا يكتب لها النجاح إلا بالتدخل الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام والتوظيف باستعمال عدد من الأدوات من بينها السياسة الضريبية. وقد ارتبط تطور النظرية الكينزية بأسماء الاقتصاديين البارزين: هارود، سامويلسون. وأن لتفاؤل وتشاؤم المستثمرين دور هام في

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 140.

² - عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص 99.

ظهور الدورات الاقتصادية إذ أن التفاؤل يدفع إلى التوسع في النشاط الاستثماري لتحقيق الربح أما التشاؤم فينعكس على المستوى الاقتصادي بالانحسار وينذر ببؤادر الأزمة حيث يعقبها الكساد الذي تنخفض فيه مستويات الإنتاج القومي ومستوى التوظيف ويكون مصحوباً بهبوط في مستوى الأسعار وانخفاض في معدلات الربح وتغشي ظاهرة البطالة كما حدث في الأزمة العالمية (1929 - 1932)، وترتب على هذا الكساد العظيم انخفاض في معدل تكوين رأس المال وذلك لانخفاض الطلب الكلي وضعف الحافز على التجديد والابتكار¹.

ويخلص كينز بأن سبب الدورات هو الميل الحدي للاستهلاك ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السلع في السوق فإن الميل الحدي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى تكس السلع في الأسواق مما يضغط على المنتجين ويضطرمهم إلى تخفيض الإنتاج أو ربما غلق المصانع وبالتالي تؤدي إلى ظهور البطالة على الساحة الاقتصادية².

المطلب الرابع: نظريات المضاعف المعجل

وتسمى بالنظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية إذ إن تغيرات المضاعف والمعجل تنعكس في حجم الاستثمار وبالتالي حدوث انتقالات في منحنى (IS) التي تؤدي إلى تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وأن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى تغير تراكمي في حجم الدخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري، وإن هذا التغير في الدخل ليس ثابتاً بل يبدأ في الارتفاع إلى نقطة معينة وبعدها ينخفض محدداً بذلك دورة اقتصادية منتظمة تعتمد في حجمها ومدتها على قيمة كل من المضاعف والمعجل، ويعود التغير في الدخل لأسباب تتعلق بقيمة الميل الحدي للاستهلاك وكذلك انخفاض الكفاية الحدية لرأس المال عند زيادة حجم الاستثمار، لذلك فالتوسع في المشاريع الاستثمارية عند ارتفاع مستويات الدخل لا بد أن يؤدي في النهاية إلى انخفاض الربحية والتي تنعكس في وصول الإنفاق الاستثماري عند حدود معينة، عند ذلك يبدأ التوقف في الزيادات التي تحصل في الدخل وانخفاض في حجم الاستثمار فتبدأ الكفاية الحدية لرأس المال مرة ثانية بالارتفاع وتبدأ دورة اقتصادية جديدة. لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد فقد فسروا الدورة الاقتصادية بفكرة جديدة يطلق عليها المعجل التي تختص بالعلاقة الطردية بين الزيادة في الدخل القومي والاستثمارات، فهو يبين كم مرة يجب أن تتضاعف الاستثمارات الرأسمالية نتيجة نمو الدخل القومي بالمعدلات المحدودة حيث يتطلب نمو الدخل توسيع الطاقات الإنتاجية عن طريق خلق استثمارات جديدة لتحقيق التشغيل الكامل،

¹ - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 546.

² - خزل البيرماني، مرجع سابق، ص 457.

وأن تباطؤ معدلات النمو للدخل القومي ستعكس في انخفاض معدلات نمو الاستثمارات لابل انسحابها من الميدان الاقتصادي. ويقول سامويلسون (إن المعجل يعد عامل قوي في خلق عدم الاستقرار الاقتصادي حيث أنه في حالة النهوض يدفع عملية التوظيف للأمام أما في حالة انخفاض النمو فإنه يدفع إلى سحب التوظيفات وبنفس القوة)¹.

وأن فكرة توحيد المضاعف والمعجل التي تعكس التأثير المتبادل بين الاستثمارات والدخل القومي ضمن حركة الإنتاج الرأسمالي حيث أصبحت تلك الفكرة الأساس لوضع النظرية الكينزية الحديثة في الدورة الاقتصادية، وأهم ما أظهرته هو تقسيم الاستثمارات الرأسمالية إلى استثمارات مستقلة وأخرى مشتقة (مستحدثة) حيث إن التوظيفات المرتبطة بتوسيع الاستهلاك الناتج عن نمو الدخل القومي هي التي تحدد الدور الأكبر في نظرية (المضاعف المعجل) لكن عملية النمو الاقتصادي تتضمن عوامل أخرى تحفز الاستثمارات بغض النظر عن حركة الاستهلاك أو الدخل مثل التقدم العلمي والتكنولوجي، زيادة السكان، السياسة الحكومية والعوامل الأخرى ذات الطابع المستقل. وقد كان الاقتصادي الأمريكي المشهور بول ساميلسون أول من أوضح أن هنالك تفاعل بين المضاعف والمعجل حيث أنه بواسطة المضاعف يمكن أن نستنتج السلوك الزمني للدخل والاستهلاك ومن معرفة الشكل الزمني للاستثمار شريطة معرفة المستوى الابتدائي للاستهلاك، وقد بين أن مستوى أعلى للدخل القومي يمكن الحصول عليه من مستوى موجب دائم للاستثمار الصافي وأن نسبة الزيادة في الدخل والزيادة في الاستثمار تكون أكبر من الواحد وهي تساوي مقلوب الميل الحدي للادخار على مدى الحركة على المتوسط، وسوف يكون التقلب الدوري المنتظم للاستثمار مصحوب بحركة دورية منتظمة في الدخل ويتخلف الدخل عند نقاط الافتراق، ويقوم التفاعل بين المضاعف والمعجل على فرضية أن الاستثمار الخاص المستحدث يتناسب مع الزيادة في الاستهلاك من فترة إلى أخرى وبالتالي يمكن تصور الآثار المهمة للإنفاق على الدخل، وأن حدوث الإنفاق المفاجئ الدائم سيؤدي إلى نمو الاستهلاك بموجب ما يحدده المضاعف وسوف تؤدي هذه الزيادة في الاستهلاك إلى زيادة الاستثمار الخاص الذي يضاف إلى الإنفاق الحكومي مكونا الاستثمار الكلي الجديد الذي ينعكس بدوره إلى استهلاك إضافي.

إن هذا التفسير لمضاعف الاستثمار والمعجل ليس لأنه يبين العلاقة بين الاستثمار والدخل والإنتاجية ورأس المال بل على دوره في تعبئة قوى عاملة أكبر أو زيادة إنتاجية العمل، كما أنه على العلاقة بين وجهي الاستثمار، وجه مكون للدخل ووجه آخر خالق للطاقة الإنتاجية وما لذلك من أهمية كبرى لتحقيق التوازن الاقتصادي.²

¹ - إيرينام، اسادتشاي، الكينزية الحديثة، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتعريب عارف دليلا، دار الطليعة للطباعة والنشر، الجزء الأول، بيروت، 1974، ص 61.

² - أوسكار لانكه وآخرون، مرجع سابق، ص 423.

1. نموذج سامويلسون في المضاعف والمعجل:

كان سامويلسون من أوائل الاقتصاديين الذين حاولوا الربط بين المضاعف والمعجل لبيان التفاعل بينهما على مستوى الدخل، ولتوضيح ذلك نفترض وجود اقتصاد مغلق مع وجود فترة إبطاء الإنتاج، إضافة إلى ذلك استخدام دالة استهلاك ذات فجوة زمنية، أي دالة للدخل المتاح ودالة الاستثمار.¹ ويعتبر هذا النموذج من أشهر النماذج الاقتصادية، وأن ملخص هذا النموذج هو الآتي:

$$Y_t = C_t + I_t$$

إذ أن الاستهلاك دالة للدخل في الفترة السابقة كالتالي:

$$C_t = C_0 + CY_{t-1}$$

نفرض أن الاستثمار التبعي هو دالة للتغير في الدخل في الفترة السابقة أي أن التغير في الطلب الكلي يؤدي إلى محاولة المؤسسات الإنتاجية تعديل حجم الطاقة الإنتاجية في الفترة التالية وهذا يعني أن:

$$I_t = V (Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

وبافتراض غياب الاستثمار التلقائي فإن المستوى التوازني للدخل هو:

$$Y_t = C_0 + CY_{t-1} + V(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

وأن الحل التوازني لهذا النموذج يمكن أن نحصل عليه عندما يتجه مستوى الدخل إلى الثبات أي عندما تكون:

$$Y_t = Y_{t-1} = Y_{t-2}$$

ولذلك يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$Y = (1/c) X C_0$$

والتي لا تعدو سوى التغير الخاص بالمضاعف². وقد أوضح سامويلسون بأن التغيرات في الدخل سوف تعتمد على قيمة الميل الحدي للاستهلاك وعلى قيمة معامل المعجل. فالأول يحدد المضاعف والثاني يمثل المعجل، ويبين بأنه اعتمادا على قيمة المضاعف والمعجل فإن الزيادة الأولية المستقلة في الاستثمار يمكن أن تنتج زيادة مستمرة في الدخل.³

2. الدورة الاقتصادية عند هيكس:

لقد صمم هيكس نموذجا يعتمد على التفاعل بين المضاعف والمعجل، حيث أنه افترض وجود القيود الأخرى التي تمنع تحقق التقلبات المتباعدة أو الحالات الانفجارية على الرغم من وجود قيمة المعجل في الحدود التي تؤدي إلى مثل هذه الحالات. يستند نموذج هيكس على الافتراضات الآتية:⁴

- فصل الاستثمار إلى جزأين أساسيين هما الاستثمار التبعي والاستثمار التلقائي.
- يعتمد الاستثمار التبعي إلى الحاجة المباشرة للطاقة الإنتاجية الجديدة كما يحددها المعجل.

¹ - MG.Vaish, op.cit, P527.

² - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 460.

³ - منحت القرشي، مرجع سابق، ص 262.

⁴ - صقر أحمد صقر، مرجع سابق، ص 466.

- الاستثمار التلقائي يرتبط بالعوامل المتعلقة بالاتجاه العام في الأجل الطويل مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي.

- في حالة اتجاه الاستثمار التلقائي إلى الزيادة بمعدل هندسي فإن مستوى الدخل سيكون هو الآخر في حالة تقدم متوازن .

- في حالة خروج مستوى الدخل عن مسار التوازن في الاتجاه الصعودي ستكون هنالك قيود مباشرة على نمو الناتج القومي والمتمثلة في وجود حد أقصى لهذا النمو والذي يعتمد على ندرة الموارد المتوفرة من ناحية الكم والنوع.

- في حالة خروج مستوى الدخل عن المسار التوازني في الاتجاه النزولي ستكون هناك قيود غير مباشرة على درجة الانخفاض في مستوى الدخل.

وهكذا نستطيع أن نبين المعالم الرئيسية للنموذج الذي يعرضه هيكس للدورة الاقتصادية والتي من أهمها:¹

- وجود نمو متصاعد طويل الأمد للناتج والدخل.
- وجود معدل متوازن للنمو يتطلب كمية من الاستثمارات الكافية لاستيعاب المدخرات الناجمة عن النمو الثابت للدخل.
- أن الدورة الاقتصادية تتذبذب وتدور حول الاتجاه والنمو المتصاعد (إن الدورة تتذبذب حول توازن ثابت).
- ازدياد الاستثمارات المستقلة بمعدل ثابت ومنتظم.

وقد أخذ هيكس حداً أعلى على حالة الرواج في الدورة الاقتصادية حيث افترض وجود سقف للناتج الكلي لا يمكن أن يتعداه الناتج الكلي الذي يساوي $(Y = C + I + G)$ ويظهر هذا السقف في شكل حجم قوة العمل الكلية، ويظهر هذا القيد عندما يصل الطلب الكلي نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعدل إلى مستوى يفوق الطاقة الإنتاجية الكلية، ولا يمثل هذا القيد قيداً على الاستثمار فقط ولكن على كل مكونات الناتج الأخرى. فعندما يكون كل من الاستهلاك والناتج عند مستويات منخفضة كما هو الحال في المراحل الأولى من الانتعاش فسيكون هنالك استثمار بالقدر الذي يتطلبه عمل المعدل.

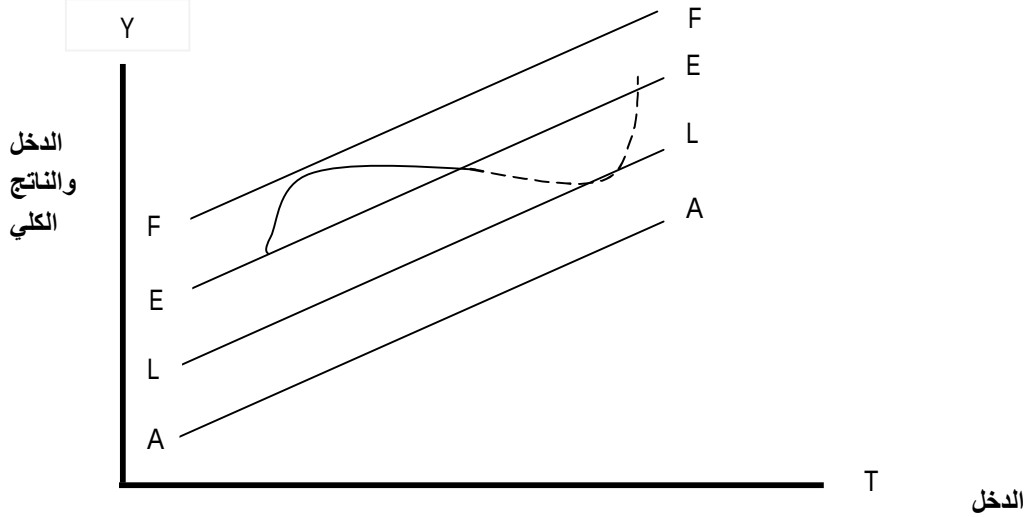
ولتوضيح رأي هيكس في الدورة الاقتصادية انظر الرسم البياني (2-3).

إذ يمثل الخط المستقيم AA الاستثمارات المستقلة وهي تزداد بصورة منتظمة ومستمرة وهي تضمن نمواً متوازناً للإنتاج والدخل. أما المستقيم EE وهو يمثل النمو المتوازن للإنتاج والدخل والناجم من المستقيم AA وهذا النمو ناشئ عن زيادة السكان والتقدم التكنولوجي. ويمثل المستقيم FF حجم الناتج الكلي الذي

¹ - خزعل البيرماني، مرجع سابق، ص 472 .

يحصل عليه في حالة الاستخدام الكامل، ويمثل السقف العلوي الذي لا يمكن للإنتاج أن يتجاوزه، أما المستقيم LL فهو يمثل حجم الدخل الناشئ مباشرة والناجم من عمل المضاعف ويكون في الوقت نفسه القرار الذي لا يمكن لدخل القومي أن يهبط دونه.¹

الشكل (2-3): دورات هيكل التجارية



Source: MCVaish , **Macro-economic Theory**, Company right, New Delhi, 1981 , P533.

إن هيكل يركز في تحليله على مبدأ المعجل وذلك لاعتقاده بأن الطلب على الاستثمار مشتق من الطلب على الاستهلاك، أي أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تنطوي على زيادة في الدخل، إلا أن هذه الزيادة في الدخل ذو أثر مضاعف على الاستثمار وفقاً لمبدأ المعجل، وهذا سيحدث في مرحلة الرخاء، أما في مرحلة الكساد فيحصل العكس، وبذلك يستنتج هيكل أن تفاعل المضاعف مع المعجل هو السبب الرئيسي في إحداث الدورات الاقتصادية.²

وفي معرض نقده للتحليل الكينزي للدورة الاقتصادية أوضح هيكل أن كينز اهتم بعمل المضاعف وأهم عمل المعجل أي أهم تأثيرات التغير بالنتاج على الاستثمار.

3. هانسن والدورة الاقتصادية:

ظهر تحليل هانسن للدورة الاقتصادية في كتابه (الدورات الاقتصادية والدخل القومي) إذ يعتقد أن القوى المحركة للإنتاج تكمن في التقدم التقني الذي يؤدي إلى تحديث طرق الإنتاج وإنشاء فروع اقتصادية جديدة التي تتطلب استثمارات رأسمالية جديدة تؤدي إلى زيادة مستوى التوظيف، بالإضافة إلى أن التقدم التقني يؤدي إلى تحديد رأس المال والمعجل، وأن تحقيق النمو الأمثل للدخل الحقيقي يتوقف على:³

- حجم الإمكانيات الاستثمارية المستقلة الناتجة عن الاختراعات والابتكارات.

¹ - خزعل البيرماني، مرجع سابق، ص 474 .

² - حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، مرجع سابق، ص 556.

³ - إيرينام، اسادتشاي، مرجع سابق، ص 61 .

- الميل الحدي للاستهلاك.

- معامل المعجل.

ويمكن سبب الأزمة حسب رأي هانسن في التناقض الأساسي للرأسمالية بين الإنتاج والاستهلاك ومن فوضى الإنتاج الاجتماعي وفي التناقض بين شروط إنتاج القيمة الزائدة وشروط تصريفها. لقد أشار هانسن عام 1941 ولاسيما في كتابه (السياسة المالية والدورات الاقتصادية) والذي عرض فيه وجهة نظر كينز الأساسية في عمل الاقتصاد، متفقا مع السياسات النشطة للحكومة في مسعاها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي¹، وفي أحد الجوانب المهمة ذهب هانسن إلى أبعد ما وصل إليه كينز، عندما قال (إن توازن العمالة الناقصة في اتجاه نحو الركود الطويل الأمد) وأنه وضع طبيعي ويمكن التنبؤ به في الاقتصاد الحديث، ولا يمكن حلها إلا في اعتماد سياسات حكومية صارمة.²

واعتمد هانسن في تفسير الدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف والمعجل. حيث يفترض هانسن حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي (المستقل) وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج (الدخل)، التي بدورها تقضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف، وهذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المحفز، ومع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي من خلال مبدأ المعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل. ويمكن للحركة (بفعل المعجل) أن تتعدى الحدود المفروضة على المضاعف وأن يتفجر عنها نمو مستمر، إذا كانت القيمة العددية للمعجل مرتفعة، وإذا كان المعجل مصحوبا بميل حدي مرتفع للاستهلاك يرفع من قيمة المضاعف، وفي هذه الحالة يستمر التوسع التراكمي حتى يتحقق التوظيف الكامل للموارد المتاحة للمجتمع، عند هذه النقطة يأخذ الناتج القومي في الانخفاض، وينخفض بالتالي الاستثمار المحفز. وحتى لو فرضنا استمرار الاستثمار التلقائي في التزايد بمعدل ثابت كما يعتقد هيكس، فإن هانسن يرى أن الزيادة في الدخل القومي تأخذ منحى متناقص وذلك للأسباب الآتية:

- أن جزءا متزايدا من كل زيادة في الدخل يدخر في الفترات المتتالية، وهذا الجزء يؤدي إلى انخفاض الزيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المحفز ينخفض) وبالتالي إلى انخفاض الاستثمار المحفز، وإن حدث وكان الاستثمار المحفز ينخفض بدرجة أكبر من الزيادة في الاستهلاك فإن الدخل القومي يبدأ بالانخفاض، لتبدأ الحركة الانكماشية.

- إن الكفاية الحدية لرأس المال تتجه إلى الانخفاض مع تزايد حجم الاستثمار، وهذا يعني أن افتراض استمرار الزيادة في الاستثمار التلقائي بمعدل ثابت هو افتراض غير محتمل الوقوع بعد مضي سنوات

¹ - مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 260.

² - إيرينام، اسادتشاي، مرجع سابق، ص 257.

على بدء الحركة التراكمية، إلا أن في حالات حدوث تغيرات كبيرة في أساليب الإنتاج أو تمكنت الزيادة السكانية من تعويض الاتجاه التنازلي في الكفاية الحدية وفي كلا السببين تعني اتجاه الكفاية الحدية لرأس المال نحو الانخفاض، إن الحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها، وذلك لأن كل زيادة في الاستثمار (تخفيض الكفاية الحدية) تقلل من فرص الاستثمار الجديدة، وبالتالي يكون هانسن قد وصل عبر تحليله إلى ما يلي:

- أن الحركة التراكمية تتلاشى من خلال تداخل عمل المضاعف والمعدل معا.
- بالرغم من إعطاء أهمية كبيرة لمبدأ المعدل إلا أن تفسير هانسن للدورة الاقتصادية بقي في الإطار الكينزي، وقد سلط الضوء على ضرورة التدخل الحكومي في الاقتصاد. ويفسر هانسن الركود الاقتصادي بعدد من الأسباب منها، تناقص معدل الزيادة في السكان يؤدي إلى تضائل فرص الاستثمار الجديدة، والتقدم التكنولوجي، وميل التوسع الجغرافي نحو الانخفاض¹.
- ومن المهم أن هانسن قد اعتقد بأن الحكومة يمكن أن تتغلب على اتجاه الاقتصاد نحو الركود من خلال التمويل التعويضي، أي من خلال زيادة الإنفاق تستطيع الحكومة التعويض عن النقص في الاستثمار وبالتالي ملء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدخل وهذا مشابه لما جاء به كينز عند معالجة الكساد.

المبحث الرابع: الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

بالرغم من قدرة الرأسمالية المعاصرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية لكن فترة السبعينات أخذ الاقتصاد يواجه مشكلة عدم التوازن الاقتصادي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أزمات الركود والبطالة وأسباب الدورات الاقتصادية في النظم الرأسمالية.

المطلب الأول: أزمة الركود الاقتصادي في النظام الرأسمالي

إن الأزمة التي يواجهها النظام الرأسمالي هي في جوهرها أزمة إفراط في الإنتاج وعدم قدرة السوق على استيعابه الفائض، لذلك أخذت الدورة الاقتصادية مسار الركود والبطالة، وكان أغرب ما سجلته الأزمة الاقتصادية هو تزامنها مع التضخم حيث أن الظاهرة الجديدة تتمثل في اتجاه الأسعار للارتفاع مع ركود الإنتاج والتجارة وانتشار البطالة، وهو أمر لا يفسر إلا بقوة الاحتكارات.

والواقع أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبح التضخم سياسة فعلية في أغلب الدول الرأسمالية الغرض منها هو تحقيق الأرباح، ولابد من الإشارة إلى تزامن الأزمة الدورية بأزمات هيكلية طويلة الأمد تعزز

¹ - عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، 1988، ص 122.

الميل إلى الركود الذي كشفت عنه الدورات الاقتصادية المعاصرة مثل أزمة الطاقة والخامات وأزمة النظام النقدي الدولي، أزمة المديونية الدولية والعجز المالي في ميزان المدفوعات.¹

وقد أكد الفكر الاقتصادي على حقيقة مهمة يعاني منها هذا النظام والتي تتبلور في أن معدل الربح في الأجل الطويل يتجه إلى التناقص، وهذا ما أكدته كينز ومن قبله ماركس أن واقع النظام الرأسمالي يتسم بالتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار، ومع أن ماركس قد أوضح أن الأزمات هي صفة ملازمة للنظام الرأسمالي ولا يمكن التخلص منها إلا بانتهاء النظام، إلا أن كينز قد اختلف عنه حيث قدم برنامج لإنقاذ الرأسمالية من الانهيار وذلك من خلال التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية واستخدام السياسات المالية لتوجيه الاقتصاديات الرأسمالية وتكييفها لمواجهة الأزمات الحادة للدورات الاقتصادية التي تعود إلى نقص الطلب الفعال الناتج عن عجز الاستثمار الخاص عن امتصاص الادخارات، وأن الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبرى على مواجهة الأزمات الاقتصادية بحيث إن هذه الأزمات أصبحت الآن أقل حدة وأقصر في الأمد. وهذه السمات ترجع إلى محاولة النظام الرأسمالي للتكيف مع الظروف والأحداث الجديدة والتواصل مع الانجازات العلمية ومتطلبات الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم.²

المطلب الثاني: أسباب الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يرجع البعض سبب حصول الدورات الاقتصادية في النظام الرأسمالي لميزات في النظام نفسه تعود إلى³:

- أنه اقتصاد سوق وأن غرض الإنتاج فيه هو إشباع حاجات غير محدودة، فالمنتج ليس لديه المعلومات الكافية عن حجم السوق أو الطلب الكلي فيصبح هنالك اختلال في التوازن في السوق بين العرض الكلي والطلب الكلي.
- أنه اقتصاد نقدي وائتماني له القدرة على توفير السيولة الكاملة وزيادة كمية المعروض النقدي مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي يدفع المنظمين ورجال الأعمال إلى الاقتراض والتوسع في استثماراتهم، وقد يحصل العكس ولأسباب عدة أن تخفض المصارف قروضها إلى المستثمرين فينخفض حجم الإنفاق الاستثماري ويقل الطلب الكلي وتظهر البطالة وبناء على ذلك فالإقتصاد الرأسمالي يمر بدورتين هما دورة الإنتاج والأخرى دورة غير عادية هي دورة الأعمال، وأن الغرض الأساسي للنظام الرأسمالي هو تحقيق الربح لذلك فإن الأسعار تأخذ دورا كبيرا كمنظم للسوق والإنتاج لذلك سوف يجري الإنتاج بغض النظر عن احتياجات السوق وبالتالي تواجه حركة الأعمال اختلال بطريقة تلقائية تتحول

¹ - فؤاد مرسى، مرجع سابق، ص 445 .

² - جواد كاظم البكري، مرجع سابق، ص 5.

³ - خزعل البرماني، مرجع سابق، ص 452.

بموجبها دورة الإنتاج إلى دورة أعمال ناتجة عن تناقض بين قدرتها الإنتاجية والاستخدام الكامل للموارد المتاحة ينعكس على التوازن الاقتصادي.

وظهر هناك تفاوت بين القدرة على الإنتاج من جهة وانخفاض في القدرة على تصريف المنتجات نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للمستهلك وسوء توزيع الدخل من جهة أخرى، عندئذ تبدأ الدورة بالكساد مصحوبة بمزيد من البطالة والتضخم وتجميد الأجور وانخفاض في معدلات الاستثمار، ولحل هذه المشكلة اندفع النظام الرأسمالي نحو التوسع وإخضاع العديد من الدول ذات الموارد الاقتصادية لسيطرتها خاصة في آسيا وإفريقيا وكان ذلك جزء من خطة تخفيف الركود والبطالة في هذا النظام.

خلاصة الفصل:

على ضوء ما تم شرحه وتقديمه في هذا الفصل وبعد تعرضنا لماهية الدورات الاقتصادية والتي تعددت تعاريفها إلا أن التعريف الشامل لها هو أنها تمثل تلك تقلبات والتذبذبات في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، والتي يمكن قياسها من خلال بعض المتغيرات مثل معدل البطالة، مستوى الإنتاج، التوظيف، المستوى العام للأسعار ومعدل التغير في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي.

يمر النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية الواحدة باتجاهين رئيسيين هما التوسع والتقلص، بحيث أن نقطة الذروة في الدورة الاقتصادية تحدد نهاية مرحلة التوسع وبداية مرحلة التقلص، في حين أن نقطة القاع تحدد نهاية مرحلة التقلص وبداية مرحلة التوسع. ويوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن لكل دورة اقتصادية أربعة مراحل هي الكساد الانتعاش الرواج والانكماش.

هنالك اختلاف بين الدورة الاقتصادية حالياً والدورة التقليدية للأعمال، فأطوار الدورة تتقارب، ومدتها تقصر، والأزمة تصبح أكثر تواتراً فيتم الانتقال من الأزمة إلى الانتعاش دون المرور بالركود.

يعد التضخم وحالات الذعر المالي والركود والكساد عناصر متأصلة في الأنظمة الرأسمالية، وإذا ما تركت دون قواعد أو قيود فإن لها ميلاً نحو عدم الاستقرار المالي، أضف إلى أن الاقتصاد الرأسمالي يخضع لقانون التطور الدوري الذي ينتقل فيه من حالة الانتعاش إلى الكساد عبر الأزمة، ليعود فينهض من جديد، إذ تمثل الأزمة نقطة النهاية لدورة اقتصادية مضت ونقطة البداية لدورة اقتصادية جديدة.

تعتبر التقلبات الاقتصادية حسب التحليل الماركسي من الظواهر الملازمة للنظام الرأسمالي، وإنها ليست مجرد ظواهر مؤقتة ناتجة من الاضطرابات النقدية والمالية، أو إنها تعزى إلى عوامل خارجية كالحروب وسوء المواسم الزراعية وغيرها، بل إنها تقلبات دائمة وعناصر أساسية في التطور الرأسمالي وتمتد جذورها إلى أعماق الإنتاج والمبادلة.

الفصل الرابع

واقع السياسة المالية والنقدية في
الاقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق بعد أزمة 1986 التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون الاعتماد على برامج تدعمها مؤسسات النقد الدولية، الأمر الذي نتج عنه تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع مستوى التضخم وتفاقم المديونية الخارجية وزيادة البطالة. بعد ذلك تم اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني وتلاه برنامج التعديل الهيكلي أو برنامج التمويل الموسع.

وأخذت السياسة المالية ابتداء من تطبيق هذه الاتفاقيات حيزا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك بهدف تصحيح الإختلالات التي اشتدت خطورتها ابتداء من منتصف الثمانينات واستعادة التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني ومواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية. ما جعل السياسة المالية تحضى بجانب من الاهتمام من صانعي القرار، والسياسة المالية هي أساسا إما سياسة إنفاقية أو ضريبية أو مزج بين السياستين. وهناك تكامل قوي بين السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية عموما، حيث أن السياستين لهما أهداف واحدة بالإضافة إلى أن السياسة النقدية كثيرا ما تدير جزءا مهما من الدين العام لحساب السياسة المالية بغرض تمويل عجز موازنة الدولة.

ومن أجل معرفة التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكذى السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر في ظل الإصلاحات، فإننا سنتناول هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث رأينا أنها تمكنا من الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، هي:

- الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية؛
- تطور أداء السياسة المالية؛
- مسار السياسة النقدية في الجزائر.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري على ضوء الإصلاحات الداخلية

لقد عرفت الفترة الممتدة من 1990 إلى 2016 تغيرات مؤسسية وهيكلية على مستويات عدة، نتيجة الإصلاحات الموسعة التي أبرمتها الحكومات الجزائرية مع مؤسسات النقد الدولية، بغية تعميق الإصلاحات التي انطلقت فيها ابتداء من 1986 للانتقال من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد

السوق، وذلك بهدف التخفيف من أثر المديونية الخارجية وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية، بغية العودة إلى التوازنات الاقتصادية الكلية، من خلال التحكم أكثر في نمو الكتلة النقدية واستقرار الأسعار وأسعار الصرف ورفع احتياطات الدولة من الصرف الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

حيث أنه ابتداء من سنة 1994 دخلت الجزائر في تنفيذ الاتفاق السنوي حول برامج الاستقرار مع صندوق النقد الدولي، أين أصبح للتنسيق بين الدائرتين المالية والنقدية دور كبير في تجسيد السياسة الاستقرارية المسطرة في هذا البرنامج.

ومنه سنحاول إلقاء الضوء على أهم معالم الاقتصاد الجزائري والإصلاحات التي تعرض لها خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات

يرى المحللون والقارئون للاقتصاد الجزائري في مرحلة الاقتصاد الموجه أن الجزائر حققت الكثير من الإيجابيات يفخر بها الشعب، لكن في المقابل ظهرت نتائج سلبية ليست بسبب التوجه الإيديولوجي وإنما لهفوات التطبيق، أضف إلى ذلك الاختلالات التوازنية التي عرفها نظام التسيير في هذه المرحلة، ويمكن تصنيف هذه الاختلالات التوازنية الكبرى إلى ثلاثة اختلالات هي:¹

أ- الخلل التوازني في تسيير التنمية: اتكأ سير التنمية في المرحلة الأولى من التخطيط من سنة 1967 حتى سنة 1979 على الاستثمار واستخف بقواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي. أما المرحلة الثانية من سنة 1980 حتى سنة 1989 فارتكزت على تحسين مستوى التسيير تحت شعار تثمين الطاقة مع إهمال واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي.

ب- الخلل التوازني في تسيير التجارة الخارجية: لقد كانت هيمنة المحروقات على الصادرات واضحة حتى أصبحت المورد المالي الخارجي الأحادي الجانب، حيث بلغت نسبة المحروقات من الصادرات 97%، وتعتبر هذه النسبة على عجز السياسة الاقتصادية في تنويع الإنتاج الوطني، أما فيما يخص الواردات فاستمرت تبعية التنمية للخارج بنسبة 80% من وسائل الاستثمار ومن المعرفة التقنية والتكنولوجية.

ج- الخلل التوازني في إستراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة: سواء كانت مادية أو مالية أو بشرية، وهذا راجع إلى سوء تقدير أهمية القطاع الخاص الوطني المحلي

¹ - بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص293.

والخارجي، وهي إستراتيجية تنمية أهملت إمكانيات القطاع الخاص واعتمدت كثيرا على إمكانيات القطاع العام.

ولقد صاحبت هذه الإختلالات في التسيير أزمة اقتصادية خانقة تفاقمت منذ سنة 1986 عندما إنهار سعر البترول الخام (البرنت) حيث انخفض إلى 15 دولار للبرميل بعدما كان 30 دولار للبرميل، أي ما يعادل نصف السعر السابق، ويعكس الأثر الكبير الذي أحدثه هذا الانخفاض سلبية الاعتماد على المحروقات في تحصيل العملة الصعبة حيث انهارت إيرادات الجزائر المالية والخارجية من المحروقات من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار، أي بنسبة 43%.

فكان أثر هذه التدهورات كبيرا على ميزان الموارد الخارجية، الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج من الواردات وخدمات الدين من 1.27 مليار دولار سنة 1985 إلى 6.60 مليار دولار سنة 1993. ولتمويل هذا العجز استوجب اللجوء السنوي المتكرر إلى الاقتراض الخارجي قصير الأجل، وأدى حتما إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد والتي بلغت في هذا التاريخ الأخير حجم 26 مليار دولار.¹

وقد أدى ضعف الإنتاج نتيجة لسياسات نظام التخطيط مع ارتفاع معدلات نمو السكان من سنة لأخرى، وزيادة طفيفة في معدل النمو لا تتماشى وحاجيات المواطنين إلى تراكم في العجز الدائم في توفير الأمن الغذائي للمستهلكين. كما كان نتاجا لنظام المخططات اتساع التباين بين الريف والمدينة نظرا لانعدام فرص العمل أمام الفلاحين نتيجة لموسمية العمل والظروف المناخية المحيطة بالإنتاج الزراعي وتركيز الدولة على الصناعة في أغلب مراحل هذه الفترة، وكلها عوامل أدت إلى إضعاف الاقتصاد الوطني.

من خلال تتبعنا للنتائج التي حققتها الجزائر إلى غاية بداية التسعينات نستنتج أن أهم العوامل التي أضعفت الاقتصاد الجزائري هي التبعية الاقتصادية وتفاقم أزمة الديون الخارجية نتيجة الاستيراد المكثف لسلع الاستهلاك النهائي في بداية الثمانينات تحت شعار "من أجل حياة أفضل"، بالإضافة إلى ضخامة الجهود الاستثمارية، وخاصة الاستثمار في المجال الصناعي والاعتماد على الصناعات الثقيلة.

ويعتبر الاعتماد المطلق على تصدير منتج واحد وهو النفط الذي حصيلة إيراداته تمثل 97% من مجموع إيرادات الدولة من العوامل الرئيسية التي جعلت الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات

¹ - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 297.

الخارجية خاصة ما أفرزته الصدمة النفطية العكسية سنة 1986 وما كان لها من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني على جميع الأصعدة.¹

المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في مرحلة الأزمة

إن انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق كانت له انعكاسات معتبرة على السياسة الاقتصادية للدولة وعلى أهدافها وأدواتها. وإن الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الليبرالي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية، أهمها إصلاح 1990 المتعلق بالقرض والنقد، والذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضح مسار تطورها، وأعاد للبنك المركزي وظائفه ومهامه.

لكن كل هذه الإصلاحات لم ترقى للمستوى المرغوب، مما دفع بالجزائر لأول مرة إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية لمساعدتها في القيام بإصلاحات اقتصادية وتعديلات في مبادئ السياسة الاقتصادية.

ومنه سنلقي الضوء على أهم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة.

1. إصلاح عام 1990:

وضع القانون المتعلق بالقرض والنقد² (90 - 10) النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، حيث تميز بشكل حاسم في المجال النقدي والمصرفي والمسار الانتقالي للاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، وجعل القانون المصرفي في الجزائر في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى، لاسيما البلدان المتطورة، وقد جاء هذا القانون ليحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية ويركز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة وأجنبية.³

حيث تم فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية من خلال وضع سقف لتسليف البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية، حيث يمكن للخرينة أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة معينة في حدود 10% فقط كحد أقصى، وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة، كما تم تحديد آجال قصوى مدتها 15 سنة لإعادة تسديد الديون المستحقة للبنك المركزي على الخزينة العامة والمتراكمة منذ السنوات الفارطة. كما تم تحديد الحد الأعلى من قيمة

¹ - بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 292.

² - قانون 90 - 10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.

³ - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 141.

السندات العمومية التي لا يمكن أن يحوزها البنك المركزي في غلافه المالي بنسبة 20% من العائدات العادية للدولة المسجلة في السنة المنصرمة.

وتم إلغاء الاكتتاب الإجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك، حيث كانت الخزينة تجبر البنوك على الاكتتاب بنسبة 5% من ودائعها في سندات التجهيز.¹

أيضا سمح قانون القرض والنقد بتحويل السلطة النقدية إلى مجلس القرض والنقد، الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة بنك الجزائر ويتمتع بصلاحيات واسعة في مجال القرض والنقد.

يعتبر قانون 90 - 10 نصا تشريعيا يعكس حق الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأحكام التي جاء بها قانون الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم لسنة 1988. وحمل القانون في طياته أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وآليات العمل التي يعتمدها تعكس إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.

أما عن مبادئه الأساسية فيمكن اختصارها في النقاط التالية:²

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناءا على الوضع النقدي السائد؛

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية؛

✓ الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة الائتمان؛

✓ أهمية السياسة النقدية: حيث أعاد الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير أساسي في الاقتصاد؛

✓ تأسيس سلطة مراقبة البنوك والتي لها صلاحيات سلطة قضائية.

أما أهداف قانون النقد والقرض فيمكن إيضاحها بإيجاز في النقاط التالية:

✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛

✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛

✓ إعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني؛

✓ تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية،

✓ إنشاء سوق مالي (بورصة)؛

✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة أفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مركز البحوث والدراسات الإنسانية في الجزائر، الدورة 26، جويلية، 2005، ص34.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص186، 188.

2. الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين:

بالرغم من انضمام الجزائر المبكر لصندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 بحصة تقدر بـ 632.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة (DTS)، لتصبح سنة 1994 حوالي 941.4 مليون و.ح.س.خ، إلا أنها كانت ترفض الخضوع لشروط نادي باريس، لكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن، بعد أن زادت حدة المديونية الخارجية وتفشّت آثارها المدمرة على الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد التذبذب الحاصل في مسيرة الإصلاحات الخارجية والتي انتقدتها البعض لكونها كانت سريعة. في المقابل أعلنت المؤسسات المالية الدولية بأن البلاد لم تدخل بطريقة جيدة في اقتصاد السوق، عندها لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد بعض القروض، فأدى ذلك إلى تحول توجه الحكومات المتتالية إلى استيراد الحلول الجاهزة كمسكنات للأزمة، لأن الحلول الذاتية بطبيعة الحال تتطلب ثقة الجماهير بالحكومة وإيماننا بهذه الإصلاحات. وبدأت الجزائر بإجراء اتصالات رسمية مع المؤسسات المالية الدولية، أولاً بصفة سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية كانعكاس أزمة النفط 1986 على إجراءات الإصلاحات التي مست المؤسسات الاقتصادية والمالية أو كتعديل الدستور 1989 والانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية. ثم أخذت الطابع العلني حيث جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تتدرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.¹

وعليه فقد مرت الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالمراحل التالية:

1.2. برنامج الاستعداد الائتماني الأول (Stand by 01) 30 ماي 1989 - 30 ماي 1990:

وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت على تقديم 155.7 مليون و.ح.س.خ، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون و.ح.س.خ، نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988، ويستخدم هذا التسهيل في التخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، أما الاستحقاق فحدد بين ثلاث وخمس سنوات.²

وبالموازاة مع ذلك أبرمت الجزائر أول اتفاق مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وعلى ضوء ذلك سمح للمؤسسات المالية الدولية بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، فبدأت خلال سنة 1989 أول الخطوات نحو العولمة الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي حيث تم الاتفاق على تخلي الدولة عن ممارسة أي نشاط اقتصادي، وانحصر دورها في تنظيم الاقتصاد مع استمرارها بالقيام بدور البناء خلال المرحلة الانتقالية.

¹ - الهادي خالدي، المرأة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص194.

² - نفسه، ص196.

إضافة لوضعها عدة شروط أهمها: تحرير الأسعار، مراقبة توسع الكتلة النقدية، الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، تحرير التجارة الخارجية، وإلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

2.2. برنامج الاستعداد الائتماني الثاني (Stand by 02) 3 جوان 1991:

استمرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وحتى الأمنية بالتدهور رغم إبرام اتفاق Stand by الأول مع FMI، من أجل ذلك رجعت الحكومة الجزائرية مجددا لطلب خدمات الصندوق، حيث تم التوقيع على Stand by 02 في 03 جوان 1991، وبموجبه حصلت الجزائر على قرض بقيمة 300 مليون و.ح.س.خ، أي ما يساوي 400 مليون دولار، مقسمة على أربع أقساط حدد كل قسط منها بمبلغ 75 مليون و.ح.س.خ. وبالموازاة مع ذلك أبرمت كذلك اتفاق مع البنك العالمي أين حصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار تم تخصيصها للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية.¹ وقد سحبت الجزائر ثلاث أقساط فقط من القروض دون سحب القرض الرابع لعدم احترام الحكومة لمحتوى الاتفاقية، حيث وجه القرض إلى أغراض أخرى غير التي تم الاتفاق عليها، والتي أدت إلى تحميل خزينة الدولة أعباء جديدة بسبب إلغاء نتائج الانتخابات والدخول في مرحلة انتقالية متأزمة اتخذت فيها إجراءات معاكسة لشرطية الصندوق منها رفع الأجور إلى 700 دج كحد أدنى وسن الشبكة الاجتماعية للعائلات التي لا تتقاضى رواتب.² في ظل تدهور الوضعية السياسية والأمنية للبلاد خلال هذه الفترة التي عقدت فيها الاتفاقيتين، فما هي نتائج هاتين الاتفاقيتين؟.

وكتقييم للإجراءات التي اتبعتها السلطة ومدى تنفيذها للبرنامج، نورد الحقائق والنتائج التالية:

✓ سجلت الميزانية تحسنا حيث ارتفعت الإيرادات بحوالي 153.4 مليار دج، لكن أكثر من 90% منها تعود إلى زيادة عائدات النفط بسبب حرب الخليج، فقد ارتفع سعر البرميل من 18.53 دولار سنة 1989 إلى أكثر من 24 دولار سنة 1990، أما 10% المتبقية فترجع لزيادة الإيرادات الجمركية؛³

✓ رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20%， وكانت تهدف هذه الإجراءات إلى جعل معدل الفائدة الحقيقي موجب، ومن ثم رفع تعبئة حجم المدخرات؛

¹ - عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، باتنة، ديسمبر 2002، ص124.

² - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص200.

³ - Media Bank Bimistrielle n°64, Mars 2003, P4.

✓ ارتفاع معدل التضخم من 9.3% سنة 1989 إلى 17.9% سنة 1990 ليصل سنة 1991 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31.7%، وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب؛
✓ تغير في قيمة الدينار، الذي وصل إلى 18.47 دينار مقابل 1 دولار سنة 1991 بعدما كان 8.96 سنة 1990 بسبب ارتفاع الكتلة النقدية بـ 21.3% بعدما كان 11.3% سنة 1990؛
✓ استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية - المرتفعة أصلا - حيث قدرت بـ 26.7 مليار دولار سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما بالنسبة لخدمات الدين فقد انتقلت من 73.9% في 1991 إلى 82.2% سنة 1993¹؛
✓ زيادة الاستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الدين المحلي خلال الفترة (1992-1993)؛

✓ ارتفاع نسبة البطالة إلى 23.2%².

بالإضافة إلى التطورات الأمنية الخطيرة التي مست العديد من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية، كل هذه الأسباب وأخرى - استلام سيفي لرئاسة الحكومة - دفعت بالجزائر للاتصال مرة أخرى بالمؤسسات المالية الدولية، وهنا فرضت إعادة الجدولة نفسها كحتمية اضطرارية.

3.2. برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي:

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل تدعيم وضعها الاقتصادي وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها والتي زادت من حدة الإختلالات الهيكلية. ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي الموسع إلى القضاء على الإختلالات العميقة في التوازنات الاقتصادية الكلية التي ظلت تعاني منها الجزائر منذ 1986، ويمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى مرحلتين: مرحلة التثبيت الاقتصادي قصيرة الأجل تمتد لمدة سنة من أفريل 1994 إلى غاية 1995، ومرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة ثلاث سنوات من 1995 إلى 1998.

1.3.2. برنامج التثبيت الاقتصادي (10 أفريل 1994 - 31 مارس 1995):

تستند عملية إعادة الجدولة للديون الخارجية بعقد اتفاقية مع صندوق النقد الدولي الذي يلزم البلد بوضع برنامج التثبيت الاقتصادي، والذي قررت الجزائر الالتزام به لاسترجاع التوازنات المالية خلال سنة من التطبيق.

¹ - بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 190، 191.

² - أحمد محمودي، انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقة، أفريل 2003، ص 194.

وبهذا أبرمت حكومة "رضا مالك" اتفاق Stand by 03 لمدة سنة مع الصندوق، وتم التوصل إلى إمضاء المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة مع نادي باريس في نهاية ماي 1994، بموجب هذا الاتفاق تم إعادة جدولة 4.4 مليار دولار على مدى 16 سنة، منها 4 سنوات فترة سماح من تسديد خدمة الدين المعاد جدولته.¹

وقد وضعت الجزائر في إطار اتفاق التثبيت الاقتصادي إستراتيجية شكلت الخطوط العريضة لقانون المالية التكميلي لسنة 1994، والتي من شأنها أن تسرع عملية التحول نحو اقتصاد السوق الحر، وهذا يتطلب تدعيم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من حدة المشاكل كالبطالة والسكن لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق:²

✓ تحرير التجارة الخارجية التي من شأنها تخفيف عبء الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل؛

✓ رفع معدل النمو للناتج الداخلي الخام من 3% سنة 1994 إلى 6% سنة 1995؛

✓ تخفيف معدل التضخم باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعتها ورفع الدعم عنها، باستثناء الفريضة والسميد والحليب؛

✓ ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي؛

✓ تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ومنها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وإعادة تجديد دور الدولة؛

✓ تنويع الصادرات خارج المحروقات، إذ أن انخفاض أسعار البترول أدت إلى عجز في الميزان التجاري بـ 2.1 مليار دولار سنة 1993، مما تطلب معونة مالية للتخفيف من خدمة الدين، بالإضافة إلى تسهيلات أخرى موجهة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات؛

✓ ترشيد النفقات وتخفيف عجز الخزينة المقدر بـ 0.2% والعجز الميزاني المقدر بـ 5.9% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993؛

✓ دعم سعر صرف الدينار للحد من الضغط التضخمي عن طرق تخفيض معدل التوسع النقدي إلى 14% لفترة البرنامج مقارنة بـ 21% في 1993، حيث تم تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17% (1 دولار = 36 دج) لتوطيد اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.

¹ - محمود فوزي شعوبين، كعاسي مجد الأمين، الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب النتائج وحساب الاستغلال للفترة (1989-1999)، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقة، 23/22 أبريل 2003، ص8.

² - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص ص203، 204.

وعليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية، ما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية وقبول الدائنين الدخول في مفاوضات ترمي إلى إعادة الدولة، فتحصلت الجزائر بموجب اتفاق التثبيت الذي تم عقده في 27 ماي 1994 على قرض بـ 270.7 مليون و.ح.س.خ. وجزء آخر بمبلغ 160 مليون و.ح.س.خ، وضع في متناول الجزائر في إطار اتفاق التثبيت، أما المتبقي من المبلغ 274.32 مليون و.ح.س.خ، تتحصل عليه في إطار تسهيل التمويل التعويضي والتمويل غير المتوقع كنتيجة لارتفاع أسعار القمح الذي تعرض له الموردون الجزائريون في سنة 1993.

فإعادة الدولة لسنة 1994 سمحت بتوفير 16 مليار دولار، وبذلك تراجع معدل خدمة الديون إلى 53.3% لكنها عاودت الارتفاع لتصل سنة 1995 إلى حوالي 84% لأن هدف النادي هو تأجيل الدفع لنسبة من خدمات الديون العمومية للجزائر فقط باعتبارها تواجه أزمة سيولة وليست أزمة عدم القدرة على الدفع، فالجزائر في نظر الدائنين لها مصادر كبيرة وطاقة اقتصادية وبشرية معتبرة¹. وتواصلت الإصلاحات من خلال برنامج التعديل الهيكلي.

2.3.2. برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي 1995 - 21 ماي 1998):

يعتبر البرنامج الأشمل والأوسع، يمتد إلى ثلاث سنوات، تم إعداده بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ويطبق تحت إشرافه. وقد استجاب الصندوق مجددا لطلب الحكومة الجزائرية في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض - وهذا بعد إرسال خطاب النوايا الذي تضمن محتوى البرنامج - على تقديم قرض بـ 1169.328 مليون و.ح.س.خ (DTS) أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر، وبهذا تقدمت الجزائر مرة أخرى إلى نادي باريس وتمكنت من سحب القسط الأول بقيمة 325.28 مليون و.ح.س.خ، على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقي على أقساط يتم استخدامها قبل 21 ماي 1998.

وفي جويلية 1995 تم إعادة جدولة 9.288 مليار دولار من مديونية الجزائر لمدة 15 سنة مع فترة سماح لأربع سنوات، في حين بلغت إجمالي الديون المعاد جدولتها في إطار نادي باريس 7.57 مليار دولار، كما تقدمت الجزائر لأول مرة أمام نادي لندن لإعادة جدولة ديونها الخاصة المقدرة بـ 3.2 مليار دولار، بالإضافة إلى التمويل الاستثنائي المبرم مع المؤسسات المالية الدولية ليصل هذا الرقم إلى 20 مليار دولار.²

¹ - محمد راتول، العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 2001، ص 334.

² - الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 216، 217.

أ- أهداف برنامج التعديل الهيكلي (1995 - 1998): إن البنود التي استهدفها الاتفاق والتي كانت متوقعة ومعلنة من طرف خبراء صندوق النقد الدولي هي:¹

✓ تحقيق النمو الاقتصادي في إطار الاستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق معدل نمو حقيقي متوسط للناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج؛

✓ العمل على إرساء نظام الصرف واستقراره، المرفق بإنشاء سوق بين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف إبتداء من الفاتح جانفي 1996، والعمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الخارجية الجارية؛

✓ التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي، بحيث سينخفض العجز من 6.9% من الناتج الداخلي الخام في 1994/1995 إلى 2.2% من (PIB) خلال 1997/1998؛

✓ التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم؛

✓ إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية؛

✓ خفض التكاليف الانتقالية الناجمة عن البرنامج، خاصة من جانبها الاجتماعي.

ب- إجراءات تحقيق البرنامج: إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة المالية والنقدية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الاتفاق الموسع قد اتسمت بسياسة ميزانية صارمة. حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية (M2)، ومن ثم العمل على تخفيف معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة خلال هذه الفترة، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة، والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك. كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي قانوني نقدي على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.²

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال إصلاح النظام المالي كانت تهدف إلى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوات السياسة النقدية وترقية النظام المصرفي، حيث في 1994 تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني لأجل تنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية. كما تم إدخال أداة

¹ - EL - H Makboul, Le PAS en Algérie, Problématique et application, revue CENAP N°15, Alger, 2000, p9.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 196.

عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية في شكل مزايدات القروض، والعمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في 1996. إضافة إلى العمل على التطهير الكلي للاقتصاد. كما عملت على ضبط الموازنة العامة خلال الثلاث سنوات القادمة، مما تطلب من السلطات اعتماد نظام ضريبي فعال ومرن وشامل، حيث تم توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997، مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33% بالنظر إلى ازدواجية الضريبة¹، وإلغاء كل الإعفاءات على الضريبة وعلى الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة. إضافة إلى التحكم بشكل صارم في نفقات الحكومة وإلغاء إعانات الاستهلاك.

أما في إطار إجراءات إصلاح الجهاز المصرفي، فقد تم تشجيع إنشاء المصارف والمؤسسات المالية الخاصة، وإعادة رسملة البنوك الوطنية لتسمح بتحقيق نسبة ملائمة بـ 8% في نهاية 1995، وذلك لتنشيط المنافسة في النظام المصرفي، ونمو فعاليات الوساطة المالية، وكذا العمل على التحرير المتزايد لتكوين أسعار فائدة حقيقية موجبة على الودائع لحث المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم في شكل أصول مالية ونقدية بالعملة الوطنية لرفع نسبة الادخار، وانتقاء أكفأ المشروعات الاستثمارية، والرفع من إنتاجية رأس المال.

ج - تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي: يبرز الواقع الاقتصادي الذي أفرزه برنامج التصحيح الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، وأهمها:²
✓ ارتفاع احتياطي الصرف نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات (19 دولار سنة 1996) وإعادة الجدولة، حيث ارتفعت من 1.1 مليار دولار سنة 1994 إلى 7 مليار دولار سنة 1998 (أي ارتفعت بنسبة 636.3%)؛

✓ ارتفاع المديونية الخارجية من 29.49 مليار دولار سنة 1994 إلى 30.47 مليار دولار سنة 1998؛

✓ ارتفاع نسبة خدمات الدين بالقياس إلى سنتي 1996 - 1997، فمن 30.9% و 30.3% على التوالي بلغت 48% في سنة 1998، رغم إعادة جدولة 50% من مجموع الديون الخارجية خلال مدة برنامج الإصلاح الموسع مع نادي باريس ولندن، وهذا نتيجة انخفاض موارد الصادرات وارتفاع المديونية الخارجية؛

¹ - نفس المرجع السابق، 197.

² - شريف غياط، عبد الباقي رواج، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة، ماي 2002، ص 5، 8.

✓ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي السنوي من 1822.8 دولار سنة 1993 إلى 1500 دولار سنة 1999؛

✓ سجلت الميزانية العامة تحسنا مستمرا، حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل الميزانية فائضا بلغ 3%، 2.4% و 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاثة الأخيرة للبرنامج.

✓ الارتفاع المستمر لنسبة البطالة، والتي انتقلت من 23% سنة 1993 إلى أكثر من 29% سنة 1997 ثم 29.2% سنة 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما:¹

- ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي حيث تجاوز 2.8% سنويا، الشيء الذي أدى إلى تزايد وتسارع في حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى 8.25 مليون سنة 1998؛

- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل وخصوصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، حيث بلغ عدد المسرحين 500 ألف عامل خلال الفترة (1994 - 1997) نتيجة تصفية وخصوصة حوالي 633 مؤسسة محلية و 268 مؤسسة عمومية و 85 مؤسسة خاصة.

✓ ارتفاع في نمو الكتلة النقدية سنة 1998 بنسبة 19.1% في حين بلغت نسبة النمو 10.5% سنة 1995؛

✓ انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998، ونتيجة لذلك انخفض معدل إعادة الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9.5% في 1998؛

✓ انخفاض سعر صرف الدينار من 36 دج للدولار سنة 1994 إلى 58 دج للدولار سنة 1998 أي انخفض بنسبة 61%.

تؤكد النتائج الميدانية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفاعلية الاقتصادية التي يفتقد إليها الاقتصاد الوطني، أما بالنسبة لتدهور الأحوال الاجتماعية (17 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى الفقر، مستوى البطالة 30%)، تراجع المستوى التعليمي والصحي² فكانت بمثابة الفاتورة الباهظة للتحسن الاقتصادي.

¹ - عبد الباقي روابح، علي هامل، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، قسنطينة، ماي 2000، ص5.
² - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص198.

3. الإصلاحان المتممان لقانون النقد والقرض لسنتي 2001، 2003:

بعد عشرية كاملة من صدور قانون النقد والقرض، أصبح هذا الأخير غير قادر على مواكبة المستجدات من ظروف ومتغيرات اقتصادية اجتماعية وسياسية، حيث أدى إلى ظهور بعض الثغرات التي أحدثت إختلالات حقيقية في النظام البنكي والمالي، لدرجة كاد معها أن يفقد مصداقيته، ونتيجة لذلك جاء التعديل الأول من خلال الأمر 01 - 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 حاملا في طياته بعض التغييرات الجوهرية التي ترتبط بصفة مباشرة بتنظيم هيئات البنك المركزي، ورسم حدود جديدة لاستقلالته. أما التعديل الثاني فكان من خلال الأمر 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي كانت للأحداث التي سبقت صدوره آثار واضحة في طريقة صياغته وأبعاد مضمونه.

1.3. إصلاح سنة 2001:

كانت مجمل تعديلات الأمر 01 - 01 المعدل والمتمم للقانون 90 - 10 والتي لم تتعدى 14 مادة، تصب كلها في مجال استقلالية البنك المركزي، حيث عمل هذا الأمر على تقليص الاستقلال العضوي بصفة خاصة رغم التعديلات التي رفعت من درجة الاستقلال الشخصي لمحافظ بنك الجزائر، إلا أن المحصلة النهائية لاستقلالية بنك الجزائر عرفت انخفاضا ملحوظا مقارنة بالقانون الأساسي.¹

مع الإشارة إلى أنه وبموجب النظام رقم 02 - 03 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002 والمصادق عليه من طرف مجلس النقد والقرض في اجتماعه المنعقد في 28 أكتوبر 2002 تم إصدار أنظمة جديدة تتعلق بالمراقبة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية تعتمد أرقى معايير الرقابة والإشراف.

2.3. إصلاح سنة 2003:

بعد الفضائح التي عرفها القطاع المالي من خلال قضية "آل خليفة بنك" و"بنك الجزائر التجاري والصناعي" وما انجر عنهما من فقدان ملايين الدولارات تيقنت السلطات التنفيذية والنقدية من عجز وتقادم النصوص التشريعية والتنظيمية السارية، مما استوجب اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المال العام ومدخرات المواطنين وصومعة القطاع المالي والبنكي، وتجسد ذلك من خلال صدور الأمر 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض والمعدل للقانون 90 - 10.²

وقد حمل هذا الأمر التعديلات التالية:³

✓ تأكيد الفصل بين صلاحيات البنك المركزي، من خلال الفصل بين مجلس إدارته ومجلس النقد والقرض؛

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص38.

² - محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص80.

³ - نفس المرجع السابق، ص66.

- ✓ إحداث هيئة مراقبة من خلال تعزيز دور المراقبين اللذين يتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي تتولى حراسة بنك الجزائر؛
- ✓ تمديد مهلة طلب تعديل الوزير المكلف بالمالية لمشاريع الأنظمة التي يبلغها إياه للمحافظ من ثلاثة أيام إلى عشرة أيام قبل إصدارها، ويجب على المحافظ أن يستدعي حينئذ المجلس للانعقاد في أجل خمسة أيام ويعرض عليه التعديل المقترح؛
- ✓ توسيع نطاق صلاحيات اللجنة المصرفية قصد مواجهة كل أنواع الانحرافات التي تؤدي إلى أزمات حقيقية قادرة على أن تعصف بالنظام المالي والبنكي الجزائري، وتجسد ذلك من خلال تعزيز معايير اعتماد البنوك ومسيرى البنوك وتشديد العقوبات التأديبية والمالية وحتى الجزافية؛¹
- ✓ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية تتكفل بالإشراف على تنفيذ إستراتيجية الاستدانة الخارجية وسياسة تسيير الأرصدة والمديونية الخارجية؛
- ✓ إزالة حاجز سقف السندات العمومية التي لا يحق لبنك الجزائر تجاوزها.

المطلب الثالث: الاقتصاد الجزائري بعد مسار الإصلاح الاقتصادي

بعد تجربة إصلاح الاقتصاد الجزائري بكل تكاليفها وانعكاساتها على المستوى الاجتماعي واقتصاد أوجه التحسن على مؤشرات الاقتصاد الكلي المالية والنقدية، لا تزال آفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدة المنال وصعبة في آن واحد. ويتمثل التحدي الحقيقي في هذا المجال في دعم القدرة على المنافسة في إطار وشروط الحماية الصادرة عن OMC، وتطبيق إستراتيجية وسياسات من أجل توفير الحماية المؤقتة للإنتاج الوطني وكذلك الشراكة.²

فبالرغم من تحسن أسعار المحروقات سنة 2000 التي وصل سعر البرميل فيها إلى 28.5 دولار بعدما كان 17 دولار سنة 1997 والذي صاحبه انخفاض في خدمة المديونية إلى 19.8% سنة 2000 مقابل 47.5% سنة 1998، الشيء الذي أدى إلى استفادة الجزائر من ظرف مالي مناسب. أما نسبة النمو خلال 6 سنوات التالية والمقدرة بـ 3% تبقى غير كافية للاستجابة إلى الحاجات الملحة للسكان لاسيما في ميدان التشغيل، ويرجع هذا إلى كون الإصلاحات المتبعة مازالت غير كافية لدفع حركية النمو، وأن المقتضيات الدولية الخاصة بالتأهيل أصبحت تفرض نفسها أكثر بالإضافة إلى العجز الاجتماعي الذي تولدت عنه توترات يصعب التحكم فيها.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مرجع سابق، ص35.

² - حاكمي بوحفص، الاقتصاد الجزائري الإصلاح والنمو والإنعاش، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة، ماي 2002، ص4.

بالنسبة للإصلاحات فبالرغم من أن الاختيارات الواجب اعتمادها قد تم تحديدها بوضوح فإن وسائل تحقيقها المجسدة في المؤسسات المكلفة بتنفيذها (الإدارة، البنوك، العدالة، الجباية) تبين أنها غير مكيفة من حيث طبيعتها ومن حيث ذاتيتها.¹

واتضح أن تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية قد تحقق على حساب جهاز الإنتاج وتدهور القدرة الشرائية للأسر، وتدهور أوضاع التشغيل باستمرار وتفاقم الشرخ الاجتماعي، وهذا كون الاقتصاد الوطني أسير للمصالح الفئوية والريوع المكتسبة والتباطؤ في تنفيذ القوانين التشريعية والتنفيذية، هذا بالإضافة إلى العوائق البيروقراطية وعدم تكييف منظومات التمويل التي أثرت على الاستثمار². وهكذا تبقى معظم المشاريع التنموية عبارة عن رهون أمام منظومة غير فعالة وغالبا ما تكون مرتشية.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإنه بالرغم من الإجراءات المتخذة من أجل تنويع الصادرات فإن سعر البترول يبقى المحدد المسيطر على رصيد ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة الصادرات 97.09% من الحجم الإجمالي لها خلال السداسي الثاني من 2001 بينما قدرت نسبة الصادرات خارج المحروقات بـ 2.91% وهذا ما يدفعنا إلى الحكم على قصر الإصلاحات.

لتبقى سياسة الاعتماد على إيرادات المحروقات من أكبر السلبيات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري حيث لا يزال مصير التوازنات الكلية مرتبطا بأسعار البترول، وأكبر مثال على ذلك هو الانخفاض المقدر بـ 20.05% الذي حققه ميزان المدفوعات خلال سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 والذي يرجع إلى تدهور أسعار البترول المسجل ابتداء من شهر سبتمبر على إثر تفجيرات 11 سبتمبر التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية والذي أدى إلى انكماش الاقتصاد العالمي وبالتالي انخفاض الطلب.³

زيادة على ما سبق يمكن القول أن سياسة الإصلاح المتبعة من طرف الجزائر أثارت نزعة نحو انفتاح اقتصادي مفرط للأسواق الأمر الذي أدى في كثير من الحالات إلى ظهور حالات من المنافسة يصعب تحملها من طرف المؤسسات، ومن خلال ضغط هذه السياسات على الطلب تؤدي إلى تقليص مستويات النمو مؤدية إلى إفقار فئات كبيرة من العمال.⁴

ونتيجة للانخفاض في مستوى المعيشة والانتشار الفاضح للفقر (الذي بلغ 12.1% سنة 2000)* أتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف مسار الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاجتماعية

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، جوان 2002، ص9.

² - حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص5.

³ - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص308.

⁴ - حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص7.

* - خط الفقر 1.25 دولار لليوم بناء على المكافئ الشرائي للدولار لعام 2005.

والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة. لذلك حاولت أن تستفيد من الوضع المالي الجيد الناتج عن ارتفاع أسعار البترول ابتداءً من سنة 2001 إلى 2004 ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة، وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية. وهذا بغية مكافحة الفقر وتوفير فرص العمل وتحقيق توازن جهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.¹

ومن خلال كل ذلك فإن ما يمكن ملاحظته اليوم على الاقتصاد الجزائري أن ظروف النمو الدائم لم تتوفر بعد، وأن التوازنات المالية تبقى عاجزة عن دعم هذا المسار لحد الآن، وأن شروط الإصلاح الاقتصادي التي اقتضت على تحسين التوازنات المالية قد أضعفت حدة الاقتصاد الجزائري وعرضت إمكانية استمرار النمو والإنعاش للخطر رغم معدلات النمو المسجلة. وفي غياب الإنعاش الاقتصادي الحقيقي الذي يمثل الامتداد الطبيعي لتحقيق النمو فإن النتائج المحققة حتى الآن غير كافية، ومن ثم فإن إشكالية الإنعاش تبقى متوقفة على عوامل خارجية. وأن الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد لم يساير الإجراءات المتخذة لحد الآن، مما يؤدي إلى غياب الإنعاش الاقتصادي وظهور الكثير من التوترات الاجتماعية.²

كما أصبح من الضروري اليوم ونحن في عصر العلم والتقنية وبالنظر إلى الوضع الحالي المتسم بالعلوم والتكتلات الإقليمية أن نعقلن مختلف النظم التربوية والاقتصادية، وأن نشجع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول عقلاني يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي أصبحت تعوق عملية التنمية، والقضاء على مختلف العقبات الإدارية أمام تطور الشراكة والخصوصية، وذلك في نطاق تنفيذ نصوص جديدة مع توخي مزيد من الصرامة في التأطير النظامي والبشري لهذه النصوص. كما أن مميزات هذا العصر والتي أهمها اندماج اقتصاديات الدول بالاقتصاد العالمي يحتم على الجزائر أن تعمل للاستفادة من هذه الميزة خاصة وأن آفاق الاندماج الجزائري في الاقتصاد العالمي تبقى بعيدة إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تصعب من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي والذي يشكل عائق في مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من إيجابياتها.³

وفي الأخير يمكن القول أنه رغم ما حققته هذه الإصلاحات من تقدم فيما يخص التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق إلا أن الاقتصاد الوطني عرف وضعية صعبة في نهاية هذه الفترة تمثلت في

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سابق، ص24.

² - حاكمي بوحفص، مرجع سابق، ص7.

³ - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص310.

إختلالات داخلية وخارجية، والتي دفعت مرة ثانية إلى ضرورة الإصلاح في السياسة المالية الخارجية عن طريق إبرام اتفاقيات دولية، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هي السياسة المالية والنقدية المعتمدة خلال الفترة (1990 - 2016) ؟. وهذا ما نحاول الإجابة عنه في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: تطور أداء السياسة المالية

منذ بداية التسعينات، وبعد أن شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة. غير أن أهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع حجم الدين العمومي للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على التحمل الموازي.

أما بعودة أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة للارتفاع فأعطى ذلك دافعا جديدا للسياسة، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية ونسبة البطالة.

ولهذا نحاول التطرق لأهم التطورات التي عرفتھا السياسة المالية خلال فترة الدراسة وفي ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر، وذلك من خلال التعرف على أداء السياسة الإنفاقية والإيرادية والموازنة العامة للدولة.

المطلب الأول: النفقات العامة في التشريع الجزائري

باعتبار أن الإنفاق العام يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العمومية فهو أحد أوجه السياسة المالية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وسنحاول تسليط الضوء على أهم نقاط السياسة الإنفاقية لمعرفة مظاهر الفشل لوضع سبل العلاج المناسبة.

1. تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

استنادا إلى القانون 84-17 المؤرخ في جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين: نفقات التسيير ونفقات التجهيز.¹

¹ - القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المواد من 24 إلى 42.

1.1. نفقات التسيير:

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة، بحيث تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، حيث أن نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات، ومنه لا يمكن ملاحظة أية قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، أي أنها لم تقم بعملية إنتاج أية سلعة حقيقية، فهذا النوع من النفقات موجه أساسا إلى إمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب مصالحها من الناحية الإدارية.

وما دام أنها تهدف إلى التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإن كل ما تحدثه من آثار فهي غير مباشرة، لذلك تسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية. وتتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة، وتظهر ميزانية التسيير في أربعة أبواب هي:

أ- **أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات:** يضم هذا الباب خمسة أنواع من الاعتمادات هي:

- ديون قابلة للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛

- الدين الخارجي؛

- الدين الداخلي أي الديون العائمة (فوائد سندات الخزينة)؛

- الضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛

- نفقات محسومة من الإيرادات (تعويض على المنتجات المختلفة).

ب- **تخصيصات السلطات العمومية:** تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...) وهي نفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- **النفقات الخاصة بوسائل المصالح:** تمثل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، وتشمل على: مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، إعانات التسيير، نفقات الصيانة ومعدات تسيير المصالح.

د- **التدخلات الحكومية:** والمتمثلة في: إعانات الجماعات المحلية، المنح الدراسية، المساعدات والتضامن، الإعانات الاقتصادية، المساهمات في الهيئات الدولية، إعانات المصالح العمومية، المساهمة في صناديق المعاشات وغيرها.¹

حيث يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية، ويتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع بتقسيم الباب إلى أقسام ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية

¹ - نفس المرجع السابق، المادة 24.

لتوزيع إعمادات الميزانية ونقطة الارتكاز في المراقبة المالية. وفي الحقيقة يجب على السلطات التنفيذية أن تعمل على تخصيص نفقات التسيير مادامت غير منتجة وتمثل تدميرا للثورة المحصل عليها عن طريق الضرائب (حسب الكلاسيك)، لكن عند قيامنا بالتحليل نلاحظ أن الزيادة في قيمة هذه النفقات لا يمكن تجنبها كونها تؤمن السير العادي لمختلف المصالح العمومية التي يجب أن تبقى مضمونة.

2.1. نفقات التجهيز:

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز إسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الصناعي، الفلاحي... إلخ) من أجل تجهيزها بوسائل الوصول إلى تحقيق التنمية الشاملة.

وبالتالي فهذه النفقات تعبر عن المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أن هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات وتمول من طرف الخزينة العمومية بنفقات نهائية أو مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات أو من خلال رخص التمويل عن طريق البنك.

يتم توزيع نفقات الاستثمار حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة إلى ثلاثة أبواب:¹

- ✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة: تشمل على النفقات التي تستند إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك المنظمات العمومية وشبه العمومية؛
- ✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- ✓ النفقات الأخرى برأس المال.

يسمح هذا التقسيم لنفقات الاستثمار بإعطاء صورة واضحة لمعالم نشاط الدولة الاستثماري حيث يميز بين نفقات الاستثمار بصفة عامة والعمليات برأس المال، لذلك يمكننا جمع نفقات التجهيز في القطاعات التالية: المحروقات، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الصناعة التحويلية، الخدمات المقدمة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المؤسسات الأساسية الاجتماعية والثقافية، السكن ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

أخيرا يمكن القول أنه أيا كان الشكل الذي تأخذه النفقات العامة في التقسيمات المقدمة بنوعها في الجزائر، فهي تنتمي إلى مجموعة من المجموعات التالية: إما نفقات موجهة لإنتاج سلع وخدمات،

¹ - محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 78.

البعض من هذه السلع والخدمات تتخلى عنها الدولة للأفراد في مقابل رسم أو ثمن عام، والبعض الآخر توزعه عليهم دون مقابل نقدي كخدمة التعليم.¹

2. تطور النفقات العامة في الجزائر:

إن تطور النفقات العامة تعكس تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحيحة للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم، وخاصة في الجزائر التي تتازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية وما يتضمنه من تخفيض لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت (الاستقرار) والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليها من زيادة النفقات.

وفي هذا الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال فترة الدراسة بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز (سياسة إنفاقية توسعية)، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

¹ - نفسه، ص80.

الجدول رقم (1 - 4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليون دج

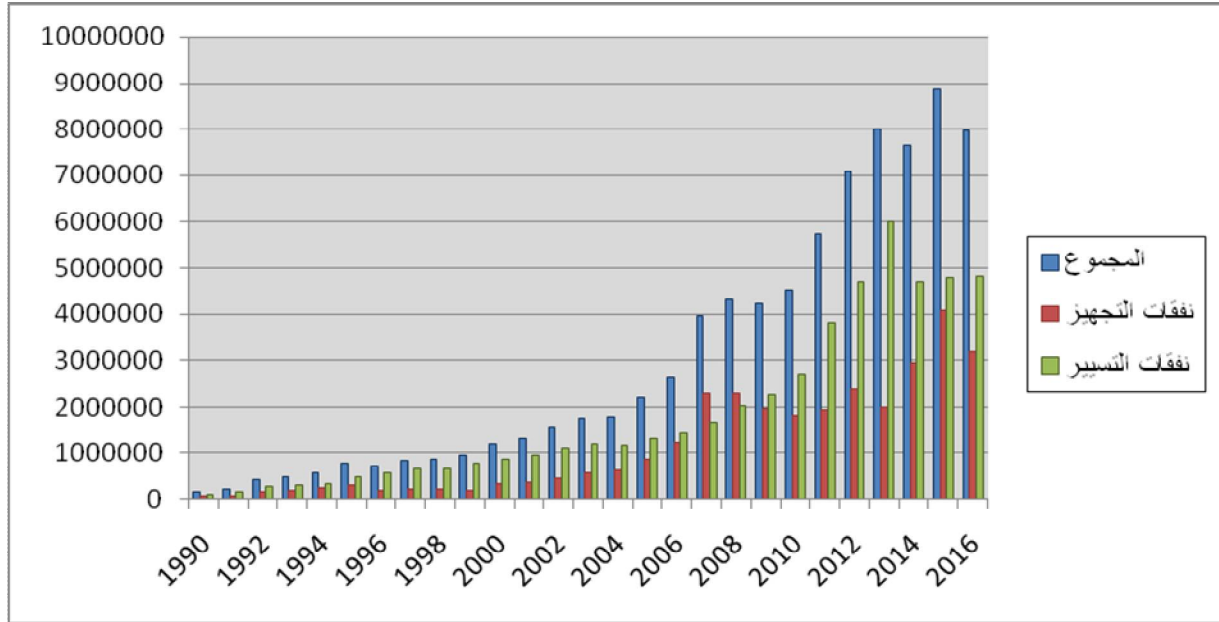
السنة	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		مجموع النفقات	نسبة الزيادة
	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات		
1990	88800	65.05	47700	34.95	136500	-
1991	153800	72.52	58300	27.48	212100	55.38
1992	276131	65.72	144000	34.28	420131	98.08
1993	291417	61.14	185210	38.86	476627	13.44
1994	330403	58.34	235926	41.66	566329	18.82
1995	473694	62.35	285923	37.65	759617	34.12
1996	550596	75.98	174013	24.02	724609	-4.60
1997	643555	76.14	201641	23.86	845196	16.64
1998	663855	75.81	211884	24.19	875739	3.61
1999	774695	80.55	186987	19.45	961682	9.81
2000	856193	72.67	321929	27.33	1178122	22.50
2001	963633	72.94	357395	27.06	1321028	12.12
2002	1097716	70.79	452930	29.21	1550646	17.38
2003	1199042	68.41	553649	31.59	1752691	13.02
2004	1156635	65.15	618665	34.85	1775300	1.28
2005	1320238	60.21	872500	39.79	2192738	23.51
2006	1424939	53.93	1217600	46.07	2642539	20.51
2007	1652700	41.83	2294000	58.12	3946700	49.53
2008	2018000	46.69	2304900	53.31	4322900	9.53
2009	2259500	53.48	1965300	46.52	4224800	-2.26
2010	2694500	59.71	1818300	40.29	4512800	6.81
2011	3797200	66.25	1934200	33.75	5731400	27
2012	4697400	66.34	2384000	33.66	7081400	23.55
2013	4335600	63.02	2544200	36.98	6879800	-2.84
2014	4714500	61.58	2941700	38.42	7656200	11.28
2015	4778400	53.95	4079700	46.05	8858100	15.69
2016	4807350	60.22	3176850	39.78	7984200	-9.86

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 09 جويلية 2006، الأمر 03، قانون المالية التكميلي، 2006؛
- الجرائد الرسمية للسنوات: 2008، 2009؛
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz
- قوانين المالية، سنوات (من 2010 - 2016)
- قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org

الشكل رقم (1-4): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليون دج



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق.

إن القراءة الأولية للجدول، تظهر ارتفاع نسبة نفقات التشغيل إلى إجمالي النفقات الشيء الذي يمثل اختلالاً هيكلياً في السياسة الإنفاقية، كما تبين لنا أن النفقات العامة في الجزائر تتزايد بشكل مستمر من سنة إلى أخرى، وهذا مرده إلى تطور احتياجات المجتمع. ويمكن تصنيف تطور النفقات العامة في الجزائر إلى خمسة مراحل هي:

أ - المرحلة الأولى (1990 - 1994):

خلال هذه المرحلة كان الاقتصاد يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخل الخارجية، وكانت الموارد الباقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية.

إن هذه الوضعية لم تؤدي إلى ارتفاع نسب الإنفاق العمومي في بداية التسعينات، بل على العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من الناتج الداخلي الخام 34.42% سنة 1988 إلى 24.6% من هذا الناتج سنة 1991، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي، والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار. غير أن سنتي 1992، 1993 عرفتا نوعاً من الارتفاع في نسب الإنفاق العام (98.08% سنة 1992)، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء

من فيفري 1992، بحيث انتقلت من 71 مليار دينار سنة 1991 إلى 114.9 مليار دينار سنة 1993، ضف إلى ذلك ارتفاع نفقات التطهير المالي للمؤسسات العمومية.¹

ب - المرحلة الثانية (1994 - 1999):

شهدت هذه الفترة تراجعاً في الإنفاق العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وقدر خبراء صندوق النقد الدولي هذا التراجع بين عامي 1994 - 1999 بحوالي 9% من إجمالي الناتج المحلي، ويعود هذا التراجع في الأساس إلى التدابير المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي نصت على ضرورة ترشيد الإنفاق العام وتحرير الأسعار وتحسين ترتيب الأولويات للاستثمارات العامة، وبالتالي تحقيق فوائض تستخدم لعلاج العجز شبه المالي وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وضبط التوازن المالي.

شهدت هذه المرحلة أيضاً زيادة كبيرة في نفقات التسيير حيث تضاعفت مرتين لتشكل 80.55% من إجمالي النفقات سنة 1999، وتعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية والمستوى الكبيرة للنفقات غير القابلة للتقليص، في حين شهدت تراجع الإنفاق الرأسمالي (نفقات التجهيز) والعائد إلى تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية وتفرغها قسراً وطوعاً للتوجيه والتنظيم وفقاً لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، نظراً للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع إتفاقية Stand by وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي. ويتجلى هذا من خلال إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية والمنتجات البترولية وخفض الإعانات المقدمة للمنتجين الزراعيين، وإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية وتصفياتها.

وهذا بالرغم من سلسلة الإجراءات والتدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي منها:²

- ✓ تحرير الأسعار وعدم تحديد هوامش الربح باستثناء الأدوية والأغذية الأساسية؛
- ✓ إعادة اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995 لضمان الإطار التشريعي والقانوني لتنظيم السوق ومكافحة الاحتكار.

أما الارتفاع الطفيف لنفقات التجهيز سنة 1998 فهو راجع لارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري.

واستطاعت الدولة التحكم في كتلة الأجور من خلال تحديد حد أدنى للأجور سنة 1996 بحوالي 6000 دج رغم الارتفاعات المتتالية في الأسعار في ظل معدلات التضخم السنوي، حيث أدى ذلك

¹ - عبد الرحيم شبيبي، ابن بوزيان محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمة السياسة المالية بالجزائر - دراسة تطبيقية، تلمسان، ص7.

يوم 15 أوت 2010 www.erf.org.eg/cms

² - نور الدين قبور، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: الجزائر نموذجاً خلال الفترة (1994 - 2004)؛ مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، صص 141، 143.

إلى تراجع القيمة الحقيقية للأجور بأكثر من 30% خلال هذه الفترة رغم الزيادات المعتدلة في الأجور.

كما عكست هذه الفترة استمرار الدولة في عمليات دعم آلية صندوق تطهير المؤسسات المالية محاولة منها لاسترجاع نجاعتها، حيث خصصت لها إعتمادات رأسمالية (نفقات التسيير) كبيرة قدرت بـ 124 مليار دج سنة 1996 و 78 مليار دج سنة 1997 قبل أن تتخلى عن الصندوق سنة 1999. أما في جانب الاهتمام بتكاليف الدعم فقد تم تخصيص ما يقارب 17.4 مليار دج لدعم أسعار السميد و 10.2 مليار دج للحبوب و 7.2 مليار للحليب ودقيق الأطفال وفق ما جاء في قانون المالية لسنة 1994.¹

رغم الإصلاحات المنتهجة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التشغيل، وعليه تفهقرت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتشغيل نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق سنة 1994، ومنه أصبحت هذه المؤسسات بصورة مزمنة غير منتجة ومتخمة بالعمل.

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة إذ بلغ نسبة 98.9% من الناتج المحلي الخام سنة 1998، ما يدل على ضعف التمويل الذاتي للدولة آنذاك، وهذا ما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز الموازي.

ج - المرحلة الثالثة (2000 - 2004):

إن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءً من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها بارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما يسمى بمخطط الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003.²

وتوزعت الاعتمادات في الموازنة العامة على مختلف القطاعات حيث شهدت نفقات الخدمات العامة خلال هذه المدة استقراراً في حدود 17.5% من إجمالي الإنفاق، وسيطرت نفقات الأمن والدفاع على 22.29%، في حين شهدت الخدمات الاجتماعية زيادة طفيفة لتستقر عند مستوى 33.7% من إجمالي الإنفاق، أما الإنفاق الاقتصادي فاستقر عند حدود 2.32%.

¹ - أمّرع يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة "النظريات العامة وفقاً للتطورات الراهنة"، دار هومة، الجزائر، 2003، صص 48، 50.

² - شبيبي عبد الرحمن، ابن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص 8.

رغم الزيادة المستقرة للنفقات خلال هذه الفترة فهي اعتبرت استمرارا للسياسات السابقة، فقد تم استمرار تطهير المؤسسات الاقتصادية والتي قدرت مديونيتها في نهاية 2003 بحوالي 235 مليار دينار.¹ وتميزت هذه الفترة كذلك باستغلال الوفرة المالية المحققة جراء ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية لبعث مشروع دعم الإنعاش الاقتصادي الهادف إلى تعزيز النمو وتوفير البنية الاقتصادية الأساسية لجلب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي. فقد تم تخصيص 7.5 مليار دولار على مدار أربع سنوات 2001 - 2004 توجه للأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الزراعي المنتج للقيمة المضافة، وكذلك تحسين المرافق العمومية في ميدان النقل والري والمنشآت القاعدية، وتحسين الظروف المعيشية، وتنمية الموارد البشرية.

بحيث تتوزع الاعتمادات المالية على النحو التالي: 20% موجهة للتنمية المحلية، 40% لتقوية الخدمات العمومية وترقيتها، 18% موجهة لتنمية الموارد البشرية، 18% تخصص لدعم الإصلاحات خاصة تلك المتعلقة بالقطاع المصرفي والمؤسسات الصناعية.²

كما يمكن القول أن الاعتمادات التقديرية المخططة لنفقات التجهيز خلال هذه الفترة اعتبرت استمرارا للسياسة السابقة القائمة على التخلي عن الصناعات المصنعة حيث وصلت نهاية سنة 2003 إلى حوالي 100 مليون دينار فقط لتغيب كليا من ميزانية 2004، ويعكس هذا الوضع استمرار تراجع دور الدولة في النشاط الإنتاجي والصناعي واستمرارية تخلي الدولة عن مؤسسات القطاع العام ودعم عمليات الخصخصة. والقائمة كذلك على منح استقلالية مالية وإدارية لشركة سوناطراك في تسيير وإدارة استثماراتها وتوزيعها، حيث شهدت هذه الفترة كذلك غياب أي إنفاق نهائي من موازنة الدولة على قطاع المحروقات.

وصفوة القول أن برنامج الإنفاق العام خلال هذه الفترة يمثل لبنة أساسية لتعزيز النمو الاقتصادي في إطار ضبط التوازنات الاقتصادية الكلية من جهة، وإطار مؤسسي يضمن الشفافية ويحارب اقتصاديات الفساد التي انتشرت بشكل كبير.

د - المرحلة الرابعة (2004 - 2010):

في هذه المرحلة نلاحظ زيادة معتبرة بالنسبة لإجمالي النفقات خاصة سنة 2007 التي شهدت زيادة بـ 49.53% مقارنة بسنة 2006، عكست بشكل كبير الزيادة في نفقات التجهيز الراجعة بالدرجة الأولى إلى ارتفاع مقدار بـ 5.9% في الاستثمار وانخفاض مقدار بـ 1.90% للعمليات برأس المال، حيث شهدت هذه الفترة انطلاق الإنجاز في عدة مشاريع كبرى مثل ميترو الجزائر. أما بالنسبة إلى

¹ - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، أبو ضبي، 2004، صص 316، 317.

² - محمد العربي ساكر، مرجع سابق، ص 309.

ميزانية التسيير فارتفعت سنة 2008 بـ 22.1% مقارنة بسنة 2007، وهذا راجع إلى تنفيذ النظام الجديد لدفع الأجور في الوظيف العمومي.

هـ. المرحلة الخامسة (2011 - 2016):

بداية من سنة 2011 زادت نفقات التسيير والتجهيز لكن وتيرة الزيادة في ميزانية التسيير كانت أكبر من وتيرة الزيادة في ميزانية التجهيز، حيث زادت من 3797.2 مليار دج سنة 2011 إلى 4335.6 مليار دج سنة 2013 وإلى 4807.35 مليار دج سنة 2016 وهذا بسبب زيادة أجور موظفي الوظيف العمومي وكذلك مخلفات الأجور. أما نفقات التجهيز فقد واصلت الارتفاع من 1934.2 مليار دج سنة 2011 إلى 2544.2 مليار دج سنة 2013 وإلى 4079.7 مليار دج سنة 2015 ثم سجلت انخفاضا سنة 2016 حيث وصلت إلى 3176.85 مليار دج. وذلك بسبب الإجراءات التقشفية المعتمدة نتيجة تذبذب أسعار النفط وبالتالي تواصل نفقات الجزائر ارتفاعها، وهو أمر منطقي نتيجة زيادة عدد السكان، وارتفاع أسعار كثير من المنتجات في الأسواق العالمية.

وأشارت وزارة المالية في هذا الصدد إلى أن ترشيد النفقات العمومية لاسيما من خلال التحكم في نفقات التسيير وإعادة هيكلة تمويل المشاريع حسب مستوى تقدمها والإمكانات المالية المتوفرة، يعدان التوجهين الرئيسيين من البرنامج الخماسي (2010 - 2014).

من خلال تحليلنا لتطور النفقات العامة في الجزائر يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط، وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

عملت الجزائر على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة النفقات المتزايدة، والتي تميزت بصفة عامة بتبعيتها للإيرادات النفطية وتأثرها بأسعار المحروقات. وسنحاول إلقاء الضوء على تصنيف الإيرادات العامة وتطورها خلال فترة الدراسة.

1. تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر:

حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه يمكن تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر إلى قسمين: إيرادات إجبارية وإيرادات اختيارية.¹

¹ - القانون 84-17، مرجع سابق، المادة 11.

1.1. الإيرادات الإجبارية: تشمل مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية ودون مقابل، وتتمثل في:

- أ - **الإيرادات الجبائية:** تتكون من مختلف الضرائب والرسوم وتشمل ما يلي:
 - الضرائب المباشرة: تفرض على مختلف المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والمرتببات والأجور وغيرها؛
 - حقوق التسجيل والطابع: هي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وعلى الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية؛
 - الضرائب غير المباشرة: تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال (كالذهب والكحول)؛
 - الضرائب على رقم الأعمال: تفرض على مجموع المواد المستهلكة، وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك؛

- الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛
- الجباية البترولية: تشمل الضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز من جهة والضريبة المباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.
- ب - **الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية:** تمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال، حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

- ج - **الغرامات:** تتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية كالمحكمة أو مجلس المحاسبة، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.

2.1. الإيرادات الاختيارية: هي المساهمات المدفوعة إراديا من قبل الأفراد مقابل استفادتهم من خدمة أو سلعة دون غيرهم، ومنها:

- أ - **مداخل أملاك الدولة:** هي الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تصفيتها لثرواتها الطبيعية والغابات، أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.

- ب - **المداخل المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة:** يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من هذه المداخل هي:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة، مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

ج- **أموال المساهمات والهدايا والهبات:** تقدم للدولة دون مقابل، وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

2. تطور الإيرادات العامة في الجزائر:

لقد عرفت الإيرادات العمومية في بداية فترة الدراسة نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت من 14.92 دولار للبرميل سنة 1988 إلى 23.75 دولار للبرميل سنة 1990 بسبب حرب الخليج، لتستمر الزيادة السنوية في إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال فترة الدراسة والتي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على عائدات الصادرات البترولية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (2 - 4): تطور إيرادات الموازنة العامة خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليون دج

السنوات	نوع الإيرادات		مجموع الإيرادات	منها الجباية البترولية	
	الجبائية	الغير جبائية		البترولية	نسبتها لإجمالي الإيرادات
1990	147300	5200	152500	76200	49.97
1991	244200	4700	248900	161500	64.88
1992	302664	9200	311864	193800	62.14
1993	300687	13262	313949	179218	57.08
1994	398350	78831	477181	222176	46.56
1995	578140	33591	611731	336148	54.95
1996	786600	38557	825157	495997	60.10
1997	878778	47890	926668	564765	60.94
1998	708384	66127	774511	378556	48.62
1999	874888	75608	950496	560121	58.92
2000	1069739	55422	1125161	836237	74.32
2001	1354627	150899	1505526	956389	63.52
2002	1255412	177388	1432800	942904	65.80
2003	1401624	116049	1517673	836060	47.70
2004	1603400	15000	1618400	862200	49.55
2005	1533900	119700	1683600	897300	53.29
2006	1549270	118650	1667920	916000	54.91
2007	3563500	124100	3687600	2796800	75.84
2008	5053800	136300	5190100	4088600	78.78
2009	3559300	116700	3676000	2412700	65.63
2010	4203000	189800	4392800	2905000	66.13
2011	5428600	274800	5703400	3979700	69.78
2012	6055000	275000	6330000	4192000	66.22
2013	6371000	492000	6863000	4399000	64.10
2014	2267450	1950730	4218180	1577730	37.40
2015	3050000	1634600	4684600	1722000	36.78
2016	2722680	2024800	4747400	1682500	35.44

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010، ص23؛

- إحصائيات من موقع صندوق النقد العربي؛ www.amf.org.aear

- موقع وزارة المالية. www.finances-algeria.dz

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم دراسة تطور الإيرادات العامة إلى ثلاثة مراحل:

أ - المرحلة الأولى (1990 - 1999):

شهدت إيرادات الموازنة العامة خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم اعتمادها بدرجة كبيرة على الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية. ويرجع هذا التحسن في سلوك الإيرادات العامة إلى عدة عوامل ضمن برنامج الإصلاح، هي:¹

¹ - نور الدين قبور، مرجع سابق، ص136.

✓ تعديل سعر الصرف ابتداء من أفريل 1994 حيث تم تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار إلى حوالي 42% من قيمته الحقيقية؛

✓ زيادة حركة الدوران نتيجة لتحرير التجارة الخارجية وبالتالي زيادة العوائد الجمركية؛

✓ حركة إصلاح النظام الضريبي وتعزيز وتوسيع القاعدة الضريبية (رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، التقليل من الإعفاءات على الرسم على القيمة المضافة، رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%).

إضافة إلى العامل الأساسي وهو ارتفاع الجباية البترولية لتمثل 60.94% من إجمالي الإيرادات سنة 1997 بعدما كانت 49.97% سنة 1990.

كما يظهر الجدول السابق تزايد حجم الإيرادات الجبائية للدولة التي ارتفعت من 147300 مليون دينار سنة 1990 إلى 874888 مليون دينار سنة 1999 أي بنسبة 493.94%، ويرجع هذا التزايد المهم إلى عدة عوامل منها: سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى إصلاح النظام الضريبي وعلى وجه الخصوص الضرائب المختلفة على الأعمال، والتي شهدت زيادة معتبرة، حيث كانت تمثل وفق قانون المالية لسنة 1994 حوالي 36% من إجمالي الإيرادات الجبائية العادية، لتصل وفق قانون المالية لسنة 1999 حوالي 48%. وتتميز هذه الضرائب بأنها تفرض على مجمل المواد الاستهلاكية وتندرج فيها ضريبة القيمة المضافة والرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد. كما شهدت هذه الفترة تذبذب حصيلة قطاع الجمارك وبالتالي يتطلب الأمر عصرنه هذا القطاع حتى يتمكن من أداء الدور المنوط به، أما فيما يخص الضرائب المباشرة فقد شهدت استقرارا عند حدود المجال 22 - 25% من إجمالي الإيرادات الجبائية العادية.

كما يمكن ملاحظة أن أهم ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع نسبة الإيرادات الجبائية إلى إجمالي الإيرادات، حيث وصلت إلى 92% سنة 1999. ويعود ذلك إلى الاعتماد المتزايد على الموارد الجبائية في توجه الدولة لتوسيع النشاط الاقتصادي وزيادة حجم الاستهلاك، وظهر هذا من خلال ضريبة القيمة المضافة التي مست مختلف مجالات النشاط الاقتصادي بما فيها المشتقات النفطية. أما على صعيد الجباية البترولية فيلاحظ أنها تميل إلى التذبذب في حدود 50% خلال هذه الفترة.

ب - المرحلة الثانية (2000 - 2006):

سمح ارتفاع أسعار النفط في تطور حصيلة الإيرادات الموازنة بشكل معتبر خلال هذه الفترة حيث بلغ إجمالي الإيرادات 1667920 مليون دينار سنة 2006 مقارنة مع نهاية 1999 حين بلغ 950496 مليون دينار جزائري.

مع ملاحظة أن قطاع المحروقات لا يزال يمثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تسيطر الإيرادات المتأتية من الجباية في قطاع النفط والغاز على حوالي 54.91% من إجمالي الإيرادات سنة 2006، رغم سيطرتها على إجمالي الصادرات بحوالي 97.3%. هذا رغم التراجع الطفيف في الجباية البترولية ابتداء من سنة 2003 وحينها بلغت نسبة مساهمتها في موارد الميزانية 47.70% وهي أصغر نسبة بعد سنة 1994، ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام.

في حين شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا كبيرا ابتداء من سنة 2001 حيث بلغت 398238 مليون دج، وقد استمر هذا التحسن من سنة لأخرى، ليصل سنة 2004 إلى 471200 مليون دج، هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية يعود لاستمرار سياسة إصلاح المالية العامة، حيث تم في 2001 اتفاق بين الجزائر والبنك العالمي لعصرنة نظام الميزانية العامة، والذي ينص على قيام خبراء البنك العالمي بإعادة هيكلة الموازنة العامة وفقا للمعايير الدولية، والعمل على تحسين إنتاجية النظام الجبائي (تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر، محاربة الغش الضريبي والتهرب الضريبي، رفع معدل الضريبة على أرباح الشركات).

ومن بين الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة للدولة خلال هذه الفترة، إنشاء صندوق لضبط الإيرادات وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويقوم هذا الصندوق على جمع وعرض الفوائض المحققة في عمليات الجباية البترولية الزائدة من حجم الإيرادات الجبائية المسطرة في الميزانية العامة، على أساس السعر المرجعي للبترول.¹

بنتج توزيع الإيرادات الجبائية باعتبارها الإيرادات المسيطرة، فإنه خلال هذه الفترة يمكن القول: إن نسبة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات الجبائية العادية بقية مستقرة في حدود 22 - 25%، أما الضرائب المتمثلة في الحواصل والتسجيلات والطابع فقد تميزت بالضآلة في حدود 3 - 4%، أما بالنسبة لحاصل الضرائب المختلفة على الأعمال فكانت مستقرة عند 48% من إجمالي الإيرادات الجبائية العادية، لتتراجع إلى 40% سنة 2004. وبالنسبة للضرائب المباشرة فقد مثلت فقط 1%، مقابل تحسن حاصل الجمارك الذي وصلت نسبة مساهمته في الجباية إلى 27%.

ج- المرحلة الثالثة (2007 - 2016):

خلال هذه المرحلة ارتفعت الإيرادات بشكل كبير نتيجة تحسن أسعار النفط، حيث أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية من إجمالي الجباية الكلية، وبالمقابل فإن حصيلة الجباية العادية تعد

¹ - تقرير البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العمران العربي، العدد 77، ماي 2005، ص134.

ضعيفة، وهذا يدل على أن الإصلاح الضريبي الذي قامت به الجزائر للرفع من مردودية الجباية العادية مازالت بعيدة في إمكانية إحلالها محل الجباية البترولية.

إن إيرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة ارتفعت بصفة مضطربة وهذا بسبب انتعاش السوق النفطية إلى مستويات غير مسبقة وصلت سنة 2008 إلى 4088.8 مليار دج وهو ما يمثل 86.25% من إيرادات الجباية الكلية، انخفضت بعدها سنتي 2009 و 2010 بسبب الأزمة العالمية الاقتصادية لكنها عاودت الارتفاع سنتي 2012 و 2013 حيث بلغت 4192 مليار دج و 43990 مليار دج على التوالي بنسبة وصلت إلى 69% من إيرادات الجباية الكلية. كما يمكن ملاحظة انخفاض كبير في حجم الجباية البترولية سنة 2014 والذي يرجع إلى انخفاض حجم الإنتاج أكثر منه بسبب انخفاض الأسعار.

كما يجب التأكيد على المجهودات المبذولة من قبل إدارة الضرائب والجمارك والأملاك الوطنية فرغم التحسن الملاحظ في تحصيل الضرائب والرسوم والحقوق إلا أنها وأمام التراجع الذي تشهده أسعار النفط في السوق الدولية تدعو إلى ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة في مجال التحصيل، وإيجاد التدابير الملائمة للحد من الديون الجبائية، وإلزام المكلفين بالضريبة بالتسديد في الآجال، إلى جانب العمل على إيجاد الآليات الكفيلة باستيعاب السوق الموازية وتنظيمها في إطار قانوني وجعلها موردا للتحصيل الجبائي.

في الأخير يمكن تطوير مردود الجباية العادية أكثر عن طريق المتابعة الصارمة، لكون الجباية العادية أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية وهذا يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

أما فيما يخص الجباية البترولية فرغم أهميتها في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى موردا غير مستقر لارتباطه ومن ثم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية أهمها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات إضافة إلى الظروف المناخية، وهنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

المطلب الثالث: الموازنة العامة في التشريع الجزائري

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل، من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل والثروات من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية.

1. مفهوم الموازنة العامة للدولة في الجزائر:

يرتبط مفهوم الميزانية العامة بجملة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالمجال التشريعي.

1.1. تعريف الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

لقد حددت التشريعات المالية المتعاقبة في الجزائر عدة تعريفات للميزانية العامة نذكر أهمها: ✓ عرف قانون 84 - 17 الميزانية العامة بأنها تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية، والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها؛ ✓ كما عرفها قانون 90 - 21 بأنها الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس المال وترخص بها.¹ من التعريفين السابقين يمكن تعريف الميزانية العامة للدولة في الجزائر بأنها وثيقة تشريعية، سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأس مال.

2.1. تعريف قانون المالية وأنواعه في الجزائر:

اعتمد المشرع الجزائري في تعريفه لقانون المالية على التشريع الفرنسي حيث اعتبر أن قوانين المالية تحدد الطبيعة والمبالغ والتخصيصات لكل الموارد والأعباء العامة للدولة مع مراعاة التوازن الاقتصادي والمالي الذي تحدده، وقد بقي هذا المفهوم سائداً إلى غاية صدور قانون 84 - 17 حيث جاء في المادة 6 منه أن الإيرادات والنفقات النهائية للدولة تحدد سنويا بموجب قانون المالية كما توزع وفق الأحكام التشريعية، وهو شكل الموازنة العامة للدولة.²

وبذلك يتضح أن الميزانية تتشكل من الإيرادات والنفقات فهي إذا عبارة عن مجموعة حسابات، في حين أن قانون المالية يرخّص بإيجاز هذه النفقات والإيرادات وبالتالي فهو الحامل للميزانية من مجرد وثيقة حكومية إلى قانون ملزم التطبيق. بمعنى آخر أن قانون المالية يمثل الرخصة التشريعية لإنجاز الموازنة، وبالتالي لا يمكن اعتماد وتنفيذ الموازنة إلا من خلال قوانين المالية لأن إجازتها تتم من قبل السلطات التشريعية وتكون على شكل قانون.

أما فيما يخص أنواع قوانين المالية فقد تضمن قانون 84 - 17 في المادة الثانية منه مختلف قوانين المالية وهي:

¹ - جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004، صص 33، 34.

² - القانون 84 - 17، مرجع سابق، المادة 6.

أ - قانون المالية السنوي: إن قانون المالية يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الاعتمادات السنوية وحجم الموارد وطبيعتها ومبلغها وطرق تحصيلها، وبذلك فإن هذا القانون يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير والتجهيز.

ب - قانون المالية التكميلي والمعدل: إن الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محددة وغالبا ما تتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة، ولهذا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتمشى والتغيرات الجديدة ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان.

إن قانون المالية التكميلي يصدر لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق إيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة. أما قانون المالية المعدل هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية والتي تم تعديلها بمختلف قوانين المالية المصححة بموافقة الحكومة في إطار الحالات الطارئة.¹

ج - قانون ضبط الميزانية: تناول قانون 84 - 17 في المادة الخامسة منه قانون ضبط الميزانية حيث يشكل الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية والمعدلة الخاصة بكل سنة مالية. الهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة وإجازة الفروقات بين ما تم تنفيذه فعلا وما كان متوقعا، كما يعتبر أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية، وأداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية، ويقوم هذا القانون بعرض النتائج، وبالإضافة إلى توضيح البيانات فهو يضبط رصيد الميزانية (فائض أو عجز).²

2. الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة:

تتزامن هذه المرحلة مع مرحلة التنفيذ، لتضمن حسن تنفيذ الميزانية العامة للدولة، أي إلتزام السلطة التنفيذية بالتطبيق الصادق لبنود الموازنة العامة من إيرادات أو نفقات، والمحافظة على المال العام ومن ثم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية التي رسمتها الحكومة. هذه الرقابة تتناول شكل النفقة وليس غايتها، فهي إذا رقابة لمدى شرعية النفقة وتطابقها مع التشريعات المعمول بها. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر الأشكال التالية:

1.2. الرقابة الإدارية: هي رقابة داخلية تقوم بها وزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، إذا فهي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية وهي:

أ - الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها: وتمارس من قبل الأجهزة التالية:

- رقابة مفتش الوظيف العمومي؛

¹ - نفس المرجع السابق، المادة 02.

² - نفسه، المادة 05.

- رقابة المراقب المالي.

ب - رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: تكون هذه الرقابة أثناء التنفيذ وبعد تأشير المراقب المالي.

ج - رقابة المفتشية العامة للمالية: تدخل ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب من خلال ما تم دفعه أو تحصيله، وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية.

2.2. رقابة مجلس المحاسبة: باعتبار مجلس المحاسبة هيئة ذات كفاءة قضائية وإدارية فإنها تعمل تحت سلطة رئيس الجمهورية، وتهدف المراقبة التي يمارسها من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية، وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية.

3.2. الرقابة البرلمانية (التشريعية): بما أن السلطة التشريعية هي التي تصادق على الموازنة العامة فمن الطبيعي أن تشرف على مراقبة تنفيذها، وبالتالي المجلس الشعبي الوطني في الجزائر هو الذي يمارس نشاط الرقابة حتى يبقى وفيًا لثقة الشعب من خلال محاربة التبذير والانحرافات والبيروقراطية والتلاعب بأموال الشعب.

ويمكن للبرلمان أن يمارس وظيفة المراقبة بواسطة:

- الأسئلة الشفوية أو المكتوبة لأي عضو من أعضاء الحكومة؛
- استجواب الحكومة؛

- لجان التحقيق: حيث يجوز للبرلمان بغرفتيه إنشاء لجنة تحقيق في أي وقت.¹

3. تطور أداء الموازنة العامة خلال الفترة (1990 - 2016):

إن السير الحسن للسياسة المالية واستقرار معدلات الدين العمومي والعجز الموازني مرهون أولاً بالإيرادات العامة وخاصة منها الجباية البترولية، وبالتالي فإن قدرة السياسة المالية على تحمل العجز الموازني تبقى بدورها مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن أجل توضيح وضعية الموازنة العامة في الجزائر نورد الجدول التالي:

¹ - جمال لعمارة، مرجع سابق، ص 218، 228.

الجدول رقم (3 - 4): وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (1990 - 2016)

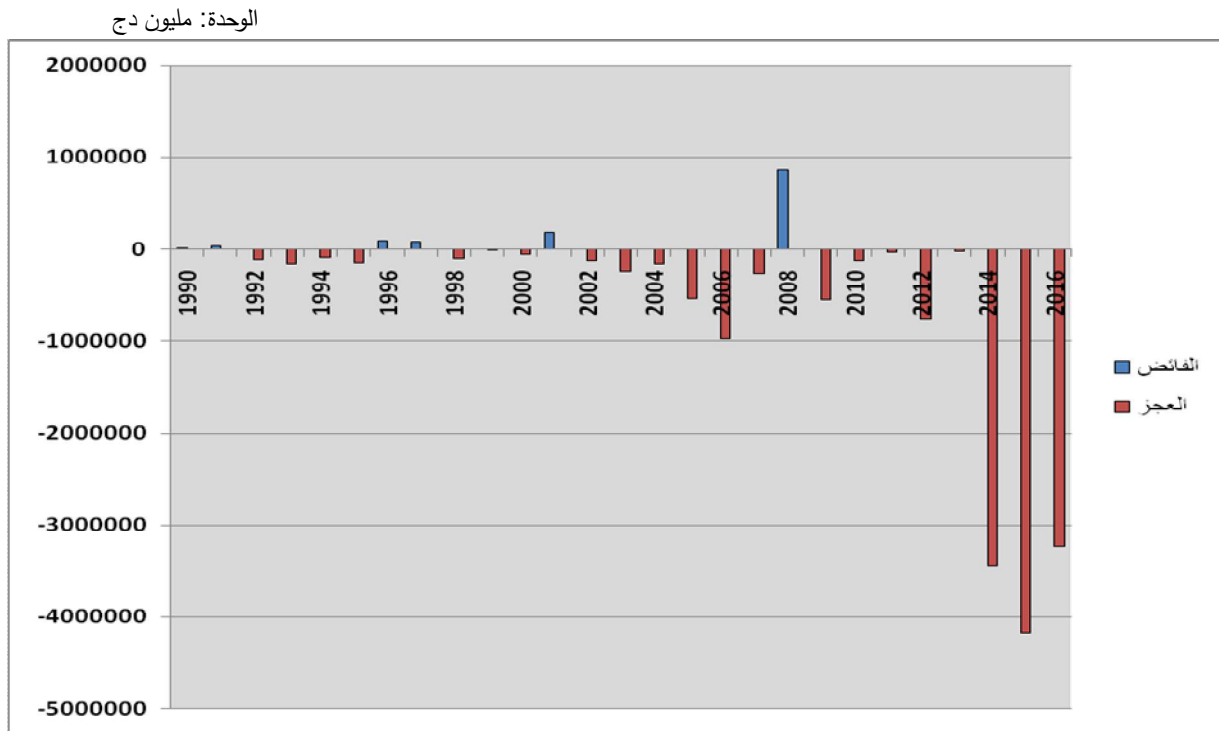
الوحدة: مليون دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
1990	152500	136500	16000
1991	248900	212100	36800
1992	311864	420131	-108267
1993	313949	476627	-162678
1994	477181	566329	-89148
1995	611731	759617	-147886
1996	825157	724609	100548
1997	926668	845196	81472
1998	774511	875739	-101228
1999	950496	961682	-11186
2000	1125161	1178122	-52961
2001	1505526	1321028	184498
2002	1432800	1550646	-117846
2003	1517673	1752691	-235018
2004	1618400	1775300	-156900
2005	1653600	2192738	-539138
2006	1667920	2642539	-974619
2007	3687600	3946700	-259100
2008	5190100	4322900	867200
2009	3676000	4224800	-548800
2010	4392800	4512800	-120000
2011	5703400	5731400	-28000
2012	6330000	7081400	-751400
2013	6863000	6879800	-16800
2014	4218180	7656200	-3438020
2015	4684600	8858100	-4173500
2016	4747400	7984200	-3236800

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين رقم (1 - 4) و(2 - 4).

ويمكن تمثيل المعطيات السابقة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2- 4): تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

رغم أنه في نهاية الثمانينات سجلت الميزانية العامة عجز وصل إلى 8100 مليون دينار سنة 1989 إلا أنه في بداية التسعينات تحول هذا الرصيد إلى فائض نتيجة الإصلاحات المنتهجة، إضافة إلى تضاعف إيرادات الجباية البترولية والتي انتقلت من 76200 مليون دينار سنة 1990 إلى 161500 مليون دينار سنة 1991 ليمثل بذلك الرصيد 4.26% من الناتج الداخلي الخام. وفي السنة الموالية ظهر العجز مرة ثانية وتفاقم سنة 1993 ليصبح 162678 مليون دينار أي ما يعادل 13.67% من الناتج الداخلي الخام، ليعكس بذلك فترة الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني حيث بلغت خدمة المديونية الخارجية إلى إجمالي حجم الصادرات 82.2%، وما ساهم في هذه الأزمة هو تراجع أسعار البترول إلى 17.5 دولار للبرميل سنة 1993 في مقابل 23.75 دولار سنة 1990، إضافة إلى ارتفاع النفقات العامة بنسبة 26.49% خلال سنة واحدة. لكن ابتداء من سنة 1994 وبتطبيق الإصلاحات الهيكلية استطاعت السلطات العمومية ضبط الأوضاع المالية نسبيا مرتكزة على ارتفاع أسعار النفط، وتحول الرصيد من عجز يعادل ما نسبته 13.67% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 إلى عجز يعادل 6% من PIB. غير أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995 ليبلغ 147886 مليون دينار.

وإن علاج العجزات شبه المالية يتطلب هيكلاً مؤسسي على الإطار التشريعي، وهذا ما حدث فعلاً حيث تم تحرير التجارة الخارجية في أواخر سنة 1994 بإصدار إطار قانوني يفتح مجال الاستيراد والتصدير لكل متعامل اقتصادي، ونص كذلك على تخفيض التعريفات الجمركية القصوى من 60 إلى 50%، كما تم تعديل أسعار الكهرباء في نفس السنة وتم إصدار برنامج لخصوصية 250 شركة عامة بين 1998 - 1999، فضلاً عن الشركات المخصصة والتي تعرضت للتصفية بعد إنشاء نظام الشركات القابضة سنة 1996.

يمكن القول أنه بتصفية 76 شركة عمومية خلال سنة واحدة (1997) أدى إلى زيادة إيرادات الدولة من الخصوصية وتراجعت نفقات تسييرها، وكذلك تم منح 22 مؤسسة عمومية كبيرة استقلاليتها خلال الفترة (1994 - 1996) ووضعها تحت برامج خاصة لمتابعتها وهيكلتها. وهو ما انعكس فائضاً في ميزانية الدولة سنتي 1996 و 1997 على التوالي. غير أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 إلى 12.85 دولار للبرميل أدى إلى خفض إيرادات الجباية البترولية لتسجل الموازنة عجزاً بـ 101228 مليون دينار، ولكن بتحسين أسعار المحروقات بداية من السادس الثاني من سنة 1999 تقلص العجز، إذ سجل نسبة 0.35% من الناتج المحلي الخام.

أما في بداية الألفية الجديدة وبثحر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي تحسنت التوازنات الاقتصادية بتحسين أسعار المحروقات، ومع ذلك استمرت في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 أين سجلت الميزانية فائضاً قدر بـ 184498 مليون دينار، وبالشروع في إنجاز برنامج الإنعاش الاقتصادي والذي امتد على مدار 4 سنوات ورصدت له إعتمادات مالية ضخمة تقدر بـ 7 مليار دولار أي حوالي 55 مليار دينار بهدف إعطاء انطلاقة للاقتصاد الجزائري وتشجيع الاستثمارات. ولا غرابة أن هذا البرنامج الإنفاقي يتلاءم مع توجهات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي رغم حرصهما على تقليص الإنفاق العام. ونتيجة لذلك سجلت الميزانية عجزاً متزايداً وصل سنة 2003 إلى 235018 مليون دينار، أي ما يشكل 4.93% من الناتج الداخلي الخام، والناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية. ليستمر هذا العجز خلال سنة 2004 ولكن بأقل حدة ليشكل 2.55% من PIB.

ليتناغم العجز بنسبة كبيرة في سنتي 2005 و 2006 حيث وصل سنة 2005 إلى 974619 مليون دينار مشكلاً نسبة 11.44% من PIB، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في نفقات الدولة نتيجة إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تطلب إعتمادات ضخمة وبداية العمل في مشاريع كبرى، هذا في مقابل الزيادة الطفيفة في الإيرادات العامة.

بداية من سنة 2007 حتى سنة 2016 مر الاقتصاد الجزائري بعجز مزمن في الموازنة العامة في كل السنوات والراجع إلى سببين أساسيين هما:

✓ زيادة النفقات العامة بمعدلات عالية ومتزايدة؛

✓ انخفاض الإيرادات وتبعيتها للعوامل الخارجية وعلى وجه الخصوص أسعار المحروقات.

هذا بإستثناء سنة 2008 أين سجلت الموازنة العامة فائضا بلغ 867.2 مليار دينار وذلك راجع إلى ارتفاع حجم الجباية البترولية إلى 4088.6 مليار دينار والذي يعود بالدرجة الأولى إلى بلوغ أسعار البترول مستويات قياسية.

وإجمالا فإن أهم ميزة تتصف بها النتائج الموازنة بالجزائر هي تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار النفط، حيث شهدت معظم السنوات عجزا قدر بـ 5% من الناتج المحلي الخام كمتوسط سنوي لفترة الدراسة، وهو ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام. في حين لعبت التعديلات الموازنة دورا مهما في تحويل هذا العجز إلى فائض في سنتي 1996، 1997 حيث تم ضبط الموازنة العامة. كما رافق هذا التحسن في الرصيد الموازني القضاء تماما على مصدر العجزات شبه المالية (خسائر المؤسسات العامة والوكالات العامة...) وأدى إلى زيادة قدرة الدولة في المدى المتوسط في استخدام السياسات الضريبية وسياسة الإنفاق لتوجيه الاقتصاد.

ورغم ذلك فإن كل المؤشرات كانت توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات الموازنة بالجزائر. كما أن إنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ابتداء من سنة 2000 أدى إلى استغلال الراحة المالية في خفض نسبة الدين العمومي الكلي من الناتج المحلي الخام من 98.9% سنة 1995 إلى حدود 16% من هذا الناتج سنة 2006.¹ ورغم ذلك استمر خلال هذه الفترة العجز الموازني وبمعدلات متزايدة والذي قبلته الجزائر، والناتج عن تزايد النفقات العامة بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة.

المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات

¹ - شبيبي عبد الرحيم، ابن بوزيان محمد، مرجع سابق، ص6.

غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، حيث أصبحت السياسة النقدية منذ قانون النقد والقرض متغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية. وقد تجسدت السياسة النقدية في الجزائر بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994 - 1998، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها في نفس الوقت وليس بشكل مستقل.

المطلب الأول: خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990

قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسملة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي، وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كرأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول، لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلبي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية:¹

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
 - ❖ تسيير نقدي إداري لين يوحى بخضوع السلطة النقدية التام إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
 - ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
 - ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
 - ❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
 - ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.
- إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

المطلب الثاني: معالم السياسة النقدية بعد 1990

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية. وأخذت السياسة النقدية ابتداء من تطبيق هذه الاتفاقيات حيزا مهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية بعدما تم تهميشها لمدة ثلاثة عقود خلت، فعمدت السلطات الجزائرية إلى الاهتمام بها كإحدى السياسات الفاعلة في الحد من التضخم النقدي وتحقيق الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار.

في هذا الإطار سنحاول التعرف على معالم السياسة النقدية من خلال تحليل ظاهرة التضخم التي تعبر عن وضعية الاستقرار النقدي، إضافة إلى السيولة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016).

¹ - سمية حاجي، دور السياسة النقدية في علاج اختلالات ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990 - 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، بكرة، 2016، ص ص 221، 224.

1. تحليل التضخم:

لقد تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة 1989، لتعرف تحررا واسعا خلال الفترة (1994 - 1998)، لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3% سنة 1989 إلى 29.8% سنة 1995. كما ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%، لكن معدلات التضخم المسجلة خلال فترة الدراسة أظهرت تذبذبا واضحا والناجم عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في أخرى.

الجدول رقم (4 - 4): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم	16.6	25.8	31.6	29.5	29.7	29.8	18.6	5.73	4.95	2.64	0.34	4.2	1.4	4.26
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل التضخم	3.9	1.38	2.31	3.67	4.86	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25	2.9	4.78	6.4	

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 06، 2008، ص 126.
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz

من خلال الجدول يتضح أن التضخم مر على عدة مراحل نلخصها كما يلي:

- **الفترة (1990 - 1993):** خلال هذه الفترة عرف التضخم زيادة متواصلة ليبلغ 31.67% سنة 1992 ليشكل أكبر معدل خلال فترة الدراسة، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع معدلات السيولة نتيجة التوسع النقدي الكبير والمتتالي إضافة إلى التزايد في حجم الطلب مقابل ركود في مستويات العرض الكلي.

أما سنة 1993 فقد تراجع معدل التضخم إلى 20.5% نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية حيث انخفض التوسع النقدي من 24% إلى 21.62%، إضافة إلى استقرار مستويات الطلب.

- **الفترة (1994 - 1995):** ارتفع معدل التضخم مرة أخرى ليستقر في السنتين عند مستوى 29%، نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقابل ركود في مستويات العرض الكلي إضافة إلى تخصيص قروض موجهة للاقتصاد لم يكن لها مقابل إنتاجي.

- **الفترة (1996 - 1999):** خلال هذه المرحلة انخفضت معدلات التضخم بصورة مستمرة ليصل سنة 1999 إلى 2.64% مما يعكس نجاح الجهود والسياسات المتبعة، هذا الانخفاض راجع إلى

انخفاض مستوى الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة (32%)، إضافة إلى التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي.

- الفترة (2000 - 2008): خلال هذه الفترة استمر التضخم بالانخفاض حيث سجل سنة 2000 معدل 0.34% لكن في السنة الموالية ارتفع إلى 4.2% ثم تراجع من جديد سنة 2005 ليلبلغ 1.38% ويرتفع سنة 2008 إلى 4.86%، هذه الوضعية تعتبر وضعية جيدة للاقتصاد ومن شأنها تحسين صورة الجزائر دولياً، هذه الوضعية تعكس تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة رغم حركة هيكل الطلب على العملة ووسائل الدفع الفورية (ودائع عند الطلب).

- الفترة (2009 - 2016): يعتبر معدل التضخم المسجل في سنة 2009 أكبر معدل في العشرية، وهو أكبر من المعدل المستهدف في المتوسط 3%، وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل التضخم سنة 2012 ووصوله إلى معدل 8.89% رغم انخفاض معدلات التضخم عالمياً يدل على أن التضخم في الجزائر ليس سببه التضخم المستورد فقط، بل هو راجع أيضاً إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض العملة وإلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بـ 37.6%، إلى جانب بروز ارتفاع قوي في أسعار المنتجات الغذائية لا سيما المنتجات الطازجة بـ 14.3% خلال سنة واحدة.

على الرغم من تعدد أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب مؤسسية وهيكلية ونقدية، إلا أنه باستطاعة السلطة النقدية معالجة الأسباب الأخيرة المباشرة، والأسباب الأخرى بطريقة غير مباشرة، من خلال التأثير في حجم القروض في الاقتصاد، حيث نلاحظ انخفاض معدلات التضخم بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج، كتحريك الأسعار ورفع أسعار الفائدة وتقليص نمو الكتلة النقدية والتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازني. وقد تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في حجم الطلب الكلي، وبالتالي الحد من الطلب على النقد من قبل الأعوان الاقتصادية.

لقد حقق هذا البرنامج نتائج إيجابية أدت إلى تحقيق معدلات فائدة موجبة، الأمر الذي يسمح بتعبئة المدخرات المالية لتمويل الاستثمار، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مقبولة. ولا يعد التحكم في الأسباب النقدية المنشأة للتضخم كافياً لتحقيق استقرار دائم في الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي ما لم يتم القضاء على الأسباب الأخرى التي تبقى تمثل تهديداً على الاستقرار، لذا يجب إحداث إصلاحات هيكلية على مستوى العرض الكلي، الأمر الذي يسمح بتبرير أي توسع نقدي مادام أنه يؤدي إلى خلق سلع وخدمات.¹

¹ - بلعزوز بن علي، عطية عبد العزيز، مرجع سابق، ص 39.

2. السيولة النقدية:

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ 1990 تعكس توجهات السياسة النقدية نحو التوسع في استخدام أدواتها، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخم واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة. كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة باعتماد الإصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي مقابل المحافظة على الاستقرار النقدي.

والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الاقتصاد الجزائري:

جدول رقم(4-5): تطور الكتلة النقدية ومعدل السيولة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الكتلة النقدية M2	معدل التوسع %	سيولة الاقتصاد (M2/GDP) %
1990	343324	11,41	61,77
1991	414745	20,80	49,11
1992	544456	31,27	51,94
1993	584183	07,29	50,10
1994	675928	15,70	45,31
1995	739895	09,46	37,16
1996	848250	14,64	33,00
1997	1003136	18,25	36,08
1998	1199476	19,57	42,37
1999	1366769	13,94	42,20
2000	1559914	14,13	37,82
2001	2403069	54,05	56,84
2002	2836874	18,05	62,72
2003	3299459	16,30	62,81
2004	3644293	10,45	59,26
2005	4070442	11,69	53,82
2006	4870072	19,64	57,28
2007	5994607	23,09	64,09
2008	6955967	16,03	62,98
2009	7292694	04,84	73,16
2010	8280740	13,54	69,05
2011	9929187	19,90	68,05
2012	11015135	10,93	67,95
2013	11941508	08,40	71,72
2014	13663912	14,42	79,30
2015	13704511	00,29	82,05
2016	13869021	01,20	79,67

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى:

- إحصائيات من موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- إحصائيات من موقع صندوق النقد العربي www.amf.org.aear

من خلال الجدول يلاحظ ارتفاع معدلات السيولة المحلية، ما يوحي باستمرار الإنتاج النقدي حيث تجاوزت السيولة 50% في أغلب السنوات. وذلك يشكل خطرا لأن زيادة السيولة يعتبر مؤشرا عن ارتفاع معدلات التضخم ويقلل من الاستقرار النقدي.

عرفت الكتلة النقدية زيادة مستمرة خلال كامل فترة الدراسة، في حين بلغت نسبة السيولة 61.77% سنة 1990، ثم تراجعت إلى 49.11% سنة 1991 لترتفع من جديد إلى 50.1% سنة 1993، في حين عرف المجمع النقدي M2 تراجعا في نموه خلال الفترة (1995 - 1997) مسجلا مستوى معتدل (33% سنة 1996)، ويعود هذا التراجع إلى التطهير النقدي والمالي الذي وضع في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن الامتصاص التدريجي لفوائض السيولة شرع في تحقيق الاستقرار النقدي، إضافة إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع.

عاودت نسبة السيولة في الارتفاع خلال الفترة (1998 - 2000) والناجمة عن زيادة عمليات إعادة التمويل عن طريق تحويل أموال إعادة الجدولة إلى نقود متداولة في الاقتصاد، وهو مؤشر يقلل من مستوى الاستقرار النقدي.

بداية من سنة 2001 قفزت نسبة السيولة إلى مستويات مرتفعة لتسجل 62.72% سنة 2002 كأعلى نسبة ويرجع السبب إلى الزيادة المستمرة للأرصدة النقدية الصافية الخارجية وتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، كما أن سرعة تداول النقود تبقى ضعيفة ما يبين وجود ظاهرة الاكتناز للسيولة النقدية من طرف الأفراد وعدم إيداعها في المؤسسات النقدية والمالية. وللتحكم في الإفراط في السيولة قام بنك الجزائر بتكليف أدواته بإحلال تقنيات استرجاع السيولة عن طريق المزاد محل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وذلك منذ أبريل 2002، وأصبحت هذه الأداة التقنية السائدة.

إن الهدف الرئيسي الذي تتوخاه تدخلات بنك الجزائر هو مراقبة التضخم طبقا للمعيار متوسط المدى ومراقبة مختلف العناصر النقدية، وعليه أصبح تحقيق نسبة تضخم معتدلة بفضل تضافر سياسة مالية توسعية لكن محصورة في حدود التوازنات المنشودة، وسياسة نقدية حذرة.

بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي (فحسب فريدمان فإذا كان المعدل = 1 فهناك استقرار نقدي كامل، وإذا كان أكبر من الواحد فالإقتصاد يعرف حالة تضخم خفيفة أو حادة حسب القرب أو البعد من الواحد، وتكون في حالة انكماش في حالة تحقيق المعامل لقيمة أقل من الواحد). ويظهر معامل الاستقرار النقدي $(\Delta M2 / \Delta GDP)$ ، عدم التوافق بين كلا من التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج الداخلي الخام، حيث سجلت 0.73% سنة 1997 لترتفع إلى 3.90% سنة 1998 و8.13%

سنة 2001. وتنخفض بعدها دون الواحد في باقي السنوات (0.63% سنة 2003، 0.38% سنة 2004)، لتثبت أنه ليس هناك استقرار نقدي كامل في الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، وبالتالي فالسياسة الاقتصادية غير جادة في تحقيق هذا الهدف.¹

لقد تبنت السلطة النقدية سياسة انكماشية صارمة خلال الفترة (1994 - 2000) خاصة في فترة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص الكتلة النقدية إلى حدود 14% خلال فترة البرنامج الشيء الذي لم يحدث. ثم اتبعت سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، وإعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، وكذا تحسن السيولة المصرفية وتراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي معتبرة في حدود مقبولة من التضخم.²

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

اعتبر قانون النقد والقرض 90 - 10 في الجزائر الأرضية الخصبة لتطوير أدوات السياسة النقدية، والتي أرست دعائم تطبيقها منذ عام 1994 انطلاقاً من برنامج التعديل الهيكلي، حيث سمحت لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة للسياسة النقدية أهمها:

1. معدل إعادة الخصم:

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان البنكي. وقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر الذي يتمتع بالاستقلالية التامة في تعديل وتوجيه معدل الخصم كلما دعت الظروف الاقتصادية والنقدية لذلك، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

¹ - مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 06، 2008، ص 118.

² - بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 33.

الجدول رقم: (4-6): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1991 - 2015)

تاريخ التطبيق	معدل إعادة الخصم
01 أكتوبر 1991	11.5
10 أبريل 1994	15
02 أوت 1995	14
28 أوت 1996	13
21 أبريل 1997	12.5
29 جوان 1997	12
18 نوفمبر 1997	11
09 فيفري 1998	9.5
09 سبتمبر 1999	8.8
27 جانفي 2000	7.5
22 أكتوبر 2000	6
20 جانفي 2002	5.5
01 جوان 2003	4.5
07 مارس 2015-2004	4

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص 19.

بلغ معدل إعادة الخصم أعلى نسبة له سنة 1994 بـ 15%، وذلك بهدف جعل معدل الفائدة الحقيقي موجبا، وعليه اتبع البنك المركزي سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم (اتباع سياسة نقدية تقييدية) في مرحلة تميزت بارتفاع معدل التضخم. ثم بدأ يشهد هذا المعدل انخفاض متواصل وصل إلى 6% في أكتوبر من سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية أعطت نوع من المصادقية لهذه الأداة، إلى أن وصل في النهاية إلى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية 2015، ويتعلق الأمر هنا بإعطاء السياسة النقدية المطبقة نوعا من المرونة، كما أن تحسن الوضعية المالية للبنوك وظهور فائض السيولة لديها أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى البنك المركزي¹.

2. الإحتياطي الإلزامي:

تم تطبيق الإحتياطي الإلزامي لأول مرة في 28 نوفمبر 1994 بنسبة تقدر بـ 2.5%، وبقي عند هذه الحدود إلى غاية سنة 2011، وقد كانت المنظومة البنكية في مجملها خلال هذه الفترة تفتقر للسيولة، وبذلك فمطالباتها بتشكيل احتياطات حتى وإن كانت نسبتها 2.5% هي زيادة في أعبائها ولتقليص هذا العبء كان البنك المركزي يقوم بدفع تعويض نسبته 11.5%. غير أن هذه العملية غير معهودة، علاوة على أن هذه النسبة لا تغطي سوى 50% من تكلفة الموارد.

¹ - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، مركز البحوث والدراسات الإنسانية بالجزائر، الدورة 26، جويلية 2005، ص 43.

الجدول رقم: (4-7): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة (1994 - 2015)

تاريخ التطبيق	28 نوفمبر 1994	11 فيفري 2001	15 ماي 2001	15 ديسمبر 2001	15 ديسمبر 2002	مارس 2004	جانفي 2008	2010 إلى 2011	2012	2013 إلى 2015
المعدل	2.5	4	3	4.25	6.25	6.5	8	9	11	12

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008، ص 17.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص 17.

ومع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإجمالي منذ شهر فيفري 2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك، وللتقليص من الإفراط في السيولة تم رفع معدل الاحتياطي الإجمالي في ديسمبر 2002 ليصبح 6.25% مقابل 4.25% في ديسمبر 2001 ثم إلى 6.5% سنة 2004 و8% ابتداء من جانفي 2008 وليمترفع مرة أخرى سنة 2010 إلى 9%، ومنذ سنة 2013 وهو عند معدل 12%.

3. أدوات السوق النقدية:

إن السوق النقدية هي سوق النقد قصير الأجل، حيث تتراوح مدة تداول السيولة بين المتدخلين فيها ما بين 24 ساعة وسنتين، حيث يؤدي بنك الجزائر دورا رئيسيا في قيادة وتوجيه الفاعلين في عملياتهم والتبادلات المالية في السوق، فهو يقوم بدور المنظم والمسير لها في الاتجاه الذي يراه مناسبا من خلال تشغيل مجموعة من الأدوات تتمثل في:

أ- **نظام الأمانات (اتفاقيات إعادة الشراء):** والتي توقفت منذ جوان 2000 نظرا لعدم لجوء البنوك إلى أخذ الأمانات نتيجة فائض السيولة البنكية.

ب- **نظام المزادات:** حيث ينقسم هذا النظام إلى كل من نظام مزادات القرض والمزايدة لسندات الخزينة والتي تم الاعتماد عليها في 22 أفريل 1995 إلا أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة أداة نظام مزادات القرض قد توقفت منذ نهاية شهر ماي 2001 وهذا بسبب عدم تعهد البنوك في مزادات القروض، والراجع دوما إلى فائض السيولة البنكية المتزايدة من سنة إلى أخرى.

أما المزايدة لسندات الخزينة فيمكن اعتبار سندات القرض العام أداة بالغة الأهمية في تغطية العجز في الموازنة العامة، وتقليص الكتلة النقدية بامتصاص فائض السيولة من الاقتصاد (التحكم في حجم السيولة).

ج- **عمليات السوق المفتوحة:** لقد أعادت المادة السادسة من التعليمات 95- 28 الصادرة في 22 أبريل 1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة من خلال السماح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع سندات عمومية قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أقل من ستة أشهر¹، وسندات خاصة تكون قابلة لإعادة الخصم أو تسمح بالحصول على تسبيقات علما بأن بنك الجزائر لا يمكنه التدخل من خلال السوق الأولية. وعلى الرغم من الفعالية الكبيرة لهذه الأداة في ضبط السيولة لم يتمكن بنك الجزائر من استعمالها في السوق النقدية إلا بصفة تجريبية².

د- **استرجاع السيولة والتسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:** لغرض الحد من الآثار السلبية لفائض السيولة الهيكلي لدى البنوك على التضخم، كثف بنك الجزائر استعمال أدوات جديدة للسياسة النقدية والتي تتمثل في:

- **سترجاع السيولة:** تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أبريل 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و 3 أشهر (وسيلتي سوق). وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوما بعد يوم، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته. وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.

- **التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (تسهيل دائمة):** تم الاعتماد على هذه الأداة ابتداء من أوت 2005، والتي تسمح للبنوك بانجاز ودائع لمدة 24 ساعة لدى بنك الجزائر، وقد أصبحت تمثل أحد أهم أدوات السياسة النقدية. تمنح هذه الأداة مرونة واسعة للبنوك في مجال تسيير الخزينة في المدى القصير، وقد انتقلت فوائض الخزينة للبنوك الموظفة في هذه التسهيل من 1022.12 مليار دينار نهاية ديسمبر 2009 إلى 1016.68 مليار دينار نهاية ديسمبر 2010³.

¹ - يحدد القانون 90- 10 لا سيما المادة 77 منه، القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي يمكن لبنك الجزائر الاحتفاظ بها في حافظته بـ 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية الفارطة، إلا أن القانون رقم 03- 11 لا سيما المادة 41 منه أزال حاجز سقف السندات العمومية التي لا يحق لبنك الجزائر تجاوزها.

² - منذ إنشائها في القانون 90- 10 تم إجراء عملية وحيدة فقط في 30 ديسمبر 1996 بشراء بنك الجزائر لسندات عمومية بقيمة 4 مليار دينار بمعدل فائدة 14.94 % تستحق بتاريخ 27 فيفري 1997.

³ - Rapport annuel de la Banque d'Algérie sur «Rapport 2010, Evolution économique et monétaire en Algérie»; juillet 2011, p 137.

4. معدلات الفائدة:

لم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، وذلك لأنها كانت محددة أو بالأحرى مسقفة مما جعلها سلبية، ولذلك كان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، وشرع بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والتمهل لهذه المعدلات تقاديا لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية.

وقد شرع بنك الجزائر في تسقيف هامش الوساطة البنكية ليصبح هيكل معدلات الفائدة كما يلي¹:

- تحديد معدل إعادة الخصم بـ 15%.
- تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية بـ 20%.
- تحديد معدل التسبيقات للبنوك في الحساب الجاري بـ 24%.
- تحديد معدلات الفائدة البنكية بين 18.5% وبين 23.5% ومعدلات الفائدة الدائنة بين 16.5% و18%، إلا أنه تم تحرير هذه المعدلات لاحقا ابتداء من 2003.

نتيجة لارتفاع معدلات إعادة الخصم ومعدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كنتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ارتفعت معدلات الفائدة في السوق النقدية في بداية الفترة، ولكنها بدأت تنخفض تدريجيا مع بداية 1996 ولغاية 1998، وذلك بسبب الانخفاض في معدل التضخم، فمعدلات الفائدة إذا أصبحت تتبع التغيرات في الأسعار وهو ما انعكس بدوره على ايجابية معدلات الفائدة الحقيقية ابتداء من 1997.

حيث حاولت الجزائر في إطار عمليات الإصلاح الاقتصادي، استخدام معدلات الفائدة كأداة فعالة في التأثير على سلوك المستثمرين والأفراد، نحو زيادة نسبة الادخارات وتوجيهها نحو الاستثمارات، وذلك من خلال رفع معدلات الفائدة، لذلك استخدم بنك الجزائر سعر مرجعي للتعامل مع البنوك التجارية في قبولها للودائع ومنحها للقروض، والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة منذ 1990.

¹ - علي بطاهر، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2006، صص 70، 74.

جدول رقم (8-4): تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
معدل الفائدة الاسمي %	6	10.5	11.5	11.5	15	18	14	13	11	9.5	7.5	6	5.5	5.5
معدل الفائدة الحقيقي %	-10	-13.2	-13.2	-13.2	-10.1	-7.9	-4.05	8.14	15.1	-0.1	-10.3	10.03	7.18	-0.19
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
معدل الفائدة الاسمي %	4.5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4	3.5	
معدل الفائدة الحقيقي %	-3.78	-6.99	-2.32	1.48	-6.38	21.6	-6.96	-8.66	0.49	8.05	8.24	16.46	8.78	

المصدر: - معطيات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية 1994 - 2005 و 2009 - 2016)

- إحصائيات من موقع صندوق النقد العربي www.amf.org.ear

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه، يمكن القول أن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية بقيت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا. مما جعل معدل الفائدة على الاقتراض وعلى الودائع (الحقيقي) سالبا في الفترة 1990 - 1996، حيث وصل إلى 15% سنة 1995 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، حيث كان لابد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون المعدل الحقيقي سالبا، وأزيل الحد الأقصى على أسعار الفائدة للبنوك التجارية لجمهور المقترضين وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض، وألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى إلى تحرير أسعار الفائدة.

خلاصة الفصل:

لقد تطلب تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق إحداث عدة إصلاحات عميقة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وبالتالي تبنت الجزائر برامج الاستقرار من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي، وبرامج التصحيح الهيكلي التي تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتحقيق زيادة في الطاقة الإنتاجية.

أما فيما يخص السياسة المالية المعتمدة خلال فترة الدراسة فأتضح أن السياسة الإنفاقية تميزت بالنمو والارتفاع من سنة إلى أخرى نظرا لتوسع نشاط الدولة وشكلت نفقات التسيير الجانب الأكبر منها (72% كمتوسط عام). أما الإيرادات العامة فقد عرفت هي الأخرى زيادة مستمرة، واتسمت باعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية بنسبة تفوق 50% طول فترة الدراسة، وبالتالي تبعية السياسة الإيرادية لتغيرات أسعار خامات النفط. لكن فيما يخص الميزانية العامة للدولة فسجلت عجزا في أغلب

السنوات نتيجة زيادة النفقات العامة بمعدل أعلى من الزيادة في الإيرادات العامة، وبالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل.

وبالحديث عن السياسة النقدية فإن التطورات النقدية التي حصلت منذ 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخم واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة. كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة باعتماد الإصلاحات مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي أثرت على التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازني مقابل المحافظة على الاستقرار النقدي.

أما فيما يتعلق بوضع التوازن العام للاقتصاد فإنه يعاني من مشاكل أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، بعبارة أخرى الخلل يعتبر هيكلية في الأساس والمتمثل في نمو النفقات العامة بمعدل أكبر من نمو الإيرادات العامة.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعاً ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي.

الفصل الخامس

فعالية السياستين المالية والنقدية في الحد
من آثار تقلبات الدورات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

لقد شهد الاقتصاد الجزائري العديد من التقلبات، فلم يحقق معدلات نمو مرتفعة إلا في نهايات التسعينات من القرن الماضي، وتعرض هذه التقلبات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية ونقص استخدام السياستين المالية والنقدية المضادتين أو المعاكستين للتغلب على تقلبات الدورات الاقتصادية.

من هنا وجب دراسة التقلبات الدورية للسياسة المالية ثم السياسة النقدية في الجزائر، ومعرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها. وكذا دراسة التحليل الكمي لفاعلية السياستين المالية والنقدية في ظل هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية، باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM على سلسلة من البيانات السنوية لحجم النفقات العامة وللكتلة النقدية والنتائج الداخلي الخام خلال الفترة 1990 - 2016.

وضمن هذا المنظور يأتي هذا الفصل الذي سنتناول في خلاله ثلاثة مباحث هي:

- الدورات الاقتصادية في الجزائر وسياسات الحد منها؛
- التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية في الجزائر؛
- التحليل الكمي لفاعلية السياستين المالية والنقدية في الحد من الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM.

المبحث الأول: الدورات الاقتصادية في الجزائر وسياسات الحد منها

يتناول هذا المبحث مجموعة من الحقائق العامة عن طبيعة الدورات الاقتصادية في الجزائر، وذلك لإعطاء تصور عام عن الدورات الاقتصادية ومظاهرها في واقع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: الدورات الاقتصادية في الجزائر

بداية سوف نقوم بدراسة تغيرات الناتج الداخلي الخام الذي يعبر عن الدورة الاقتصادية، بغية معرفة مدى تقلباته، وبعد ذلك نقوم بتحديد مراحل الدورة الاقتصادية من خلال تتبع مسار تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام.

1. تقلبات الناتج الداخلي الخام:

سنقوم بدراسة تغيرات الناتج الداخلي الخام (GDP) في الجزائر، بغية معرفة مدى استقراره، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (1 - 5): تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1990 - 2016)

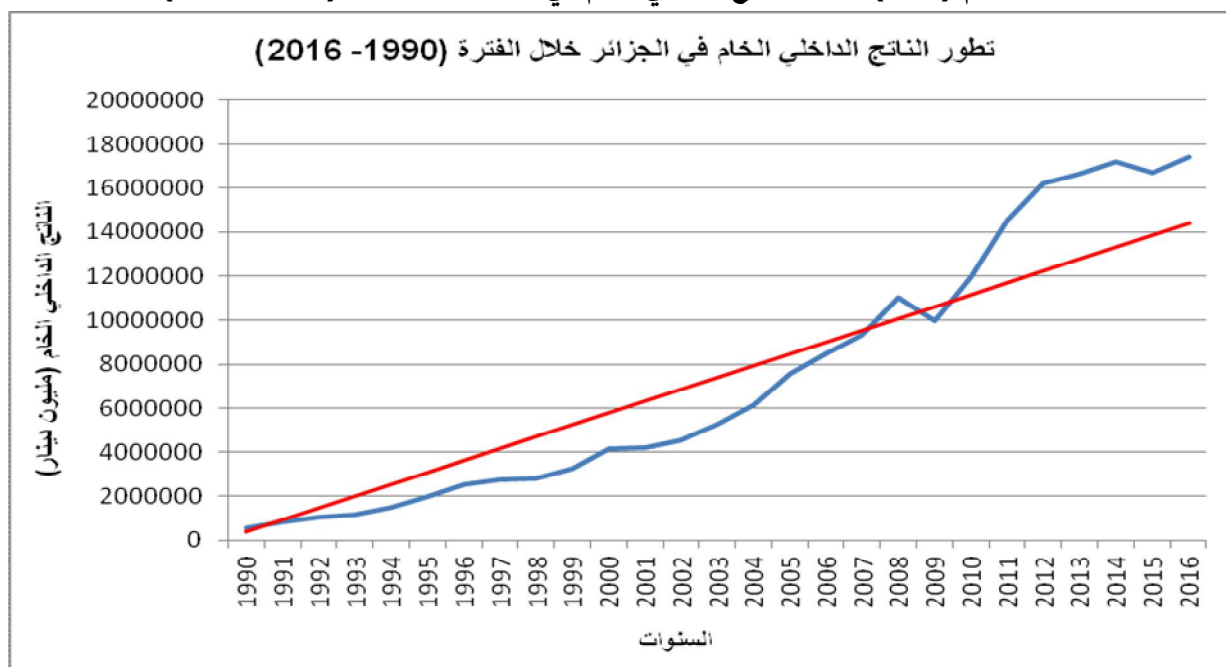
الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	GDP	السنوات	GDP
1990	555800	2004	6149116
1991	844499	2005	7561984
1992	1048200	2006	8501635
1993	1165999	2007	9352886
1994	1491500	2008	11043703
1995	1990600	2009	9968025
1996	2570000	2010	11991563
1997	2780199	2011	14588970
1998	2830500	2012	16209598
1999	3238197	2013	16647919
2000	4123513	2014	17228597
2001	4227113	2015	16702118
2002	4522773	2016	17406826
2003	5252321		

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz
- قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org

ولمعرفة التطورات بشكل أفضل نمثل الناتج الداخلي الخام وتطوراته عبر الزمن انطلاقاً من الجدول.

الشكل رقم (1 - 5): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من الشكل كيف أن الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية يتذبذب بين الصعود والهبوط عبر الزمن وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على عدم الاستقرار، الراجع إلى بعض الأحداث التي عاشتها الجزائر أهمها أزمة النفط في منتصف ثمانينات القرن الماضي فبرزت خاصة من حيث ديمومة وقوة تأثيرها على الاقتصاد الوطني، إذ أن هذه الأزمة قد أدخلت الاقتصاد في مرحلة طويلة من عدم الاستقرار استمرت إلى غاية تسعينات القرن الماضي، مما جعلها تفرض في مرحلة لاحقة على الاقتصاد الوطني نمطا جديدا من التسيير، وأخيرا يلاحظ من المنحنى وخاصة بعد منتصف التسعينات أن الناتج الداخلي الخام قد عرف اتجاها تصاعديا، الراجع لسبب رئيسي هو ارتفاع أسعار البترول.

والخط المستقيم يدل على الاتجاه العام لتطورات الناتج الداخلي الخام وهو ذو ميل موجب مما يعني أن الاتجاه العام لتطور الناتج في تزايد وهذا ما أثبتته النظرية الاقتصادية، كما يمكن أن نلاحظ مراحل الدورات التي يمر بها الناتج في الجزائر وذلك بأخذ معدلات نمو الناتج بدل الناتج في حد ذاته.

2. تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام:

يمثل معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة (الحقيقي) معدل النمو الاقتصادي، والذي يمكن حسابه بعلاقة بسيطة من خلال طرح الناتج الداخلي الخام لسنة الأساس من الناتج الداخلي الخام للسنة الموالية وتقسم النتيجة على الناتج الداخلي لسنة الأساس، أي:

$$\text{GDP \%} = \frac{\text{GDP} - \text{GDP}(1-)}{\text{GDP}(1-)}$$

ويتم الحساب معدل النمو الاقتصادي بتغيرات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة وليس الجارية وذلك لإستبعاد أثر تغيرات الأسعار (استبعاد أثر التضخم).

والجدول التالي يبين تطورات معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر عبر الزمن على طول الفترة السابقة.

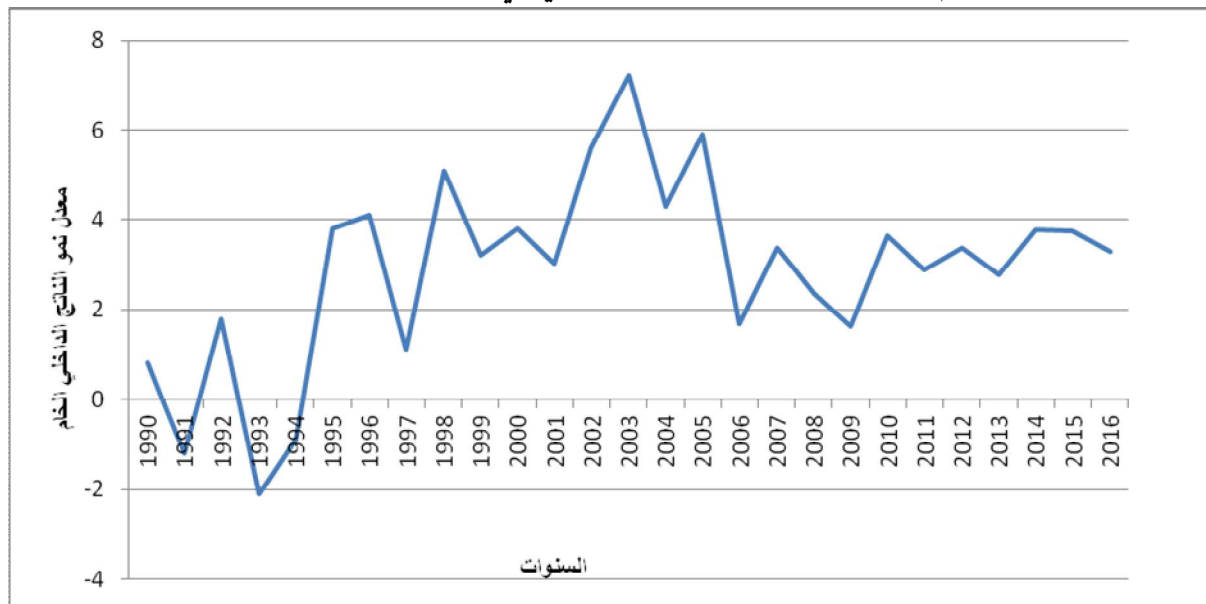
الجدول رقم (2 - 5): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)

السنوات	GDP %	السنوات	GDP %
1990	0,80	2004	4,30
1991	-1,20	2005	5,90
1992	1,80	2006	1,68
1993	-2,10	2007	3,37
1994	-0,89	2008	2,36
1995	3,79	2009	1,63
1996	4,09	2010	3,63
1997	1,09	2011	2,89
1998	5,10	2012	3,37
1999	3,20	2013	2,76
2000	3,81	2014	3,78
2001	3,01	2015	3,76
2002	5,60	2016	3,30
2003	7,20		

المصدر: - قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org

ولمعرفة التطورات بشكل أفضل نمثل تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي) عبر الزمن انطلاقا من الجدول.

الشكل رقم (2 - 5): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال منحنى تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر (معدل النمو الاقتصادي)، مراحل الدورات الاقتصادية بشكل واضح، حيث تمثل سنوات 1996، 1999، 2003، 2007، 2012، 2016 سنوات رواج، وتمثل سنوات 1991، 1993، 1997،

2001، 2006، 2009، 2013 سنوات كساد. ويتضح أيضا من تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي أن الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباعدة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية، التي كما سبق وأن أوضحنا أن مدتها تتراوح بين الثمانية والعشر سنوات، وإنما يمكن أن تصنف ضمن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل.

المطلب الثاني: مظاهر الدورات الاقتصادية في واقع الاقتصاد الجزائري

اتضح من تغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر أن الدورات الاقتصادية فيها عبارة عن دورات اقتصادية قصيرة الأجل، فالسؤال الذي يطرح هو هل أن فترات التوسع في الجزائر يتزامن معها ارتفاع المستوى العام للأسعار؟.

وهل فترات الركود يتزامن معها ارتفاع معدلات البطالة؟.

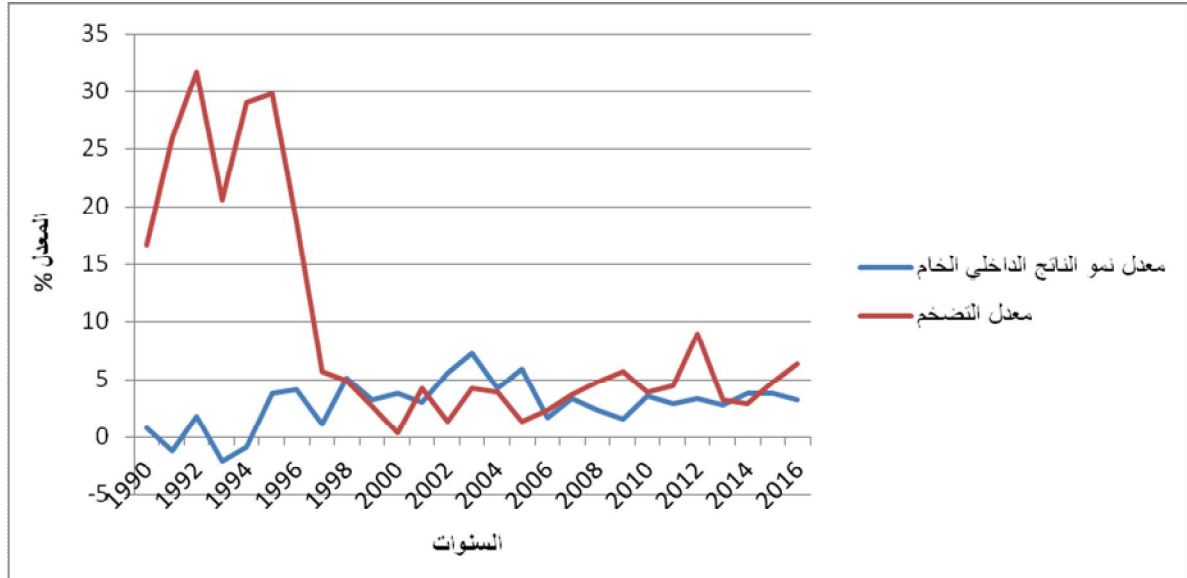
وهل أن التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي لها آثار سلبية على الاستقرار وبالتالي تساعد على زيادة حدة الدورات الاقتصادية؟.

لمعرفة ذلك نقوم بدراسة مقارنة لتطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع كل من التضخم والبطالة والإنفاق الحكومي عبر الزمن.

1. مقارنة تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع التضخم:

سنحاول أن نتحقق من أن ارتفاع معدلات التضخم يتزامن مع التوسع الاقتصادي في واقع الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة مقارنة بين تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والتضخم عبر الزمن.

الشكل رقم (3-5): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين (4-4) و(5-2)

نلاحظ من المنحنيين أن تغيرات معدلات التضخم تتأثر بتغيرات معدلات الناتج المحلي الخام لكن بفترة تأخير، ويمكن تفسير ذلك بأن الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بصادرات المحروقات، فعند زيادة هذه الأخيرة فإنه يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة، وهذا يساعد الحكومة على زيادة الإنفاق العام مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، إذ أن هناك توافق وترابط بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم في الجزائر، وذلك يعني أن التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد.

2. مقارنة تطورات معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع البطالة:

يتزامن مع فترات الركود الاقتصادي ارتفاع معدلات البطالة، والبطالة في هذه الحالة تسمى البطالة الدورية، لكن السؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو هل هذه النتيجة تنطبق على واقع الاقتصاد الجزائري؟ أو بمعنى آخر هل يصاحب انخفاض معدلات نمو الناتج الداخلي في الجزائر ارتفاع في معدلات البطالة؟ أو هل هناك بطالة دورية في الجزائر؟.

وللإجابة على هذا السؤال نقارن بين تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي والبطالة عبر الزمن.

الجدول رقم (3-5): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام والبطالة خلال الفترة (1990 - 2016)

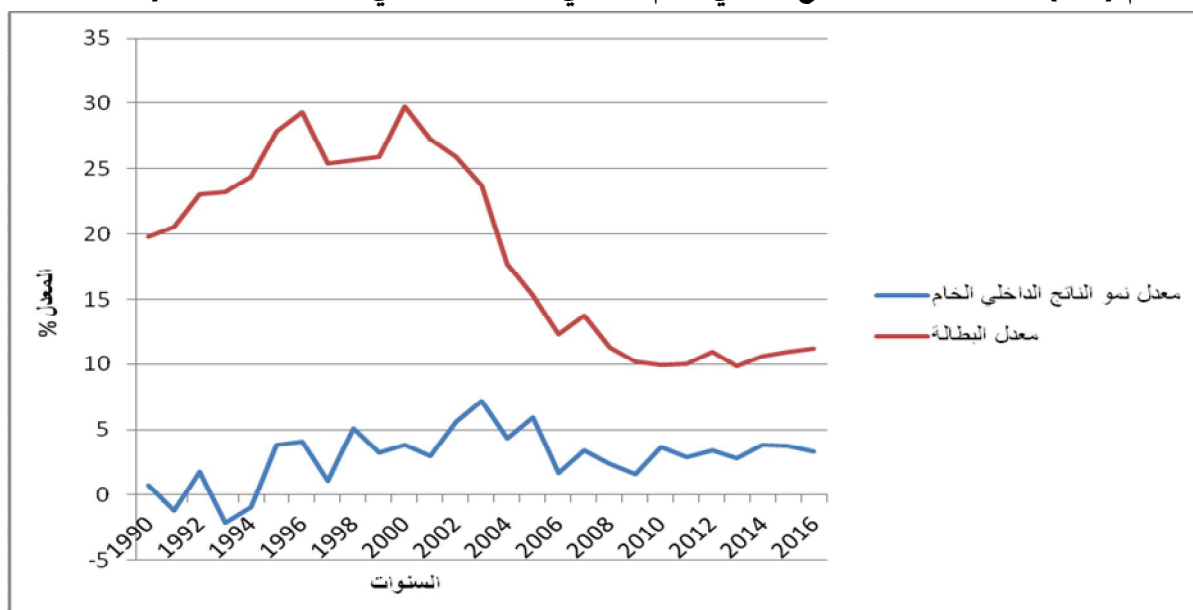
السنوات	معدل البطالة %	GDP %	السنوات	معدل البطالة %	GDP %
1990	19,76	0,80	2004	17,7	4,30
1991	20,6	-1,20	2005	15,3	5,90
1992	23	1,80	2006	12,3	1,68
1993	23,2	-2,10	2007	13,8	3,37
1994	24,39	-0,89	2008	11,3	2,36
1995	27,89	3,79	2009	10,16	1,63
1996	29,34	4,09	2010	9,96	3,63
1997	25,43	1,09	2011	10	2,89
1998	25,67	5,10	2012	10,97	3,37
1999	25,93	3,20	2013	9,82	2,76
2000	29,77	3,81	2014	10,6	3,78
2001	27,29	3,01	2015	11	3,76
2002	25,89	5,60	2016	11,22	3,30
2003	23,7	7,20			

المصدر: - من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org

ولمعرفة التطورات بشكل أفضل نمثل تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة عبر الزمن انطلاقاً من الجدول.

الشكل رقم (4-5): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: - من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول السابق

من الشكل نلاحظ أن معدلات نمو البطالة أكثر استقراراً من معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وأن تقلبات نمو معدلات البطالة لا تتوافق مع تقلبات نمو الناتج الداخلي الخام، وذلك على طول فترة الدراسة، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على عدم تأثر التشغيل بالتقلبات الحادثة في

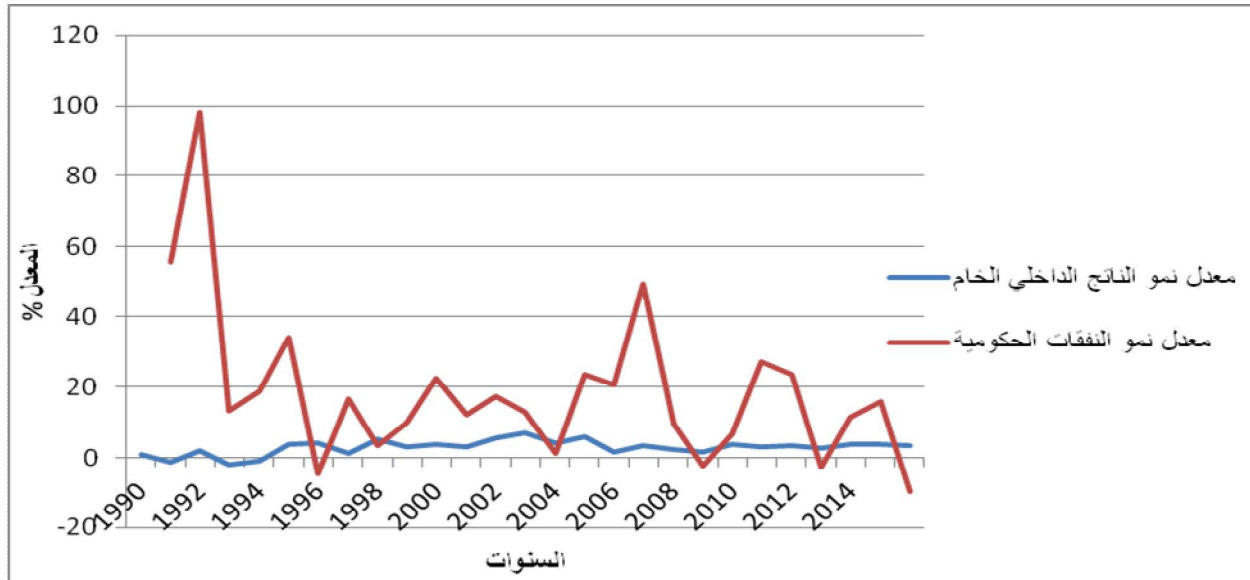
نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير، وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي بطالة هيكلية وليست بطالة دورية.

3. مقارنة تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي مع التغيرات في الإنفاق الحكومي:

ينظر إلى النفقات الحكومية عند الكلاسيكيين الأوائل أو المعاصرين على أنها ذات أثر سلبي بينما يرى البعض الآخر -ونقصد بهم كل من كينز وأنصار المدرسة الكينزية بشقيها القديمة والحديثة- على أن النفقات الحكومية هي الكفيلة بعلاج عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يخلفه القطاع الخاص، فهل أن النفقات الحكومية هي المسؤولة على عدم الاستقرار في الجزائر؟.

وللإجابة على هذا التساؤل نرسم الشكل التالي.

الشكل رقم (5-5): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل تغير النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين (4-1) و(5-2)

نلاحظ أن النفقات الحكومية ذات ذبذبات معتبرة لكن ليست ذات تأثير مباشر على استقرار الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وخير دليل على ذلك هو عدم توافق ذبذباتها مع ذبذبات هذا الأخير، وخاصة مع بداية التسعينات. والنتيجة تؤكد التوجه العام الذي انتهجته الجزائر مع بداية التسعينات. و هذا التوجه يتمثل في تكريس نظام الاقتصاد الحر وما يدعو إليه من مبادئ وسياسات كالحد من التدخلات العشوائية للدولة في النشاط الاقتصادي. نلاحظ بعد هذه المرحلة أن معدل نمو النفقات الحكومية يميل قليلا إلى استقرار.

إن النتيجة التي يمكن الخروج بها هي أن الإنفاق الحكومي ليس له أثر واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليس هو المسؤول عن الدورات الاقتصادية. وهذه النتيجة جاءت على طرف نقيض من النظرية النقدية التي جاءت بها المدرسة النقدية ويرجع ذلك ربما لضآلة نسبة مساهمة

الإنفاق الحكومي في الطلب الكلي أو لاعتبارات أخرى كعدم توافق البيئة الاقتصادية الجزائرية مع البيئة التي ولدت فيها هذه النظرية.

والنتيجة النهائية التي يمكن الخروج بها بشكل عام من دراستنا في هذا المطلب هي أنه لا يمكن تصنيف الذبذبات الحادثة في النمو الاقتصادي في الجزائر على أنها دورات اقتصادية رئيسية إنما يمكن تصنيفها ضمن الذبذبات الاقتصادية، وذلك نتيجة اعتماد الجزائر وبشكل كبير على منتج أو قطاع واحد فقط وهو قطاع المحروقات، وهذا الأخير بدوره سريع التأثير بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ومنه يمكن القول أن تقلبات الناتج في الجزائر تتأثر بالعوامل الخارجية وخاصة أسعار المحروقات والعوامل المؤثرة فيها.

المطلب الثالث: سياسات الحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر

عند دراستنا للسياستين المالية والنقدية ودورهما في علاج الاختلالات الاقتصادية وجدنا أن الاقتصاديين منقسمين إلى قسمين، منهم من يلجأ إلى السياسة المالية في علاج المشكلات التي تسببها الدورات الاقتصادية، ومنهم من يلجأ إلى السياسة النقدية التحفظية في علاج تلك المشاكل. فالسياسة الأولى يناصرها الكينزيين والثانية يناصرها النقديين، فحجج الذين يعتمدون في سياستهم على السياسة المالية هو عدم ثقتهم في القطاع الخاص، وذلك لأن هذا الأخير شديد التأثير بالتوقعات المستقبلية، فأى تشاؤم فيما يخص توقعاتهم سوف يكون له الأثر السلبي على حجم استثماراتهم وبالتالي على النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي بشكل عام، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة تقلبات الناتج بمعنى آخر يؤدي إلى ربط الناتج القومي بالتوقعات المستقبلية التشاؤمية أو التفاؤلية، وكعلاج لذلك تقترح هذه المدرسة تدخل الحكومة لسد العجز أو النقص في الناتج الذي خلفه إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار أو لتهيئة المناخ المناسب لعمل القطاع الخاص.

لكن في الجهة المقابلة نجد من الاقتصاديين من يعارض هذه السياسة، وحجتهم في ذلك هو استقرار القطاع الخاص، وأن عدم الاستقرار إنما يرجع إلى التدخلات العشوائية للحكومة في النشاط الاقتصادي، هذا التدخل هو الذي يكون له الأثر السلبي على استقرار القطاع الخاص وبالتالي على تقلبات الناتج، وكعلاج لذلك فإنهم يرون عدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي من جهة وتثبيت معدل نمو المعروض النقدي من جهة أخرى، حيث يفترض أن ينمو عرض النقود بمعدل يتوافق مع معدل نمو الناتج.

وعند تكلمنا عن التقلبات الاقتصادية في الجزائر -على خلاف النظريات الاقتصادية التي تم طرحها سابقا- نجد أن عدم الاستقرار في الجزائر لا يرجع إلى الاستثمارات الخاصة وذلك كما ذهب

إليه المدرسة الكينزية، ولا إلى التدخلات الحكومية في النشاط الاقتصادي عن طريق رفع حجم النفقات الحكومية وذلك كما تفترضه المدرسة النقدية، بل يرجع عدم الاستقرار إلى التقلبات الخارجية في أسعار المحروقات، وعلاج هذه التقلبات يقتضي البحث عن أساليب وسياسات من شأنها العمل على رفع عدد القطاعات المنتجة خارج المحروقات، أي تنويع الإنتاج المحلي وذلك للاستهلاك الذاتي أو للتصدير، ويبقى الخيار بين السياسة المالية والسياسة النقدية يتوقف على فعاليتها، حيث نعلم أن السياسة المالية تكون فعالة عندما تكون الاستثمارات غير حساسة لسعر الفائدة وعندما يكون الطلب على النقود حساس لسعر الفائدة، وتكون غير فعالة عندما يكون العكس. في حين تكون السياسة النقدية فعالة عندما تكون الاستثمارات حساسة لسعر الفائدة، أي انخفاض سعر الفائدة بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الاستثمارات بنسبة أكبر.

وعند دراسة العوامل المؤثرة في الاستثمارات في الجزائر نجد أن هناك عوامل غير سعر الفائدة التي تعيق الاستثمارات في الجزائر من بينها عدم خضوع شروط منح القروض في البنوك إلى شروط الفعالية الاقتصادية، دليل على ذلك هو ارتفاع معدلات السيولة في البنوك التجارية إلى أكثر من السيولة الاقتصادية رغم انخفاض أسعار الفائدة، ولهذا فلن يكون للسياسة النقدية دور فعال في الاقتصاد ما لم يكن هناك إصلاحات للمؤسسات المالية والمصرفية في الجزائر. أما المشكل الذي تعاني منه السياسة المالية هو عدم ترشيد النفقات الحكومية أو بالأحرى عدم كفاءة المشاريع الحكومية، حيث نجد أن أغلب المشاريع العمومية في الجزائر لا تتميز بتلك الكفاءة التي يجب أن تكون في المشاريع الاقتصادية بشكل عام.

ولهذا وبشكل عام يمكن القول أن الأزمة التي تعاني منها الجزائر هي أزمة هيكلية وليست مشكلة فعالية سياسة أو عدم فعاليتها، ولعلاج ذلك فإنه يقتضي بناء بنية تشريعية وقانونية بالإضافة على تحفيز الهيئات الرقابية وإصلاح العدالة أو بالأحرى كل ما يتطلبه مناخ الاستثمار من متطلبات.

المبحث الثاني: التقلبات الدورية للسياستين المالية والنقدية في الجزائر

لقد شهد الاقتصاد الجزائري في العقود الثلاثة السابقة العديد من التقلبات، فلم يحقق معدلات نمو مرتفعة نسبيا إلا في بداية الألفية الجديدة، وتعرض هذه التقلبات الاقتصادية للاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية ونقص فعالية استخدام السياستين المالية والنقدية المتضادتين أو المتعاكستين. والجدير بالذكر، بأن هناك جدلا حول استخدام السياسة المالية المضادة للتغلب على الدورات الاقتصادية، وأن لمضاعف السياسة المالية تأثيرا أقل بكثير مما هو مشار إليه في النماذج الاقتصادية الكينزية.

وعليه تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التقلبات الدورية للسياسة المالية والنقدية في الجزائر، ومعرفة ما إذا كانت السياسة المالية والنقدية متضادة مع الدورات الاقتصادية أو مواكبة لها خلال الفترة (1990 - 2016). وكذا التعرض إلى موضوع هيمنة السياسة المالية، التي تميز العلاقة بين السياستين المالية والنقدية.

المطلب الأول: السياسة المالية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990 - 2016)

تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، خصوصا في الآونة الأخيرة، بعدما تزايد التدهور في عجز الميزانية الحكومية لكل من الاقتصاديين الأمريكي والأوروبي. ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فقد يرجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي في هذه الدول إلى تذبذب سلوك حكوماتها، وغياب المصادقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي.

ونحاول أن نقدم تحليلا لسلوك السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، موضحين أسباب عدم فاعلية إدارة السياسة المالية في الجزائر، والتكاليف الناتجة من ذلك. حيث أنه يمكن إجمال أسباب عدم الفاعلية في سببين:

يرجع السبب الأول إلى التذبذب في السياسة المالية الجزائرية، وهو ما اتصف به أداء السياسة المالية في معظم الدول النامية. ويقصد بتذبذب السياسة المالية هنا أن سلوك المتغيرات المتعلقة بهذه السياسة (الإيرادات والنفقات الحكومية) ليست له علاقة بالدورات الاقتصادية، أي أن السياسة المالية لا تتأثر بالتقلبات الاقتصادية فقط في الجزائر ولكنها ترتبط بعوامل أخرى خارجية مثل العوامل السياسية، وهو ما يسمى بالسياسة المالية المتروكة لتقدير صانعي القرار والتي تسبب مزيدا من التذبذب في الناتج القومي ومعدلات نمو منخفضة.

أما السبب الثاني في عجز السياسة المالية وعدم فعاليتها في التغلب على التقلبات الاقتصادية، وهو أن اتجاه أدوات هذه السياسة مواكب لاتجاه التقلبات الاقتصادية، بينما لا بد من أن يحدث عكس ذلك لكي تكون السياسة المالية فعالة، أي أنه لا بد من أن تكون السياسة المالية معاكسة أو مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ويعني ذلك أن تكون الميزانية الحكومية في حالة فائض في وقت الرخاء، وعجز في وقت الركود.

أثبت عدد كبير من الدراسات - مثل الدراسة المقدمة من غافين وبيروتي¹، أن كثيرا من الدول النامية يتبع سياسة مالية مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ما يؤثر سلبيا في استقرار الاقتصاد الكلي، خصوصا في ظل سيادة السياسة المالية. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه في وقت الرخاء يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما أثبتته الدراسة المذكورة بالتطبيق على دول أمريكا اللاتينية. ولمعرفة اتجاه السياسة المالية مع دورة الأعمال في الاقتصاد الجزائري يجب دراسة مدى استجابة أدوات السياسة المالية للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس كذلك القرارات الخاصة بالسياسة المعتمدة على التقدير من قبل صانعي القرار السياسي، وهذا ما قمنا بدراسته في المبحث السابق، حيث وجدنا أن الإنفاق والإيرادات الحكومية ليست لهما أثر واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليس المسؤولين عن الدورات الاقتصادية. ومنه فإن السياسة المالية في الجزائر مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيرا على تقدير صانعي القرار السياسي، وهذا يدل على عدم استجابة أدوات السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية (فترات النمو المرتفعة والمنخفضة) في الاقتصاد الجزائري.

هناك تفسيران أساسيان وراء مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية:

يرجع السبب الأول إلى مكونات الإيرادات والنفقات الحكومية، فغالبية الإيرادات هي إيرادات غير ضريبية، وضرائب غير مباشرة وضرائب تجارية، وهي إيرادات تتصف تقلباتها بأنها مواكبة للتقلبات الاقتصادية. أما النفقات فتشكل الأجور والمرتبات والدعم نسبة كبيرة منها، وهذا يحد من إمكانية تطبيق سياسة مالية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية.

أما السبب الثاني، فيرجع إلى وجود علاقة طردية بين السياسة المالية وعجز الميزانية من جهة، ومعدل نمو الناتج الداخلي من جهة ثانية، ما قد يشير إلى وجود علاقة معاكسة، أي أن التغيرات في السياسة المالية هي التي تؤثر في النمو الاقتصادي، وليس العكس. ويشير كذلك إلى أنه في وقت الرخاء تتزايد النفقات الحكومية أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ السياسة المالية سلوكا مواكبا لتقلبات الدورة الاقتصادية، وليس مضادا لها.

ومن الآثار المترتبة على مواكبة السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية، ليس فقط مزيدا من عدم الاستقرار للاقتصاد الكلي، بل كذلك سيادة وغلبة السياسة المالية على السياسة النقدية، والسبب

¹ - Michael Gavin and Roberto Perotti , **fiscal policy in America, macroeconomic annual**, Chicago university press. 1997.

الأساسي في ذلك، يرجع إلى العجز المالي المتزايد، حيث غالبا ما تعتمد الحكومات على الإصدار النقدي كوسيلة لمعالجته، وهذا ما يجعل السياسة النقدية تابعة للسياسة المالية.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية في الجزائر في الفترة (1990 - 2016)

اتبعت السياسات النقدية من التسعينات سياسة نقدية انكماشية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وكان من أهم أهداف السياسة النقدية في ذلك الوقت تخفيض معدل التضخم والمحافظة على استقرار معدل الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث تطلبت مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة 1989، لتعرف تحررا واسعا خلال الفترة (1994 - 1998)، لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3% سنة 1989 إلى 29.77% سنة 1995. وفي سنة 1999 انخفضت معدلات التضخم إلى 2.64% مما يعكس نجاح الجهود والسياسات المتبعة في التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي، إضافة إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة (29%). ليعود معدل التضخم للارتفاع سنة 2012 حيث وصل إلى 8.89% رغم انخفاض معدلات التضخم عالميا، الشيء الذي يدل على أن التضخم في الجزائر ليس سببه التضخم المستورد، بل هو راجع إلى اعتماد الدولة سياسة تخفيض العملة وإلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بـ 37.6%.

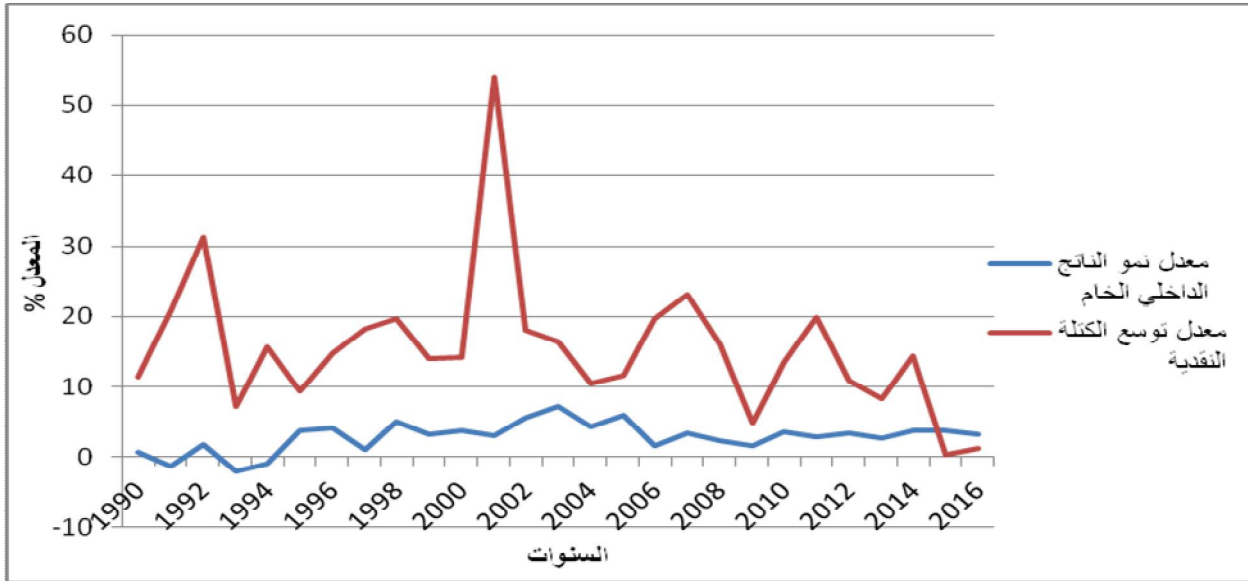
وكهدف أساسي للسياسة النقدية أدخلت الجزائر العديد من التعديلات التي من شأنها أن تؤدي إلى تقوية وتعزيز آلية امتداد أثر السياسة النقدية في أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر.

ويدرس هذا الجزء من الدراسة سلوك السياسة النقدية مع التقلبات الاقتصادية، بمعنى آخر، هل التقلبات الدورية للسياسة النقدية مواكبة أو مضادة لتقلبات النشاط الاقتصادي، في الفترة الزمنية (1990 - 2016)؟ أي أنها دراسة للعلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي.

ولمعرفة اتجاه العلاقة بينهما، نمثل تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي ومعدل توسع الكتلة النقدية M2.

¹ - تقوم بعض حكومات الدول النامية، مثلما يحدث في الاقتصاد الجزائري، بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل العجز الحكومي، وقد قامت إحدى الدراسات باختبار أثر العجز الحكومي في الانتماء المحلي المتجه إلى الحكومة، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائية بينها.

الشكل رقم (5-6): التقلبات الدورية للسياسة النقدية مع النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2016)



المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدولين (4-5) و(5-2)

يوضح الشكل اتخاذ السياسة النقدية سلوكا متزامنا مع النشاط الاقتصادي، حيث نلاحظ أن نمو الكتلة النقدية ذات دذببات معتبرة ولها تأثير بفترة زمنية متأخرة لمدة عام على استقرار الناتج المحلي الخام، حيث نلاحظ من الشكل أن ارتفاع الكتلة النقدية في سنة يتبعه ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الخام والعكس صحيح، وخاصة مع بداية الألفية الجديدة، مع مراعاة أن معدلات التوسع النقدي أكبر بكثير من معدلات النمو الاقتصادي.

ومنه يتضح أن معدل نمو الكتلة النقدية الذي يشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة النقدية للتغيرات في الناتج المحلي الخام الحقيقي يأخذ اتجاهها مواكبا لاتجاه النشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية، وهذا يدل على عكس اتجاه العلاقة بين السياسة النقدية والنشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وليس العكس. حيث لاحظنا من المنحنيين أن تغيرات معدلات الناتج المحلي الخام تتأثر بتغيرات معدلات الكتلة النقدية لكن بفترة تأخير.

ولكي تتمكن السياسة النقدية من التغلب على التقلبات الاقتصادية كان لا بد من أن يكون اتجاهها معاكسا لمعدلات النمو الاقتصادي، أي تكون السياسة النقدية مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية. أما التأثير الإيجابي يرجع إلى أنه كلما تزايدت معدلات النمو تزايد معها العجز المالي، والذي غالبا ما يتم تمويله عن طريق الائتمان المحلي الحقيقي المتجه إلى الحكومة، وهو ما يعكس تبعية السياسة النقدية في الجزائر للسياسة المالية.

في الأخير يمكن القول أن عدد قليل من الدراسات قامت بدراسة فاعلية السياسة المالية والنقدية في التأثير في الطلب الكلي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، مثل الدراسة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي¹، والتي توصلت إلى تقدير ضعف العلاقة بين هذه السياسات والنشاط الاقتصادي، بينما كانت العلاقة بين السياستين المالية والنقدية قوية جدا، وهذا يعكس سيادة السياسة المالية في الجزائر، ما أثر سلبا في فاعلية السياسة النقدية. وأكدت الدراسة على أن آلية انتقال السياسة النقدية للمتغيرات الاقتصادية الحقيقية تتم عن طريق أربع وسائل وهي: معدل سعر الفائدة، ومعدل سعر الصرف، وسعر الأصول الأخرى، والائتمان. كما أثبتت هذه الدراسة، أن السياسة النقدية لا ينتقل أثرها إلى النشاط الاقتصادي إلا عن طريق الائتمان.

أما عن فاعلية كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير في النشاط الاقتصادي في الجزائر، فلقد قضى الاقتصاديون وقتا طويلا في محاولة معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية هي صاحبة التأثير الأكبر في النشاط الاقتصادي والطلب الكلي، أم هي السياسة المالية؟ حيث يعتقد بعض الاقتصاديين، أن السياسة النقدية تكون أكثر فاعلية من السياسة المالية إذا ما كانت درجة استجابة الطلب على النقود لمعدل الفائدة صغيرة، فعندئذ يكون للسياسة المالية تأثير أقل من الدخل القومي، أي كلما انخفضت قيمة مضاعف السياسة المالية يكون للمتغيرات في عرض النقود أثر كبير في الدخل القومي، وهذا يعني ارتفاع قيمة مضاعف السياسة النقدية. كما يعتقد البعض الآخر أن السياسة المالية تكون أكثر فاعلية من السياسة النقدية، إذا كانت درجة استجابة الإنفاق المحلي لسعر الفائدة صغيرة، وتكون السياسة النقدية أقل فاعلية حين يكون تأثير التوسع النقدي على الدخل أقل. وسيتم دراسة آراء الاقتصاديين وإسقاطها على الاقتصاد الجزائري من خلال المبحث الثالث.

¹- International Monetary Fund, Country report, Algeria: selected issues, 2008.

المبحث الثالث: التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والنقدية في الحد من الدورات الاقتصادية باستخدام نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM

نظرا للدور الذي تلعبه كل من السياسة المالية والنقدية في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي من خلال السلطتين المالية والنقدية سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى إجراء دراسة قياسية للتعرف على مدى فعالية السياستين المالية والنقدية في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار النظري للدراسة القياسية

يساعد الإحصاء التطبيقي في البحث عن أسباب الظواهر العلمية بهدف التمييز بين الظاهرة التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها، وفي ميدان علم الاقتصاد تزداد أهمية اختبار العلاقات الاقتصادية فالنظريات الاقتصادية الموجودة تعجز وفي كثير من الأحيان عن تحديد المتغيرات المفسرة من المتغير المفسر.

ويهدف نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM للوصول إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي دقيق للعلاقات الاقتصادية ذلك عن طريق تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية طويلة الأمد، حتى وإن كانت الاختبارات الاحصائية (F, T, R^2) ذات قيم ودلالات احصائية معنوية لأنها لا تعطي تفسيراً اقتصادياً ذا أهمية، وهو ما يعرف بالانحدار الزائف Spurious Regression، وذلك بسبب عدم ثبات التباين، أو لأن السلاسل الزمنية تعاني من صفة الموسمية (الدورية) Cycle أو عامل الاتجاه Trend عبر الزمن الذي قد يؤثر على المتغيرات بنفس الاتجاه أو باتجاه معاكس.¹

1. خطوات بناء نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM:

لأجل تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية طويلة الأجل، يتطلب الأمر القيام ببعض الخطوات الضرورية للوصول إلى النتائج المرجوة، وأولى تلك الخطوات هو وجوب التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف تجنب الانحدار الزائف، أما الخطوة الثانية فهي محاولة إيجاد علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات عن طريق إجراء اختبار التكامل المشترك لتلك المتغيرات، ومن ثم دراسة العلاقة بين تلك المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل لمعرفة طبيعتها وذلك بتطبيق منهجية متجهات تصحيح الخطأ Vector Error Correction Model (VECM)، ويمكن توضيح تلك الخطوات كالآتي:

¹ - محمد شخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2012، ص ص 276، 277.

1.1. اختبارات جذر الوحدة للسكون:

غالبا ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة سكون السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد مدى السكون (الاستقرار) مهما قبل اختبار علاقات التكامل والسببية، فقد أوضحت بعض الدراسات منها دراسة (Nelson and Polsser 1982) أن أغلب السلاسل الزمنية غير ساكنة لأنها تحتوي جذر الوحدة (Unit Root) وهذا من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، وأهم اختبارات جذر الوحدة للسكون: اختبار ديكي فولر (ADF)، اختبار فليبس-بيرون (PP)، حيث استطاع اختبار فليبس-بيرون من التخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة، ذلك عن طريق إجراء تعديل معلمي لتباين النموذج ليأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي وأيضا ليعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، وقد اقترح هذا الاختبار طريقة غير معيارية لتصحيح وجود الارتباط الذاتي على عكس اختبار (ADF) الذي استخدم طريقة معيارية، كما يختلف اختبار (PP) عن اختبار (ADF) البسيط والموسع في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق. ويمتلك اختبار فليبس-بيرون قدرة اختبارية احصائية أفضل وأدق من اختبار ديكي-فولر الموسع لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير. ويعد هذا الاختبار (PP) غير حساس لعدم توافر شروط توزيع حد الخطأ العشوائي التقليدية¹ ويتطلب هذا الاختبار تقدير المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \mu_0 + \mu_1 Y_{t-1} + \sum t \dots\dots\dots (1)$$

2.1. اختبار التكامل المشترك:

يعد التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة لدراسة العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، فبعض تلك المتغيرات تتحرك مع بعضها بانتظام مع مرور الوقت على الرغم من أنها تتسم بالتذبذب العشوائي عندما تتحرك منفردة، فضلا عن أنه يساعد على تحديد مستوى التوازن بين البيانات غير الساكنة وتلك التي تتسم بالثبات، بتعبير آخر فإن تباعد المتغيرات عن التوازن فيما بينها في الأجل القصير لا يؤدي إلى تباعدها عن بعضها في الأجل الطويل لأن هناك قوى اقتصادية تعمل على إعادة هذه المتغيرات للتوازن في الأجل الطويل، ومن هنا فإن فكرة التكامل المشترك تحاكي فكرة التوازن الطويل الأجل للنظام الاقتصادي، ويشترط في منهج التكامل أن تكون السلسلتين ساكنتين ومتكاملتين من الدرجة نفسها، وإلا فإنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك، وأهم اختبارات التكامل المشترك هو اختبار جوهانسون _ جسيوس (Johansen - juselius)، حيث تمكن هذا الاختبار الذي طوره كل من جوهانسون (Johansen) في 1988 وجوهانسون وجسيوس

¹ - صالح إبراهيم السحياني، سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقة الارتباط والسببية، ورقة مقدمة إلى اللقاء السنوي 16 لجمعية الاقتصاد السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007، ص13.

(Johansen and Juselius) في 1990 من تجاوز أوجه القصور الذي اعترت اختبار أنجل وكرانجر، في كونه يتناسب مع العينات الصغيرة فضلا عن تناسبه مع العلاقات التي تحوي أكثر من متغيرين، والأهم من ذلك أنه يحدد فيما كان هناك أكثر من متجه للتكامل المشترك.¹

ويقوم هذا الاختبار على تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي (vector Autoregressive (VAR) Model باستخدام دالة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood function وذلك من خلال اختبار رتبة المصفوفة، إذ أن وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية يتطلب أن لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة، حيث أن رتبة المصفوفة تضم معلومات الأجل الطويل بين متغيرات السلاسل الزمنية وتمثل أيضا عدد التوليفات الخطية المستقلة والمستقر، ويمكن تحديد وجود التكامل المشترك من عدمه من خلال رتبة المصفوفة.

فإذا كانت رتبة المصفوفة تساوي الواحد الصحيح (Rank = 1) فإنه يوجد متجه وحيد للتكامل المشترك، وتكون المتغيرات غير متكاملة فيما بينها إذا كانت رتبة الصفوفة (Rank = 0) إذ أن جميع هذه المتغيرات تحتوي جذور وحدة (Unit Root)، أما إذا كانت المصفوفة ذات رتبة كاملة فإن جميع المتغيرات ليس لها جذور وحدة أي أنها متغيرات ساكنة، وفي الحالات الأخرى التي تكون فيها رتبة المصفوفة (1 < Rank < n) وهنا يوجد عدة متجهات للتكامل المشترك.

وتحدد متجهات التكامل المشترك في إطار منهجية جوهانسون - جسيوس من خلال اختبارين هما:

أ - اختبار الأثر **trace test (trace λ)** والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$\text{trace } \lambda = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\lambda_i) \dots\dots\dots (2)$$

إذا يتم اختبار فرضية العدم (r = 0) مقابل الفرضية البديلة (r ≤ 1) فإذا كانت قيمة معدل الإمكان الأعظم المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة تقبل فرضية العدم والتي تعني أن متجهات التكامل المشترك تساوي الصفر، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الحرجة فتقبل الفرضية البديلة والتي تعني أن عدد المتجهات أكبر من الصفر مما يعني وجود التكامل المشترك بين متغيرات العلاقة.

ب - اختبار القيمة المميزة العظمى **Maximum Eigenvalues test (max)** وصيغته:

$$(\lambda \text{ max}) = -T \text{ LOG } (1 - \lambda_i) \dots\dots\dots (3)$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة لمعدل الإمكان الأعظم أكبر من الجدولية (الحرجة) ترفض فرضية العدم (r=0) وتقبل الفرضية البديلة (r=1) والتي تنص على وجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك، والعكس صحيح في حال قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة.

¹ - محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 292.

3.1. اختبار تحديد فترة الإبطاء المثلى لنموذج متجهات تصحيح الخطأ:

نظرا للإستخدام الديناميكي لنموذج متجه تصحيح الخطأ في تحديد العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا النموذج يكون حساس للفجوة الزمنية للمتغيرات التفسيرية (explanatory variables) في المعادلات، الأمر الذي يتطلب اعتماد معايير معينة لتحديد الفجوة الزمنية المناسبة للمتغيرات محل الاختبار، والتي يجب أن يتضمنها نموذج متجه تصحيح الخطأ لضمان إعطائه أفضل التقديرات حول اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات في الأجل القصير والأجل الطويل، ولأجل تحديد فترة الإبطاء المثلى فقد استخدمت ثلاثة اختبارات ذات معايير معينة وهي: اختبار أكايك (Akaike information criterion (AIC)، واختبار هانان-كيونن (Hannan-(HQ)، Quinn information criterion، واختبار شوارتز (Schwarz information criterion (SC)، وتتص جميع تلك الاختبارات على أن فترة الإبطاء المثلى هي تلك الفترة التي تعطي أقل قيمة عند الاختبار¹، ولتطبيق تلك الاختبارات تستخدم الصيغة التالية:

$$AIC(m) = \text{Log det} \left(\sum_k^{\infty} (m) + 2/T \right) m K^2 \dots\dots\dots(4)$$

$$HQ(m) = \text{Log det} \left(\sum_k^{\infty} (m) + 2\log T/T \right) m K^2 \dots\dots\dots(5)$$

$$SC(m) = \text{Log det} \left(\sum_k^{\infty} (m) + \log T/T \right) m K^2 \dots\dots\dots(6)$$

4.1. اختبارات العلاقة السببية في إطار منهجية أنجل - كرانجر ونموذج متجهات تصحيح الخطأ:

يتطلب تحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين الطويل والقصير بين المتغيرات موضوع الدراسة القيام بتقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) والذي يستخدم كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروق (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع مع النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الفروق الأولى للأخطاء كمتغير مستقل جديد، وقد أوضح (Engle and Granger) كيف بالإمكان ادخال طريقة كرانجر التقليدية للاختبار في نموذج تصحيح الخطأ VECM، فإذا كانت المتغيرات في النموذج متجه الانحدار الذاتي VAR متكاملة تكاملا مشتركا فإنه يمكن استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM المشتق من نموذج VAR بعد تقيده بإضافة مقدار الخطأ لتجنب أخطاء توصيف النموذج، ذلك من أجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة تكييف أي اختلال في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل بين المتغيرات.

¹ - Helmut Lytkepohi, **Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series**, Econometrics Edited by Helmutlu Tkepohi , Markus Kratzig , Cambridge university press , New York , 2004, p111.

تتميز هذه الطريقة بأنها تربط العلاقة السببية بالتكامل المشترك فإذا كان اختبار التكامل المشترك يشير الى وجود علاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل، فإن السببية يجب أن تكون على الأقل موجودة في اتجاه واحد، ولكن هذا لا يمكن اكتشافه اذا كانت النتائج مبنية على اختبار كرانجر التقليدي، بل يمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك في الأجل الطويل.

كما يمكن أيضا عن طريق نموذج VECM التمييز بين العلاقة السببية في كل من الأجلين القصير والطويل، اذ يمكن تحديد تلك العلاقة في الأجل القصير من خلال اجراء اختبار (F) للمتغيرات التفسيرية في فروقها الأولى، أما العلاقة في الأجل الطويل فيمكن الاستدلال عليها من خلال إجراء اختبار (t) للقيمة المتباطئة لحد تصحيح الخطأ ولفترة واحدة، ويمكن إجراء اختبار VECM بالاعتماد على المعادلتين التاليتين:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta X_{t-i} + \sigma_1 e_{t-1} \dots \dots \dots (7)$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sigma_2 m_{t-1} \dots \dots \dots (8)$$

حيث أن Δ يمثل الفرق الأول و (e_{t-1}) يمثل حد تصحيح الخطأ.

فإذا كانت معالم حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة دل ذلك على وجود علاقة سببية في الأجل الطويل، كما أن معنوية كلا المعلمتين (σ_1, σ_2) تؤكد وجود علاقة سببية مزدوجة (ثنائية) من المتغير (X_t) الى المتغير (Y_t) وبالعكس، أما إذا كانت المعلمة (σ_2) فقط معنوية فهذا يعني أن هناك اتجاه واحد للسببية من المتغير (Y_t) الى المتغير (X_t) ، وهذا يتضمن أن (Y_t) تقود (X_t) اتجاه التوازن في الأجل الطويل وليس العكس.

أما القيم المتباطئة (ΔY_t) و (ΔX_t) فهي تمثل المتغيرات التفسيرية في النموذج، وتشير إلى العلاقة السببية في الأجل القصير، فإذا كانت معالم (ΔX_t) في المعادلة (8) معنوية باستخدام اختبار (F) فهذا يعني أن (Y_t) تسبب (X_t) في الأجل القصير، أما إذا كانت معالم (ΔY_t) في المعادلة (7) معنوية باستخدام اختبار (F) فهذا يعني أن (X_t) تسبب (Y_t) في الأجل القصير.¹

2. المنهج، المتغيرات والبيانات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التحليلية القياسية دراسة مدى تأثر التغيرات في النشاط الاقتصادي في الجزائر بالسياسات النقدية والمالية، كما سنحاول إيجاد أي السياستين أفضل من حيث سرعة وفترة ظهور آثارهما على الدورة الاقتصادية في الجزائر من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح

¹ - حيدر حسين الطعمة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011، ص117.

الخطأ VECM، حيث سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام كل من اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller Test واختبار Phillips-Perron Test (PP)، ثم سنقوم باختبار Johansen Cointegration Test لتحديد إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم الإنفاق العام والكتلة النقدية وبين معدل التغير في الناتج الداخلي الخام في الجزائر، ثم سنقوم بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM) Vector Error Correction Model، قبل أن نقوم بحساب مكونات التباين على المدى الطويل.

سنبنى هذه الدراسة القياسية على سلسلة البيانات السنوية في الفترة 1990 - 2016 حيث سوف يتم استخدام البيانات التالية:

GDP: الناتج الداخلي الخام الحقيقي مقدر بالأسعار الثابتة كمقياس لمستوى النشاط الاقتصادي (الدورة الاقتصادية) وهو يمثل المتغير التابع.

M2: القيمة الاسمية لمتغير السياسة النقدية (عرض النقود بالمفهوم الواسع أو القاعدة النقدية أو التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية أو الودائع تحت الطلب للقطاع الخاص)، وهو يمثل المتغير المستقل الأول.

G: القيمة الاسمية لمتغير السياسة المالية (الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي والإيرادات الحكومية أو رصيد الموازنة العامة)، وهو يمثل المتغير المستقل الثاني.

على أساس ما أشرنا سابقا توضح المعادلة (1) تأثير السياستين النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي:

$$GDP_t = \beta_0 M2_t^{\beta_1} G_t^{\beta_2} e^{\varepsilon} \dots\dots\dots (1)$$

ووفقاً للمعادلة (1) والتي تمثل دالة "كوب دوغلاس" يرمز كل من:

β_1, β_2 : معاملات النموذج المجهولة.

β_0 : الثابت في المعادلة.

(e^{ε}) : حدود الخطأ في المعادلة.

نلاحظ من خلال المعادلة (1) أنها دالة أسية، وعليه نقوم بإدخال اللوغاريتم عليها لتصبح دالة خطية للتحكم فيها بطريقة أفضل، لتصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$LGDp_t = \beta_0 + \beta_1 LM2_t + \beta_2 LG_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

وعلى افتراض أن متغيرات السياستين النقدية والمالية هي متغيرات خارجية تحدد من خارج النظام، وأن أثر متغيرات السياسة النقدية على الناتج الداخلي الخام (الدورة الاقتصادية) أقوى من أثر الناتج الداخلي الخام على المتغيرات النقدية، فبالنسبة لمتغير السياسة المالية نجد أن إجمالي النفقات العامة متغير خارجي نظراً لأن بنوده تتحدد مسبقاً من قبل الحكومة بموافقة السلطة التشريعية في قانون

المالية. أما بالنسبة لعرض النقود فقد انقسم الاقتصاديون في وجهات نظرهم فبعض الاقتصاديين يرون أن عرض النقد ظاهرة نقدية تقع تحت سيطرة السلطة النقدية وبالتالي فإن عرض النقد يتحدد من خارج النظام، أما وجهة النظر الأخرى فترى أن عرض النقد عبارة عن انعكاس لسلوك القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في الاقتصاد، ولذى فإن عرض النقد لا يتحدد بفعل السياسة النقدية فحسب وإنما أيضا من خلال السلوك والعادات المصرفية للأفراد.

بالحديث عن البيانات المستخدمة في الدراسة القياسية فقد تم الحصول عليها من المصادر التالية:

- بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للإحصاءات www.ONS.dz
- قاعدة بيانات البنك الدولي www.worldbank.org
- صندوق النقد العربي www.amf.org.aear
- وزارة المالية www.finances-algeria.dz

المطلب الثاني: تطبيق النموذج القياسي

من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام كل من اختبار Dickey-Fuller واختبار Phillips-Perron، ثم سنقوم باختبار التكامل المشترك لدراسة العلاقات الطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ثم سنقوم بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ، ثم نحسب مكونات التباين.

1. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

سنبدأ الجانب التطبيقي من هذه الدراسة القياسية بدراسة وتحليل استقرارية السلاسل الزمنية، حيث تعد هذه المرحلة مهمة جدا في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية وذلك لمعرفة درجة استقرارية السلاسل المدروسة ودرجة تكاملها، حيث أن معظم الظواهر السنوية تميل إلى عدم الاستقرار لذلك لابد من دراسة ومعالجة الاستقرارية، كما أن النماذج الديناميكية التي تحلل الأثر والعلاقة بين المتغيرات في المدى القريب والبعيد كنماذج VECM تشترط دراسة الاستقرارية، وإذا تعلق الأمر بالدراسات التنبؤية فلا يمكن من الناحية الإحصائية أن ننتبأ بظاهرة غير مستقرة لأن احتمال الخطأ في التنبؤ يكون كبيرا جدا، لذلك لا بد من معالجة السلاسل الزمنية من ناحية الإستقرارية قبل القيام بالدراسات التنبؤية. كما يرجع الهدف من دراسة استقرارية السلاسل الزمنية إلى معرفة نوع السلسلة (TS أم DS) أي أن سبب عدم استقرارية السلسلة يرجع لكون السلسلة تتحدر عبر الزمن (TS) أم تتحدر على قيمها السابقة (DS).

وكما أنه وبناء على نتائج تحليل الاستقرارية يتحدد لنا النموذج الواجب تطبيقه لقياس تأثير المتغيرات بين الأجلين القريب والبعيد، وتميل معظم السلاسل الاقتصادية الكلية الطويلة إلى عدم الاستقرارية نتيجة لإحتوائها على مركبة الاتجاه العام، حيث تميل معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية للإنحدار عبر الزمن على المدى البعيد، وكما أشرنا سابقا ويعد اختبار (1979) ADF واختبار (1988) PP، من أقوى الإختبارات التي تعتمد في دراسة الاستقرارية، حيث يفترض هذا الاختبار في الفرض الصفري وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم (4 - 5): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	النموذج	السلسلة الأصلية		سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى		سلسلة الفروقات من الدرجة الثانية	
		ADF	PP	ADF	PP	ADF	PP
LGDP	1	1.47	1.06	-3.66**	-3.64**	-8.07**	-10.30**
	2	-2.74	-3.27	-3.62**	-3.62**	-7.93**	-13.78**
	3	7.22	5.14	-0.66	-1.18	-8.22**	-10.25**
LM2	1	-2.06	-2.01	-3.89**	-3.87**	-7.67**	-13.45**
	2	-0.16	-0.25	-4.40**	-4.38**	-5.24**	-13.73**
	3	8.34	7.68	-1.87	-1.64	-7.72**	-10.95**
LG	1	-1.31	-1.21	-3.53**	-3.48**	-7.19**	-7.64**
	2	-2.20	-2.03	-3.50	-3.46	-7.03**	-7.46**
	3	4.85	4.32	-2.66**	-2.57**	-7.23**	-7.64**

**الاختبار معنوي عند 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

يجب الإشارة هنا إلى أنه عند دراسة الاستقرارية يجب اختبار النماذج الثلاثة (الثابت، الثابت والإتجاه، دون ثابت ودون اتجاه) لأنه لكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة يجب أن يتحقق شرط الاستقرارية في النماذج الثلاثة.

تظهر نتائج الجدول أن كل المتغيرات المدروسة، لوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGBD ولوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الكتلة النقدية LM2 غير مستقرة في الأصل وفي الفرق الأول لأن إحصائية اختبار كل من ديكي فولر و فيليب بيرون (ADF و PP) غير معنويتين عند مستوى معنوية 5%، وتشير نتائج اختبار الاستقرارية على سلاسل الفروقات من الدرجة الثانية إلى أن

السلاسل الثلاثة لا تحتوي على جذر وحدة أي أنها مستقرة في الفرق الثاني، لأن معنوية إختباري كل من ADF و PP دالة عند 0.05، أي أن لوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGBD ولوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الكتلة النقدية LM2 متكاملة من نفس الدرجة وتكملهم هو 2.

وعليه يمكننا المرور إلى المرحلة الثانية من مراحل تطبيق نموذج VECM، لأن من شروط هذا النموذج أن تكون السلاسل لها نفس درجة التكامل (السلاسل مستقرة في الفرق الثاني). علينا أن نطبق اختبار جوهانسن لتحديد إمكانية وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات من عدمها، وقبل ذلك يجب أن نحدد درجات التأخير في نموذج VAR.

2. تحديد درجات التأخير في النموذج:

الجدول رقم (5 - 5): تحديد درجات التأخير

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LGDP LM2 LG						
Exogenous variables: C						
Date: 08/02/18 Time: 16:21						
Sample: 1990 2016						
Included observations: 25						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	48.31231	NA	5.35e-06	-3.624984	-3.478719	-3.584417
1	152.6174	175.2325*	2.63e-09*	-11.24939*	-10.66433*	-11.08712*
2	157.1446	6.519216	3.91e-09	-10.89157	-9.867713	-10.60759

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.

أظهرت نتائج الاختبارات الثلاث (AIC, SC, HQ)، التي استخدمت لتحديد فترة الإبطاء المثلى التي تحقق أفضل تقدير لنموذج متجهات تصحيح الخطأ، أن تلك الفترة هي الفترة الأولى ولكل المتغيرات ذلك لأن قيمتها هي الأدنى مقارنة ببقية القيم في الاختبارات الثلاثة أي أنها معنوية عند درجة تأخير واحدة، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا النموذج مما يعني أن نموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سيستخدم في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة إبطاء واحدة (درجة واحدة كتأخير زمني في نموذج VAR).

3. اختبار جوهانسون لتحديد علاقات التكامل:

الآن سننتقل إلى اختبار جوهانسن لتحديد علاقات التكامل وسنعمد على تباطؤ أو تأخير واحد، حيث يعتبر اختبار جوهانسن من أفضل الطرق المستخدمة لتقدير متجهة التكامل المشترك والتأكد في أحاديته بالإستناد إلى اختبار الأثر Trace Test (λ trace) واختبار القيم الذاتية العظمى (λ max) Maximum Eigenvalues test.

الجدول رقم (6 - 5): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LM2

Date: 08/03/18 Time: 00:33 20162Sample (adjusted): 199 after adjustments25Included observations: Trend assumption: Linear deterministic trend Series: LGDP LM2 Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.335520	13.87717	15.49471	0.0864
At most 1 *	0.155884	4.067167	3.841466	0.0437
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.335520	9.809999	14.26460	0.2247
At most 1 *	0.155884	4.067167	3.841466	0.0437
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم الكتلة النقدية LM2 ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGDP أظهرت نتائج اختبار الأثر (λ trace) الموضحة في الجدول (6 - 5) أن القيمة المكتسبة لمعدل الإمكان الأعظم (13.87717) أصغر من القيمة الحرجة (15.49471) عند مستوى 5% وهذا يعني قبول فرضية العدم ($H_0=0$) القائلة بعدم وجود متجه للتكامل المشترك عند الدرجة 0. ولكن عند الدرجة الأولى تصبح معنوية أي نقبل الفرض البديل والذي ينص على وجود علاقة تكاملية بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام، هذا يوضحه كذلك اختبار القيمة العظمى (λ max) المعنوي عند الدرجة الأولى أي وجود متجه للتكامل المشترك، الأمر الذي يشير إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين M2 و GDP وأنهما يتطوران في نفس الإتجاه في الأجل الطويل مع وجود بعض الانحرافات في الأجل القصير.

الجدول رقم (7 - 5): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لـ: LGDP- LG

Date: 08/03/18 Time: 00:35 20162Sample (adjusted): 199 after adjustments25Included observations: Trend assumption: Linear deterministic trend Series: LGDP LG Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.333749	14.27500	15.49471	0.0757
At most 1 *	0.171968	4.528880	3.841466	0.0333
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.333749	9.746117	14.26460	0.2291
At most 1 *	0.171968	4.528880	3.841466	0.0333
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين كل من لوغاريتم الإنفاق الحكومي LG ولوغاريتم الناتج الداخلي الخام LGDP أظهرت نتائج إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل تؤكد أن تطور كل منهما يرتبط بتطور الآخر، وأن المتغيران يسيران بنفس الاتجاه أو باتجاه متقارب في الأجل الطويل على الرغم من تباعدهما في الأجل القصير.

الآن يمكننا تقدير نموذج VECM الذي يقدر تأثير الإنفاق العام والكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام (الذي يمثل دورة النشاط الاقتصادي أو بالأحرى الدورة الاقتصادية) في المدى القريب والبعيد بعلاقة توازنية واحدة وتأخير واحد.

4. تقدير نموذج VECM:

سنقوم الآن بتقدير نموذج أشعة تصحيح الخطأ الذي يقدر لوغاريتم الناتج الداخلي الخام بدلالة لوغاريتم الكتلة النقدية ولوغاريتم الإنفاق الحكومي، حيث أثبتت النتائج وجود درجة تأخير واحدة ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$D(LGDP) = -0.27* (LGDP(-1) - 0.28* LM2(-1) + 0.17*LG(-1) -21.60) + 0.08* D(LGDP(-1)) + 0.02*D(LM2(-1)) + 0.0017* D(LG(-1)) + 0.03$$

الجدول رقم (8 - 5): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests		
Null Hypothesis: no serial correlation at lag order h		
Date: 08/03/18 Time: 17:40		
Sample: 1990 2016		
Included observations: 25		
Lags	LM-Stat	Prob
1	19.00098	0.0252
2	8.624361	0.4726
3	2.109454	0.9896
4	5.770692	0.7626
5	9.010363	0.4363
6	9.099595	0.4281
7	5.292797	0.8081
8	10.48480	0.3127
9	10.97891	0.2772
10	7.286023	0.6074
11	4.960149	0.8378
12	7.326515	0.6032

Probs from chi-square with 9 df.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن كل الاحتمالات غير معنوية عند 1% وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية ($H_0=0$)، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي. ووجدنا أن احتمالية Chi-sq تساوي 0.02 أي أقل من 5% ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أن سلسلة البواقي تعاني من مشكلة عدم تجانس البواقي. كما أن اختبارات جذور الوحدة أثبتت صلاحية النموذج للتفسير، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الإحصائية والقياسية وصالح للتحليل.

الجدول رقم (9 - 5): تقدير نموذج VECM

System: UNTITLED Estimation Method: Least Squares Date: 08/03/18 Time: 17:53 Sample: 1992 2016 Included observations: 25 Total system (balanced) observations 75				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.275236	0.086102	-3.196631	0.0022
C(2)	0.083413	0.177548	0.469802	0.6402
C(3)	0.024399	0.043086	0.566284	0.5733
C(4)	0.001727	0.093007	0.018572	0.9852
C(5)	0.031997	0.009443	3.388344	0.0012
C(6)	0.290028	0.489381	0.592644	0.5556
C(7)	-0.191376	1.009139	-0.189642	0.8502
C(8)	0.240054	0.244888	0.980263	0.3309
C(9)	-0.358907	0.528626	-0.678944	0.4998
C(10)	0.124455	0.053672	2.318795	0.0238
C(11)	-0.211089	0.191148	-1.104324	0.2739
C(12)	-0.539111	0.394161	-1.367744	0.1765
C(13)	0.124806	0.095651	1.304802	0.1969
C(14)	0.159671	0.206477	0.773314	0.4424
C(15)	0.025283	0.020964	1.206017	0.2325
Determinant residual covariance: 9.72E-10				
Equation: $D(LGDP) = C(1) * (LGDP(-1) - 0.282798080394 * LM2(-1) + 0.174661087972 * LG(-1) - 21.6054091871) + C(2) * D(LGDP(-1)) + C(3) * D(LM2(-1)) + C(4) * D(LG(-1)) + C(5)$				
Observations: 25				

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

معامل تصحيح الخطأ C(1) سالب ويساوي (-0.27) وهو معنوي (prop=0.0022) ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والنتائج الداخلي الخام من جهة وبين الناتج الداخلي الخام والكتلة النقدية من جهة ثانية. كما يمكن ملاحظة أن معالم المدى القريب بعضها معنوي وبعضها غير معنوي. إشارة المعالم C(3) و C(4) موجبة تعني أن الأثر موجب للإنفاق العام وحجم الكتلة النقدية على الناتج الداخلي الخام في المدى القريب.

الجدول رقم (10 - 5): اختبار Wald

Wald Test: System: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	12.12354	2	0.0070
Null Hypothesis: C(3)=C(4)=0 Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)		Value	Std. Err.
C(3)		0.031997	0.009443
C(4)		0.290028	0.489381
Restrictions are linear in coefficients.			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

الاحتمال هنا هو 0.007 أقل من 5% يعني لا يمكن أن تتعدم معالم الأنفاق العام والكتلة النقدية في معادلة الناتج الداخلي الخام.

5. تحليل التباين على المدى الطويل:

الجدول رقم (11 - 5): تحليل التباين

Variance Decomposition of LGDP:				
Perio	S.E.	LGDP	LM2	LG
1	0.015776	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.021424	95.96600	0.525455	3.508545
3	0.026448	83.93460	2.054911	14.01049
4	0.031703	71.37531	4.019026	24.60567
5	0.036855	62.11463	5.771400	32.11397
6	0.041689	55.76532	7.134443	37.10024
7	0.046175	51.31163	8.156947	40.53142
8	0.050347	48.05647	8.928085	43.01545
9	0.054249	45.59202	9.521014	44.88697
10	0.057917	43.67459	9.986796	46.33861

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

6. تحديد طبيعة علاقة متغيرات السياستين المالية والنقدية بالدورات الاقتصادية:

خلال هذه المرحلة سنقوم بحساب مجموعة من المقاييس الاحصائية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة التي ينص عليها منهج دورات النمو، ثم نقوم بتحليل نتائج عملية القياس للسلوك الدوري لمتغيرات السياستين المالية والنقدية وتحديد علاقتهم بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في الجزائر (الناتج الداخلي الخام الحقيقي).

حيث تتمثل هذه المقاييس الاحصائية في الانحراف المعياري، معامل الارتباط من الدرجة الأولى وكذلك معامل الارتباط بين المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في نفس الفترة، وخلال فترات زمنية مختلفة، وقد تم تجميع نتائج عملية القياس في الجدول التالي:

الجدول رقم (12 - 5): نتائج حساب بعض المقاييس الاحصائية حسب منهج دورات النمو

المتغيرات	التقلبات المطلقة	التقلبات النسبية
LGDP	0.646	-
LG	0.597	0.924
LM2	0.668	1.034

المتغيرات	AR(1)	R(-3)	R(-2)	R(-1)	R(0)	R(1)	R(2)	R(3)
LGDP	0.981	-	-	-	-	-	-	-
LG	0.870	0.845	0.896	0.930	0.919	0.939	0.933	0.934
LM2	0.991	0.923	0.949	0.964	0.970	0.975	0.968	0.949

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على برنامج Eviews.

7. تحليل ومناقشة النتائج:

- وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام الحقيقي وأنهما يتطوران في نفس الاتجاه في الأجل الطويل مع وجود بعض الانحرافات في الأجل القصير.
- أظهرت النتائج وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الحقيقي حيث أن تطور كل منهما يرتبط بتطور الآخر، وأن المتغيران يسيران بنفس الاتجاه أو باتجاه متقارب في الأجل الطويل على الرغم من تباعدهما في الأجل القصير.
- السلاسل الزمنية لعرض النقود والإنفاق الحكومي والناتج الداخلي الخام الحقيقي الموازي لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى وفي الفرق الأول حسب اختباري ديكي فولر و فيليبس بيرون، وأنها تصبح متطابقة في سكونها بعد أخذ الفرق الثاني لها الأمر الذي يشير الى أنها متكاملة من الدرجة الثانية.
- معامل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير صغير جدا وهو غير معنوي، ما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير ضعيف جدا وتأثيرها يتطلب وقت أطول من السنة حيث أن سياسات الإنفاق الحكومي (التي تعكس السياسة المالية)

والبرامج التنموية الحكومية في الجزائر تعتمد على الاحتياطي من العملة الصعبة وهو ما يؤخر تأثيرها على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

- معامل حجم الكتلة النقدية في الأجل القصير صغير (0.02) وهو أيضا غير معنوي، ما يعني أن زيادة حجم الكتلة النقدية في الجزائر تقريبا لا يؤثر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير، وهذا يفسر بأن تأثير زيادة الإصدار النقدي على الدورات الاقتصادية تتطلب وقت طويل والناجمة أساسا على ضعف أداء الجهاز المصرفي، وضيق السوق النقدية والمالية وتفشي ظاهرة الاكتناز (مصيصة السيولة).

- بمقارنة معاملات الإنفاق الحكومي بمعاملات حجم الكتلة النقدية مع بعضها البعض نجد أن معاملات متغيرة الإنفاق الحكومي في الفترة القصيرة هي الأكبر مقارنة بمعاملات السياسة النقدية، الشيء الذي يفسر اقتصاديا بأن السياسة المالية تتطلب فترة زمنية أقصر نسبيا لظهور أثرها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

- من خلال جدول مكونات التباين لحجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل خلال 10 سنوات، نلاحظ ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، حيث يفقد تباين حجم الإنفاق الحكومي بعد 5 تأخيرات زمنية ثلث مكوناته لصالح الناتج الداخلي الخام الحقيقي، وحوالي النصف (46.33%) بعد 10 سنوات، وهذا ما يؤكد تأثير السياسة المالية على المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في الفترة الطويلة، كما يساهم حجم الإنفاق الحكومي في تكوين نصف تباين الناتج الداخلي الخام الحقيقي بعد 10 سنوات.

- ضعف ارتباط حجم الكتلة النقدية بالتغيرات في حجم الناتج الداخلي الخام في الأجل الطويل حيث أن نسبة مساهمة LM2 في تشكيل بيانات LGDP لم تتعدى 2.05% بعد 3 سنوات و10% بعد 10 سنوات، وهذا يفسر بضعف مساهمة الإصدار النقدي الجديد في زيادة حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى الطويل.

- بعد مرور 10 تأخيرات زمنية لم تساهم تباينات LM2 و LG سوى في تشكيل 56% من تباينات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، ما يفسر اقتصاديا بضعف التنسيق بين أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية في رفع حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث ورغم مرور 10 سنوات إلا أن التأثير كان متوسط فقط.

- يتضح من تحليل نتائج تطبيق المقاييس الإحصائية الواردة في الجدول (12 - 5) ما يلي:

أ. السلوك الدوري للمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية: إن حدة التقلبات المطلقة، ودرجة استمرارية الناتج الداخلي الخام الحقيقي (المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية) وصل إلى 0.646 و0.981

على التوالي، حيث نلاحظ ارتفاع معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، مما يدل على استمرار تأثير الصدمات على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

ب. **السلوك الدوري للإنفاق الحكومي وعلاقته بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية:** وصلت حدة التقلبات المطلقة للإنفاق الحكومي الحقيقي إلى 0.597، وتقلباتها النسبية إلى 0.924 وهي أصغر من الواحد الصحيح، وهذا يدل على أن تقلبات الإنفاق الحكومي الحقيقي أقل حدة من تقلبات المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية، ووصل معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى للإنفاق الحكومي إلى 0.870 وهذا يدل على تأثر التقلبات الحالية للإنفاق الحكومي بتقلباته في الفترة السابقة.

وفيما يتعلق بعلاقة السلوك الدوري للإنفاق الحكومي الحقيقي بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في نفس الفترة الزمنية وصلت إلى 0.919، وهي علاقة قوية وموجبة، وهذا يدل على أنها تسير في نفس اتجاه تحرك الدورة الاقتصادية، وحدثت تقلبات في الإنفاق الحكومي يلي حدوث الدورة الاقتصادية بفترة إبطاء واحدة، لأن قيمة معامل الارتباط عند $K=1$ هي القصوى، وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي هو متغير لاحق ومؤيد للدورة الاقتصادية.

ج. **السلوك الدوري للعرض النقدي وعلاقته بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية:** وصلت التقلبات المطلقة لكمية النقود بالمفهوم الواسع إلى 0.668، وتقلباتها النسبية إلى 1.034 وهي أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن تقلبات كمية النقود تفوق تقلبات المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية (الناتج الداخلي الخام الحقيقي)، ووصل معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى إلى 0.991، وهذا يدل على تأثر التقلبات الحالية لكمية النقود بالمفهوم الواسع بتقلباتها في الفترة السابقة.

وفيما يتعلق بعلاقة كمية النقود بالمتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية من نفس الفترة الزمنية وصلت إلى 0.970 وهي علاقة قوية وموجبة، وهذا يدل على أنها تسير في نفس اتجاه تحرك الدورة الاقتصادية. كما أن قيمة معامل الارتباط عند $K=1$ هي القصوى مما يعني أن حدوث تقلبات في كمية النقود يلي حدوث الدورة الاقتصادية بفترة زمنية واحدة، وبالتالي يعتبر العرض النقدي متغير لاحق ومؤيد للدورة الاقتصادية.

جاءت نتائج هذه الدراسة منطقية ومتوقعة وقريبة من نتائج بعض الدراسات السابقة، حيث تشير نتائج الدراسة إلى أن كل من السياستين النقدية والمالية تؤثر بشكل إيجابي على الناتج الداخلي الخام الحقيقي على المدى الطويل وأن السياسة النقدية تكون فعالة أكثر في الدول المتقدمة والسياسة المالية في الدول المتخلفة.

كما يمكن تلخيص أهم النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة بعدم تأثر الدورات الاقتصادية بالتغيرات في السياستين النقدية والمالية في الأجل القصير، وتأثير قوي للسياسة المالية على الدورات الاقتصادية في

الجزائر في الأجل الطويل. وقد توصلنا في النهاية إلى أن الجزائر تعاني من دورية السياسة المالية للعوائد النفطية وهي نتيجة واضحة ومجسدة في الواقع، كما أن السلطة النقدية خلال فترة الدراسة قامت بعدة إجراءات استباقية كرد فعل على إجراءات الإنفاق الحكومي التي تميزت خلال فترة الدراسة بالتوسع لإحتواء التضخم.

خلاصة الفصل:

لقد كان هدفنا في بداية هذا الفصل معرفة طبيعة الدورات الاقتصادية في الجزائر فالنتيجة التي توصلنا إليها من خلال تتبع تطورات معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي أن الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية بل تصنف ضمن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل، وذلك نتيجة اعتماد الجزائر وبشكل كبير على منتج أو قطاع واحد فقط وهو قطاع المحروقات، ومنه فإن تقلبات الناتج في الجزائر تتأثر بالعوامل الخارجية وخاصة أسعار المحروقات والعوامل المؤثرة فيها.

وفي المبحث الثاني وجدنا أن الإنفاق والإيرادات الحكومية ليست لهما آثار واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليسا المسؤولين عن الدورات الاقتصادية. ومنه فإن السياسة المالية في الجزائر مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيرا على تقدير صانعي القرار السياسي. في حين أن معدل نمو الكتلة النقدية الذي يشير إلى مدى استجابة أدوات السياسة النقدية للمتغيرات في الناتج الداخلي الخام الحقيقي يأخذ اتجاهها مواكبا لاتجاه النشاط الاقتصادي، أي أن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية.

كما خلصت هذه الدراسة القياسية إلى وجود ارتباط قوي بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي والتغيرات في السياستين النقدية والمالية في الأجل الطويل، حيث أثبت اختبار التكامل المتزامن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة النقدية والناتج الداخلي الخام وبين السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) والناتج الداخلي الخام في الجزائر، في حين لا تؤثر تغيرات السياستين المالية والنقدية على معدلات النشاط الاقتصادي في الأجل القريب (يكاد التأثير ينعدم). كما وجدنا أن السياسة المالية تتطلب فترة زمنية أقصر نسبيا لظهور أثارها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية. وقد جاءت هذه النتائج والاستنتاجات منطقية جدا فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع في النفقات العامة "المنهج الكينزي"، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط

دورا هاما في اتباع هذه السياسة المرتكز على التوسع في النفقات العامة ما بين 2001 و2014 في برامج الاستثمارات العمومية كبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي. أما السياسة النقدية في الجزائر فهي في غاية التعقيد رغم وضوحها كما أقرها قانون النقد والقرض والتعديلات المتلاحقة عليه، فالضغوط التضخمية تهدد الاستقرار الاقتصادي وتنشط التوسع النقدي، حيث قامت السلطة النقدية خلال فترة الدراسة بعدة إجراءات استباقية كرد فعل على إجراءات الإنفاق الحكومي التي تميزت بالتوسع.

أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية

الخلاصة

خاتمة:

لقد أصبح تطور الاقتصاد الجزائري مرهونا بعائدات البترول وبأسعاره في السوق العالمية، حيث أنه مع عودة أسعار النفط للارتفاع في السنوات الأخيرة أعطى دفعا جديدا للانتعاش الاقتصادي من خلال الزيادات الكبيرة التي عرفها الإنفاق الحكومي بشقيه التسييري والاستثماري وقبول العجز الموازني مع التساهل في تطبيق السياسة النقدية، الشيء الذي ساهم في تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كانهخفاض نسبة البطالة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من جهة، ولكن كانت هناك نتائج سلبية على بعض المؤشرات من جهة أخرى كالتضخم وسعر الصرف.

تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه التقلبات الاقتصادية عرضه بصورة مباشرة للصدمات الخارجية ونقص فعالية استخدام السياستين المالية والنقدية الشيء الذي ساعد على تزايد حدة الدورات الاقتصادية والتي بدورها تؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى الاستقرار الاقتصادي.

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التي تتمثل في معرفة مدى مساهمة السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر في الحد من تقلبات الدورات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2016) من خلال تطبيق نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM للوصول إلى نتائج واقعية وتحليل منطقي دقيق لأهمية السياستين عن طريق تجنب النتائج المزيفة والمضللة التي يتم الحصول عليها في الغالب بطرق الانحدار التقليدية في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية طويلة الأمد، وهذا بهدف محاولة تقييم أثر كل من السياسة المالية والسياسة النقدية على الدورات الاقتصادية في الجزائر خلال العقدين الأخيرين.

انطلاقا من التساؤلات المطروحة في مقدمة البحث وبعد تحليلنا للموضوع ومناقشته في خمسة فصول تمكنا من الوصول إلى تسجيل جملة من النتائج والاقتراحات نلخصها في النقاط التالية:

1. النتائج:

✓ إن الدورات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ذات فترات زمنية متباينة وقصيرة في نفس الوقت، ولهذا لا يمكن أن نصنف مثل هذه الدورات الاقتصادية في صنف الدورات الرئيسية (مدتها تتراوح بين الثمانية والعشر سنوات) وإنما يمكن أن تصنف ضمن الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل.

✓ إن الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر يتأثر بشكل كبير بصادرات المحروقات، فعند زيادة هذه الأخيرة فإنه يؤدي إلى زيادة مداخيل الدولة، وهذا يساعد الحكومة على التوسع في الإنفاق العام مما يؤدي في الأخير إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، إذا هناك توافق وترابط بين معدلات نمو الناتج الداخلي الخام ومعدلات التضخم في الجزائر، وذلك يعني أن التضخم في الجزائر هو تضخم مستورد.

✓ إن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هي بطالة هيكلية وليست بطالة دورية، حيث لاحظنا عدم تأثر التشغيل بالتقلبات الحادثة في معدل نمو الناتج الداخلي الخام بشكل كبير.

✓ الإنفاق الحكومي ليس له أثر واضح على عدم الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وليس هو المسؤول عن الدورات الاقتصادية، وهذه النتيجة جاءت على نقيض ما جاءت به المدرسة النقدية ويرجع ذلك ربما لضآلة نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي في الطلب الكلي أو لاعتبارات أخرى.

✓ إن سبب عجز السياسة المالية وعدم فعاليتها في التغلب على التقلبات الاقتصادية هو أن اتجاه أدوات هذه السياسة مواكب لاتجاه التقلبات الاقتصادية، بينما لا بد من أن يحدث العكس، أي أنه لا بد من أن تكون السياسة المالية معاكسة أو مضادة لتقلبات الدورة الاقتصادية، ويعني ذلك أن تكون الميزانية الحكومية في حالة فائض في وقت الرخاء وعجز في وقت الركود. وعليه فإن السياسة المالية في الجزائر مواكبة لتقلبات الدورة الاقتصادية، وتعتمد قراراتها كثيرا على تقدير صانعي القرار السياسي، وهذا يدل على عدم استجابة أدوات السياسة المالية لتقلبات الدورة الاقتصادية (فترات النمو المرتفعة والمنخفضة).

✓ إن السياسة النقدية لها تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية، وهذا يدل على أن السياسة النقدية هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي وليس العكس. حيث أن تغيرات معدلات الناتج المحلي الخام تتأثر بتغيرات معدلات الكتلة النقدية ولكن بفترة تأخير.

✓ معامل الإنفاق الحكومي في الأجل القصير صغير جدا وهو غير معنوي، ما يعني أن تأثير الإنفاق الحكومي في الجزائر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير ضعيف جدا وتأثيره يتطلب وقت أطول من السنة، حيث أن سياسات الإنفاق الحكومي (التي تعكس السياسة المالية) والبرامج التنموية الحكومية في الجزائر تعتمد على الاحتياطي من العملة الصعبة وهو ما يؤخر تأثيرها على الناتج الداخلي الخام الحقيقي.

✓ معامل حجم الكتلة النقدية في الأجل القصير صغير (0.02) وهو أيضا غير معنوي، ما يعني أن زيادة حجم الكتلة النقدية في الجزائر لا يؤثر على الدورات الاقتصادية في الأجل القصير، وهذا يفسر بأن تأثير زيادة الإصدار النقدي على الدورات الاقتصادية يتطلب وقت طويل والنتيجة أساسا على ضعف أداء الجهاز المصرفي، وضيق السوق النقدية والمالية وتغشي ظاهرة الاكتتاز (مصيصة السيولة).

✓ ارتباط الناتج الداخلي الخام الحقيقي بزيادة حجم الإنفاق الحكومي في الأجل الطويل، حيث يفقد تباين حجم الإنفاق الحكومي بعد 5 تأخيرات زمنية ثلث مكوناته لصالح الناتج الداخلي الخام الحقيقي (جدول مكونات التباين)، وحوالي النصف (46.33%) بعد 10 سنوات، وهذا ما يؤكد تأثير

السياسة المالية على المتغير المعبر عن الدورة الاقتصادية في الفترة الطويلة، كما يساهم حجم الإنفاق الحكومي في تكوين نصف تباين الناتج الداخلي الخام الحقيقي بعد 10 سنوات. ✓ السياسة المالية تتطلب فترة زمنية أقصر نسبياً لظهور أثارها على النشاط الاقتصادي من تلك التي تتطلبها السياسة النقدية.

✓ ضعف ارتباط حجم الكتلة النقدية بالدورات الاقتصادية في الأجل الطويل حيث أن نسبة مساهمة الكتلة النقدية في تشكيل بيانات الناتج الداخلي الخام لم تتعدى 2.05% بعد 3 سنوات و 10% بعد 10 سنوات، وهذا يفسر بضعف مساهمة الإصدار النقدي الجديد في زيادة حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى الطويل (ضعف التأثير على الدورات الاقتصادية).

✓ ضعف التنسيق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في التأثير على الدورات الاقتصادية، حيث ورغم مرور 10 سنوات إلا أن التأثير كان متوسط فقط (56% من تباينات الناتج الداخلي).

جاءت نتائج هذه الدراسة منطقية ومتوقعة وقريبة من نتائج معظم الدراسات السابقة، حيث تشير نتائج الدراسات السابقة إلى كل من السياستين المالية والنقدية تؤثر بشكل إيجابي على النشاط الاقتصادي على المدى الطويل وأن السياسة النقدية تكون فعالة أكثر في الدول المتقدمة والسياسة المالية في الدول المتخلفة. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي أفرزتها هذه الدراسة بعدم تأثر الدورات الاقتصادية بالتغيرات في السياستين المالية والنقدية في الأجل القصير، وتأثير متوسط للسياسة المالية على الدورات الاقتصادية في الجزائر في الأجل الطويل. وأن الجزائر تعاني من دورية السياسة المالية للعوائد النفطية وهي نتيجة واضحة ومجسدة في الواقع، كما أن السلطة النقدية خلال فترة الدراسة قامت بعدة إجراءات استباقية كرد فعل على إجراءات الإنفاق الحكومي التي تميزت خلال فترة الدراسة بالتوسع لإحتواء التضخم.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

ساعد موضوع الدراسة في التوصل إلى اختبار الفرضيات الموضوعة للإجابة على الإشكالية الرئيسية كما يلي:

✓ بخصوص الفرضية الأولى التي مفادها أنه رغم الارتفاع المستمر لحجم النفقات العامة في الجزائر إلا أن هذا لم يساعد في المحافظة على معدلات نمو مقبولة لفترة طويلة، فقد أكدت هذه الفرضية حيث تميزت معدلات النمو الاقتصادي بالتذبذب خلال فترة الدراسة بل وسجلت في بعض السنوات معدلات سالبة وهذا راجع لعدت اختلالات ترجع بكل بساطة إلى عدم الصرامة في تطبيق السياسة النقدية وإلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته مما دفع إلى نمو الاستهلاك بمعدل أكبر من نمو الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي.

✓ أما الفرضية الثانية والتي مفادها أن السلطات المالية والنقدية استطاعت معالجة أسباب التضخم في الجزائر فهي صحيحة وقد تأكدت من خلال البحث، حيث انخفضت معدلات التضخم بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية بعدما بلغت 31.6 % سنة 1992 نتيجة الإجراءات المتخذة في هذا البرنامج كالتخلي عن الإصدار النقدي في تمويل العجز الموازي، وقد تمت هذه الإجراءات في إطار سياسة نقدية انكماشية للتحكم في الطلب الكلي.

✓ في الفرضية الثالثة فقد تأكد عجز الدولة عن القضاء على البطالة رغم وضعها لعدة برامج في هذا المجال، ورغم قدرتها على تعبئة الوسائل البشرية والمالية لتحقيق هذا الهدف إلا أن معدلات البطالة بقية مرتفعة في حدود 11% كمتوسط بداية من سنة 2006.

✓ تأكدت الفرضية الرابعة التي تنص على سيادة السياسة المالية على السياسة النقدية، فقد اتبعت الجزائر منذ الألفية الجديدة منحى جديد في سير السياسة الاقتصادية تجلّى في التركيز على السياسة المالية في شكل توسع للنفقات العامة، فقد كان للوفرة الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط دورا هاما في إتباع هذه السياسة. أما بخصوص السياسة النقدية فوجدنا أنه كلما تزايدت معدلات النمو تزايد معها العجز المالي والذي غالبا ما يتم تمويله عن طريق الائتمان المحلي المتجه للحكومة، وهو ما يعكس تبعية السياسة النقدية في الجزائر للسياسة المالية.

✓ بالنسبة للفرضية الخامسة ورغم تحسن أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر إلا أن ذلك راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن أسعار المحروقات. وقد تم التأكد من عدم فاعلية السياستين المالية والنقدية في التأثير على الدورات الاقتصادية خلال الأجل القصير، وتأثير متوسط فقط في الأجل الطويل حيث أنه بعد مرور 10 تأخيرات زمنية لم تساهم تباينات الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي معا سوى في تشكيل 56% من تباينات الناتج الداخلي الخام الحقيقي، لتفرض بذلك هته الفرضية.

3. الاقتراحات:

في ختام هذه الدراسة نقترح الإجراءات التالية:

✓ على الجزائر ممثلة في السلطة المالية أن تقلل من حساسية السياسة المالية لإيرادات النفط والتي تمثل مدخل للسياسة المالية المسيرة للاتجاهات الدورية. حيث أن الإنفاق الحكومي في الواقع يميل إلى أن يسير جنبا إلى جنب مع عائدات النفط، وبالتالي توليد سياسة مالية غير مستقرة.

✓ ضرورة اتباع سياسات مالية ونقدية متكاملة تسير في نفس الاتجاه لإزالة أي تعارض في الأهداف، وإعطاء السلطة النقدية مزيدا من الاهتمام والاستقلالية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

✓ يجب أن تقوم السياسات المالية بدورها في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية، وذلك بترشيد النفقات الحكومية ورفع كفاءتها، وإعادة توجيه الإنفاق نحو القطاعات المنتجة، وإصلاح النظام

الضريبي والقضاء على ضعف المؤسسات، وكذا تنويع قاعدة الإيرادات، وأن يكون معدل نمو الإنفاق العام أقل من معدل نمو الناتج الداخلي الخام وأقل من معدل نمو الإيرادات العامة.

✓ تفعيل دور السياسة النقدية من خلال تطوير أدوات ضبط العرض النقدي عن طريق القياس والتنبؤ بالتغيرات في الكتلة النقدية، بما يجعل كمية النقود المتداولة تقوم بدورها في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية.

✓ ضرورة خفض حدة تقلبات الصادرات، والتي تمثل العامل الرئيسي لحدوث الدورات الاقتصادية في الجزائر، ويتحقق ذلك من خلال تنويع هياكلها التجارية، وعلى وجه الخصوص تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية، وعدم الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية، وذلك من خلال تهيئة البيئة الاستثمارية الملائمة والمحفزة للاستثمار سواء للمستثمر المحلي أو المستثمر الأجنبي.

✓ تأسيس مكتب للبحوث الاقتصادية يقوم بجدولة تاريخ الدورات الاقتصادية حتى يسهل من مهمة تحديد طبيعة الدورات الاقتصادية.

✓ إعادة النظر في الأسلوب المتبع في توزيع وإعداد الموازنة العامة، وتحديد متطلبات الإنفاق وفقا للأداء والحاجة الحقيقية والدور التنموي والمردودية، وليس لأي اعتبار آخر.

وأخيرا إنفاقا عاما أكثر رشدا واقتطاعا أكثر جدوى وتجارة خارجية أكبر ربعا وسياسة نقدية أكثر فاعلية وموازنة عامة أكثر شفافية من شأنها مجتمعة أن تخفف حدة الدورات الاقتصادية.

4. آفاق البحث:

في الأخير يمكن أن نقول أن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تشوبها بعض النقائص، كما أنها محاولة لفتح المجال لبحوث أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مفتوحا، وعلى هذا الأساس أقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها جديرة بالاهتمام والدراسة، وهي:

✓ أن يتوسع البحث ليشمل السلوك الدوري لمتغيرات اقتصادية إضافية كالاستهلاك والاستثمار الحقيقي وأسعار المحروقات.

✓ أن يتوسع البحث ليشمل أكثر من دولة عربية كدول المغرب العربي، لمعرفة أوجه الشبه والاختلاف في السياسات الاقتصادية المتبعة للتخفيف من حدة الدورات الاقتصادية ومعرفة مصادرها.

✓ القيام بدراسة قياسية مقارنة لدور السياسات الاقتصادية في التخفيف من حدة الدورات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية.

✓ يزخر الفقه الإسلامي بفرضيات التوازن والتوزيع العادل للثروات، كما يزخر بآليات تحقيق التوازن المنشود مثل الزكاة، الأوقاف، العقود الإسلامية في المعاملات الاقتصادية، فهل أن تطبيق نموذج للاقتصاد مبني على قواعد الفقه الإسلام يكون بديلا وقادرا على الحد من الدورات الاقتصادية، خاصة في المجتمعات الإسلامية كالجزائر.

أهمية السياستين المالية والنقدية في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1. الكتب:

1. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
2. أحمد محمد مندور، إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، 1995.
3. أرنست ماندل، النظرية الاقتصادية الماركسية، الجزء الثاني، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، ترجمة جورج طرابيشي.
4. أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومنهاج السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
5. أمير يحيوي، مساهمة في دراسة المالية العامة "النظريات العامة وفقاً للتطورات الراهنة"، دار هومة، الجزائر، 2003.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
7. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام "النفقات والقروض العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، ط1، 2000.
8. الهادي خالدي، المرأة العاكسة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
9. أوسكار لانكه وآخرون، الاقتصاد السياسي الرأسمالية والاشتراكية، الجزء الثالث، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1980.
10. إيرينام، اسادتشاي، الكينزية الحديثة، تطور الكينزية والتركيب الكلاسيكي الجديد، ترجمة وتعريب عارف دليلة، دار الطليعة للطباعة والنشر، الجزء الأول، بيروت، 1974.
11. باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، وجهة نظر النقيدين، ترجمة طه عبد الله منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
12. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
13. بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
14. بول سامويلسون، مايكل ج. ماندل، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
15. بول سامويلسون، علم الاقتصاد، الجزء الثالث، الأسعار والنقود، ترجمة مصطفى موفق، د.م.ج، الجزائر، 1993.
16. ربيع محمود الروبي، اقتصاديات النقود والمصارف، مصر دار الحقوق، 1986.
17. جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر، القاهرة، ط1، 2004.
18. جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة، القاهرة، 1993.
19. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1997.
20. جيمس جوار تيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، ترجمة وتعريب، عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر.
21. حازم البيلالي، دور الدولة في الاقتصاد، دار الشروق، القاهرة، 1998.
22. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2006.
23. حسام داود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، عمان، ط2، 2005.
24. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.
25. حسين عمر، مبادئ المعرفة الاقتصادية، دار السلاسل للنشر، الكويت، 1989.
26. حمدي عبد العظيم، السياسات المالية والنقدية "دراسة مقارنة بين الفكر والوضعي والفكر الإسلامي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
27. خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2007.
28. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.

29. خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديواني، 1983.
30. دانييل ارنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1992.
31. رضا العدل، التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
32. روبرت ب. كارسون، ماذا يعرف الاقتصاديون عن التسعينات وما بعدها، ترجمة دانيال رزق، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1994.
33. رياض الشيخ، المالية العامة، مطابع الدجوى، القاهرة، 1989.
34. زينب حسن عوض الله، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، بيروت، 1994.
35. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
36. سامي خليل، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، الكويت، 1985.
37. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، الدار الجامعية، بيروت، 2004.
38. سمير أمين، الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبريالية، ترجمة هنرييت عبودي، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1980.
39. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2008.
40. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص104.
41. صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، وكالة مطبوعات الكويتي، الكويت، 1983.
42. عادل فليح العلي، مالية الدولة، دار زهران، عمان، 2008.
43. عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار حامد للنشر، عمان، ط1، 2003.
44. عاطف وليم إندراوس، السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
45. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، "دراسة ظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
46. عبد السلام ياسين الإدريسي، الاقتصاد الكلي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 1986.
47. عبد الكريم كامل عبد الكاظم، النظم الاقتصادية المقارنة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الموصل، 1988.
48. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الراشد، الإسكندرية.
49. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
50. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.
51. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997.
52. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، 2004.
53. عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
54. عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، المسيلة، 2009.
55. عبد الواحد السيد عطية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية "التوزيع العادل للدخل، التوزيع العادي للدخل وضبط النظام"، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1993.
56. عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد، مبادئ الاقتصاد الجزء الثاني، الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983.
57. علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الثقافة العربية، 1998.
58. علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

59. عوف محمود الكوافري، السياسات المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي "دراسة تحليلية مقارنة"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1997.
60. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي - توزيع المداخل النقد والائتمان، دار الحداثة، بيروت، 1987.
61. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، ط1، 2008.
62. فوزي عطوي، المالية العامة "النظم الضريبية وموازنة الدولة"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
63. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي "نظرية مالية الدولة - السياسات المالية للنظام الرأسمالي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
64. محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
65. محمد أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الرضوان للنشر، حلب، 2006.
66. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، 2003.
67. محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، المالية العامة، دار العلوم، عنابة، 2003.
68. محمد النوري الشمري، النقود والمصارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1995.
69. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة "دراسة مقارنة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
70. محمد خليل برعي، عبد الهادي سويقي، النقود والبنوك، مكتبة نهضة الشرق، مصر، 1984.
71. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي "الاقتصاد المالي"، الجزء الرابع، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
72. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي - الاقتصاد النقدي - الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
73. محمد سلطان أبو علي، اقتصاديات النقود والبنوك، جامعة الزقازيق، مصر.
74. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2008.
75. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.
76. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، ط1، 2007.
77. محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة "النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة للدولة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
78. محمد عفر، أحمد فريد، الاقتصاد المالي الوضعي الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
79. محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
80. محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة.
81. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
82. محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
83. محمود يونس وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
84. محي الدين الغريب، اقتصاديات النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، مصر، 1972.
85. محي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة "دراسة تحليلية مقارنة"، مركز الإسكندرية للكتاب، القاهرة، ط1، 2006.
86. مدحت القرشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2008.
87. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة، عمان، ط1، 2008.
88. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
89. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي "مبادئ وتطبيقات"، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
90. هيثم الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر، عمان، ط1، 2000.

91. يوسف النبي حسن، عبد الحميد هاشم، **الاقتصاديات المعاصرة**، مكتبة عين شمس، مصر، 1977.
92. يوسف كمال، **السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية**، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، مصر، 1996.

2. الملتقيات والندوات العلمية:

1. أحمد محمودي، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة، أبريل 2003.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر**، مركز البحوث والدراسات الإنسانية بالجزائر، الدورة 26، جويلية 2005.
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر**، مركز البحوث والدراسات الإنسانية في الجزائر، الدورة 26، جويلية، 2005.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، جوان 2002.
5. حاكمي بوحفص، **الاقتصاد الجزائري الإصلاح والنمو والإنعاش**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة، ماي 2002.
6. شريف غياط، عبد الباقي روابح، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البلدة، ماي 2002.
7. صالح ابراهيم السحيباني، **سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقة الارتباط والسببية**، ورقة مقدمة الى اللقاء السنوي 16 لجمعية الاقتصاد السعودي، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007.
8. طارق نويرة، **نحو تطبيق موازنة الأداء لتحقيق الإدارة الرشيدة في الدول العربية، الإدارة المالية، ندوة وورش عمل الأساليب الحديثة في الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.**
9. عبد الباقي روابح، علي هامل، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، قسنطينة، ماي 2000.
10. عبد الرحيم شبيبي، ابن بوزيان محمد، **الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر - دراسة تطبيقية**، تلمسان، يوم 15 أوت 2010، ص7. www.erf.org.eg/cms
11. عبد القادر بابا، **السياسات النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي "الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي"، الأوراسي، 2003.
12. فؤاد مرسي، **الرأسمالية تجدد نفسها**، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد 226، الكويت، 1990.
13. محمد راتول، **العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي العلمي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، سكيكدة، 2001.
14. محمود فوزي شعوبن، كعاسي محمد الأمين، **الاقتصاد الجزائري من منظور متغيرات حساب النتائج وحساب الاستغلال للفترة (1989 - 1999)**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، ورقلة، 23/22 أبريل 2003.

3. المجلات والدوريات:

1. أحمد النعيمي، **السياسة المالية من اعتماد العجز إلى التركيز على بنية الميزانية**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 12، الجزائر، 2005.
2. حازم الببلاوي، **النظام الاقتصادي المعاصر، من نهاية الحرب العالمي الثانية إلى نهاية الحرب الباردة**، عالم المعرفة، العدد 257، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000.

3. عيسى بن ناصر، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 07، باتنة، ديسمبر 2002.
4. محمد صقر وآخرون، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2005.
5. مصطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 06، 2008.

4. المذكرات والرسائل الجامعية:

1. إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.
2. جواد كاظم البكري، دورات الأعمال في الاقتصاد الأمريكي، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2005.
3. حيدر حسين الطعمة، تحليل العلاقة بين عجز الموازنة الحكومية وعجز الحساب الجاري، دراسة تطبيقية لظاهرة العجز المزدوج في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2011.
4. رشيد ونادي، الإنداج الاقتصادي للسياسة المالية (دراسة حالة الجزائر 2000 - 2011)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2014.
5. سمية حاجي، دور السياسة النقدية في علاج اختلالات ميزان المدفوعات، حالة الجزائر 1990 - 2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، بسكرة، 2016.
6. صلاح الدين طالبي، تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية (الأزمة الحالية وتداعياتها - حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010.
7. عامر عمران، كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
8. عبد الحميد لخديمي، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الانفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية: حالة الجزائر خلال الفترة (2000 - 2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2015.
9. عبد المجيد قدي، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية "دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988 - 1995"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995.
10. عصام الدين فؤاد أحمد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر، 1989.
11. علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية. تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2006.
12. ماجدة فايق جندي، السياسات النقدية في الكويت، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1982.
13. محسن أحمد محمد الخضير، التضخم الهيكلي في الدول الافريقية، جمهورية غانا، حالة دراسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، 1984.
14. محمد بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر (1970 - 2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تلمسان، 2013.
15. نور الدين زراري، السياسة النقدية عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994 - 2005، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2007.

16. نور الدين قبور، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي: الجزائر نموذجا خلال الفترة (1994 - 2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

5. التقارير والمنشورات:

1. البنك الدولي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العمران العربي، العدد 77، ماي 2005.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11، سبتمبر 2010.
4. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 05، ديسمبر 2008.
5. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، أبو ضبي، 2004.

6. القوانين والتشريعات:

1. القانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المواد من 24 إلى 42.
2. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 09 جويلية 2006، الأمر 03، قانون المالية التكميلي، 2006.
3. قانون 90-10 المتعلق بالقروض والنقد، المؤرخ في 14/04/1990، الجريدة الرسمية، العدد 16.
4. قوانين المالية، سنوات (من 2010 إلى 2016).

7. الانترنت:

1. بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz
2. صندوق النقد العربي www.amf.org.aear
3. وزارة المالية www.finances-algeria.dz
4. الديوان الوطني للإحصائيات www.ONS.dz
5. قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI) www.worldbank.org
6. www.erf.org

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. Liveres:

1. Altug Sumru, **Business cycles, fact- fallacy and fantasy**, world scientific publishing, Singapore, 2010.
2. Claude Jessua , Christian Labrousse, **Dictionnaire des sciences économiques**, P.U.F ,Paris, 2001
3. David N. Hyman , **Economics** , Fourth Edition , McGraw-Hill , New York, 1997.
4. Frederik Mishkin et Christian Bordes, Monnaie, banque et marchés financiers, 8^{em} édition, nouveau horizons, 2008.
5. Javier Andres & H. David Lopez, **Money in an Estimated Business Cycle Model of the Euro Area**, Madrid University, 2000.
6. John.N. Smithin, **Macro economics after Thatcher and Regan**. Billing & Sons, 1990.
7. Levine Chars, Rubin Jrene, **Fiscal Stress and Public Policy**, Sage Publication, London, 1980.
8. MG.Vaish, **Macro-economic Theory**, Copy Right, MC_ vaish, New Delhi, 1981.
9. Michael Gavin and Roberto Perotti , **fiscal policy in America, macroeconomic annual**, Chicago university press, 1997.
10. paul M,Johnson, **Glossary of political economy term**, auburn university united states, 2000.
11. Philippe Gilles, **crises et cycles économiques** , Edition Armand Coline, paris, 1996.
12. Pierre Beltrame, **La fiscalité en France**, Hachette livre, 6 ème édition, Paris, 1998
13. Raymond Muzellec, **Finances publiques**, édition dollez, 8 ème édition, Paris, 1993.
14. Robert Mossé, **politique monétaire**, Edition Payot, Paris, 1972.
15. Rudinger Dornpusch, Stanly Fisher, **Macro Economics**, Mccraw, Hill International Booklom, 1984.

- 16.R- Gordon Nbeer ,**The American Business Cycle**, New York ,1986.
- 17.Say Jean-Baptiste,**Traité d'économie politique**, ouvrage présenté par Mohammed Tahar Bouhouche, T1,T2 Enag, éditions Alger, 1990.
- 18.Stephen L. Slavin , **Economics** , sixth edition ,McGraw – Hill, (New York),2002.
- 19.S. Mitra, **Money and Banking theory "analysis and policy"**, Random house, 1989.
- 20.Thomas , F Cargill , **Money , The Financial System monetary policy** ,Great Britain ,1994.
- 21.Wallace C. Peterson and Paul S. Estenson. Estens, Income, Employment and Economic Growth, Seventh Edition ,WWNorton & Co , New York, 1992.

2. Rapports:

- 1.André Icard, **Les effets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutation, in cahiers économiques N° 04, banque de France, 1992.**
- 2.International Monetary Fund, Country report, Algeria: selected issues, 2008.
- 3.Media Bank Bimistrielle n°64, Mars 2003.
- 4.Rapport annuel de la Banque d'Algérie sur «Rapport 2010, Evolution économique et monétaire en Algérie»; juillet 2011.

3. Revue:

1. Aigheyisi Oziengbe Scott, **Examining the relative effectiveness of monetary and fiscal policies in Nigeria « A cointegration and error correction approach»**,2011, available online at: <http://ssrn.com/abstract=1944585>.
2. Besnik Fetal, **The effectiveness of fiscal and monetary policy during the financial crisis**, East-West Journal of Economics and Business, 2013, Volume 14, No.2, (53- 66).
3. Daniel Cohen, **Monetary and Fiscal Policy in an Open Economy with or without policy Coordination**, European Economic Rivew, n°33, 1989.
4. EL-H Makboul, **Le PAS en Algérie**, Problématique et application, revue CENAP N°15, Alger, 2000.
5. Helmut Lytkepohi, **Vector Autoregressive and Vector Error Correction Models in Applied Time series**, Econometrics Edited by Helmutlu Tkepohi, Markus Kratzig, Cambridge university press, New York, 2004.
6. Labonnya Sadia Chowdhury and Munshi Naser Ibne Afzal, **The effectiveness of monetary policy and fiscal policy in Bangladesh**, Journal of Applied Business and Economics, 2015, Volume 17, No.1, (78- 85).
7. Muhammad Usman and Miraj-ul-Haq, **The growth effectiveness of fiscal and monetary policies «Empirical Analysis in the Case of Pakistan »** ,Islamabad, 2016.
8. Mutuku Cyrus and Koech Elias, **Monetary and fiscal policy shocks and economic growth in Kenya «VAR econometric approach »** , Journal of World Economic Research, 2014, Volume 3, No.6, (95- 108), available online at: <http://www.sciencepublishinggroup.com/j/jwer>

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أهمية السياسة المالية والنقدية المتبعة في الجزائر في مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2016)، ومعرفة ما إذا كانت السياستين متضادة أو مواكبة للدورات الاقتصادية.

اعتمدت الدراسة في التحليل الكمي لفعالية السياستين المالية والنقدية على نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM لتجنب النتائج المزيفة في حالة عدم سكون السلاسل الزمنية طويلة الأمد، والذي تم بناؤه على سلسلة من البيانات السنوية لحجم النفقات الحكومية وللكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن تأثير السياسة المالية على الدورات الاقتصادية أقوى وأكبر من الأثر الذي تحدثه السياسة النقدية في الجزائر، وأن التغيير في النفقات الحكومية يتطلب فترة أقصر نسبياً لظهور آثاره على الدورات الاقتصادية عن الفترة التي تتطلبها السياسة النقدية.

كما أظهرت النتائج أن للسياسة المالية والسياسة النقدية تقلبات مواكبة للدورات الاقتصادية ما سبب عجز السياستين وعدم فعاليتهما في التغلب على تلك التقلبات.

كلمات المفتاحية:

سياسة المالية، سياسة النقدية، ناتج داخلي خام، دورات اقتصادية، نموذج (VECM).

*Abstract:

This research aims to identify the importance of the fiscal and monetary policy adopted in Algeria in facing the fluctuations of economic cycles, and to know whether the two policies are in contradiction or in line with the economic cycles.

The quantitative analysis study of the efficiency of both policies was conducted by using the Vector Error Correction Model "VECM", this model has been based on an annual data of governmental expenditure, money supply and the gross domestic product of Algeria during the period of time from 1990 to 2016.

The study has concluded that the influence of the fiscal policy on economic growth in Algeria is stronger and bigger than the one of monetary policy, and that the change in the governmental expenditure and Income requires a shorter period to show their influence on the economic cycles than the one of the monetary policy does.

The results also showed that the fiscal and monetary policy has fluctuations that keep pace with the economic cycles, which causes the two policies to be ineffective and unable to overcome these fluctuations.

Keywords:

Fiscal policy, Monetary policy, Gross domestic product, Economic cycles, Vector error correction model (VECM).

* Résumé

Cette recherche vise à identifier l'importance de la politique budgétaire et monétaire adoptée en Algérie face aux fluctuations des cycles économiques, et à savoir si les deux politiques sont en contradiction ou en phase avec les cycles économiques.

L'analyse quantitative de l'efficacité des deux politiques a été réalisée en utilisant le modèle de correction d'erreur vectorielle "VECM", ce modèle a été basé sur des données annuelles concernant les dépenses gouvernementales, la masse monétaire et le produit intérieur brut en Algérie durant la période de 1990 jusqu'à 2016.

L'étude a conclu que l'influence de la politique fiscale sur la croissance économique en Algérie est plus forte et plus importante que celle de la politique monétaire, et que les changements des dépenses et des revenus gouvernementaux nécessitent une période plus courte pour montrer leurs effets sur les cycles économiques que celle de la politique monétaire.

Les résultats ont également montré que la politique budgétaire et la politique monétaire présentent des fluctuations qui suivent le rythme des cycles économiques, ce qui rend les deux politiques inefficaces et incapables de surmonter ces fluctuations.

Mots-clés:

Politique budgétaire, Politique monétaire, Produit intérieur brut, Cycles économiques, Modèle de correction d'erreur vectorielle (VECM).